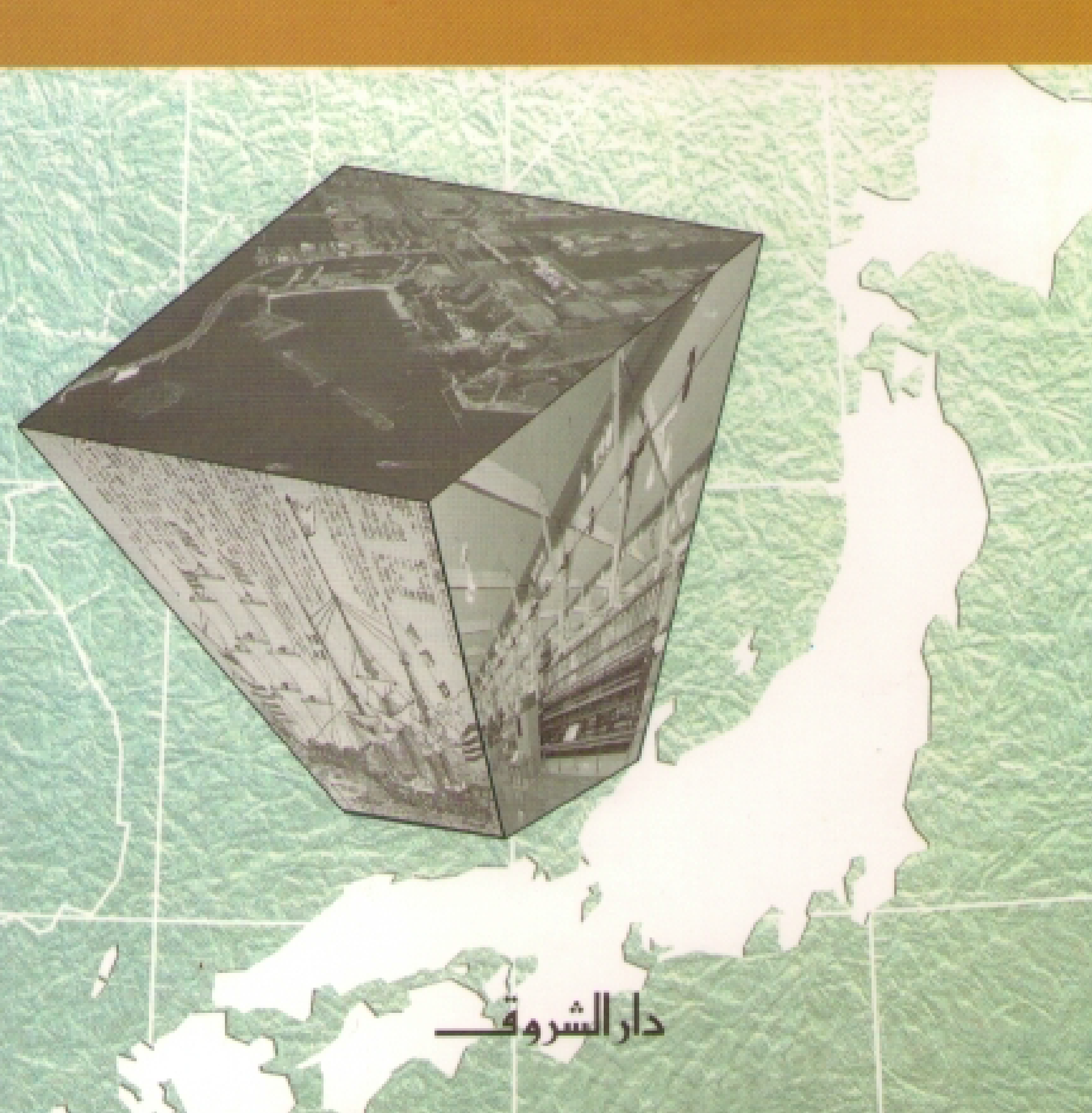
كينئيتشي أونو

التنمية الاقتصادية في اليابان

الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية



دار الشروق

كينئيتشي أونـو

التنمية الاقتصادية في اليابان

الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية

ترجمة
د. خليل درويش

مراجعة
هيروشي شيوجيري
و
د. منى البردعي

دار الشروق

المحتويات

تقديم المترجم

يسعدني أن أقدم للقارئ العربي الكتاب الحالي للكاتب الياباني كينئيتشي أونو أحد الكتاب الحديثين في اليابان المعاصرة وأحد الخبراء القلائل في مجال نقل خبرات التجربة اليابانية إلى القراء غير اليابانيين، فقد عمل الكاتب كخبير ممارس لدى بعض الدول النامية (كفيتنام) وأيضًا كمستشار للحكومة اليابانية بخصوص تقديم المعونات الخارجية إلى الدول النامية.

والكتاب الحالي هو نتاج سلسلة من المحاضرات التي ألقاها المؤلف على الطلاب غير اليابانيين في المعهد العالي القومي للسياسات بطوكيو في الفترة من ١٩٩٨ـ ٢٠٠٤، في مجال دراسة التنمية الاقتصادية والدروس المستفادة من تجربة اليابان، وعلى ذلك فإن هذا الكتاب يحكي تاريخ التنمية الاقتصادية في اليابان على ضوء الخبرات المعاصرة للدول النامية والتي تكافح حاليًا من أجل النهوض بمجتمعاتها. ويتجول الكاتب من خلال العرض التاريخي لتطور الأحداث الاقتصادية والاجتماعية في اليابان إلى إعطاء فكرة واضحة للقارئ حول القدرات المحلية التي تولدت لدى اليابان من خلال الاحتكاك بالعالم الخارجي، وكيف استطاعت اليابان من خلال تطوير مؤسساتها الداخلية أن تستجيب للضغوط الواردة من الخارج اعتبارًا من الظروف التي مهدت للتصنيع العسكري في عهد ميجي ومرورًا بخبرات اليابان خلال الحرب العالمية الأولى وأزمة الشووا المالية، واقتصاد الحرب في الثلاثينيات وحتى بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي والازدهار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والانتعاش المفاجئ للاقتصاد الياباني في الستينيات، ودورات الكساد التي تنتاب الاقتصاد الياباني في مرحلة ما بعد الازدهار. كل ذلك في إطار تسلسل تاريخي واضح يشرح للقارئ حقائق التطور داخل المجتمع الياباني بأسلوب مبسط وبعيد

عن التنظير بما يمكن القارئ العادي والمتخصص من متابعة تلك التطورات، وتفهم الأحداث والمفاجآت التي أحاطت بطريق التنمية الاقتصادية في اليابان الحديثة والمعاصرة.

وحينما طلبت مني مؤسسة اليابان بالقاهرة ترجمة هذا الكتاب ترددت طويلًا في القيام بهذا العمل حيث إنني لست خبيرًا بشئون التنمية الاقتصادية، وأن هذا العمل يحتوي على العديد من المصطلحات الفنية التي يصعب ترجمتها على غير المتخصصين، كذلك فإن هذا الكتاب يحكي عن خصائص داخلية للمجتمع الياباني قد يكون من الصعب ترجمتها ونقلها بشكل دقيق إلى القارئ العربي.

وأمام هذا التردد فقد اقترحت مؤسسة اليابان بالقاهرة قيامي بهذا العمل مستفيدا من خبرتي الطويلة نسبيا في الدراسات اليابانية، حيث إنني على تواصل دائم مع المجتمع الياباني أثناء قيامي بإعداد مخطوطة الدكتوراه بجامعة طوكيو حول المعونات والسياسة الخارجية اليابانية، وأيضًا لعملي كمستشار ثقافي للسفارة المصرية في طوكيو (خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١) والخبرة المتولدة لدي من زياراتي المتعددة لليابان ومعرفتي باللغة اليابانية واهتمامي بدراسة مشكلات إدارة التنمية في سياق عملي كأستاذ للإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، كما اقترحت مؤسسة اليابان أيضًا أن يقوم بمراجعة المصطلحات الاقتصادية أحد المتخصصين في موضوعات التنمية الاقتصادية، وكان اختيار الأستاذة الدكتورة منى البرادعي عميدة كلية الاقتصاد ـ هو الاختيار الأمثل لتحقيق ذلك الغرض. أما الأسماء والحقائق اليابانية فقد تمت مراجعتها من قبل السيد السفير شيوجيري أحد الخبراء القلائل في مجال دراسة اللغة العربية بوزارة الخارجية اليابانية والمستشار الثقافي الأسبق بالسفارة اليابانية بالقاهرة والسفير السابق لليابان في ليبيا والمستشار الحالي لمجموعة ميتسوبيشي، والذي قمت بلقائه مرتين بالعاصمة طوكيو، إحداهما بحضور السيد كينئيتشي أونو المؤلف الأساسي لهذا الكتاب، وكان من نصائحه ضرورة الأخذ في الاعتبار الفروق التقليدية في النطق بين اللغتين العربية واليابانية واقتراحه الخاص بضرورة وضع الأسماء اليابانية بشكل مختلف عن الأسلوب العادي للكتابة حتى يسهل على القارئ معرفة تلك الأسماء بلغته الأصلية.

وإنني إذ أتقدم بهذا العمل للقارئ العربي فإنني على ثقة من أن الاطلاع على التجربة

اليابانية سوف يكون مفيدا للممارسين والمتخصصين في شئون التنمية الاقتصادية بمجتمعاتنا العربية، وأيضًا للخبراء وصانعي السياسات والمهتمين بشكل أساسي بمواجهة أزمات التنمية وعمليات التكيف الداخلي مع متطلبات البيئة العالمية. إن الدروس المستفادة من تقديم حقائق التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون أيضًا مجالًا لمداولة الآراء حول الخبرات المستفادة من التجارب العالمية في مجال مواجهة أزمات التنمية وتخطي عقبات التحول نحو تحديث مؤسساتنا الاقتصادية والاجتماعية بما يمكنها من الاستجابة للظروف الجديدة والمتجددة في الواقع المحلي والإقليمي والعالمي.

المترجم

القاهرة في نوفمبر ٢٠٠٧

تعليق المراجع

يسعدني مشاركة الأستاذ الدكتور خليل درويش في جهده المشكور لترجمة هذا الكتاب القيم. وهذا العمل لا يسهل على من لا يتوافر فيه الفهم السليم والمعرفة الكافية بالحقائق الخلفية للمجتمع الياباني. فلكل شعب خصائص تاريخية وسياسية واجتماعية يصعب على غير من عاشها بنفسه فهم مظاهر الأحداث فهما سليما مع إدراك المقصود منها وخلفياتها.

في هذا الاعتبار أهنئ مؤسسة اليابان للتبادل الثقافي (Japan Foundation) على اختيار الدكتور خليل درويش باعتباره أنسب شخص من حيث الخبرة والمعرفة ليقوم بهذا العمل. إن الدكتور خليل من أوائل الباحثين المصريين الذين درسوا في اليابان، وتخصص في السياسة اليابانية الخارجية تجاه الدول النامية. منذ تلك الأيام كنت والدكتور خليل على اتصال دائم وتواصلت بيننا روابط الصداقة لأكثر من ٢٠ عاما. وهو عاصر تطورات المجتمع الياباني لفترة طويلة عمل فيها جاهدا وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة طوكيو، التي هي في مقدمة الجامعات اليابانية تاريخيا وأكاديميا.

يذكر الدكتور خليل في تقديم المترجم أن هذا الكتاب هو نتاج سلسلة من المحاضرات التي ألقاها البروفسور كينئيتشي أونو (Kenichi Ohno) بالمعهد العالي القومي للدراسات السياسية في طوكيو، وهو من أبرز المتخصصين في اقتصاديات التنمية. ويشرح البروفسور أونو في مقدمته للطبعة اليابانية هدفه وقصده من المحاضرات ويقول «**إن محاضراتي كانت مقصودة لتكون مرآة للطلاب الأجانب ليكتشفوا فيها بلادهم أنفسهم. وفي نفس الوقت فإنني أعتقد أنها يمكن أن تكون مرآة**

لليابانيين أيضا لإعادة اكتشاف أنفسهم». ويستطرد قائلا «إن اليابان دولة فريدة وهي نهضت من اقتصاد زراعي متخلف في الشرق الأقصى ووصلت إلى مقدمة الدول الصناعية التكنولوجية...... ووافقت على تدريس هذه الدورة الدراسية حيث كنت أحبذ مثابة التحدي الثقافي بأن أعيد رواية القصة المتميزة لتطور اليابان، وليس باعتبارها قصة ذكريات الماضي التي يستعيدها اليابانيون أنفسهم، بل باعتبارها رسالة معاصرة لنخبة الأجانب الذين يكافحون في هذا الوقت بالذات من أجل تنمية أوطانهم الأم».

هدفا للإسهام في جهود الدول الصديقة للتطوير والتنمية، اتخذت مؤسسة اليابان للتبادل الثقافي مبادرة مشكورة بنقل خبرة اليابانيين في بناء بلدهم من خلال تحدياتهم لمختلف المصاعب والعقبات، عن طريق ترجمة الكتب اليابانية إلى اللغات الأخرى. ولذا تقدمت المؤسسة بمشروع ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

عندما كُلفت من المؤسسة أن أشارك في هذا المشروع بعمل المراجعة للمصطلحات والأعلام (أسماء الأشخاص والأماكن) اليابانية المنقولة إلى اللغة العربية، كنت أنا أيضا مترددا كثيرا، بحكم تخصصي في الدراسات العربية في جامعة أوساكا للدراسات الأجنبية منذ أكثر من ٤٠ عاما، وعلاوة على ذلك كنت مقيما في العالم العربي لمدة طويلة نسبيا أثناء عملي بالسفارات اليابانية متخصصا في الشئون العربية. فقد وافقت على طلب المؤسسة، حينما علمت أن الدكتور خليل درويش هو المترجم المسئول، شاعرا بكامل الارتياح للمشاركة في هذا المشروع ولو كانت مساهمتي محدودة وعلى مستوى متواضع.

من الطبيعي أن عملية نقل الأعلام والمصطلحات اليابانبة إلى أي لغة أخرى ليست سهلة لأنها مبنية على خلفيات خصائص اليابان التي تختلف عن خصائص البلدان الأخرى حضاريا وثقافيا. وعندما بدأت أمارس ذلك المشروع مع المترجم، قد اتضح لي أنه يحتاج إلى تفكير دقيق لإيجاد أنسب الألفاظ والكلمات باللغة العربية فكلفني ذلك وقتا وجهدا أكثر مما كنت أتوقع. ذلك بسبب الاختلاف البعيد بين اللغتين اليابانية والعربية في خصائصهما الحضارية والثقافية، بالإضافة إلى أن بعض الحروف اللفظية المنطوقة باللغة اليابانية لم تجد مقابلها في اللغة العربية.

إن أية دولة في عالم اليوم لا تستطيع أن تعيش إلا بالتعامل والتكامل مع الدول الأخرى سياسيا واقتصاديا، سواء كان هذا الوضع على درجة كبيرة أم صغيرة. ولا يمكن استثناء اليابان من ذلك، فهي تعتمد في مواد الصناعة والمأكولات إلى حد كبير على الخارج وتقوم بتصدير منتجاتها إلى أسواق العالم. ومن المعروف أن اليابان تستورد أغلب ما تحتاج إليه من موارد الطاقة من الشرق الأوسط، والذي تنتشر فيه المنتجات الصناعية اليابانية بصور ملحوظة. وعلى الرغم من هذا التكامل بينهما، يبدو لي أن مستوى التفاهم والتعارف بين اليابان والعالم العربي ما زال يبقى على حالة لا توازي أهمية العلاقات بينهما بالفعل. وإنني إذ أتمنى أن يسهم هذا الكتاب في إعادة اهتمام القارئ باليابان بشكل عام، وبخبرتها في تاريخ التحديث بشكل خاص، ويمكن أن يفيد في جهود أصدقائنا العرب لتطوير بلادهم.

هيروشي شيوجيري

(السفير الياباني السابق لدى ليبيا)

طوكيو في ديسمبر ٢٠٠٧

مقدمة[1]

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من المحاضرات حول التنمية الاقتصادية في اليابان، والتي قمت بإلقائها باللغة الإنجليزية في المعهد العالي القومي للسياسات بطوكيو (National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS)) في طوكيو خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤، ولأن معظم طلابي كانوا من صغار الموظفين من داخل الدول النامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية والذين سوف يعودون لممارسة مهام عملهم بعد انتهاء دراستهم في GRIPS. ولأن اليابان نموذج فريد لدولة تحولت من مجتمع اقتصاد زراعي متخلف في الشرق الأقصى إلى مقدمة الدول الصناعية التكنولوجية، وبالرغم من أنني لست متخصصًا في التاريخ الاقتصادي، إلا أنني وافقت على تدريس هذا البرنامج الدراسي، حيث كان بمثابة تحد ثقافي بالنسبة لي لأن أروي القصة المتميزة للتنمية في اليابان ليس باعتبارها قصة من الماضي خلدت إلى الذكريات بين اليابانيين أنفسهم، ولكن كرسالة معاصرة للنخب الأجنبية التي تصارع من أجل تنمية مجتمعاتها الأم في الوقت المعاصر.

إنني أعمل كخبير ممارس للتنمية الاقتصادية، لقد عملت في دولة بازغة حديثًا (أقصد بذلك فيتنام) كمستشار للحكومة بخصوص صنع السياسات الاقتصادية وتدريب الشباب الذين سوف يأخذون موقعي في المستقبل، وأيضًا لتقديم المعلومات الأكاديمية لحكومة اليابان والدول الأخرى المانحة لفيتنام. وبالرغم من أن موضوع هذا الكتاب، وهو تاريخ اليابان بعد إعادة اندماجها في المجتمع الدولي في منتصف القرن التاسع عشر، ربما قتل بحثًا من جانب الأكاديميين اليابانيين الذين

(١) المقدمة الأصلية للنسخة اليابانية.

جفت أقلامهم من جراء الكتابة حول هذا الموضوع، فإنني عاكف على هذا الموضوع وذلك على أمل أن نرى الطريق الذي قطعته اليابان في الماضي في ضوء الخبرات الجديدة والمعايير ذات المغزى والتأثير للدول النامية. وعلى ذلك فإنني أتقدم بهذه الطبعة اليابانية لكي أشارك الإثارة مع قرائي اليابانيين.

أقول إنه من الممكن لنا اكتشاف ذاتنا من خلال تواجد الآخرين. فالمقارنة الدولية هي ضرورية للغاية لفهم خصائص مجتمع من المجتمعات، ومن ثم فقد كانت محاضراتي بمثابة المرآة التي من خلالها اكتشف الطلاب الأجانب بلادهم الأصلية. وفي نفس الوقت فإنني أعتقد أن هذه المحاضرات يمكن أن تكون مرآة لليابانيين لإعادة اكتشاف أنفسهم.

لقد انتابني شخصيًا الكثير من عوامل الدهشة أثناء إعداد وتقديم هذه المحاضرات، ذلك أن البحث المحلي البعيد عن العالم لا يمكن أن يسهم في وضع اليابان في موضعها الصحيح داخل التاريخ العالمي. وبمناسبة إعداد المواقع الإلكترونية والملاحظات الأولية للمحاضرات التي تم استخدامها لتأليف هذا الكتاب، حاولت أن أجمع المعلومات على نطاق واسع. فبينما شكلت الأدبيات العلمية المتوافرة حول التاريخ الاقتصادي لليابان المادة الأساسية لهذا العمل، فإنني قد أضفت أيضًا العديد من المقالات حول السياسة والثقافة، وكذلك العديد من الأفكار بغرض جعل المحاضرات مثيرة فكريًا للجمهور المستهدف. ونظرًا لمحدودية الوقت والمعلومات المتاحة أمامي فإن بعض المناقشات الواردة قد تكون أقل مما يتوقعه الخبراء في الموضوع. كما أن الوصف المختصر لبعض الموضوعات التي قد تمت مناقشتها باستفاضة من الباحثين، قد يتضمن مخاطر التبسيط المخل للحقائق. وفي حالة ظهور أي أخطاء متعلقة بالحقائق الواقعية فإنني سوف أكون أكثر سعادة بتصحيحها وتصويبها. وبالرغم من ذلك يجب التأكيد هنا على أن الغرض من هذا الكتاب هو الإلمام بالتيار الواسع للتاريخ من خلال الاستعانة برؤية متميزة أكثر من التمحيص التفصيلي لعدد من الحقائق التاريخية.

إن تقديم الرؤية التاريخية هي مهمة يمكن القيام بها بشكل مستقل نسبيًا عن توضيح التفاصيل الدقيقة للأشياء.

وكثيرًا ما أصابني الإحباط عندما كنت أذهب لزيارة المكتبات ومحلات بيع الكتب المستعملة في حي (كاندا) بالعاصمة طوكيو. ففي تصوري أن هناك الكثير من الدراسات حول التاريخ الياباني تأثرت بالأيديولوجية الماركسية. كذلك فإن هناك مجموعة أخرى من الدراسات حققت العديد من الاكتشافات الدقيقة وأسهمت في إعادة النظر في الأمور التفصيلية دون وضعها في سياقاتها التاريخية الصحيحية. أيضًا فإن هناك العديد ممن يقومون بتوصيف العديد من الحقائق التاريخية دونما بناء حقيقي يتضمنها مما يجعلها مملة للقارئ. وفي الوقت الذي أعبر فيه عن تقديري للمجهود المبذول من جانب هؤلاء بغرض التوصل للحقيقية، إلا أنه من الواضح أن التنافس بين رؤى تاريخية بديلة يمكن أن يساعدنا في اختيار وتقييم الحقائق المتنوعة.

إن الظواهر الاجتماعية يجب فهمها بشكل عضوي وشامل دون أن يعني ذلك أن التفسير الماركسي الجامد هو المرشد الوحيد. وبطريقة متواضعة، فإن هذا الكتاب يحاول أن يقدم رؤية ممكنة لمراجعة وتسليط الأضواء على موضوع التنمية الاقتصادية، هذه الرؤية قد تم تقديمها بشكل أكثر تكاملًا في الفصل الأول الذي يقرر أن ديناميات المجتمع الياباني هي نتاج التفاعل المتراكم بين النظم الداخلية والخارجية، والتي يتكرر فيها نمط تطور المؤسسات الداخلية وأسلوب الاستجابة للعناصر الخارجية عبر التاريخ. إن هذا النمط من أنماط التطور هو حالة خاصة باليابان (ودول غرب أوروبا) والتي تدعم قدرات المشروعات الخاصة والموظفين الحكوميين في إحداث التحول في البناء الاجتماعي بشكل تدريجي، ولكن في اتجاه ثابت ومحدود، الأمر الذي مهد الظروف للتصنيع العسكري في فترة ميجي والفترات التالية له. إن هذا النمط المواتي غير متوافر حاليًا في ظروف الدول النامية، لذلك فإنه من الصعب على هذه الدول أن تحاكي مسار التنمية في اليابان، لكي تنمو أو تتحول إلى دول صناعية. ومع ذلك يمكن أن ندع تقييم تلك الرؤية إلى تخمين كل قارئ.

ولإعداد هذا الكتاب، فإن الدراسات باللغة اليابانية قد تم تلخيصها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، كما أعيد ترجمتها مرة أخرى إلى اللغة اليابانية. وفي هذه العملية، فإن بعض المصطلحات التاريخية قد تم استبدالها بلغة أكثر عمومية. كما أن بعض التفسيرات والتي لم تكن ضرورية بالكامل للقارئ الياباني قد تم الإبقاء عليها للإيحاء بجو المحاضرات التي تم إلقاؤها للطلاب الأجانب. أما المعلومات

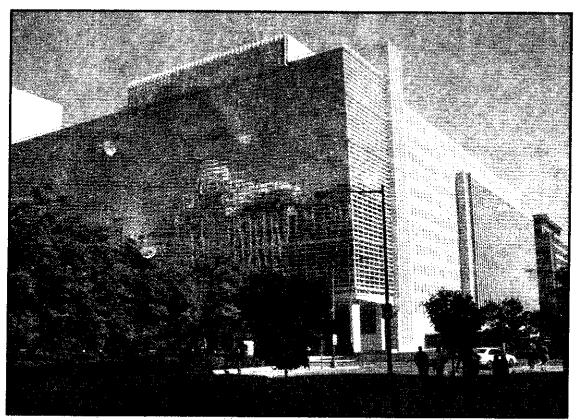
الإضافية والصور التي تم توزيعها على الطلاب في قاعات الدراسة والمحاضرات وعلى الموقع الإلكتروني فقد تم حذفها في هذه النسخة، وذلك بسبب طبيعة المساحة المخصصة لذلك، كذلك فإن بعض الاقتباسات المستعارة من اللغة اليابانية القديمة قد تم استبدالها بمصطلحات يابانية معاصرة. كما أنني أرفق مع نهاية الكتاب الامتحان النهائي والذي أعطيه لطلابي، وكذلك مناقشاتي مع الطلبة للقراء المهتمين بذلك. وأثناء عملية إعداد وإنتاج هذا الكتاب فإن المؤلف مدين بشكل عميق للآنسة يوكو فوجيتا من مؤسسة يوهيكاكو المحدودة للطباعة والنشر، وكذلك السيد سوسومو إيتو في نفس المؤسسة والذي قدم يد المعونة لنشر هذا الكتاب. إنني أتقدم بشكري هذا إليهما لمساعدتي السابقة في نشر كتاب آخر. كما أن ما يتبقى من الشكر يجب أن أوجهه ربما إلى طلابي الذين حضروا برنامج محاضرات التنمية الاقتصادية في اليابان خلال السنوات الست الماضية. إن العدد الرسمي للطلاب الذين حضروا الامتحانات النهائية كان ١٧٢ طالبًا، وإذا ما أضفنا الذين انسحبوا قبل الامتحانات، فإن إجمالي الطلاب الذين استمعوا إلى محاضراتي يصل إلى ٢٠٠ طالب. أتمنى أن يظلوا متذكرين الطريق الذي قطعته اليابان ـ بكل النجاحات المتألقة وكل الإخفاقات الكئيبة ـ وذلك عندما يشتركون في صياغة ومؤازرة السياسات في مجتمعاتهم الأصلية.

المؤلف

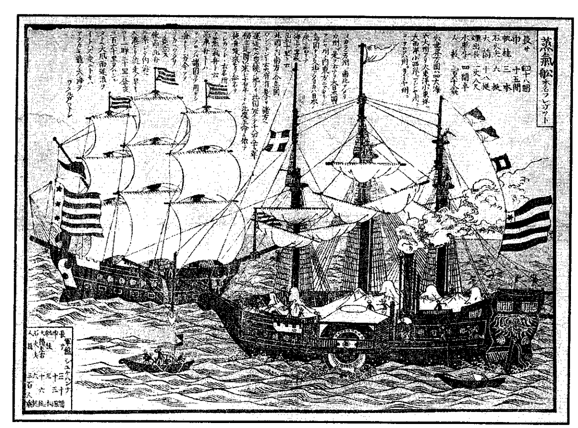
ديسمبر ٢٠٠٤

الفصل الأول

التحديث للدول الوافدة الجديدة



صورة للبنك الدولي الآن، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية



صورة ملتقطة من جريدة للسفن السوداء للقائد بيري، حوالي عام ١٨٥٣

١ ـ المجتمع الداخلي والقوى الخارجية

ينشأ التاريخ في أي بلد كنتيجة لتفاعل القوى الداخلية والخارجية، وفي النقاش التالي حول تطور اليابان فإن هذا الجانب من منظومة التفاعل سوف يتم إظهاره بشكل كبير. لقد بدأ تحديث اليابان عندما واجهت الغرب القوي في القرن التاسع عشر. إن طريق التصنيع الذي سلكته اليابان يمكن أن نتفهمه تبعًا لذلك كعملية استجابة من جانب العديد من الفاعلين الداخليين بما في ذلك الحكومة ورجال الأعمال والمجموعات والأفراد للصدمات والتأثيرات الوافدة من الخارج. إن هذه النظرة ما زالت صالحة حتى في عالم اليوم، حيث إن الدول النامية مطالبة بأن تتقدم تحت تأثير عوامل قوية كنتيجة لضغوط العولمة. إن عملية التطور داخل مثل هذه الدول يمكن أن نتفهمها كحالة للتفاعل الديناميكي بين نظم داخلية ونظم خارجية. وغالبًا ما تأتي الأفكار الجديدة والنظم مع مسميات أخرى مثل ميكانيزم السوق، الديمقراطية، فرض شروط من الخارج والممارسات الأفضل عالميًا وهكذا.

ويعتبر المجتمع المحلي بمثابة الأساس الذي يتم تقديم النظم الخارجية له. إن كل مجتمع له خصائصه المميزة والتي تعكس بيئته وتاريخه، والمؤسسات القائمة في مجتمع من المجتمعات هي نتاج الاعتماد المتبادل والتلاحم مع الظواهر الكلية (إن هذا ما يعرف باسم التكامل المؤسسي). وتمتلك المجتمعات المحلية المنطق والميكانيزمات الخاصة بتطورها الداخلي، وأيضًا وخلال بعض الفترات، فإنها تستطيع أن تتطور بشكل عام من خلال القوى الداخلية. إن هذا التطور غالبًا ما يكون بطيئًا ومستمرًا. ولكن عندما تتعرض لتأثيرات أجنبية فإن التوازن الاجتماعي يهتز فجأة وتبتعد الدولة عن مسارها السابق. فإذا كانت الاستجابة الداخلية للعوامل الأجنبية مرنة ومناسبة فإن المجتمع سوف يبدأ مرحلة دينامية جديدة للتطور. أما إذا

كانت الاستجابة ضعيفة وغير متماسكة فربما يتعرض المجتمع إلى حالة من عدم الاستقرار أو حتى يتحطم تحت السيطرة الأجنبية.

وخلال القرن العشرين فإن العزلة والاكتفاء الذاتي اللذين تم اتباعهما نتيجة للتخطيط الاشتراكي قد فشلا بشكل يائس في أن يفرزا ديناميات اقتصادية. ومنذ اختفاء الاتحاد السوفيتي فإن المواقف الرافضة للاندماج مع العالم قد تم التخلي عنها بشكل كامل وذلك كأساس لإستراتيجية قومية اقتصادية. وبينما تتضمن سياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي عديدًا من المثالب، إلا أن الدول الوافدة ليس أمامها خيار سوى الالتحاق بهذه المنظمات الدولية. إن السؤال المطروح الآن ليس فيما إذا كان من الممكن التكامل مع هذه النظم ولكن كيف يمكن أن تتكامل تلك النظم. لقد أصبح الاندماج الدولي شرطًا ضروريًا وإن كان غير كاف للتنمية (منظمة الأنكتاد UNCTAD 2004).

إن مصطلح «التنمية» لا يفترض بالضرورة وجود تأثيرات خارجية. ومن الناحية النظرية، فإن التنمية يمكن أن تكون نتاجًا للدوافع الداخلية أو استجابة للمحفزات الخارجية. وفي عصرنا الحالي، فإنه وبالرغم من ذلك، فقد أصبح من المستحيل تقريبًا تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة دون التعايش والتكامل مع النظام العالمي. وتحمل التنمية في عصرنا الحالي أحد المعاني المناظرة لـ «اللحاق» بالدول الصناعية، أو «التحديث من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتصنيع». ومن الناحية التاريخية فإن هذا يشير إلى نوع خاص جدًا من أنواع التنمية. ومع ذلك فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن نفكر في أي طريقة أخرى، وسواء أكان ذلك جيدًا أم لا فإن هذه هي الحقيقية التي نواجهها اليوم[١].

وعلى امتداد تاريخها، عاشت اليابان فترات ساكنة نسبيًا للتطور الداخلي، كما عرفت فترات من التغير الديناميكي تحت تأثيرات خارجية قوية. ولقد تحولت هذه التطورات بحيث جعلت المجتمع الياباني من طراز متعدد الهويات

---

(١) من بين إستراتيجيات التنمية ما ينادي به أنصار النمو الداخلي «الذاتي» بتقييد الاندماج الخارجي والاعتماد على النظم الداخلية في كل مجتمع كآلية يعتمد عليها في تحقيق النمو، ويتضمن ذلك على سبيل المثال، أن الإنتاج الزراعي يوجه للاستهلاك المحلي أكثر من توجيهه للتسويق التجاري، وأن التطور في المجتمعات المحلية يعتمد على العقيدة والقيم والعادات التقليدية. إن هذا المنهج يمكن أن ينشط المجتمعات ويقدم آليات لمشاركة المخاطر في مرحلة معينة للنمو، ولكن مصداقيته غير مؤكدة وذلك عندما تتحدث عن إستراتيجية عالمية طويلة المدى للتنمية.

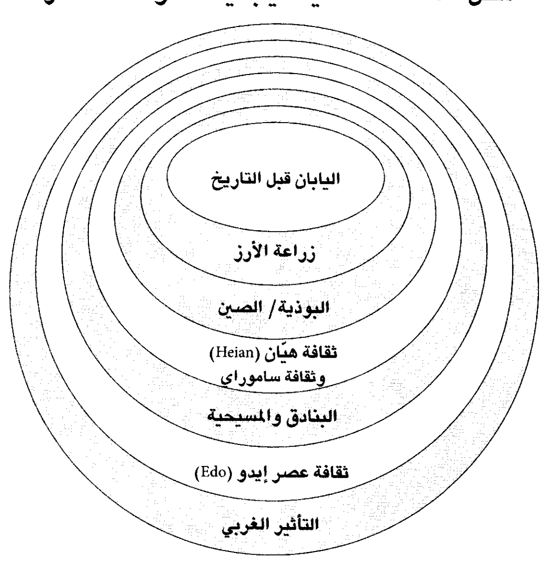
(Multi-Layered Fashion) (الشكل ١ ـ ١). كما شملت التأثيرات الخار-جية الرئيسية على اليابان العناصر التالية:

- **زراعة الأرز**: تم استجلابه من القارة اليوروآسيوية في حوالي القرن الثالث قبل الميلاد، وتشير الدلائل الحديثة إلى أن زراعة الأرز ربما قد تم استجلابها إلى اليابان في فترات مبكرة على ذلك.
- **البوذية**: أتت من الصين عبر كوريا في القرن السادس الميلادي.
- **الثقافة الصينية والنظام السياسي**: تم استيرادهما بشكل قوي اعتبارًا من القرن السابع إلى بدايات القرن العاشر الميلادي.
- **الاتصال المباشر الأول مع الأوروبيين**: دخلت البنادق والمسيحية إلى اليابان في القرن السادس عشر الميلادي.
- **التحديث**: بدأ مع الاتصال الثاني بالغرب الصناعي في القرن التاسع عشر.

لقد حاول المغول غزو اليابان مرتين خلال القرن الثالث عشر، ولكن باءت محاولاتهم العسكرية بالفشل. ويقال إنه في كل مناسبة للغزو فإن عاصفة قوية دمرت مراكب المغول بعيدًا عن سواحل جزيرة كيوشو (Kyushu). وإذا ما قدر للغزو المغولي أن ينجح فإن اليابان كانت ستتعرض لتأثير أجنبي آخر.

وبالمقارنة مع تاريخ دول أخرى غير غربية يمكن القول بأن اليابان قد امتصت بنجاح الصدمات الخارجية المتتالية، كما استخدمتها بشكل إيجابي للتغيير والنمو المستحدث. لقد احتفظت اليابان أيضًا بشخصيتها القومية من خلال هذه العملية. وبالرغم مما يبدو من اختلافات كلية في المظهر بين اليابان اليوم واليابان في الماضي، إلا أن المجتمع الياباني يظهر تنوعًا في الهوية يشبه البصلة من ناحية التكوين، حيث يظهر التعايش المرن بين عناصر الماضي والحاضر، وأن الملامح التي تبدو على السطح هي انعكاس للظروف التي يعيشها المجتمع (الشكل ١ ـ ١). وعلى الجانب الآخر فإنه كما لاحظ أحد الباحثين الاجتماعيين الصينيين فإن الصين تشبه كرة من الحجر الصلب والتي لا يمكن أن تتغير دون أن تنفجر أو تحل محلها كرة أخرى صلبة تعرف بـ «الثورة» وربما من لون مختلف.

شكل ١ ـ ١: الشخصية اليابانية المتنوعة المصادر



ملحوظة: تشير المناطق المظللة للتأثيرات الخارجية

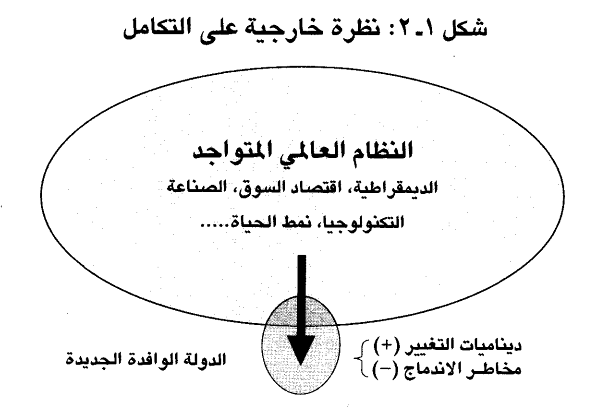
لقد امتص اليابانيون عددًا كبيرًا من العناصر التي تنطوي على تناقضات محتملة وربما استخدموها بشكل مرن حسب مقتضيات الظروف. إن هذا الملمح هو أحد الملامح المميزة للشعب الياباني والتي لا يمكن ملاحظتها في مجتمعات أخرى، وإذا ما أردنا أن نعبر عن ذلك بشكل إيجابي فاليابانيون مرنون وكرماء وعمليون، أما إذا أردنا أن نعبر عن ذلك بشكل نقدي فإنه يمكن القول إن اليابانيين لا تحكمهم مبادئ محددة أو الأمانة أو التقوى أو الورع. وفي كتابه الشهير حول الفلسفة اليابانية وصف ماساؤ ماروياما (Masao Maruyama) (١٩٦٠) اليابانيين بشكل يرثى له بأنهم ليس لديهم تقاليد في التفكير المنطقي أو الاتساق العام، وذلك بالرغم من أنهم كانوا دائما مليئين بالأحاسيس والخبرات. إن هذا الانتقاد ربما يكون مشروعًا من وجهة نظر الرشادة العقلية في الغرب. ولكن من وجهة نظر أخرى، فإن ما يبدو أسلوبًا غير أخلاقي من جانب اليابانيين ربما يكون ذا جدوى أو قيمة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضرورة التعايش السلمي بين الأجناس المختلفة وكذلك العقائد والأيديولوجيات في عالم متكامل. وفي كل الأحول فإن النقطة التي نريد التوكيد عليها هنا أن التفكير الياباني مختلف عن التفكير الغربي دون أن يعني ذلك تأكيد أولوية تفكير على آخر.

إن الكتاب الحالي يركز على التحول العظيم المعاصر لليابان بسبب الصدمة الخارجية، ونعني بذلك عملية محاكاة الغرب والتصنيع تحت الضغط القوي من الغرب أثناء القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

٢ـ التأقلم الهادف إلى إحداث التحول

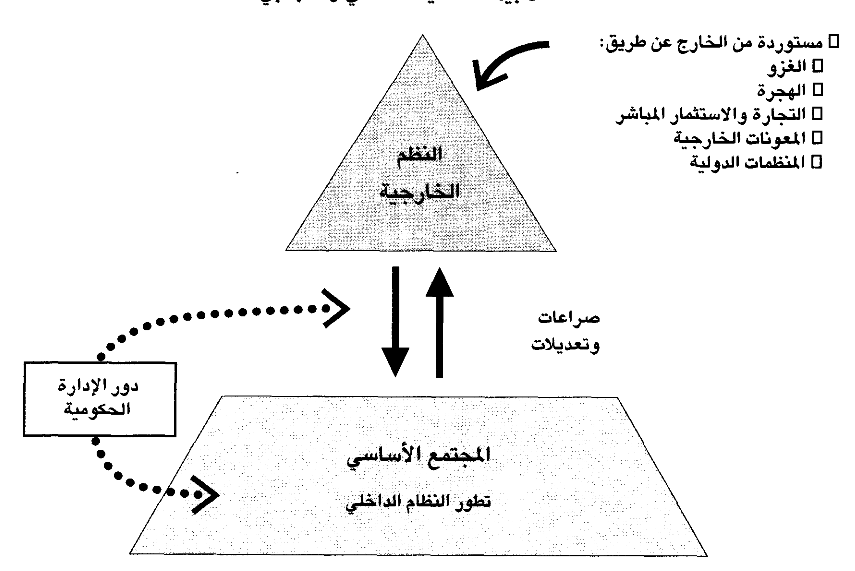
إن فكرة التأقلم بهدف التحول قد اقترحها كيجي مائيجاوا (Keiji Maegawa) الباحث في الأنثربولوجيا الاقتصادية بجامعة تسوكوبا (Tsukuba).

شكل ١ـ٢: نظرة خارجية على التكامل



شكل ١ ـ ٣ : نظرة داخلية على التكامل

التفاعل بين النظامين الداخلي والأجنبي



وعندما تلتحق دولة من خارج محيط التفاعلات مع النظام العالمي، فإنها تبدو للوهلة الأولى وكأن الدولة (ولتكن كازاخستان) قد تم امتصاصها في النظام الدولي السائد (ولنقل نظام السوق العالمي). ويظهر في تلك الحالة أن الدولة مضطرة لأن تتخلى عن ثقافتها التقليدية ونظمها والبناء الاجتماعي لها وغير ذلك من نظم تبدو «متخلفة» وذلك لكي تلحق «بممارسات دولية أفضل». وإذا ما نظرنا إلى هذه العملية من الداخل فكأنما الدولة «تبدو مستوعبة» إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الموقف لا يكون سلبيًا على طول الخط. وفي عملية صحيحة للاندماج، يقول د. مائيجاوا إن الدولة عليها أن تأخذ بزمام المبادرة في تقرير شروط الاندماج، وعليها أن تتأكد من أنها قادرة على استعادة ملكيتها (الاستقلال الوطني) والاستمرارية الاجتماعية والاحتفاظ بالشخصية القومية. الدولة قد تتغير إذن ولكن إدارة هذا التغيير هي من اختصاص حكومتها وشعبها وليس بواسطة شركات ومنظمات أجنبية. إن الأفكار والنظم الأجنبية لا تؤخذ كمسلمات ولكن من خلال اعتبارات المواءمة التي تناسب الاحتياجات المحلية. وإذا ما تم تحقيق ذلك فإن الدولة موضع التحول لا تكون ضعيفة أو سلبية من الناحية الواقعية. إنها تستفيد من مزايا المحفز الخارجي حتى

يمكن لها أن تتغير وتنمو. إن هذا ما يعرف باسم «التكيف بغرض التحول». ويقول مائيجاوا إن هذا هو ما فعلته اليابان منذ عهد ميجي (Meiji).

«عندما يواجه مجتمع غير غربي نموذجًا قويًا للحضارة الغربية فإنه يصبح من الصعوبة بمكان أن يهرب من تأثيراته. لقد اختفت بعض الجماعات العرقية في اليابان في المدى القصير بعد الاتصال مع الغرب. وفي نفس الوقت فإن العديد من الشعوب قد تبنت رغم إرادتها البنى المؤسسية والأهداف الغربية وذلك بغرض الاستمرار والتعايش (أو حتى بإرادتها). وبالرغم من ذلك فإنه من المهم أن ندرك أن هذه المجتمعات لم تتقبل الغزو الغربي (بمعناه التقليدي). إن أي عنصر من عناصر الثقافات سوف يتغير معناه وذلك عندما يتم استزراعه في ثقافة أخرى، وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل واسع من تطور الأجناس البشرية حول العالم. إن هذا التحول ليس قاصرًا فقط على الظواهر الكونية والمذاهب الدينية والتعاليم، ولكنه يشمل أيضًا نظام الأسرة ومؤسسات التبادل وحتى المنظمات الاقتصادية والاجتماعية مثلها في ذلك مثل المشروعات التي ترغب في الحفاظ على هويتها من خلال المواءمة بين المؤسسات والمبادئ الخارجية والنظام الثقافي الخاص بها محققة بذلك الاحتفاظ بالشكل والبنية الداخلية لها. إن الأهمية الكبرى لما يسمى بعملية التحديث هو التقبل بهدف التكيف لقيم الحضارة الغربية مع استمرارية الشكل السائد من الثقافة المتواجدة. إن هذا يعني أن الفاعلين في النظام القائم قد تكيفوا مع النظام الجديد من خلال المواءمة مع كل عنصر من عناصر الثقافة الغربية، أقصد بذلك «الحضارة»، داخل البناء القيمي لهم وذلك بمعنى تطوير القيم السائدة مع الحفاظ على المؤسسات القائمة. إن هذا ما سوف يطلق عليه «التكيف التحويلي». (مائيجاوا، ١٩٩٨ ص ١٧٤، ١٧٥).

إلا أنه ومع ذلك فإن الاندماج الدولي هو عملية تتضمن المخاطر، وليست كل الدول قادرة على أن تقوم بعملية التكيف بغرض التحول. والدولة النامية التي تتعرض لضغوط خارجية قوية فإنها تواجه تحديًا عظيمًا. إنها بمثابة لحظة حرجة في تاريخ هذه الدولة، فبالمقارنة مع الأوقات العادية لعمليات التحول الداخلي، فإن مصير المجتمع وأفراده يعتمد وبشكل حرج على كيفية الاستجابة لهذا التحدي. وعلى حين نجد أن القدرة المحلية للدولة ما زالت ضعيفة فإن هناك الكثير المطلوب عمله للاستجابة لمتطلبات العولمة. المطلوب من الدولة وبشكل فجائي هو أن تقفز بخطوات هائلة

إلى الأمام وإلا وقعت في الهاوية. إن هذه الحالة تشبه طالبًا متوسطًا طلب منه معلمه أن يشترك في مسابقة دولية للرياضيات وبمجهود مضاعف يمكن للطالب أن يطور مهاراته ويكسب المسابقة، ولكن من المحتمل وبشكل أكبر أنه سوف يرسب بشكل بائس. المشكلة إذن أن التحدي المفروض أكبر بكثير من قدراته الحالية، فإذا كان الهدف صعب المنال، فإن المجهود غير مجد.

وبينما يكون جهد جماعات ورجال الأعمال الداخلية مهمًا، فإن الاستجابة الحاسمة للعولمة يجب أن تأتي من سياسات الحكومة المركزية، وإذا ما فقدت الحكومة السيطرة على عمليات الاندماج فإن نتائج وخيمة يمكن أن تحدث مثل عدم الاستقرار على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، والتفسخ الاجتماعي، والأزمات السياسية والصراع العرقي، والسيطرة الأجنبية، وهكذا.

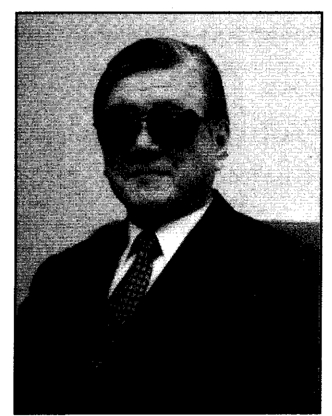
وعندما تجد بعض الحكومات نفسها محاصرة في مأساة الضعف وعدم القدرة لمواجهة التحديات العظيمة المطروحة من العولمة فإنها ترفض التعامل مع العالم الخارجي، وتفضل الارتداد إلى العزلة وإحكام السيطرة على الاقتصاد ورفض الأفكار الغربية. بعض الحكومات الأخرى قد تندفع لأن تعتنق المبادئ المستوردة والخاصة بحرية التجارة والديمقراطية الغربية، دون تمحيص أو الأخذ في الاعتبار الآثار التي تجلبها إلى المجتمع الداخلي. إن كلا النمطين من أنماط الاستجابة هو تعبير عن حالة من الضحالة واليأس. إن التكيف التحويلي يتطلب التفكير بشكل أعمق من جانب صانعي السياسة. إنه في الحقيقية مهمة صعبة للغاية.

لقد واجهت اليابان تحديات عظمى عندما انفتحت على الغرب في منتصف القرن التاسع عشر. كما واجهت اليابان صعوبة مشابهة أيضًا بعد هزيمتها في الحرب عام ١٩٤٥. وفي كلتا الحالتين فقد ظلت اليابان كدولة وافدة حديثًا تحقق نجاحًا مرموقًا وذلك على الأقل من الناحية الاقتصادية.

٣ـ لماذا استطاعت اليابان أن تنجح

تقليديًا يمكن أن تعتبر اليابان في القرن التاسع عشر دولة زراعية ضعيفة ومتخلفة تستخدم تكنولوجيا متواضعة تعرضت وبشكل مفاجئ إلى التأثيرات الواردة من

الغرب، ولكن لماذا هذا النجاح المبكر من جانب اليابان فقط دون الدول غير الغربية؟ إن هذا هو السؤال الأكبر لكل من يدرس التاريخ الحديث لليابان. بالرغم من ذلك، فإن د. تاداؤ أوميساؤ (Tadao Umesao)، الباحث المتميز في الحضارات المقارنة، يقول بأنه لا يوجد غموض هنا، فمن وجهة نظره، فإن اليابان قد برزت كدولة صناعية غير غربية بشكل طبيعي للغاية.

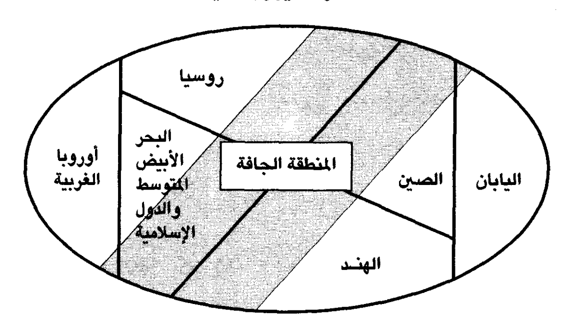

تاداؤ أوميساؤ (١٩٢٠ ـ)

وحتى عام ١٩٩٣ عمل د. أوميساؤ كمدير عام للمتحف القومي للأجناس بأوساكا (Osaka) كما كان مؤسسًا لهذا المتحف في عام ١٩٧٤. وفي صباه المبكر قام د. أوميساؤ برحلات مكثفة إلى كل من منغوليا وأفغانستان وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا وأوروبا كجزء من دراساته الميدانية للأجناس، وفي عام ١٩٥٧ طور نظرية جديدة لدراسة التاريخ والشخصية القومية اليابانية.

ويقول د. أوميساؤ إن الرؤية التقليدية لليابان كدولة متخلفة هي نظرة خاطئة ويقترح أن اليابان وغرب أوروبا هما نموذجان عميقان فريدان في العالم. إن كلا منهما متواجد على الحدود الخارجية للقارة اليوروآسيوية ويتمتع الجانبان بمناخ معتدل، والأكثر أهمية فإنهما معزولان نسبيًا عن الغزوات العنيفة من جانب الشعوب الرعوية (البدوية) المستقرة في وسط المناطق الجافة للقارة اليوروآسيوية. إنه من أنصار وجهة النظر التي ترى أن المزايا الجغرافية والمناخية من العوامل الحاسمة في التطور التلقائي والمستمر للمجتمع. إن اليابان والمملكة المتحدة تتشابهان بشكل خاص في كونهما شعوب الجزر والتي تقع بالضبط على حافة القارة.

إن كلا من اليابان وغرب أوروبا تقعان على مسافة مناسبة ليست بالبعيدة أو القريبة جدًا من الحضارات العظمى في يوروآسيا مثل حالة الصين والهند والشرق الأوسط (الإسلام). لقد استطاعتا امتصاص الإنجازات الثقافية لهذه الحضارات عندما تعرضتا للغزو أو التدمير، ولكن ليس بشكل أقل تكرارًا من المجتمعات الأخرى المستقرة في وسط القارة. إن هذا ما سمح لكلا المجتمعين بأن يتطور بشكل عضوي ومتراكم. لقد قاما بمزج الثقافة الداخلية مع التأثير الأجنبي بشكل دقيق دون أن يلغيا شخصيتهما

شكل ١ ـ ٤: رؤية د. أوميساؤ للعالم
القارة اليورو آسيوية



أو يبدأ مرة أخرى من الصفر. لقد تطور كل من اليابان وغرب أوروبا وبشكل مستقل ومتواز تحت هذه الظروف التاريخية المتشابهة من الإمبريالية المركزية إلى الإقطاع المركزي إلى الحكم الاستبدادي وأخيرًا الرأسمالية. ليس من المصادفة إذن أن الثورة الصناعية قد ظهرت في بريطانيا وأن الدولة الوحيدة غير الأوروبية التي انتقلت إلى التصنيع بشكل كامل مثل الغرب هي اليابان. لا توجد منطقة أخرى قد شهدت مثل ذلك التعاقب التاريخي. وكما يرى د. أوميساؤ فإن اليابان قد تخلفت عن المملكة المتحدة بسبب سياسة العزلة عن العالم الخارجي منذ عام ١٦٣٩ وحتى عام ١٨٥٤ (الفصل الثاني). وبدون ذلك الخلل يؤكد أوميساؤ أن الأمتين كان مقدرًا لهما إنجاز الثورة الصناعية في نفس الوقت تقريبًا[١].

لقد أنتجت حضارات الصينيين والهنود والمسلمين إنجازات ثقافية عظيمة، ومع ذلك ظلت البنية الاجتماعية ساكنة وإن الذين تولوا سدة الحكم هم فقط الأباطرة والدكتاتوريون وحديثًا، النظام الاستعماري. ومن سلالة حاكمة إلى أخرى لم يكن

(١) في المخطوطة التاريخية المطولة للدكتور أوميساؤ فإن التطور المفجع بالنسبة للمؤلف تمثل في رؤيته للغزو الياباني لدول شرقي آسيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٤٥. ويرى د. أوميساؤ أنه لولا تلك العزلة الغريبة فإن اليابان كان يمكنها أن تصل إلى جنوب شرقي آسيا بشكل سريع، وأن تحارب القوات البريطانية أو الفرنسية هناك. وكما يقول حرفيًا: «إن دور اليابان في السياسات الدولية كان مشابهًا لدور بريطانيا وفرنسا وهولندا. إن تصرف اليابان اللاحق كقوة إقليمية لم يكن نتيجة لسيطرة العسكريين على الحكم بعد إصلاحات ميجي (١٨٦٨). لقد تعاظم ذلك التصرف نتيجة للفجوة بين اليابان ومنطقة جنوب شرقي آسيا وذلك باعتبار موقعهم في التاريخ الحضاري وأيضًا من تشابه الظروف بين اليابان وأوروبا الغربية» (أوميساؤ ٢٠٠٣، ص ١١٠).

هناك تقدم واضح من وجهة نظر التطور الاجتماعي والسياسي. لقد ظل الأباطرة والملوك عبر آلاف السنين دون تغيير أساسي، ووفقًا لـ د. أوميساؤ، فإن أوروبا الغربية واليابان، هما فقط اللتان استجابتا للظروف التاريخية المؤهلة للتصنيع. ولم تحاك اليابان الغرب حيث تطورت كلتا المنطقتين بشكل تلقائي ومستقل (يمكن اعتبار أمريكا الشمالية كجزء من أوروبا الغربية). إن د. أوميساؤ متشائم جدًا حول إمكانية التصنيع في باقي دول العالم بما في ذلك جميع الدول النامية اليوم.

إن هذا الفصل يقدم وجهة نظر د. أوميساؤ وذلك ليس باعتبار أن المؤلف يتفق معه بشكل كامل ولكن باعتبارها وجهة نظر جذابة ومثيرة للانتباه. إن تفسيره للتاريخ الياباني هو تفسير فريد ويمثل وجهة نظر الأقلية. وفي الحقيقة فإن وجهة نظره غير معروفة جيدًا حتى بين اليابانيين. وأعتقد بصفة شخصية أن الفكرة الخاصة بأن التصنيع سوف يحدث فقط في ظل ظروف تاريخية جامدة ولن يقدر له الانتشار هي فكرة مبسطة وحتمية للغاية. وإذا ما افترضنا أن مسار التصنيع لا يمكن تبنيه بل توارثه فإن مساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر واقتصاديات التنمية وسياسات البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وجميع المناهج في هذا الحرم الجامعي سوف تكون غير ذي جدوى. هل يمكننا حقًا أن نقول إن الصين لن يقدر لها أن تصبح دولة صناعية؟ ألا يوجد أمل لدى أفريقيا؟

يعتقد المؤلف الحالي أن التصنيع هو أكثر ديناميكية وأكثر انتقالا اليوم. إن تفسير د.أوميساؤ يكون صحيحًا بالنسبة للماضي القريب، إلا أننا نعيش في عصر الإنترنت، والرحلات الجوية والتبادل العالمي للمعلومات. إن المسافة الجغرافية من الدولة الرائدة لم تعد ذات أهمية كبرى. وبالرغم من أن التاريخ جزء لا يتجزأ من خصائص كل شعب، إلا أن سمة أساسية للعرقيات أنها أيضًا ديناميكية ومتغيرة ومع توافر القيادات العظيمة والأفكار، فإن هناك طريقًا جديدًا ملائمًا للتنمية يمكن لكل دولة اكتشافه. علاوة على ذلك، فإننا نؤمن أن هناك أكثر من مسار لعملية التنمية وذلك استجابة للظروف الأولية المختلفة والتغير في الظروف التاريخية، بالإضافة إلى ذلك لا يناقش د. أوميساؤ دور التكنولوجيا ورأس المال والاستثمارات بشكل مكثف، وكمتخصص في الحضارات المقارنة، فإنه يؤكد على تطور البنى الاجتماعية أكثر من الجوانب المادية لعملية التصنيع. ومع ذلك فإن عملية التصنيع هذه هي عملية حاسمة في تحديد مسار النجاح أو الفشل في عملية التنمية.

وما دمنا قد ذكرنا ذلك، فإن أوميساؤ قد يكون رغم ذلك على صواب تمامًا وذلك في بعض الجوانب. وبصفة خاصة، فإن نظريته يمكن أن تشرح لماذا كانت البنية الاجتماعية في اليابان مواتية لعملية التصنيع الفريد، الأمر الذي لا يمكن ملاحظته في دول أخرى، وحتى قبل أن تدخل اليابان في صدام مع الغرب. إن هذا هو نتيجة للتطور العضوي المتواصل للمجتمع الياباني على امتداد الألفيتين. لقد سمح ذلك الوضع لليابان بأن تمتص التأثيرات الأجنبية بشكل مرن وبشكل متعدد الأشكال، كما استطاعت اليابان أن تنجح في التكيف بغرض التحول نحو الفكر الغربي والتكنولوجيا. إن ذلك على الأقل جزئيًا، يجب أن يكون إجابة عن السؤال الخاص بلماذا كانت اليابان قادرة على تحقيق النجاح بشكل مبكر للغاية؟

وسوف نقدم في الفصل التالي الظروف الواقعية السائدة في اليابان خلال عصر إيدو (Edo) والتي مكنتها من تحقيق التحول السريع في نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين.

٤- التاريخ المختصر لليابان

بينما يركز هذا الكتاب على اليابان المعاصرة، إلا أنه من المفيد في البداية أن نلقي نظرة مختصرة على التاريخ الياباني. والمقصود من الملخص التالي ليس إعطاء منهجًا أكاديميًا ذا قيمة عالية، ولكن تقديم صورة عامة لهؤلاء الذين يعرفون القليل عن تاريخ اليابان. وبالنسبة للقارئ المبتدئ، فإن تاريخ اليابان يمكن تقسيمة إلى أربع فترات هي: (١) الفترة التي تمتع فيها الأباطرة بسلطة حقيقية. (٢) فترة حكومات ساموراي. (٣) فترة التحديث والغزو العسكري. (٤) فترة النمو فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفترة الأولى: صعود وسقوط الإمبراطور

في الفترة السابقة على التاريخ، فإن اليابانيين (والذين ما زالت هناك مناقشات كثيرة حول أصولهم) كانوا عبارة عن تجمعات للصيادين مع وجود بعض النشاطات الزراعيـة المحدودة. لقد كانوا يعيشون بشكل منعزل في قرى صغيرة ولكنهم كانوا مرتبطين عن طريق البحر بالطرق التجارية البعيدة، كما أنهم عاشوا نسبيًا في سلام.

وعندما تم استقدام زراعة الأرز من القارة (القرن الثالث قبل الميلاد أو قبل ذلك) فإن الحياة قد تغيرت بشكل ملحوظ. لقد تطلبت زراعة الأرز مجهودًا جماعيًا يتعدى مجهود الوحدات العائلية وذلك تحت قيادة فاعلة. لقد نما حجم القرى كما ظهر نظام اجتماعي، وبدأ القادة الدينيون والعسكريون بتكوين دويلات صغيرة. وأصبحت الحروب شائعة بين هذه الدويلات، وبعد قرون قليلة من الصراع (تفاصيل هذه الحروب غير معروفة جيدًا بسبب نقص البيانات) فإن اليابان قد أصبحت موحدة سياسيًا لأول مرة.

وبعد قرون قليلة أخرى أحكمت الأسرة الإمبراطورية سيطرتها على الحكم كما أخضعت العشائر القوية الأخرى (إصلاحات تايكا (Taika) عام ٦٤٥ الميلادي)، وتم استحداث حكومة مركزية ذات بيروقراطية على الطراز الصيني، كما استحدث أيضًا نظامًا للضرائب. هذا إلى جانب بناء العديد من المدن والعواصم التي هجرها اليابانيون واحدة تلو الأخرى (علينا أن نأخذ في الاعتبار تكلفة الفاقد من هذه الأعمال)، ولكن وأخيرا في عام ٧٩٤ ميلادية أنشئت عاصمة دائمة للشعب في كيوتو (Kyoto)[١].

وشهدت البلاد بعد ذلك العديد من الغزوات العسكرية من جانب الأقليات كما استخدمت البوذية لأغراض سياسية وذلك لإظهار قوة الإمبراطور بهدف حكم البلاد. وكانت هذه هي الفترة الوحيدة في تاريخ اليابان التي تمتع الإمبراطور فيها بقوة سياسية حقيقية.

الفترة الثانية: عصر ساموراي (Samurai)

لم يستمر تركز القوى لفترة طويلة فسرعان ما استقل الإقطاعيون المحليون وكهنة المعابد عن الحكومة المركزية وتوقفوا عن دفع الضرائب أو إطاعة الأوامر الرسمية. لقد أنشأوا شوئن (Shoen: وحدات إدارية مثل العزب والمزارع) كما استأجروا الناس لزراعتها. ولحماية مزارعهم ظهرت الطبقة المحاربة (ساموراي). وبالنسبة للساموراي كانت الأرض هي أكثر الأصول قيمة ويجب التضحية بحياتهم من أجل الدفاع عنها. وعلى جانب آخر فإن القوى السياسية لطبقة النبلاء قد انحسرت

(١) المعنى الحرفي لكلمة كيوتو (Kyoto) هو المدينة العاصمة. وإذا ما اعتبرنا أن العاصمة هي المكان الرسمي لإقامة الإمبراطور، فإن كيوتو قد ظلت عاصمة لليابان حتى عام ١٨٦٨.

تدريجيًا. وتحول هؤلاء النبلاء إلى مقرضين للشعر ومنفذين للاحتفاليات ويلعبون كيماري (Kemari: كرة الحديقة) في كيوتو.

ومنذ نهاية القرن الثاني عشر فصاعدًا تشكلت الحكومة من قادة ساموراي[١]. وأقيمت أول حكومة لساموراي في كاماكورا (Kamakura) على بعد ٣٥٠ كم إلى الشرق من كيوتو وذلك في عام ١١٩٢ (كيوتو كانت لا تزال العاصمة حيث يقيم بها الإمبراطور حيث إن القوة الحقيقية قد استقرت في أيدي ساموراي في كاماكورا). ويمثل «شوجون (Shogun)» المركز الأعلى داخل طبقة ساموراي. لقد أمنت حكومة كاماكورا حق ساموراي في ملكية الأرض وأيضًا توزيع الأراضي الجديدة لأصحاب الخدمة المتميزة في الحرب. ومع ذلك، فإن اليابان قد تعرضت للتهديد القوي من خلال محاولتين للغزو قام بهما المغول عامي ١٢٧٤ و١٢٨١م وفي كل حالة فإن السفن المغولية العملاقة قد هاجمت سواحل كيوشو ولكن تم دحرها بخليط من المقاومة اليابانية والعاصفة الضخمة. وبينما لم تنجح الهجمات المغولية إلا أنها قد قادت إلى الانهيار الحتمي لحكومة كاماكورا، التي استنفذت الأراضي لتوزيعها على ساموراي الذين حاربوا المغول ببسالة.

وبعد هذا فقد تتالت حروب داخلية طويلة بين دايميو (Daimyo: قادة ساموراي). وفي النهاية قام إيئياسو توكوجاوا (Ieyasu Tokugawa) أحد زعماء دايميو بإعادة توحيد اليابان وإقامة حكومة إيدو في عام ١٦٠٣ (فيما يعرف الآن باسم طوكيو). وانتهى عصر سينجوكو (Sengoku: عصر الحروب) وبدأت اليابان أخيرًا في الاستمتاع بالاستقرار الداخلي.

وكانت حكومة إيدو محافظة سياسيًا ولديها بيروقراطية قوية. لقد فرضت

---

(١) وحتى بعد أن فقد الإمبراطور السلطة الحقيقية فإن قادة ساموراي ظلوا معتمدين على موافقة الإمبراطور وذلك لإقامة حكومة جديدة أو إضفاء الشرعية على سلطانهم وقوتهم. إن جميع الحكومات المتعاقبة (حتى اليوم) قد استخدمت السلطة الرمزية للإمبراطور بدلًا من وضع نهاية للأسرة الإمبراطورية وإقامة مملكات أو سلالة حاكمة جديدة. إن المنافع المترتبة على إقرار سلطة المراسيم الإمبراطورية في الحكم ربما تكون أعظم من تكلفة تجميد وضع الإمبراطور الذي لم يتدخل إلا نادرًا في شئون السياسة. وبمجرد أن تم إرساء هذا التقليد فإن التخلي عنه يصبح مكلفًا سياسيًا للغاية، حيث إنه بالتأكيد سوف يستدعي الإهانة العميقة والحط من قدر العائلة المقدسة.

نظامًا اجتماعيًا جامدًا كما منعت الاتصال والتجارة مع الأجانب (مع وجود بعض الاستثناءات). لقد تمت استعادة السلام تحت حكم بيروقراطي حاسم. وعلى الرغم من ذلك، فإنه وفقًا لبعض الدراسات التاريخية الحديثة، فإن فترة إيدو يشار إليها على أنها فترة للتطور الديناميكي أكثر من اعتبارها عصرًا مظلمًا وراكدًا. وتحت فترة العزلة الدولية التي استمرت لأكثر من قرنين (١٦٣٩ـ ١٨٥٤) ارتفع تدريجيًا الناتج الزراعي والمحاصيل التجارية، كما تطورت وسائل التمويل والصناعة. لقد تطورت الثقافة اليابانية الفريدة. وكانت الظروف مواتية لعمليات التصنيع.

الفترة الثالثة: تحديث ميجي (التصنيع والحروب)

كان هناك العديد من القوى الغربية التي أرادت فتح اليابان وإخراجها من العزلة التي فرضتها ذاتيًا على نفسها. أولًا: جاء الروس ثم وصل بعد ذلك بعض الأوروبيين. ولكن حكومة إيدو رفضت التعامل معهم. وأخيرًا في عام ١٨٥٣ وصلت إلى اليابان القوات الأمريكية التي يقودها الجنرال بيري (Perry) حيث وصلت أربع سفن سوداء محملة ببنادق قوية وذلك لإجبار اليابان على التنازل. لقد دخلت حكومة إيدو والأمة بأسرها في مرحلة من التخبط، كما ظهرت حركة قوية معادية للأجانب في جميع أنحاء اليابان. وفي العام التالي استسلمت الحكومة للضغط الأمريكي ووقعت معاهدة للصداقة اليابانية ـ الأمريكية، كما حذت القوى الغربية الأخرى حذو الولايات المتحدة. وطالب الأمريكيون بأبعد من ذلك حيث طالبوا بمعاهدة تجارية كاملة مع اليابان. وفي عام ١٨٥٨، ووسط حوار قومي ساخن تغلبت الحكومة على المعارضة ووقعت الحكومة المعاهدات التجارية مع الغرب والتي تحولت فيما بعد لأن تكون خسارة لليابان (الفصل الثالث). لقد تصاعدت الانتقادات بحدة ضد الحكومة كما توالت الصراعات السياسية التي أودت في النهاية بحكومة إيدو في عام ١٨٦٧.

لقد استعادت حكومة ميجي الجديدة عرش الإمبراطورية (والذي ظل لفترة طويلة لا يمتلك قوى حقيقية) كحاكم أعلى وتبنت سياسة سريعة للتغريب والتحديث وتعزيز القوة العسكرية. وفي المجال السياسي، تم الإعلان عن أول دستور قومي في عام ١٨٨٩، كما تم إنشاء برلمان على أسس حزبية. وفي المجال الاقتصادي فإن امتصاص التكنولوجيا الغربية وإنشاء الصناعات الحديثة كانا على أولويات الأهداف

القومية. لقد ظهرت تدريجيًا صناعة النسيج كصناعة قادرة على التنافس الدولي. وفي المجال العسكري، كسبت اليابان الحرب مع الصين في ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥. كما شرعت في غزو كوريا (التي تم استعمارها بعد ذلك عام ١٩١٠). كما خاضت اليابان حربًا حققت فيها النصر على الإمبراطورية الروسية في عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥.

لقد شهد الاقتصاد الياباني فترة من الازدهار في مجال التصدير أثناء الحرب العالمية الأولى، وأثناء فترة العشرينيات استمر التصنيع بالرغم من فترات الركود المتوالية والزلزال العظيم في منطقة كانتو (Kanto) وأزمات البنوك. لقد تميز النظام الحكومي طيلة فترة العشرينيات بتواجد قوي للأحزاب السياسية ودبلوماسية تعتمد على التعاون الدولي (بصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية). إلا أنه في فترة الثلاثينيات تحولت اليابان بشكل حاسم إلى تأكيد الروح العسكرية. وفي عام ١٩٣١ وقعت حادثة منشوريا، كما تم احتلال شمال شرقي الصين. لقد بدأت الحرب على نطاق واسع مع الصين في عام ١٩٣٧، كما بدأت حرب المحيط الهادئ في عام ١٩٤١. كما أخذت اليابان بالتخطيط الاقتصادي في وقت الحرب.

الفترة الرابعة: النمو في فترة ما بعد الحرب

لقد هزمت اليابان في عام ١٩٤٥ كما تحطم الأساس الاقتصادي للبلاد. وتحت الاحتلال الأمريكي اتبعت اليابان إستراتيجية إعادة البناء باعتماد التخطيط والتي تم تطبيقها بنجاح في عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، كما تم كبح جماح التضخم في عام ١٩٤٩. ومنذ منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات حققت اليابان نجاحًا صناعيًا كبيرًا ونموًا اقتصاديًا سريعًا للغاية. لقد توسع القطاع الصناعي بشكل قوي وأصبحت اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك مع نهاية الستينيات. لقد أسهم في تحقيق معجزة النمو تحقيق الأمن القومي من خلال المظلة العسكرية الأمريكية، والتوسع في التجارة العالمية والاحتفاظ بسعر مستقر للصرف (للتبادل النقدي).

ومع بلوغ الاقتصاد الياباني مرحلة النضج فإن معدل النمو القومي قد أخذ في الانخفاض، وفي حقبة السبعينيات، أسهمت صدمة البترول وتعويم أسعار العملة في خفض معدل النمو الياباني حيث استقر حول نسبة تصل إلى ٤٪ تقريبًا. لقد

شهدت اليابان دورة أخرى من الازدهار في الأصول العقارية والأسهم في نهاية فترة الثمانينيات والتي بلغت ذروتها بشكل واضح في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. ومنذ بداية التسعينيات وحتى هذا اليوم فإن الاقتصاد الياباني قد توقف عمليًا عن النمو.

جدول ١ ـ ١: ملخص التاريخ الياباني

الفترة	التطور التاريخي	الأحداث الداخلية	الأحداث الخارجية
ظهور وسقوط الإمبراطور	جومون (Jomon) [القرن الثالث قبل الميلاد]	الصيد والرعي، بعض الزراعات	
	يايوي (Yayoi)/ كوفون (Kofun) [القرن الثالث قبل الميلاد ـ القرن الخامس بعد الميلاد]	الحرب الداخلية ← **توحيد اليابان**	← استجلاب **زراعة الأرز** ← إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين (بمعنى التبعية) ← التدخل في الشئون الكورية
	أسوكا (Asuka)/ هاكوهو (Hakuho) [القرن الخامس ـ السابع بعد الميلاد]	ـ سياسات العشائر تنّو (Tenno: الإمبراطور) يثبت قواه	← دخول البوذية (عن طريق كوريا)
	نارا (Nara) [٧١٠ ـ ٧٩٤م] العاصمة: نارا	نظام ريتسوريو (Ritsuryo) ـ الحكم المباشر للإمبراطور مبني على القوانين والحكومة المركزية، ترويج البوذية كمذهب للدولة	← استجلاب **النظام السياسي الصيني**
	هيّان (Heian) [٧٩٤ ـ ١١٩٢ م] العاصمة: كيوتو	سياسات البلاط من النبلاء نظام الإقطاعيين (البعد عن تمركز القوة) ظهور طبقة ساموراي (المحاربين)	× قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين
عصر ساموراي	كاماكورا (Kamakura) [١١٩٢ ـ ١٣٣٣م] العاصمة: كاماكورا	**أول حكومة لساموراي** ظهور مذاهب جديدة للبوذية	← فشل غزوتين للمغول
	موروماتشي (Muromachi) [١٣٣٨ ـ ١٥٧٣ م] العاصمة: كيوتو	حكومة ساموراي تنافس بين إمبراطورين (الشمال في مقابل الجنوب) حروب داخلية وعصيان	← استئناف التجارة مع الصين ← القرصان اليابانيون يهاجمون السواحل الصينية ← **علاقات تجارية نشطة مع جنوب شرقي آسيا**

الفترة	التطور التاريخي	الأحداث الداخلية	الأحداث الخارجية
	سينجوكو (Sengoku) [ـ ١٦٠٣ م]	حروب داخلية ما بين دايميو (قادة ساموراي) ← الاتحاد بواسطة إيئياسو توكوجاوا	← **أول اتصال بالأوروبيين** إدخال البنادق والمسيحية
	إيدو (Edo) [١٦٠٣ ـ ١٨٦٧م] العاصمة: إيدو (طوكيو)	حكومة الشوجون توكوجاوا (حكم ساموراي، الضرائب الزراعية، نظام الطبقات) ـ تحقيق الاستقرار في ظل حكومة قوية ـ تطوير صناعات محلية بواسطة الهانات (الإقطاعيات) ـ تطور الزراعة والحرف اليدوية ـ تطور المواصلات، التمويل، التجارة والتعليم وظهور السوق القومية الموحدة ـ تصاعد القوة الاقتصادية للتجار ـ ظهور ثقافة شعبية فريدة	× **سياسة الباب المغلق** ـ غير مسموح بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية (ما عدا الصين، هولندا، كوريا، وريوكيو)؛ مقاطعة المسيحية
		الحوار حول «سياسة الباب المفتوح» في مقابل «الحملة العسكرية المعادية للأجانب» ساموراي الإقطاعيات يطيحون بالحكومة	← أمريكا تفتح الباب من خلال التهديد العسكري (١٨٥٣ ـ ١٨٥٤) خطر احتلال اليابان من قبل الغرب

الفترة	التطور التاريخي	الأحداث الداخلية	الأحداث الخارجية
عصر التحديث	**ميجي** (Meiji) [١٨٦٨ ـ ١٩١٢م] العاصمة: طوكيو وحتى الآن	**حكومة قوية تحت حكم الإمبراطور** اتباع سياسة الباب المفتوح والمحاكاة السريعة للغرب **فوكوكو كيوهيه** (Fukoku kyohei: اقتصاد قوي وجيش قوي) **التصنيع** (قطاع خاص قوي بمؤازرة الحكومة)	الحاجة للحاق بالغرب ← **الحرب مع الصين** (أسرة قنغ، ١٨٩٤) ← **الحرب مع روسيا** (١٩٠٤) ← **ضم كوريا** (١٩١٠)
	تايشو (Taisho) [١٩١٢ ـ ١٩٢٦م]	حركة الديمقراطية (لفترة قصيرة) ركود وأزمات اقتصادية (العشرينيات والثلاثينيات)	← تزايد الأطماع في الصين ← غزو منشوريا (شمال شرق الصين، ١٩٣١)
	الفترة المبكرة لشوا (Showa) [١٩٢٦ ـ ١٩٤٥م]	**سيطرة الجيش على الحكم** شحن المواطنين والموارد للمجهود الحربي	← **الحرب على نطاق واسع مع الصين** (١٩٣٧) ← **حرب الباسفيك** (١٩٤١) **وغزو جنوب شرق آسيا**
فترة ما بعد الحرب	الفترة المتأخرة لشوا [١٩٤٥ ـ ١٩٨٨م]	**التوسع في الديمقراطية وحل الجيش** **الانتعاش الاقتصادي والتخلص من أزمات فترة الحرب** وضع نظام لأولويات الإنتاج **التصنيع السريع** (الخمسينيات والستينيات) المبادرات القوية للقطاع الخاص السياسة الصناعية لوزارة الصناعة والتجارة الدولية تباطؤ النمو الاقتصادي (منذ السبعينيات)	**الهزيمة في الحرب العالمية** (١٩٤٥) ← الاحتلال الأمريكي (١٩٤٥ ـ ١٩٥١) سياسة الانفتاح المتعدد الأطراف التحاق اليابان بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اليابان تصبح الدولة رقم (٢) اقتصاديًا (حوالي ١٩٧٠)
	هيسيه (Heisei) [١٩٨٨ ـ]	انفجار الفقاعة، الركود الاقتصادي (منذ التسعينيات)	اليابان تصبح الدولة رقم (١) كمانح للمعونات الرسمية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)

الفجوة بين الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية

في كتابه بعنوان «التغير الاجتماعي وتحديث اليابان» يقترح الباحث الاجتماعي كينئيتشي توميناجا (Kenichi Tominaga) إطارًا عامًا لفهم الجوانب المتعددة لتحديث اليابان وعملية التصنيع. تقليديًا، فإن هناك وجهتي نظر متعارضتين لتفسير التاريخ الياباني، تتمثل الأولى في أن الأداء الاقتصادي لليابان كان إيجابيًا وبصفة خاصة في نجاحها الباهر كدولة وافدة حديثا لحقل التنمية. أما وجهة النظر الثانية فإنها تنتقد وبقسوة ماضي اليابان كدولة قمعية تجاه شعبها ودولة غازية عسكرية للدول المجاورة. والسؤال هو هل اليابان نموذج لكل الدول النامية أم أنها حالة سلبية يجب تجنبها بكل السبل؟ ويحذر توميناجا من أن مثل تلك الازدواجية المخلة والنظرة المبسطة لا تقود الباحث إلا إلى نتائج محدودة. ومن وجهة نظره، فإن التحديث ظاهرة معقدة يجب تعريفها باستخدام المفاهيم والنماذج العلمية.

يؤكد توميناجا أولًا على أن عملية التحديث لأي بلد غير غربي لا يجب بالضرورة أن تأخذ نفس المسار الذي قطعه الغرب.

«فلكي تنجح عملية التحديث في مجتمع غير غربي لا بد أن تكون هذه العملية عملية خلاقة تتضمن المقارنة بين الثقافات المحلية والأجنبية والاستفادة من العناصر الراقية داخل هذه الأخيرة، مع أن الخلط بين العناصر المحلية والعناصر الأجنبية سوف يتولد عنه شيء جديد، كما أن الصراع بين الثقافتين سوف تقل حدته. إن عملية التحديث في اليابان كانت بدقة تعبيرًا عن هذه العملية والتحديث الذي يجري حاليًا في الدول الصناعية الجديدة (NIEs) في آسيا يؤكد هذه الظاهرة» (توميناجا، ١٩٩٠، ص ٣٨، ٣٩).

إن هذه الفكرة تشبه بالأساس نفس فكرة مائيجاوا حول التكيف بغرض التحول والتي تمت مناقشتها في المتن الرئيسي. وبالاعتماد على هذه المدركات، يقترح توميناجا تقسيم المجتمعات منهاجيًا إلى أربعة نظم فرعية كما يصف تطور كل منها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- التحديث الاقتصادي (النمو الاقتصادي بالاعتماد على التصنيع).

- التحديث السياسي (توسيع قاعدة الديموقراطية).

- التحديث الاجتماعي بالمعنى الضيق (التحول من الجماعات المعتمدة على ملكية الأراضي «Gemeinschaft» إلى الجماعات الوظيفية «Gesellschaft». كما يتضمن أيضًا التحول من الجماعات الريفية المغلقة إلى الجماعات الحضرية المنفتحة).

- التحديث الثقافي بالمعنى الضيق (التحول من العادات غير العقلانية والتي تعتمد على الخرافة إلى التفكير الرشيد والتفكير العلمي).

إن وجهة نظر توميناجا يمكن تلخيصها في الآتي «إن التحديث في أوروبا قد بدأ بالتطور الداخلي للنظم الفرعية السياسية والاجتماعية ثم أعقب ذلك الثورة الصناعية. أما بالنسبة للدول حديثة العهد بالتنمية فإنها لا تستطيع أن تتبع نفس المسار. وبالنسبة لهذه الدول فإن التحديث الاقتصادي أكثر سهولة من التحديث السياسي. أما التحديث الاجتماعي والثقافي فربما يكونان أكثر صعوبة. ويعود ذلك إلى أنه لكي نغير هذه البنى التي سيطرت وتغلغلت حتى وصلت إلى تفاصيل الحياة اليومية للناس فإن الأمر يتطلب وقتًا وطاقة أعظم من محاكاة الصناعات والتكنولوجيا الجديدة. إن هذا ما يقود بشكل طبيعي إلى الفجوة بين النمو الاقتصادي السريع والتقدم البطيء في كل الجوانب الأخرى. ومع ذلك، وبالنظر إلى الاعتماد المتبادل بين النظام الاقتصادي والنظم غير الاقتصادية، فإن هذه الفجوة تولد اضطرابات وصراعات تشوه عملية التحديث في ذلك البلد. وتعتبر اليابان في فترة ما قبل الحرب نموذجًا تقليديًا لذلك، حيث إنها نجحت في امتلاك تكنولوجيا متقدمة وصناعات حديثة من جانب، إلا أنها فرضت مفهوم الأمة المقدسة والمستمدة من التعاليم الإمبراطورية والنظام الإقطاعي العائلي من جانب آخر. وبالرغم من خلفية توميناجا كعالم للاجتماع إلا أن وجهة نظره هذه هي موضع اتفاق عام كبير حول مزايا وعيوب عملية التحديث في اليابان.

وفي نفس الوقت يبرهن توميناجا أيضًا على ما يلي:

- أن اليابان حتى عصر إيدو لم تُولد أفكارًا أو نظمًا يمكن أن تكون عاملًا مساعدًا في التحديث. ونتيجة لذلك فإن التحديث اللاحق على عهد ميجي كان يعتمد على رفض النظم التقليدية والتحول إلى النظم الأجنبية.

- أن التحديث لا يمكن أن ينجح في جماعات ريفية مغلقة تسيطر فيها أنماط التفكير غير العقلاني. وإذا ما تم الأخذ بعملية التحديث مع تواجد لهذه العناصر فإنه لا يمكن تجنب المأساة والصراعات.

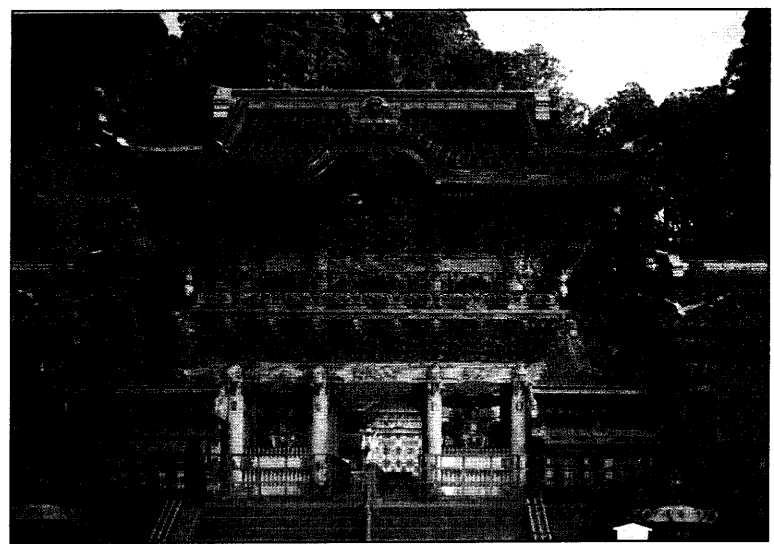
- إن الفجوات الخطيرة في عملية التحديث في فترة ما قبل الحرب، قد أمكن التغلب عليها بالإصلاحات الجريئة في فترة ما بعد الحرب. ومع ذلك فإن بعض العناصر التقليدية ما زالت موجودة حتى اليوم.

- إن تحديث اليابان لن يكتمل بدون التخلص النهائي من هذه العناصر المتبقية.

من الواضح أن توميناجا ينظر بشكل سلبي إلى العناصر الداخلية في اليابان. إنه يعتبرها مجرد عقبات في طريق التحديث بدلًا من كونها قواعد يجب الاعتماد عليها عند استيراد الخبرات من الخارج. إن هذا الموقف يقف على النقيض تمامًا من موقف د. أوميساؤ والذي يضع تقديرًا عاليًا للاستمرارية في التاريخ الياباني والذي دفعه إلى القول بأن اليابان مثل بريطانيا تطورت كأمة حديثة بشكل طبيعي ومستقل. إن وجهة النظر هذه تقف على خلاف أيضا مع ما قدمه مائيجاوا حول التكيف بغرض التحول وتأكيده على أن اليابان قد استطاعت أن تخلط بنجاح النظم الداخلية مع النظم الأجنبية مع جعل الأولى هي الأساس الأكثر قوة. ما هو التفسير الأكثر معقولية؟ سوف نترك ذلك للقارئ لكي يقرر بنفسه...

الفصل الثاني

عصر إيدو: الشروط المسبقة للتصنيع



بوابة يوميه (Yomei) بمعبد توشوجو (Toshogu) بمنطقة نيكّو (Nikko)

١ ـ عصر إيدو ١٦٠٣ـ١٨٧٦

منذ أواخر القرن الثاني عشر وحتى القرن السابع عشر حكم ساموراي (القادة المحاربون) اليابان، إلا أن الأوضاع السياسية ظلت غير مستقرة. لقد كانت الحروب الداخلية والتغيير في مراكز القوى متكررة للغاية وبصفة خاصة خلال الفترة من أواخر القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السادس عشر فيما يعرف باسم «سينجوكو» (Sengoku) «أو فترة الحروب».

وفي عام ١٦٠٠ استطاع أخيرًا إيئياسو توكوجاوا (Ieyasu Tokugawa) أن يوحد الدولة بعد معركة حاسمة في سيكيجاهارا (Sekigahara: منطقة واقعة بين ناجويا (Nagoya) وكيوتو ويمكن أن تراها وأنت راكب في شينكانسين (Shinkansen: القطار فائق السرعـة) وما تلاهـا من الهجمات على قلعة أوساكا عام ١٦١٥م حيث هلكت أسرة تويوتومي (Toyotomi) المنافسة له. لقد أقام إيئياسو حكومة جديدة في إيدو وأصبح أول شوجون لإيدو باكوفو (Edo Bakufu: حكومة إيدو) في عام ١٦٠٣.

لقد تحولت إيدو، المدينة الصغيرة الخاملة حتى ذلك الوقت، إلى مدينة سياسية ضخمة من خلال مشروعات الأعمال العامة والتي حملت صفة المغامرة. وشملت هذه المشروعات استصلاحًا للأراضي وشقًا للقنوات الصناعية والتزويد بإمدادات المياه. لقد حكمت أسرة توكوجاوا البلاد لمدة ٢٦٤ عامًا منذ ذلك الحين (بلغ عددهم جميعًا ١٥ شوجونًا). وكان إيئياسو توكوجاوا مؤلهًا، كما أنه ما زال مزارًا يقصده الناس في معبد توشوجو (Toshogu) بمدينة نيكّو (Nikko).

إن التطور المهم في فترة سينجوكو والفترة المبكرة من عصر إيدو قد تمثل في

إزاحة تنظيمات الطبقات الوسطى مثل المعابد البوذية والطوائف وملاك العزب والإقطاعيين والذين كانوا متواجدين منذ العصور القديمة وحتى العصور الوسطى. لقد حل الحكم الموحد بواسطة طبقة دايميو (daimyo: لوردات الحروب) في كل منطقة محل لا مركزية القوى والحكم غير المباشر. لقد تم تحقيق ذلك باستخدام العديد من السياسات والإجـراءات التي اتخذها لـوردات الحروب من عصر سينجوكو، وبصفة خاصة على يد نوبوناجا أودا (Nobunaga Oda) وهيديوشي تويوتومي (Toyotomi Hideyoshi)، بوصفهما أقوى قائدين عسكريين قبل أن يصل إيئياسو نهائيًا إلى الحكم. لقد تضمنت سياساتهما القضاء العسكري على المعارضين، وتحرير التجارة، وإلغاء الجمارك التي كان يتم تحصيلها بين المناطق والمسح الرسمي للأراضي وتسجيلها (كينتشي: Kenchi)، ونزع جميع الأسلحة من غير طبقة ساموراي (كاتاناجاري: Katanagari)، وإقامة مدينة على هيئة قلعة في كل منطقة ولقد تطلب الأمر ضرورة إقامة ساموراي في هذه المدن كما تمت إعادة فتح الأسواق داخل هذه المدن وهكذا. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، فإنه تم الفصل بين ساموراي والفلاحين بشكل قاطع وذلك سواء فيما يتعلق بالاحتراف المهني أو الإقامة. لقد تحول الكثير من ساموراي الذين لم يحتفظوا بأراضيهم إلى أن يكونوا موظفين مدنيين يتقاضون الرواتب. وبدأ دايميو في حكم الأراضي والفلاحين كما تحكموا في ساموراي بشكل مباشر. إن هذه الحركة التي بدأت في فترة سينجوكو قد استمرت كما تم استكمالها بواسطة حكومة إيدو.

جدول ٢-١: بعض المصطلحات الرئيسية خلال عصر إيدو

إيدو (Edo)	هو الاسم القديم لطوكيو. وتعني كلمة إيدو حرفيًا فم الخليج. من الواضح أن طوكيو تعني العاصمة الشرقية وأن كيوتو هي العاصمة الغربية أو التقليدية.
دايميو (Daimyo)	الحاكم الإقليمي من طبقة ساموراي. وأثناء عصر إيدو فإن هذه الكلمة كانت تعني رئيس ساموراي في الحكومة المحلية (هان).
شوجون (Shogun)	أصلًا تعني القائد الأعلى للجيوش المبتعثة. ولكن غالبًا ما يتم استخدامها بشكل دائم للإشارة إلى قائد الحكومة العسكرية المركزية.

باكوفو (Bakufu)	تشير إلى مقر الحاكم العسكري وأصبحت تعني فيما بعد الحكومة المركزية التي أقامها القادة العسكريون.
هان (Han)	تشير إلى الحكومة المحلية (مثل الإقليم أو المقاطعة) وذلك في عصر إيدو.

ويعود السبب في أننا نبدأ قصة التطور الاقتصادي لليابان من عهد إيدو إلى أن الظروف المؤدية لعمليتي التصنيع والتحديث اللاحقين كانت قد ولدت داخليًا خلال تلك الفترة. دعنا نذكر بشكل مبدئي هذه الظروف على النحو التالي:

(١) التوحد السياسي والاستقرار.

(٢) التنمية الزراعية وذلك سواء فيما يتعلق بالمساحة أو الإنتاجية.

(٣) تنمية قطاع المواصلات وظهور الأسواق القومية الموحدة.

(٤) ازدهار التجارة والتمويل وظهور الطبقة التجارية الثرية.

(٥) ظهور الصناعات السابقة على التحديث (التصنيع الغذائي والحرف اليدوية.. إلخ).

(٦) تشجيع الصناعات بواسطة الحكومات المحلية (وسيلة ناجحة أحيانًا وليس دائمًا).

(٧) ارتفاع مستوى التعليم.

إن هذه الملامح لفترة إيدو هي الملامح التي غالبًا ما يشار إليها من جانب الكثير من الباحثين. ونخصص الجزء المتبقى من هذا الفصل لمناقشة هذه الشروط تفصيليًا. ويجب أن نلاحظ أن بعض هذه الشروط غير متوافر لدى بعض الدول حتى اليوم. بل نستطيع حتى القول بأن الدول النامية المتسلحة بهذه الشروط هي دول نادرة نسبيًا.

٢- ملامح نظام باكوفو- هان

إن مجتمع إيدو يمكن تشخيص ملامحه على النحو التالي:

(١) إنه كان مجتمع الطبقات. وكانت طبقة ساموراي هي الطبقة الحاكمة (وذلك بمعنى الرجال المسموح لهم بأن يحملوا السيف). أما المحكومون فقد تكونوا

من الفلاحين (رقم ٢ في المرتبة) والحرفيين (رقم ٣) والتجار (رقم ٤). هذه الطبقات الأربع كانت تسمى شي نو ـ كو ـ شو (Shi-Nou-Kou-Shou) من القمة إلى القاعدة[١]. إن الفجوة التي تفصل طبقة ساموراي عن الطبقات الأخرى كانت فجوة كبيرة. وقد تم اعتبار الفلاحين رسميًا رقم ٢ لأنهم كانوا يقومون بدفع ضرائب الأرز، إلا أنهم لم يحترموا بشكل خاص ـ وتحت كل هذه الطبقات كان هناك أيضًا المنبوذون (إيتا (Eta) وهينين (Hinin) ـ انظر الأسئلة والأجوبة في نهاية الكتاب).

(٢) سياسيًا، فإن هذا النظام كان نظامًا مركزيًا حيث تمتعت باكوفو (الحكومة المركزية) بالسلطة السياسية المطلقة في تحديد مصير هانات (الحكومات المحلية) كما كان لديها القدرة على تغيير مراكز هؤلاء أو إلغائها. لقد أعطى شوجون لدايميو (حكام الأقاليم) أرضًا لكي يحكموها. وفي المقابل فإن دايميو قد تعهدوا بالولاء للشوجون (قائد الحكومة العسكرية)[٢]. وكان يقابل أي مظهر من مظاهر عدم الطاعة بأقصى أنواع العقوبات بما في ذلك عقوبة سيبوكو (Seppuku: الانتحار المقدس) وإلغاء العائلة.

(٣) اقتصاديًا، فإن هذا النظام كان نظامًا لا مركزيًا بشكل أكبر. إن باكوفو لم تكن قادرة (أو مهتمة) بتطبيق سياسات اقتصادية مستقرة، أما سياساتها فقد كانت غير مستقرة وقصيرة النظر. على الجانب الآخر، فإن كل حاكم من حكام المقاطعات (هانات) كان يستطيع أن يقرر السياسات الداخلية للمقاطعة بما في ذلك الإدارة، الضرائب، والتعليم، وحوافز التصنيع، وإصدار الأوراق النقدية، والتعليمات الاقتصادية

---

(١) تاريخيًا خضعت فيتنام لنفس التقسيم: سي نونج ـ كونج ـ ثوونج (الحروف الصينية:-Si-Nong-Cong Thuong) وهي تعبير عن نفس المعاني الموجودة في اللغة اليابانية مع الاختلاف في النطق فقط). إن الفكرة الأصلية قد جاءت من الكونفوشية في الصين القديمة. ولكن المركز الأعلى (سي) هو مصطلح فيتنامي بمعنى العلماء وليس الرجال المحاربون. والأكثر من ذلك، أنه بالنسبة للصين وفيتنام فإن التصنيف الرباعي يشير فقط إلى أنواع البشر موضع الاحترام في المجتمع وليس له مضمون سياسي. حولت حكومة إيدو هذه الفكرة إلى إيديولوجية أصبغت الشرعية على مجتمع طبقي يأتي ساموراي فيه على قمة الهرم.

(٢) بسبب هذه العلاقة فإن فترة إيدو غالبًا ما يتم تشخيصها على أنها فترة إقطاعية. لقد أطلق العديدون (خصوصًا في عهد ميجي) على نظام إيدو وصف «الإقطاعي» وذلك بالمعنى السلبي. ومع ذلك فإننا لا نفضل استخدام هذا المصطلح تجنبًا للغموض والحوار غير المجدي.

الأخرى، طالما أنها غير محظورة بشكل صريح من جانب القيادة العسكرية لباكوفو.

(٤) فرضت باكوفو النفقات التالية على هانات (المقاطعات).

(أ) سانكين كوتاي (sankin kotai)، أي الرحلات نصف السنوية للوردات الهانات بين مقاطعاتهم الأصلية والعاصمة إيدو. لقد كان مطلوبًا من كل دايميو (حاكم هان) أن يقيم في إيدو كل عامين، وفي بقية الوقت يقيم في مقاطعته. إن هذا ما يكلف الكثير من النقود في السفر والإقامة حيث إن عددًا كبيرًا من المحتجزين أيضًا قد تنقلوا سنويًا مع دايميو.

(ب) النفقات غير المنتظمة والخاصة بالأعمال العامة مثل بناء وإصلاح القلاع، والحصون المائية، والطرق، والمستودعات، والقنوات والأعمال المائية.. إلخ.

(ج) الضرائب والمستحقات الأخرى التي تفرض في أحوال معينة وبشكل تحكمي، ومنها على سبيل المثال تكاليف الاحتفال بمولود ذكر في أسرة شوجون. إن فرض هذه التكاليف على حكام المقاطعات كان له أثر في إضعاف القدرات المالية لهؤلاء الحكام. لقد غرق الكثيرون منهم في الديون كما أصبح مستحيلًا على هؤلاء بناء قوات عسكرية تمكنهم من الانقلاب على القادة العسكريين لباكوفو.

٣-الزراعة

إن مجتمع إيدو كان مجتمعًا زراعيًا وبصفة خاصة مع بداية هذه الفترة، حيث بلغت نسبة السكان من الفلاحين حوالي ٩٠٪ وذلك بالرغم من الانخفاض التدريجي البسيط لهذا المعدل. وكانت الأسرة الصغيرة هي الأساس الذي قامت عليه العملية الإنتاجية، وذلك بالرغم من أن الحيازة الزراعية الواحدة كانت تحتوي غالبًا قبل ذلك على العشرات من الأفراد والعديد من الأسر وكذلك القائمين على خدمتهم. ولكن هناك العديد من وسائل الحصر والتسجيل (كينتشي) التي تم تنفيذها قبل وبعد بداية عصر إيدو، والتي أدت إلى تفكيك نظام الأسرة الكبيرة إلى وحدات عائلية زراعية صغيرة مع تأمين كل أسرة (وإجبارها على زراعة) النسبة المقررة لها من الأراضي المخصصة لها للزراعة.

وكما يحدد القانون، فإن الفلاحين لم يكن لديهم الحق في مغادرة الأرض كما كانوا مرتبطين بها كقوة عمل وكأساس للضرائب . ولكن الواقع فإن بعض الفلاحين قد تحولوا إلى زراعة أراض جديدة، أحيانًا بدافع تجنب الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات غير المعقولة وأحيانًا وببساطة لتحسين أحولهم المعيشية وأخيرًا، ومع ارتفاع الدخل الزراعى، فإن العديد من المزارعين قد استمتعوا بالاحتفالات القروية وكذلك السفر إلى معبد إيسيه (Ise) وغيره من المزارات الدينية (رسميًا للعبادة ولكن فعليًا للمتعة والتنزه).

لقد كانت القرى منظمة بشكل جيد كما تمتعت بقدر من الاستقلال وذلك ما دامت تدفع ضرائب الأرز كما هي مقررة من جانب الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية[١]. إن قادة القرى والذين كانوا هم أنفسهم في الغالب من الفلاحين، قد ساعدوا في توزيع العبء الضريبي على الأرز بين الفلاحين. بهذا المعنى فقد لعب قادة القرى دور الإدارة الضريبية المباشرة. وبسبب مجهوداتهم فإن باكوفو وهانات قد استطاعا أن يزيدا من الحاصلات الضريبية بتكلفة إدارية قليلة. ويقرر السيد كينئيتشي تاناكا (Kenichi Tanaka)، مؤرخ لعصر إيدو، أن الفلاحين قد تميزوا بالديناميكية والاستقلال، وأنهم غالبا ما اعترضوا على موظفي باكوفو وسياساتهم والتي اعتبروها غير مستقرة وغير معقولة. ويعتقد تاناكا أن باكوفو بوجه عام لم تكن لديها رؤية حول سياسة طويلة المدى، وأن معظم القوانين والتعليمات التي أصدرتها كانت وقتية واستجابة لتغيرات تاريخية ثبت أنه لا يمكن إيقافها.

وكانت هناك وسيلتان لتقرير الالتزامات بخصوص الضرائب على الأرز: الأولى وتمثلت في نظام كيمي (kemi: التفتيش) حيث يزور المفتش القرية لمراجعة المحصول الفعلي للأرز كل عام. من الطبيعي أن قادة القرى قد تعاملوا مع المفتش بكثير من الدبلوماسية وإعطائهم الهدايا. لقد حضر بعض موظفي التفتيش حفلات الشراب دون الذهاب فعليًا إلى الحقول. إن الموظفين المفتشين قد قاموا بسعادة بتقييم المحصول ولكن بشكل يدعو لتخفيف الأعباء واقعيًا عن المزارعين. ووفقًا

---

(١) استطاعت كل مقاطعة (هان) أن تقرر بشكل منفصل معدل الضرائب على الأرز وأيضًا أسلوب جمعها. وبنفس الطريقة كانت باكوفو تقوم على جباية الضرائب على الأرز من المناطق التي تقع تحت الحكم المباشر لها.

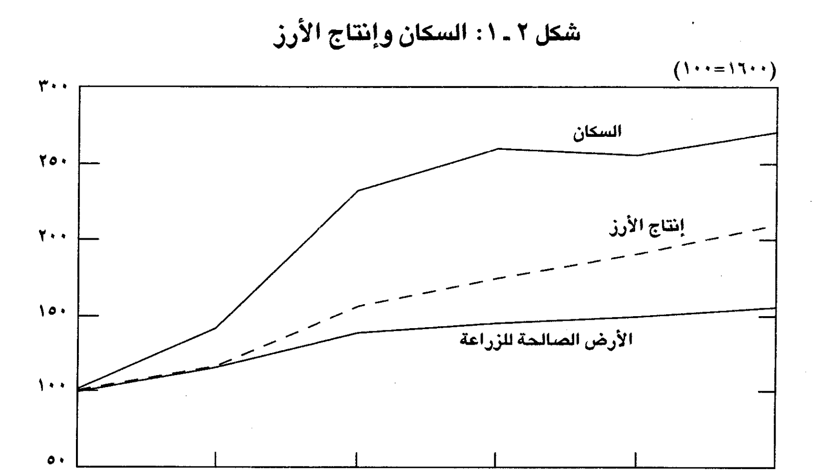
لما يقرره الباحث التاريخي شينزابورو أوئيشي (Shinzaburo Oishi: 1977) فإن هذا النوع من الفساد كان سببًا رئيسيًا في العجز المزمن في العوائد الحكومية على كل المستويات. وعلى جانب آخر، فإذا ما كانت تقديرات الموظفين الزائرين تحكمية وغير متعاونة، فإنها سوف تضخم الالتزام الضريبي والذي سوف يكون مصدر كدر للمزارعين.

الطريقة الثانية كانت تعرف باسم نظام جومن (jomen: الكمية المحددة) حيث إنه لا يحدث تغيير في الضرائب على الأرز لثلاث أو خمس سنوات متوالية، وذلك بالاعتماد على متوسط المحصول في الأعوام السابقة. ووفقًا لذلك النظام، فإن الحكومة تستطيع تأمين عوائد ثابتة من الضرائب بينما يمكنها تخفيض تكلفة نظام التفتيش. والمشكلة أن الفلاحين يواجهون مخاطرة في حالة تدني المحصولات، ومع ذلك فإن الحافز كان أعظم نحو زيادة الإنتاج. فإذا ما بذلوا جهدًا أكبر فإن المتحصلات الإضافية سوف تكون من حقهم. وكما يرى تاناكا (٢٠٠٠) فإن الفلاحين غالبًا ما يفضلون نظام الجومين لأنهم لا يريدون التعامل مع موظفين فاسدين كل عام.

خلال عصر إيدو تطور القطاع الزراعي على مرحلتين: التوسع الكمي أولًا والتي تلتها مرحلة التوسع الكيفي المكثف.

منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر والتي تغطي عصر سينجوكو (الحروب) السابقة، والفترة المبكرة لعصر إيدو ظهر توسع كبير في المزارع (خاصة قش الأرز). وفي الفترات السابقة، فإن الأرز كان يتم إنتاجه في الأودية الضيقة حيث تنتهي الجبال وتبدأ السهول، كما أن هذه الأماكن هي الوحيدة التي كانت تتوافر فيها إمدادات ثابتة للحياة. ولكن خلال تلك الفترة، فإن مشروعات للري على نطاق واسع قام حكام الأقاليم من طبقة ساموراي (دايميو) والفلاحون بإدارتها وتنفيذها في كل أنحاء اليابان وذلك للتحكم في الفيضانات واستخدام الأنهار في الزراعة. ونتيجة لذلك فإن المساحات المزروعة من الأرض قد توسعت بشكل دراماتيكى. إن السهول والتي كانت عبارة عن مستنقعات غير آهلة بالسكان، قد تحولت إلى مزارع لقش الأرز، وزاد السكان بطريقة سريعة يندر أن نراها في أي مجتمع في فترة ما قبل التحديث . لقد أطلق شنزابورو أوئيشي على هذا العصر «العصر العظيم للحقول المفتوحة».

شكل ٢ ـ ١: السكان وإنتاج الأرز



Source: Hayami and Miyamoto, eds, 1988, p. 44.

ومع أواخر القرن السابع عشر، بدأ التوسع في مساحات الأرض يتوقف. إن النمو السريع في المزارع في المرحلة السابقة قد أسفر عنه بعض النتائج السلبية بما في ذلك النقص في قوة العمل وإزالة الغابات والفيضانات المستمرة. ومنذ تلك الفترة وحتى اليوم تأخذ الزراعة اليابانية بالأساليب المكثفة للزراعة مع الاستخدام الكبير للأيدي العاملة والتكنولوجيا أكثر من تركيزها على التوسع الكمي في المساحات المنزرعة للأراضي.

ومنذ القرن الثامن عشر فصاعدًا، فإن المساحات المنزرعة والسكان قد شهدا ثباتًا نسبيًا ولكن إنتاجية محصول الأرز قد استمرت في الزيادة وذلك بفضل الارتفاع في الإنتاجية. وتعتبر كل من وسائل مضاعفة المحصول والأصناف الجديدة من الأرز والمخصبات من الأسمدة (خصوصًا الأسماك المجففة) وإدخال أدوات جديدة للإنتاج من العوامل المسئولة عن زيادة الإنتاج. لقد تم توزيع العديد من الأدلة الإرشادية لتعليم الفلاحين كيفية إنتاج المحاصيل بشكل أكثر فاعلية وتمثل نوجيو زينشو (Nogyo Zensho: الموسوعة الزراعية) والمكونة من أحد عشر جزءًا والتي قام بتأليفها ياسوسادا ميازاكي (Yasusada Miyazaki) ونشرها في عام ١٦٩٧ والتي أعيد طباعتها بشكل متوال عدة مرات هي نموذج لهذه الأدلة الإرشادية.

ومع بداية عصر إيدو (القرن السابع عشر) كان إنتاج المزارعين مخصصًا للاستهلاك

العائلي. لقد كانوا يأكلون ما ينتجون وظل مستوى معيشتهم عند الحدود الدنيا للكفاف. إلا أنه، ومنذ منتصف عصر إيدو، زادت الإنتاجية كما تحققت زيادة الناتج الزراعي. وبدأ الفلاحون في بيع الأرز والمحصولات الأخرى في الأسواق والتي كانت مرتبطة بالأسواق القومية. لقد زادت المحصولات النقدية، كما أن الزراعة بغرض التجارة، قد بدأت في الازدهار. ورسميًا، فإن الفلاحين كان من المفترض أن ينتموا إلى (أي يظلوا مرتبطين) بالأراضي المقررة لهم. ولكن في القرن التاسع عشر حيث زاد عدد المعدمين من الفلاحين فإن الفجوة بين المزارعين قد زادت كما بدأت طبقة كبيرة من ملاك الأراضي الذين قاموا باستئجار الفلاحين لزراعة أرضهم في الظهور.

لقد تعددت حركات العصيان التي قام بها الفلاحون وبصفة خاصة في وقت المجاعات ومع الاقتراب من نهاية عصر إيدو. إن العصاة من الفلاحين كانوا غير سعداء بالضرائب والتضخم والمجاعات والفساد الإداري والسياسات الحكومية.

٤ـ الميزانية والنقود

احتوت مصادر دخل باكوفو على ما يلي:

- الضرائب المتحصلة على الأراضي التي يقوم باكوفو على حكمها بشكل مباشر (المناطق غير الموزعة على غيرهم من دايميو).
- رسوم الاحتكار على التعدين والتجارة الخارجية وصكوك العملة.
- السيطرة المباشرة على المدن الكبرى (إيدو، كيوتو، أوساكا، ناجاساكي، ساكاي...إلخ).
- التبرعات المالية من التجار مقابل حصولهم على حقوق الاحتكار والامتيازات.

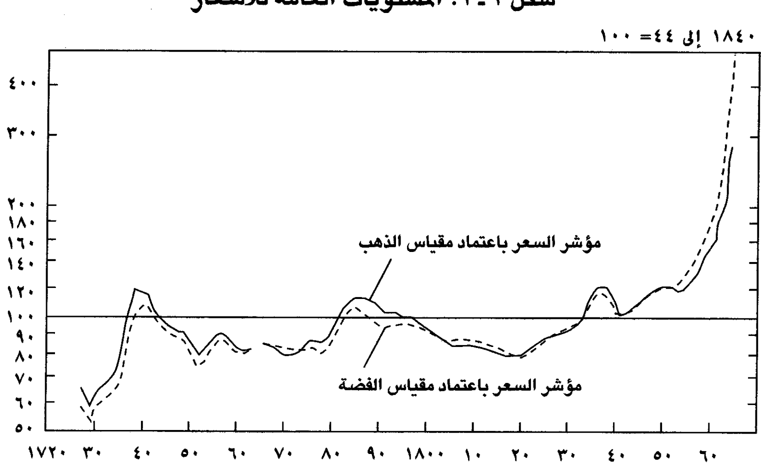
بالإضافة، وكما لاحظنا سابقًا، فإن باكوفو كانت لديهم السلطة المطلقة لتشغيل هانات في مختلف الأشغال العامة، الأمر الذي ساعد على التقليل من استخدام الموازنات العامة لهذه الأغراض. وعلى الجانب الآخر، فإن عوائد هانات، قد تكونت من الضرائب على الأرز في مقاطعاتهم وأيضًا من عوائد تشجيع بعض الصناعات المحلية (إذا ما كانت ناجحة).

إن النظام المالي بأكمله كان قائمًا على ضرائب الأرز وأن الوحدة النقدية الأساسية كانت كوكو (koku: حوالي ١٨٠ ألف لتر من الأرز) وأن حجم اقتصاديات هانات كان يقاس بوحدة كوكو، كما أن رواتب ساموراي كان يتم دفعها عينيًا من الأرز (ولكن بطبعية الحال كان يتم تحويل هذه الرواتب العينية إلى مقابل نقدي قبل استخدامها في الشراء). إن محصول الأرز كان يتم تجميعه فعليًا من كل قرية، ويتم نقله إلى الأسواق الرئيسية بالمدن ثم يعاد توزيعه إلى باقي أنحاء الدولة. ومثلت أوساكا أكبر سوق قومي للأرز في ذلك الوقت.

إن هذا النظام الاقتصادي المعتمد على الأرز قد أسفر عن النتائج التالية:

(١) نظرًا لأن الأرز كان لا بد من نقله بشكل طبيعي بين المناطق فإن هذا النظام الضريبي قد استلزم نظامًا موحدًا على المستوى القومي للنقل والتوزيع. ولقد قام التجار من القطاع الخاص على الإمداد بالخدمات المطلوبة ولكن وفقًا لتعليمات ومؤازرة حكومات باكوفو وهانات. ونظرًا لأن وسائل النقل الأرضية (باستخدام الخيول) كانت مكلفة وغير كفؤة فإن وسائل النقل المائي مثل البحار والأنهار والبحيرات قد تم استخدامها بشكل رئيسي.

شكل ٢ ـ ٢: المستويات العامة للأسعار



Source: Shimbo and Saito, eds, 1989, p. 71.

ملحوظة: المؤشر العام للأسعار في كيوتو وأوساكا، متوسط الحركة لكل خمس سنوات

(٢) إن مركز النشاط الاقتصادي قد تحول تدريجيًا من الاعتماد على الزراعة كمورد أساسي إلى الاعتماد على الزراعة التجارية والصناعات اليدوية. ومع ذلك ظلت الضرائب الحكومية معتمدة بشكل أساسي على الأرز. لقد ظهرت بعض المحاولات المؤقتة لجباية الضرائب على التجارة ولكن هذا المورد لم يشكل أساسًا ضريبيًا يعتمد عليه، ومع مرور الوقت، فإن حكومات باكوفو وهانات واجهت أزمات مالية بينما ازداد الثراء المادي للمزارعين والتجار.

(٣) ولمواجهة العجز المالي المستشري لجأ باكوفو إلى الإجراءات التالية: الإصدار النقدي الذي لا يعتمد على أساس (يشبه طباعة النقود والتي تقود إلى التضخم)، الحد من المصروفات، زيادة الضرائب، التحكم في الأسعار، الإصلاحات الإدارية. إن بعض السياسات التجارية كان يتم تجريبها في بعض الأوقات، بما في ذلك منح تجار معينين حقوقًا كاملة لتسويق منتج من المنتجات (يقصد بذلك الاحتكار) وذلك مقابل الدعم المالي للحكومة، إلا أن هذه الإجراءات لا يمكن اعتبارها كمجموعة من السياسات الثابتة والتي تعتمد على رؤية طويلة الأمد.

لقد كانت النقود من نوعين هما الذهب والفضة. وكان الذهب متداولًا في منطقة إيدو (الجزء الشرقي من اليابان)، أما الفضة فكانت تستخدم بشكل أساسي في أوساكا (الجزء الغربي من اليابان). بالإضافة إلى ذلك كانت هناك بعض العملات النحاسية التي تستخدم للتعاملات الصغيرة. أيضًا تم السماح لحكام هانات بأن يصدروا النقود الورقية. لقد زاد التضخم في أوقات المجاعات، كما تضاعف ذلك التضخم مع الاقتراب من نهاية فترة إيدو خصوصًا بعد استئناف حركة التجارة الدولية.



منظر من الطريق السريع توكايدو (المنظر قام بتصويره فيليس بيياتو)

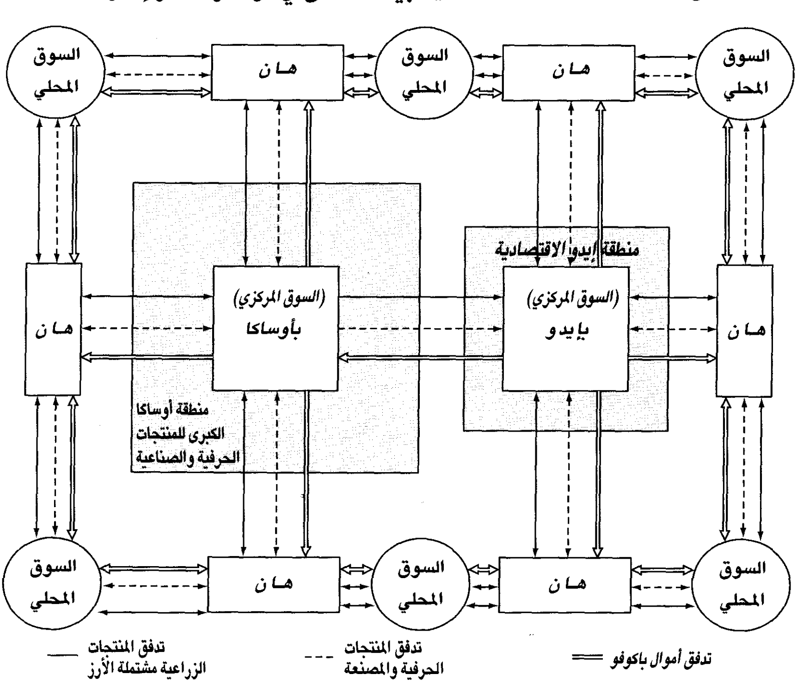
٥ ـ النقل والتجارة

لقد صمم باكوفو خمسة طرق رئيسية كما افتتحوا الشواطئ البحرية الرئيسية. وكانت الحانات والمطاعم وخدمات السفن وتحميل البضائع الخاصة وغيرها هي التي تقوم بإمداد الخدمات الرئيسية. وبشكل بعيد جزئيًا عن الالتزام الضريبي، فإن مزارع القرى المتاخمة للطرق الرئيسية كانت مطالبة بتقديم الخيول عند الاحتياج إليها أثناء الرحلات المكثفة. وأسهمت الرحلات المزدوجة سنويًا والتي كان يقوم بها حكام المقاطعات بين العاصمة إيدو ومقاطعاتهم (سانكين كوتاي) على تطوير نظام الطرق. وفي نفس الوقت فإنه بعيدًا عن المهام العسكرية، فإن باكوفو لم يسمحوا بحرية الحركة بالنسبة للأفراد والبضائع. وفي بعض النقاط الإستراتيجية أقيمت سيكيشو (sekisho: مكتب الجوازات). وأيضًا تجاهلت إدارة باكوفو وضع بعض المعابر (الكباري) على بعض الأنهار وذلك لاحتجاز تحركات محتملة من جانب الأعداء نحو إيدو. كذلك لم يسمح لقيادات المناطق (هانات) ببناء سفن عسكرية أو الاحتفاظ بأساطيل بحرية.

وكما أشرنا أعلاه، فإنه منذ البداية، فإن نظام إيدو للضرائب قد اقتضى مسبقًا وجود سوق موحدة للأرز على المستوى القومي. كذلك فإن تطور المحاصيل النقدية

والصناعات اليدوية قد دعم من التجارة على المستوى القومي. وكانت أوساكا بمثابة المركز التجاري مع تواجد عدد كبير من التجار الأثرياء ومقرضي النقود بينما ظلت إيدو المركز السياسي، وكذلك أيضًا العاصمة الكبيرة المليئة بالمستهلكين. من الطبيعي أن الشواطئ البحرية بين المدينتين تم تنميتها. وحتى في أوساكا فقد أقيمت أسواق للأرز ويقال إن تلك هي أول أسواق في العالم.

شكل ٢ -٣: العلاقات الاقتصادية بين المناطق في أواخر عصر إيدو



Source: Miyamoto and Uemura, 1988, p. 285.

إن سياسة باكوفو تجاه التجارة والصناعة كانت متنوعة وغير مستقرة. ففي بعض الأحيان حاولت الحكومة المركزية السيطرة وفرض ضرائب على المشروعات الخاصة، بينما قامت الحكومة في أحيان أخرى بتشجيع الاقتصاد الحر. وكانت الحكومة تسمح بالحماية أحيانًا. وأحيانًا أخرى كان يتم منعها. إن المؤرخين الاقتصاديين ما زالوا على خلاف حول ما إذا كان اقتصاد عصر إيدو قد تمتع بالديناميكية وفقًا لسياسة السوق الحر أو السياسات الداعمة للاحتكار. ووفقًا لـماتاؤ ميامو تو (Matao Miyamoto) وآخرين (١٩٩٥)، فإن التطور المهم لاقتصاد السوق قد

اعتمد على عدد من المؤسسات والعادات مثل اعتماد فواتير التبادل وتوفير الائتمان النقدي لتسهيل عمليات التبادل. وباعتماد وجهة النظر هذه فإن المؤلفين يدافعون عن نظام الحماية في عصر إيدو كآلية خاصة لتوليد هذه الخدمات. أما من وجهة نظر التحليل المؤسسي التاريخي[1]، فإن تيتسوجي أوكازاكي (Tetsuji Okazaki: 1999) يحاول أيضًا أن يبين أن الناتج القومي الإجمالي يزدهر بشكل أسرع في الفترة التي تفرض فيها الحماية أكثر من تلك التي يتم إلغاؤها، ويبرهن كذلك على أن احتكارات التجارة كانت عاملًا إيجابيًا لمصلحة تطور اقتصاد إيدو أكثر من كونها عاملًا معوقًا لهذا التطور. بالرغم من ذلك فإن المعلومات المتاحة وكذلك الانتكاسات العديدة التي تعرض لها اقتصاد إيدو ليستا بالمستوى الذي يمكننا من الوصول إلى نتيجة مؤكدة.

وإلى نهاية عصر إيدو، فإن العديد من المقاطعات والمدن المحلية قد وصلت إلى مستوى عال نسبيًا من التنمية الاقتصادية. وكنتيجة لذلك فإن التجارة المباشرة قد بدأت بين هذه المدن والمقاطعات دون تدخل من جانب تجار أوساكا. إن مركز النشاط الاقتصاي قد تحول تدريجيًا نحو الشرق أي من منطقة كانساي (Kansai: أوساكا وكيوتو) إلى إيدو والمنطقة الشرقية من اليابان. وبالإضافة إلى الأرز، فإن عددًا كبيرًا من المنتجات قد دخل إلى التجارة في الأسواق القومية المتكاملة.

٦ـ الصناعة

ونظرًا لنمو الزراعة والتجارة، أخذت بعض الصناعات الأولية مثل الصناعات اليدوية والصناعات الغذائية في النمو.

لقد طورت كل منطقة منتجات بعينها وذلك لتسويقها في جميع أنحاء اليابان. وعلى سبيل المثال فإن الشاي، الدخان، الصبغات، الملح، السكاكين، السيوف، الأدوات الفخارية، والملابس الزاهية، الحرير، الأقطان، صلصة الصويا، الساكي، الورق، قطع الأحجار، الأدوية، المواد الكيماوية، قد انتشر تداولها في الأسواق

(١) وفقًا لما يراه أوكازاكي فإن التحليل المؤسسي التاريخي هو عبارة عن برنامج بحثي يقوم على إنجاز تحليلات نظرية وتطبيقية بخصوص مشكلات مهمة في التاريخ الاقتصادي مثل دور وسبب تواجد وآليات ظهور وتحول المؤسسات وذلك بتطبيق نظرية المباريات. (أوكازاكي ١٩٩٩، ص ٥، ٦).

على نطاق واسع. ولزيادة ثراء المجتمعات المحلية بغرض زيادة الضرائب المحلية، فإن العديد من زعماء هانات قد شجعوا الصناعات المحلية، كما أن بعضها قد نجح بالفعل. ونورد فيما يلي بعض النماذج:

توكوشيما هان (مقاطعة Tokushima) [صناعة الصبغات]: قام الفلاحون بإنتاج النيلة على شواطئ نهر يوشينو (Yoshino)، كما أن إنتاجهم قد أخذ في النمو التدريجي. ولكن سيطر تجار أوساكا على توزيع هذه الصبغات من خلال ما فرضوه من فوائد عالية على القروض. ولحماية المزارعين المحليين وتشجيعهم قامت حكومة المقاطعة بوضع معدل تبادل للصبغات، كما أمدت الفلاحين بخدمات مالية وتوزيعية. لقد اعترض باكوفو على هذه الحركة ومنعوا الجهات الرسمية من المشاركة في هذا النشاط. وفي الحقيقة فإن باكوفو قد أرادوا حماية تجار أوساكا الذين أسهموا ماليًا لدعم خزانة باكوفو. وفي المقابل قامت حكومة المقاطعة بتشجيع النشاط الخاص بتبادل الصبغات وخدمات أخرى.

تاكاماتسو هان (مقاطعة Takamatsu) [صناعة السكر]: قامت حكومة تاكاماتسو على إصدار عملة ورقية باسم حاكم المقاطعة وذلك لتشجيع العديد من الصناعات، ولكن باءت محاولاتها عمومًا بالفشل، كما أن قيمة عملاتها قد تدهورت. وبعد محاولات الفشل المتكررة، نجحت المقاطعة في الإنتاج التجريبي للسكر من شمندر القصب، كما قامت بالترويج التجاري لهذه التكنولوجيا. ونظرًا للزيادة في إنتاج السكر بشكل كبير شجعت المقاطعة التجارة البينية بين المقاطعات بغرض التوسع في الأسواق. ولكن ومرة أخرى فإن الإعاقة قد جاءت من تدخل باكوفو وليس من خلال سماسرة وتجار أوساكا.

ساتسوما هان (مقاطعة Satsuma) [التكنولوجيا العسكرية]: إن هذه المقاطعة في جنوب كيوشو قد استوردت تكنولوجيا جديدة من الغرب وأنتجت أفرانا لصهر المعادن وقذائف مدفعية وسفنًا على الطريقة الغربية. ودخلت هذه المقاطعة في تجارة غير شرعية مع ريوكيو (Ryukyu: أوكيناوا) والتي كانت مربحة للغاية. ومع تزايد الثروة والقدرات العسكرية، فإن مقاطعة ساتسوما قد لعبت الدور الرئيسي في الإطاحة بـباكوفو وإقامة حكومة ميجي.

إن هذه فقط مجرد أمثلة قليلة. لقد اشترك العديد من المقاطعات في تشجيع الصناعات بما في ذلك مقاطعة تشيوشو (Choshu، الورق والصمغ) ومقاطعة يونيزاوا (Yonezawa، القرطم والورنيش الياباني) ومقاطعة أكيتا (Akita، الحرير والملابس الحريرية) ومقاطعة هيزين (Hizen، الخزف والفحم) ومقاطعة هيجو (Higo، الألواح الخشبية، والحرير)، وهكذا. ولكن لا يجب أن ننسى أيضًا أن هناك المقاطعات الأخرى والتي كانت أقل نجاحًا وغرقت بعمق في الديون. لقد اقترضت كميات كبيرة من النقود من التجار ولم تقم بردها مطلقًا.

٧ـ التعليم

إن شيوع التعليم في عصر إيدو غالبًا ما يشار إليه على أنه السبب في التصنيع السريع في الفترات اللاحقة. فلقد شهد التعليم في عصر إيدو تنوعًا امتد من الدراسة الغامضة للفلسفة الصينية والإدارة في المدارس العامة إلى التعليم الأساسي في المدارس الخاصة. إن حمى التعليم لم تكن فقط في مدن مثل إيدو وأوساكا وكيوتو ولكنها أيضًا كانت ظاهرة شملت القطر بأكمله. ونقدم هنا الأنواع الأربعة الرئيسية لمؤسسات التعليم:

(١) مدارس باكوفو: إن مدارس باكوفو قامت على تعليم الكونفوشية كفلسفة قديمة بدأها كونفوشيوس من القرن السادس إلى القرن الخامس قبل الميلاد. إنها كانت تحض على النظام الاجتماعي والترانيم الصحيحة وأسلوب القيادة السياسية الجيدة واحترام كبار السن والأعلى منزلة. لقد روجت حكومة إيدو بقوة للكونفوشية باعتبارها أيديولوجية، وذلك بغرض إضفاء الشرعية والحفاظ على المجتمع الطبقي. لقد كان سايكا فوجيوارا (Seika Fujiwara) ورازان هاياشي (Razan Hayashi) وهاكوسيكي أراي (Hakuseki Arai) بمثابة الرموز لعلماء هذه الفترة. وكان على الطلاب أن يحفظوا عن ظهر قلب ويتفهموا الكتب الصينية. وكان السؤال الأكثر أهمية من الناحية النظرية هو: كيف يمكن تحقيق المواءمة بين المبدأ الأجنبي وحقائق الواقع الياباني. وكانت هناك أيضًا مدارس باكوفو للغات الأوروبية (الألمانية) والتكنولوجيا (الطب، الملاحة البحرية والتكنولوجيا العسكرية..إلخ).

(٢) مدارس هان: لقد أقام زعماء المقاطعات مدارس لتعليم صغار ساموراي. وكانت المناهج التعليمية تشبه بصفة أساسية تلك الخاصة بمدارس باكوفو مع اعتبار الكونفوشية هي مركز القلب داخل النظام التعليمي. ومع نهاية عصر إيدو، فإن مدارس هان كانت قد توسعت لتشمل المهارات العملية مثل التدريب العسكري واللغات الأجنبية. وبعض من هذه المدارس قد تقبل طلابًا من غير ساموراي. إن العديد من مدارس هان قد تحولت إلى معاهد تعليمية في عصر ميجي الذي تلى تلك الفترة.

(٣) مدارس الاحتراف المهني الخاصة: لقدْ أقام العلماء المشهورون المدارس الخاصة بهم وجندوا طلابًا لها. واعتمادًا على المدرب فإن العديد من الموضوعات تم تدريسها مثل: الكونفوشية، الدراسات النوعية (البحث في الأدبيات اليابانية القديمة والتي أدت إلى تنمية الشعور القومي والحركة المضادة للأجانب)، اللغات الغربيـة (الألمانية) تلتها أيضًا (الإنجليزية)، الطب، العلوم، التكنولوجيا.. وهكذا. إن هذه المدارس قد تقبلت العديد من الطلاب سواء كانوا من ساموراي أم من غير ساموراي. وفي الفترة الأخيرة لعصر إيدو فإن هذه المدارس قد جذبت إليها الشباب من ذوي المقدرة والمتحمسين والذين كانت لديهم الرغبة في تقديم مساهمة للبلاد. إن أعينهم كانت متفتحة على الموقف الدولي والوضع غير المستقر لليابان بداخله. إن عددًا كبيرًا من القادة القوميين في نهاية عصر إيدو وبداية عصر ميجي قد أتوا من مدارس الاحتراف المهني هذه.

(٤) تيراكويا (Terakoya: المدارس الخاصة الابتدائية): هذه المدارس كان يديرها المدرسون المحليون لتعليم القراءة والكتابة وعلم الحساب ـ يعني العداد ـ للأطفال الصغار وبصفة أساسية فإن تيراكويا كانت تقليديًا منظمات تطوعية ولكنها تطورت فيما بعد لأن تكون مؤسسات تسعى إلى الربح وتأخذ رسومًا من الطلاب. من الطبيعي أن المدرس الواحد كان يقوم على تعليم حفنة من الطلاب والذين كانوا يكلفون بواجبات فردية. ولم تكن هناك قيود مفروضة على سن الالتحاق بالمدارس، ولكن معظم الأطفال دخلوا تيراكويا في سن السابعة أو الثامنة كما استمروا حتى الثانية عشرة أو الثالثة عشر من العمر. وعندما أدرك

الناس أهمية دراسة الحروف والتعداد فإن عددًا كبيرًا من مدارس تيراكويا قد ظهرت في المناطق الحضرية والريفية مساهمة بذلك في رفع مستويات القراءة والكتابة بين عامة الناس.

جدول ٢-٢: أمثلة لمدارس الاحتراف المهني الخاصة (في نهاية عصر إيدو)

المدرسة/ الموقع	المعلم/ سنة التأسيس	الحقل الرئيسي للتدريس	الطلاب البارزون
شوكاسون جوكو (هاجي، تشوشو هان)	شوين يوشيدا (١٨٥٥ وحتى ١٨٥٧)	الفلسفة السياسية والاجتماعية	شينساكو تاكاسوجي (Shinsaku Takasugi: محارب ضد باكوفو) جينزوي كوساكا (Genzui Kusaka: محارب ضد باكوفو) هيروبومي إيتو (Hirobumi Ito: رئيس وزراء) أريتومو ياماجاتا (Aritomo Yamagata: رئيس وزراء)
تيكي جوكو (أوساكا)	كوين أوجاتا ١٨٣٨	اللغة الألمانية، اللغات والعلوم الغربية	يوكيتشي فوكوزاوا (Yukichi Fukuzawa: مؤسس جامعة كيؤو) ماسوجيرو أومورا (Masujiro Omura: مصلح عسكري) ساناي هاشيموتو (Sanai Hashimoto: متخصص في الدراسات الغربية) كيسوكيه أوتوري (Keisuke Otori: رجل دولة في باكوفو وميجي)
ناروتاكي جوكو (ناجاساكي)	فيليب اف. بي. فون سيبولت (ألمانيا) ١٨٢٤	الطب الغربي	تشوإيه تاكانو (Choei Takano: متخصص في الدراسات الغربية) جينبوكو إيتو (Genboku Ito: طبيب) كيسوكيه إيتو (Keisuke Ito: طبيب وباحث في علم النبات)
كانجيئن (هيتا، بونجو هان)	تانسو هيروسيه ١٨١٧	الكونفوشية والأدب الصيني القديم	تشوإيه تاكانو (Choei Takano: متخصص في الدراسات الغربية) ماسوجيرو أومورا (Masujiro Omura: مصلح عسكري)

التصنيع المبكر وديناميكيات السكان

لاحظ المؤرخون الاقتصاديون أن بعض المناطق في أوروبا مثل منطقة فلاندرس في بلجيكا ولنكشير في إنجلترا كانتا قد دخلتا التصنيع في القرن السابع عشر والثامن عشر حتى قبل بداية الثورة الصناعية في المملكة المتحدة. إن هذا التصنيع كان يتميز بأنه إنتاج عائلي للمنسوجات والملابس دون ماكينات حديثة، كما أن سماسرة المدن قد تولوا عملية التمويل (الوساطة).

إن مصطلح التصنيع المبكر (proto-industrialization) نسوقه في هذا المقام لكي نشرح لماذا حدث ذلك التصنيع المبكر، ولماذا تمت ملاحظته في بعض المناطق فقط («proto» تعني أولي أو مبكر). إن هذا المصطلح يتضمن اقتراحًا بافتراضات لشرح التصنيع الزراعي على أنه عملية تفاعل فريدة بين عناصر الزراعة والسكان والتجارة.

وفي النموذج الاقتصادي غالبًا ما ينظر إلى النمو السكاني على أنه أحد المعطيات. ولكن في افتراضات التصنيع المبكر، فإن ديناميكيات السكان هي عنصر حاسم ومستقل. إن اف اف ميندلس (F.F. Mendels) وبي ديون (P. Deyon) اللذين اقترحا هذه الفكرة، قد حددا مصطلح التصنيع المبكر كظاهرة لتتلاءم مع المحددات الثلاثة التالية:

- أنها عبارة عن نشاط بهدف البيع في الأسواق أكثر من كونها بغرض الاستهلاك المنزلي.
- أنها عملية يقوم بها الفلاحون في المناطق الريفية حيث الفقر في التربة وصغر مساحة الأراضي.
- أن هذه المنطقة واقعة بالقرب من منطقة للزراعة التجارية والتي تتميز بمزارع كبيرة وإنتاجية عالية (مرتفعة).
- أن خبرة التصنيع المبكر غالبًا ما تبدأ كعمل جانبي في بعض القرى، حيث الإنتاجية الزراعية فيها ضعيفة (متدنية). وتستطيع هذه القرى أن تبيع

بعض الأقمشة والملبوسات للقرى المجاورة الغنية حيث ترتفع فيها الإنتاجية الزراعية.

ـ أنها نوع من أنواع التخصص (تقسيم العمل) داخل منطقة صغيرة نسبيًا حيث تقوم القرى ذات التربة الخصبة على إنتاج المنتجات الزراعية، وتقوم القرى ذات التربة الفقيرة بإنتاج السلع الصناعية ويتم تبادل الناتج بينهما. وفي بعض الأحوال تقوم كل منها ببيع منتجاتها إلى الأسواق الأكبر.

وعلاوة على ذلك، فإن الافتراضات الخاصة بالتصنيع المبكر تتضمن بعض الديناميات الديموغرافية على نحو متتابع وذلك كما يلي:

(١) لأسباب معينة، فإن القرى ذات التربة الفقيرة تواجه مشكلة الزيادة في السكان مما يقود إلى نقص في الإمدادات الغذائية.

(٢) ينخرط الفلاحون الفقراء في إنتاج الملبوسات بغرض البيع وذلك لتخفيف ضغوط السكان.

(٣) إن هذا يزيد من دخولهم، الأمر الذي يكون دافعًا للزواج السريع وإنجاب أطفال أكثر.

(٤) إن الاستمرار في الزيادة السكانية يجعل الفلاحين مجرد فقراء كما كانوا سابقًا وذلك بالرغم من أنهم أصبحوا أكثر انخراطا في التصنيع.

(٥) إن هذا يضمن استمرار إمدادات العمالة الرخيصة وتراكم الثروة لدى ملاك الأراضي الأغنياء وتجار المدن (إن هذه الفجوة المتسعة في الدخول يمكن أن تتولد عنها الرأسمالية حيث يتحول المزارعون المعدمون إلى التصنيع وفقًا لنظام رأسمالي متكامل وذلك بالمعنى الماركسي. ومع ذلك، فإن هذه الرابطة التاريخية لم يتم إثباتها بشكل قاطع من الناحية التجريبية).

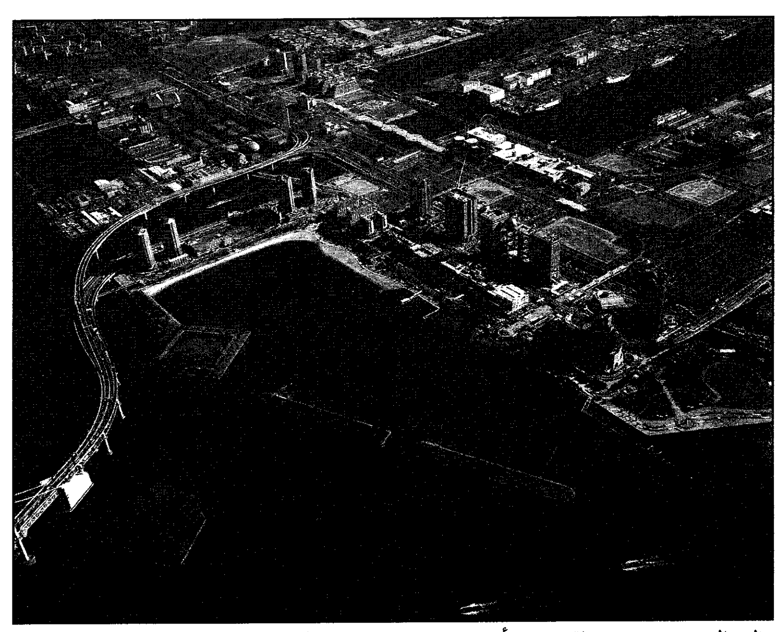
ووفقًا لما يراه أوسامو سايتو (Osamu Saito) (١٩٨٥)، من جامعة هيتوتسوباشي (Hitotsubashi) فإن البيانات اليابانية الخاصة بعصر إيدو لا تؤيد

الافتراض الخاص بالتصنيع المبكر. أيضًا لا يوجد دليل على الزيادة المنتظمة في السكان في المناطق التي شارك فيها الفلاحون في التصنيع المبكر على عملية التحديث. على العكس من ذلك، فإن الشائع هو أن الفلاحين قد مارسوا تحديد النسل، كما قاموا أحيانًا بوأد الأطفال حديثي الولادة وذلك بغرض مواجهة الضغوط السكانية.

ويبدو أن التصنيع المبكر من المفترض أن ينطبق على نمط غريب لديناميات السكان كما هي الحال بالنسبة لبعض المناطق الأوروبية في بعض الفترات وليس على بقية العالم أو في فترات زمنية أخرى. إلا أن فكرة النمو السكاني الناتجة عن عملية التصنيع المبكر هي فكرة مهمة.

الفصل الثالث

عهد ميجي (١): الأهداف الرئيسية للحكومة الجديدة



تظهر الصورة جزيرتين باقيتين من أودايبا وهي جزر باكوفو المحصنة والمربعة الشكل

١ ـ فتح الموانئ وسقوط باكوفو

منذ عام ١٦٣٩، قاطعت باكوفو أي اتصال بالخارج باستثناء وسيلة محددة جدًا للاتصال بالأجانب في منطقة ديجيما (Dejima: جزيرة صناعية صغيرة جدًا) في ناجاساكي وتحت ضوابط رسمية صارمة. بعبارة أخرى، فإن باكوفو قد احتكرت التجارة مع الأجانب. ولقد كانت لكوريا وريوكيو (أوكيناوا) علاقات دبلوماسية مع اليابان بينما سمح للتجار الصينيين والألمان للاتجار مع اليابان. وباستثناء ذلك فإن أي تعاملات أخرى قد تم حظرها. كذلك لم يكن مسموحًا لليابانيين بالسفر إلى الخارج أو العودة من الخارج إلى بلادهم الأصلية. وتحت سياسة العزلة هذه فإن الوسيلة الوحيدة لاستيعاب المعارف الغربية، خصوصًا الطب والمعلومات العلمية، كان من خلال الكتب والمنتجات الألمانية.

ومع ذلك فإنه ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فإن السفن الأجنبية بدأت تصل إلى اليابان وذلك بغرض التجارة. ولقد كان الروس والبريطانيون من أكثر الجنسيات تحمسًا لذلك ومع ذلك رفضت باكوفو الحديث معهم. وفي تلك الأثناء كانت أنباء قد وصلت إلى مسامع باكوفو حول حرب الأفيون (Opium War: ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢) والتي هزمت فيها بريطانيا الصين، ووضعت يدها على هونج كونج، كما أجبرت الصين على فتح موانيها وكان ذلك بمثابة صدمة كبيرة لـباكوفو.

وأخيرًا، فإن أربع بارجات عسكرية أمريكية، «السفن السوداء (Black Ships)»، بقيادة الجنرال ماثيو بيري (Matthew C. Perry)، قد دخلت إلى خليج إيدو في عام ١٨٥٣. وكان ذلك بمثابة تحذير مسبق لـباكوفو يشير إلى أن الأمريكيين قادمون ولكن باكوفو لم تفعل شيئًا لمواجهة ذلك. إن هذه المهمة كان مخططًا لها جيدًا، كما أن إستراتيجية التفاوض مع اليابان كان قد تم تصميمها بشكل دقيق. إن الجنرال بيري

كان مقتنعًا بأن التلويح بالقوة، وليس الطرق الدبلوماسية السلمية، هي الأكثر فاعلية مع اليابانيين. إن أصوات المدافع القوية كان تعبيرًا عن طلب بيري لعقد معاهدة صداقة تسمح للسفن الأمريكية باستخدام الموانئ اليابانية. لقد غادر الأمريكيون خليج إيدو، ملوحين بأنهم سوف يعودون العام التالي لسماع الإجابة[1]. ودخلت اليابان كلها في حيرة، كما بدأ حوار عنيف بالداخل عما إذا كانت اليابان سوف تفتح موانيها أو تقاوم الهجمات الأجنبية. وعندما عاد الجنرال بيري وقواته إلى خليج إيدو في العام التالي، فإن حكام باكوفو قد وافقوا على توقيع معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة كما فتحوا موانئ شيمودا (Shimoda) وهاكوداتيه (Hakodate) للسفن الأجنبية. كذلك تم التوصل إلى معاهدات مماثلة مع الأوروبيين.

في عام ١٨٥٨ طلبت باكوفو تصريحًا إمبراطوريًا لتوقيع معاهدات تجارية شاملة مع القوى الكبرى إلا أنها لم تمنح ذلك التصريح. ومع ذلك فإنه بطريقة أو بأخرى وقعت باكوفو على أي حال هذه المعاهدات بدون التصريح الإمبراطوري. وسياسيًا، كان من الأفضل لـباكوفو أن تستمع أولًا إلى الآراء المتنوعة للجماعات الداخلية، خصوصًا الجماعات المؤثرة من دايميو قبل التوقيع على هذه المعاهدات إلا أن باكوفو لم تقم بذلك. من الطبيعي أن التصرفات الأحادية لـباكوفو قد انتقدت بشدة. وكان رد فعل ناؤسوكيه إي (Naosuke Ii) (من أصحاب المناصب العليا في باكوفو يماثل حاليًا منصب رئيس الوزراء) هو القبض على المعارضين السياسيين وإعدامهم. إلا أن «إي» قد اغتيل بعد عام من ذلك أي في عام ١٨٥٩ وذلك على يد أحد ساموراي الحانقين على السياسات الظالمة لـباكوفو.

ومع التوصل إلى معاهدات الصداقة والمعاهدات التجارية بدأ الدبلوماسيون والتجار الأجانب في الاستقرار في اليابان، مع السماح لهم فقط بأن يقيموا في أماكن مخصصة للأجانب، كما أن تحركاتهم كانت محدودة وقاصرة على الأماكن القريبة منهم. كذلك كان محرمًا عليهم الاتصال المباشر مع اليابانيين. وكانت يوكوهاما

---

(١) عندما رحلت السفن السوداء الأمريكية، قامت باكوفو بإصدار أوامرها إلى حاكم مقاطعة إيزو للإسراع في بناء ميناء أودايبا (جزر صغيرة محصنة) والذي يبعد عنه عدة أميال عن شاطئ شيناجاوا. واليوم فإن الجزيرتين المتبقيتين من هذه الجزر يمكن مشاهدتهما بالقرب من كوبري ريمبو، ومع ذلك فإن تلك الحصون المحددة لم تكن كافية لإيقاف الزحف الأمريكي.

(Yokohama) مدينة ناشئة جديدة لهذا الغرض هي المكان المخصص لإقامة هؤلاء الأجانب.

إن فتح الموانئ اليابانيــة قــد قــاد إلى العديــد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

(أ) لقد جلب الأجانب معهم أفكارًا وتكنولوجيا، وصناعات ونظمًا جديدة وبدأ اليابانيون في استيعابها بشكل سريع، ومع ذلك ظل اليابانيون متخوفين من تفوق القوى العسكرية للغرب.

(ب) أن الحرير الياباني والشاي قد وجدا أسواقًا ضخمة لهما في الخارج. ومع ازدياد الناتج والارتفاع المتلاحق في أسعار هذه المواد فإن الفلاحين المنتجين لها قد ازدادوا ثراء(١).

(ج) أن الفلاحين الأثرياء قد بدأوا في شراء ملابس مصنعة في بريطانيا بدلًا من الملابس المحلية أو الملابس المستعملة.

(د) إن طبقة تجارية جديدة عرفت باسم «تجار يوكوهاما» قد ظهرت وتولت عملية الربط بين المنتجين المحليين والتجار الأجانب. وكما لاحظنا أعلاه فإن الأجانب لم يكن مسموحًا لهم بالترحال خارج الأماكن المحددة لإقامة الأجانب.

(هـ) ومع زيادة التضخم، فإن العديد من ساموراي وساكني المدن قد أخذ مستوى معيشتهم في الانخفاض، حيث إن التركيبة الكلية للأسعار قد تحولت بعد

---

(١) يرى بعض الاقتصاديين أن الاندماج الدولي والتجارة الحرة من العوامل المحفزة على النمو. ومع ذلك، وفي الحقيقة، فإن الانفتاح المفاجئ لاقتصاديات الدول النامية غالبًا ما يؤدي إلى إفلاس المشروعات وضعف التصنيع وإفقار الريف وتوسيع فجوة الدخل. ويشير تقرير الأنكتاد حول الدول الأقل نموًا (عام ٢٠٠٤) إلى أن الإستراتيجية المستدامة للنمو الداخلي هي متطلب أساسي لتخفيض حدة الفقر والتي بدونها لن تستطيع إستراتيجية تشجيع الصادرات بمفردها تحقيق الآثار المرغوب فيها. وفي هذا السياق فإن الخبرة اليابانية تشير إلى أن الصادرات اليابانية من الحرير والشاي قد أسهمت بشكل كبير في إثراء الفلاحين في نهاية عصر إيدو أو ما عرف باسم (عصر الموانئ المفتوحة) ويعتبر ذلك من الظواهر اللافتة للانتباه في التجربة اليابانية كما سيرد تفصيله في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

فتح الموانئ وكذلك اضمحلت الصناعات القديمة والسلع التجارية كما ظهرت صناعات وسلع جديدة.

إن المعاهدات التجارية التي وقعها حكام باكوفو مع الغرب لم تكن معاهدات متكافئة وذلك بمعنى: (أ) أن اليابان لم يكن لديها الحق لتقرير التعريفة الجمركية، و(ب) أن المحاكم اليابانية لم يكن باستطاعتها محاكمة المجرمين الأجانب في اليابان. وبعد فترة وجيزة من الزمن فإنه قد تم وضع تعريفة في حدود نسبة ٥٪ (هذا الموقف استمر حتى عام ١٨٩٩ عندما تمت الاستعادة الجزئية لحق اليابان في تقديرالتعريفة الجمركية). إن عدم قدرة اليابان على توجيه الاتهام إلى المجرمين الأجانب قد اعتبر نوعًا من الإذلال القومي العظيم لليابان.

لقد أدانت المعارضة حكام باكوفو على توقيع معاهدات مجحفة بحق اليابان، أيضًا انتقدت المعارضة حكام باكوفو لأنها تسببت في الاضطرابات الاقتصادية، بما في ذلك التضخم والاستسلام للضغوط الأجنبية دونما اتفاق قومي أو تصريح من الإمبراطور.

وبعد فتح الموانئ استمرت المعارك السياسية العنيفة لمدة خمسة عشر عامًا. ومن الصعب وصف تفاصيل هذه المعارك هنا، ولكن كشفت الأحداث عن ثلاثة مواقف محورية هي:

(أ) سياسة الباب المفتوح في مقابل الشعور القومي المضاد للأجانب.

(ب) تقييد الحق الإمبراطوري في مقابل تأييد باكوفو.

(ج) الصراع على السلطة السياسية بين زعماء المقاطعات (خصوصًا ساتسوما وتشوشو).

إن الشعور القومي المعارض للأجانب كان قويًا في البداية ولكن أدرك اليابانيون بالتدريج استحالة صد الأجانب بالقوة، حيث إن الغرب كان أكثر حداثة وقوة من اليابان. وأخيرًا تركز الصراع السياسي بشكل نهائي حول من يستطع أن يزيح باكوفو ويقيم حكومة جديدة. وفي سلسلة من المعارك الصغيرة نسبيًا (واحدة من أشرس هذه المعارك كانت في الموقع الذي تقع فيه حديقة أوينو (Ueno) حاليًا) حيث هزمت

قوات باكوفو وأقيمت حكومة ميجي الجديدة في عام ١٨٦٨. كما انتقل الإمبراطور من كيوتو إلى إيدو والتي أعيد تسميتها تحت اسم طوكيو (وذلك بمعنى العاصمة الشرقية).

٢ـ حكومة ميجي وأهدافها

تألفت حكومة ميجي (Meiji) من شباب ساموراي من العشائر القوية في غربي اليابان (خصوصا ساتسوما، تشوشو، توسا (Tosa)، هيزين) وكذلك من بعض الرجال النبلاء الأقوياء الذين قاموا على إدارة البلاد. أما وضع الإمبراطور فقد تم تصعيده إلى قمة الهرم في الدولة، وذلك باعتباره مصدرًا للشرعية ورمزًا للنظام الموحد الجديد. وكان لدى حكومة ميجي سياسات ذات أهداف واضحة ومحددة: سياسة التغريب والتحديث السريع لليابان. وفي البداية، فإن التحدي الخارجي الأكبر كان متمثلًا في كيفية تجنب أن تستعمر البلاد من جانب الغرب. ولكن هذا الخوف قد تبدد مع بدايات عهد ميجي، حيث إن اليابان بدأت في امتصاص النظم الغربية بقوة بينما استطاعت أن تستعيد وحدتها وشخصيتها القومية. وحتى نهاية الفترة المتبقية من عهد ميجي فإن اللحاق بالغرب في كل جوانب الحضارة، وذلك بمعنى أن تصبح اليابان «أمة من الدرجة الأولى» بأسرع ما يمكن، قد جاء على قمة الأولويات القومية لليابان.

وبعد فترة من الاستقرار السلمي الطويل (العزلة الدولية) فإن اليابان قد اكتشفت فجأة أن الأوروبيين والأمريكيين كانا قد تقدما في الصناعة والتكنولوجيا، بينما كانت اليابان دولة زراعية متخلفة. لقد كان ذلك بمثابة صدمة كبيرة لليابان. إن الشعور القاسي الذي انتاب اليابان لإحساسها بأنها دولة متخلفة، واهتزاز اعتزازها بنفسها كانا من القوى النفسية المحركة لها نحو التصنيع خلال عهد ميجي.

إن الشعار القومي قد تمثل في عبارة «فوكوكو كيوهيه (fukoku kyohei)» والتي كانت تعني «دولة غنية وجيش قوي». ولتحديث اليابان فإن حكومة ميجي قد وضعت أمامها ثلاثة أهداف هي:

ـ التصنيع (التحديث الاقتصادي).

ـ إنشاء دستور وطني وبرلمان (التحديث السياسي).

ـ التوسع الخارجي (التحديث العسكري).

إن هذه الأهداف كانت بمثابة هدف مشترك لجميع السياسيين والموظفين الرسميين وحتى المواطنين. وبينما ظهرت بعض الصراعات السياسية بين قادة ميجي إلا أن الصراع الرئيسي كان حول الوسائل والأولويات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف. وعلى سبيل المثال فإن أحد السياسيين يمكن أن يعترض على مناقشة السياسي الآخر الذي يؤيد غزو كوريا، ولكن عندما يختل توازن المنافس فإن السياسي المعارض نفسه يمكن أن يؤيد إرسال قوات عسكرية إلى تايوان (هذا حدث فعليًا في ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤). لقد شهدت هذه الفترة تقلبات مشابهة في المواقف في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية.

إن الهم الأكبر لحكومة ميجي في سنواتها المبكرة تمثل في المقاومة من جانب المحافظين الذين لم يتقبلوا الإصلاحات الراديكالية. إن طبقة ساموراي السابقة، والذين أصبحوا مجردين الآن من رواتبهم وامتيازاتهم الخاصة بحمل السيوف، كانت بشكل خاص غير سعيدة بالحكومة الجديدة والتي أقيمت، وبشكل هزلي، من صغار ساموراي. ولكن خطوة بخطوة نجحت الحكومة الجديدة في التقليل من تأثير هذه المجموعات وتعزيز مركزها. لقد ألغت الحكومة طبقة ساموراي وقدمت لهم سندات حكومية على سبيل التعويض، ولكن سرعان ما تدهورت قيمة هذه السندات تحت حالة التضخم. كذلك فإن مبدأ الاستقلال المحلي تحت نظام هان قد تم استبداله بحكومة مركزية وحكام للمقاطعات يتم تعيينهم من قبل طوكيو. إن نظامًا جديدًا للضرائب على الأرض بمعدل يتراوح حول نسبة ٣٪ من قيمة الأراضي قد تم إحلاله محل الضرائب القديمة المفروضة على الأرز والتي كانت تختلف من عام إلى آخر باختلاف المحصول السنوي.

وخلال ١٨٧١ ـ ١٨٧٣، تم إرسال بعثة على درجة عالية من الرسميين وشملت نصف وزراء الحكومة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وذلك لمدة عامين تقريبًا، وعرفت هذه البعثة باسم «بعثة إيواكورا (Iwakura)». وعند إقلاعها من يوكوهاما فإن عدد أعضاء البعثة قد وصل إلى ١٠٧ أعضاء بما في ذلك الطلاب

المبتعثون إلى الخارج. وكانت أهداف هذه البعثة هي: (أ) القيام بمفاوضات أولية لتعديل المعاهدات غير المتكافئة. (ب) دراسة التكنولوجيا والنظم الغربية.

ولقد فشل أعضاء البعثة في تحقيق الهدف الأول وذلك بسبب أن الغرب لم يكن ليعامل اليابان على قدم المساواة طالما ظلت مؤسساتها متخلفة بدرجة كبيرة. ولكن نجحت البعثة في تحقيق بعض التقدم بخصوص الهدف الثاني. لقد كان هناك استقبال حار لأعضاء البعثة أينما ذهبوا.



بعثة إيواكورا في سان فرانسيسكو. تومومي إيواكورا (رئيس البعثة بالملابس اليابانية) يجلس في الوسط. الآخرون بالزي الغربي ويجلس السيد أوكوبو على يمين الصورة

٣- التصنيع

من بين أعضاء بعثة إيواكورا تأثر توشيميتشي أوكوبو (Toshimichi Okubo) بالتكنولوجيا الغربية بشكل خاص. وبعد عودته إلى اليابان شجع أوكوبو عمليات التصنيع بشكل قوي، وذلك عندما تولى منصب وزير المالية (أصبح وزيرا للداخلية فيما بعد). وشملت سياساته تشجيع المستشارين الأجانب، واستضافة المعارض الصناعية الداخلية، بناء الطرق، إقامة السكك الحديدية ومراكز البحوث الزراعية. وتمت إقامة العديد من المصانع المملوكة للدولة، وذلك في الصناعات الحربية، ومصانع الغزل وصناعة الحرير، وبناء السفن، والتعدين (معظم المناجم كانت من المناجم التي وجدت في عصر إيدو وتمت إعادة تأهيلها). إن هناك العديد من النظم الجديدة التي تم إدخالها مثل المقاييس والأوزان المترية والموازين المنزلية، والتقويم

الغربي، ونظم جديدة للتمويل والبنوك، وشركات مساهمة في مجالات البورصة. ولقد اغتيل أوكوبو في عام ١٨٧٨ ولكن استمر المؤيدون له خاصة كيوتاكا كورودا (Kiyotaka Kuroda) وشيجينوبو أوكوما (Shigenobu Okuma) على اتباع سياساته.

إن معظم المشروعات المملوكة للدولة لم تكن ناجحة تجاريًا، ولكن كانت لها تأثيرات قوية على ظهور طبقة من رجال الأعمال اليابانيين. لقد ساعدت هذه المصانع على تدريب عدد كبير من المهندسين اليابانيين من الذين عملوا بعد ذلك في المصانع أو أقاموا مصانع أخرى. وكان من نتائج ذلك أن هذه المشاريع المملوكة للدولة قد تمت خصخصتها ما عدا تلك المشاريع التي تنتج السلع العسكرية. لقد بيعت هذه المشاريع بأسعار رخيصة لرجال الأعمال من ذوي المكانة مثل توموأتسو جوداي (Tomoatsu Godai) (انظر فيما بعد) مما تسبب في فضيحة سياسية في عام ١٨٨١. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المشاريع الخاسرة قد أصبحت مربحة من خلال عمليات إعادة الهيكلة والاستثمارات الجديدة من جانب الملاك الجدد. وعلى ذلك فإنه سوف يكون من الظلم أن ننتقد هؤلاء الرأسماليين ونتهمهم بأنهم قاموا بالسطو على ممتلكات الدولة.

لقد تسببت الحكومة في بعض الأحوال في إرباك رجال الأعمال وذلك من خلال السياسات غير المتناسقة. ولكن وفي معظم الأحوال فإن هذه السياسات قد شجعت القطاع الخاص الناشئ على إقامة صناعات داخلية واستبعاد المنافسين الأجانب. إن هذه السياسة قد عرفت باسم «يونيو بوأتسو (yunyu boatsu: إحلال الواردات)». وبفضل المساعدات الرسمية من الحكومة فإن مجموعات رجال الأعمال الكبيرة قد أخذت في الظهور. وكان يطلق على مجموعات رجال الأعمال ذات الارتباط السياسي القوي اسم «سايشو (seisho)» أما مجموعات الأعمال التابعة لها فكانت تعرف باسم «زايباتسو (zaibatsu)». إن بعض هذه المجموعات، على سبيل المثال، شملت سوميتومو (Sumitomo) وميتسوي (Mitsui) واللتين يعود تاريخ تأسيسهما إلى عصر إيدو، ولكن العديد من هذه المجموعات مثل ميتسوبيشي (Mitsubishi) وفوروكاوا (Furukawa) وياسودا (Yasuda) وأسانو (Asano) كانت قد ظهرت في عهد ميجي. بعض الأسماء الكبرى قد شملت ما يلي:

ياتارو إيواساكي (Yataro Iwasaki): رجل أعمال من توسا الذي قام بتأسيس

شركة للنقل البحري ومنحته حكومة أوكوبو التأييد وحق الاحتكار لهذا النشاط مما جعله قادرًا على إبعاد السفن الأجنبية. استطاع إيواساكي أن يحقق ربحًا ضخمًا من خلال تعاقد شامل مع الحكومة لقيامه بنقل الجيش إلى تايوان في عام ١٨٧٤. ويعد إيواساكي مؤسسًا لمجموعة ميتسوبيشي (Mitsubishi Zaibatsu) والتي توسعت أعمالها لتشمل مناجم الفحم، بناء السفن، كما شملت بعد ذلك جميع الأعمال بالتبعية.

إيئيتشي شيبوساوا (Eiichi Shibusawa): ولد في سايتاما (Saitama)، وكان في الأول عاملاً بـباكوفو يخدم آخر شوجون، ثم عمل بعد ذلك كموظف نشط في وزارة المالية داخل الحكومة الجديدة، وأخيرًا كمنسق عام للصناعات اليابانية. وأسهم شيبوساوا في إقامة المئات من الشركات المساهمة للأسهم مثل فندق إمبريال (Imperial Hotel)، نيبون يوسن (Nippon Yusen)، نيبون ستيل (Nippon Steel)، بنك طوكيو (Bank of Tokyo)، أوساكا للغزل (Osaka Spinning) وسابورو لصناعة البيرة (Sapporo Beer)، كما أسهم في تشييد المؤسسات الاقتصادية والثقافية مثل غرفة طوكيو للتجارة، مسرح الإمبريال، الجامعة النسائية اليابانية، والمؤسسة الخيرية المركزية. ومع ذلك، وعلى النقيض من إيواساكي لم يؤسس شيبوساوا مجموعة رجال الأعمال (zaibatsu) الخاصة به.

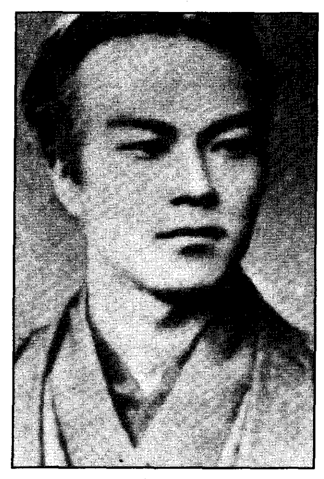
تومواُتسو جوداي (Tomoatsu Godai): وكان منسقًا لرجال الأعمال من عشائر ساتسوما. وساهم مثل شيبوساوا في إنشاء العديد من الشركات ومنظمات رجال الأعمال في أوساكا.

ميتسوي زايباتسو (Mitsui Zaibatsu): كانت عائلة ميتسوي من أكبر العائلات التجارية في عصر إيدو. وكان نشاطها الأساسي مرتبطًا بتجارة كيمونو (kimono: الزي الياباني) وتجارة العملة. وفي عهد ميجي فإن عائلة ميتسوي تحولت إلى أن تكون مستودعًا للخزانة الحكومية المركزية والتي كانت عملاً مربحًا للغاية، كما تولت هذه العائلة عمليات الإصلاح المؤسسي داخل اليابان. لقد أصبحت الأعمال المرتبطة بالبنوك، ومناجم الفحم، والتجارة (Mitsui Bussan) من مجالات الأعمال الرئيسية لهذه العائلة.

سوميتومو زايباتسو (Sumitomo Zaibatsu): قامت مجموعة سوميتومو بإدارة منجم نحاس بيشي (Besshi) في منطقة شيكوكو (Shikoku: غربي اليابان) أثناء عصر إيدو. إن منجم النحاس القديم قد تم تحديثه في عهد ميجي، كما توسعت دائرة أعمال هذه المجموعة لتشمل مناجم الفحم، البنوك، والكابلات الكهربائية، والأسمدة...إلخ.

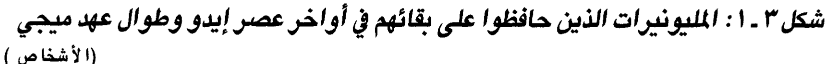


ياتارو إيواساكي، مؤسس مجموعة ميتسوبيشي

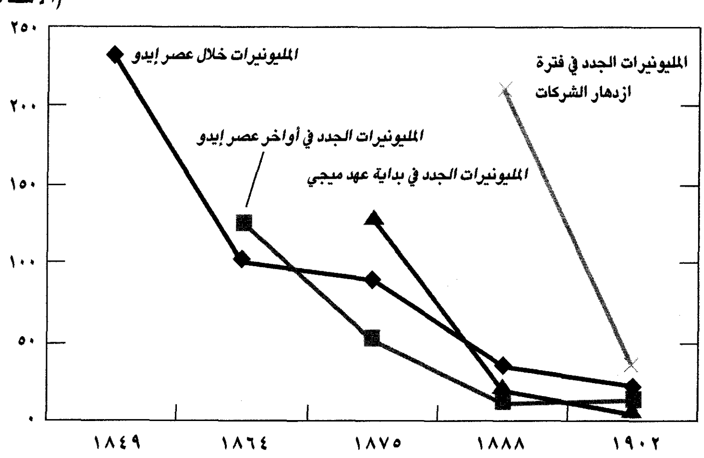


توموأتسو جوداي، أحد قواد عشائر ساتسوما بغرب اليابان

وهكذا فإن عهد ميجي قد شهد ميلاد العديد من جماعات رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والتي بقيت وازدهرت حتى الفترة المعاصرة. وفي نفس الوقت، وأحيانًا بشكل متناقض، فإن صعود وهبوط هذه المشروعات كان متغايرًا بشكل قوي وذلك منذ نهاية عصر إيدو وحتى عهد ميجي. إن الصدمات الاقتصادية مثل بداية التجارة الدولية والتحولات في الطلب، ودخول المؤسسات والتكنولوجيا الأجنبية، والتحول الكبير في الأسعار النسبية للسلع قد أدى إلى استبدال المشروعات القديمة بمشروعات حديثة. وحتى التجار الأقوياء وكبار المنتجين في الماضي لم يستطيعوا الحفاظ على بقائهم خلال تلك الصدمات دون أن يتمكنوا من القيام بإصلاحات شجاعة أو إقامة روابط مع الطبقة التجارية الجديدة.



شكل ٣ ـ ١ : المليونيرات الذين حافظوا على بقائهم في أواخر عصر إيدو وطوال عهد ميجي



Source: Computed from Miyamoto, 1999, p. 53.

يوضح كل منحنى بالشكل عدد المليونيرات الذين حافظوا على بقائهم خلال الفترات اللاحقة

يصف الشكل ٣ـ١ تضاؤل أعداد المليونيرات وذلك بالاعتماد على المعلومات القومية في مياموتو (Miyamoto: 1999). من الواضح أن عدد الأغنياء الجدد منذ نهاية عصر إيدو وحتى البدايات المبكرة لعهد ميجي قد تناقص بشكل سريع جدًا. إن معدل اختفاء هؤلاء قد ظهر بشكل أسرع وذلك بالنسبة للمليونيرات الذين ظهروا في الفترات المتـأخرة. ومن بين ٢٣١ مليونيرًا في فترة إيدو استطاع عشرون فقط أن يحافظوا على بقائهم حتى الفترات الأخيرة من عهد ميجي. إن هذا ما يؤكد أنه على الأقل وبمضمون العدد بالنسبة للعائلات الغنية، فإن القوى المحركة للتصنيع في عهد ميجي لم تكن فئة التجار الأغنياء من عصر إيدو.

٤ـ الدستور والحكومة اليابانية

من الناحية السياسية، فإن إنشاء برلمان ودستور على النمط الغربي كان هدفًا عامًا قوميًا. إن هذا الهدف كان هدفًا ضروريًا للغاية لليابان حتى يمكن للغرب أن يتعامل معها على قدم المساواة. ومع ذلك فإن اختلاف الرؤى حول توقيت ومحتوى الدستور المقترح قد أثار الكثير من الاضطراب السياسي.

وفيما يتعلق بالتوقيت الزمني فإن الفترة من ١٨٧٣ فصاعدًا، قد شهدت العديد من المجموعات السياسية خارج الحكومة والتي طالبت بالدستور بأسرع ما يمكن. لقد انضمت كل من المعارضة اليابانية، والمثقفين، وأثرياء الفلاحين إلى حركة الحرية وحقوق المواطنين والتي انتشرت في جميع أنحاء البلاد. وانشقت الحكومة تجاه هذه الحركة، واتجه المنادون للإسراع بالدستور إلى العنف. وفي تلك الأثناء، فإن الغالبية من كبار الموظفين الحكوميين كانوا يريدون الإبطاء في وضع الدستور. لقد اعتقد هؤلاء الآخرون أن الشعب الياباني بمثابة شعب «شبه متقدم» وأن هناك حاجة قصوى للإعداد الجيد للشعب قبل وضع الدستور.

وفيما يتعلق بمحتوى الدستور، ظهر نقاش حاد على الاختيار بين بديلين هما النظام الديموقراطي البرلماني المتقدم على النمط البريطاني، والنظام الملكي الدستوري الأقل ديمقراطية على النمط الألماني. وعلى حين فضل العديد من المثقفين والسياسيين المتقدمين النظام البريطاني، إلا أن المحافظين في الحكومة قد فضلوا النموذج الألماني. وكان هؤلاء الأخيرون يخشون أنه إذا سمح بكثير من الحريات في الوقت الذي ما زالت فيه وجهات النظر السياسية للشعب في مراحلها البدائية، فإن ذلك سوف يترتب عليه ظهور العنف وعدم الاستقرار. لقد استشهدوا بالعنف الذي حدث في أعقاب الثورة الفرنسية على أنه شيء يجب تجنبه مهما كانت التكلفة.

وفي هذا المضمار، قد يكون من المفيد أن نتذكر الخلاف في الرؤى بين توشيميتشي أوكوبو ويوكيتشي فوكوزاوا (Yukichi Fukuzawa). وبعد عودته إلى أرض الوطن من مهمة رسمية إلى أمريكا وأوروبا، قام السيد أوكوبو، وزير المالية في حينه، بتقديم «اقتراحه حول سياسات الدستور» إلى الحكومة في عام ١٨٧٣ وكانت حججه الرئيسية على النحو التالي:

لكل من الديمقراطية والملكية مزايا وعيوب، ومن الناحية المثالية فإنه بدون شك فإن الديمقراطية تأتي في مرتبة أعلى. ومع ذلك فإن الممارسة الفعلية للديمقراطية غالبًا ما يتم اختصارها إلى السياسات الحزبية، وقد تقود إلى فساد الأغلبية على حساب الأقلية في أسوأ الحالات. وعلى الجانب الآخر، فإن الملكية تعمل بشكل جيد إذا كان الشعب غير مستنير، وإذا كان الملك متميزًا، ولكن سوف يعاني المواطنون بشكل كبير إذا حاول أعضاء الإدارة العليا تحقيق مصالحهم في ظل حاكم يتميز بالقوة.

وبالمقارنة مع بريطانيا، فإن اليابان لا تزال دولة شبه متطورة ولا تستطيع أن تخلص نفسها من العادات الإقطاعية. إن الملكية هي شيء من الماضي، ولكننا ما زلنا غير مستعدين للديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المركزية يجب أن تتمتع بسلطات قوية مؤقتًا لتنفيذ إصلاحات شجاعة. وعلى ذلك، فإن النظام الأكثر عملية لليابان هو أن تتبع الآن حكومة دستورية تعتمد على الخطوات التدريجية لمؤازرة سرعة التغير الاجتماعى. إن هذا يعني الملكية الدستورية.

على النقيض من ذلك، فإن فوكوزاوا أحد رواد التعليم قد استند إلى حجج أساسية في مؤلفه «الخطوط العريضة لنظرية الحضارة» (١٨٧٥) والتي ذكر منها ما يلي: يمكن تصنيف الدول إلى متحضرة، شبه متحضرة، وبربرية. وتقع اليابان في المجموعة الثانية، وهناك مزايا وعيوب لكل من الديمقراطية والملكية. وفي الوقت الحالي فإن الأولوية القصوى لليابان هي أن تتجنب الاحتلال من قبل القوى الغربية وأن تظل مستقلة. (إلى هذا الحد من التحليل كانت آراؤه متماثلة مع أوكوبو ولا تكاد تكون متميزة). إنه ومن أجل تحقيق هذا الهدف حث فوكوزاوا على أن تقوم اليابان بالتخلص من عاداتها وتقاليدها القديمة وأن تسعى بكل طاقتها إلى جلب الحضارة الغربية. وهناك جانبان للحضارة، هما الجانب المادي والجانب المعنوي. أما الجانب المادي فيسهل نقله بينما من الصعب استيعاب الجانب المعنوي. وفي سبيل تبني هذين الجانبين، اقترح فوكوزاوا «السعي نحو الصعب أولًا ثم السهل لاحقًا، وذلك بالبدء في إصلاح عقول الناس ثم تغيير السياسة والقانون وأخيرًا تحقيق النتائج الملموسة».

وبعبارة أخرى، كانت إستراتيجية أوكوبو تقوم على تصميم سياسات ومؤسسات جديدة على اعتبار أن تخلف الناس هو من المعطيات التي لا يمكن تجاهلها، بينما أراد فوكوزاوا إحداث تغيير في الإطار المعنوي للأمة كمسألة لها الأولوية. ويبدو التناقض واضحًا بين براجماتية أوكوبو المسئول الكبير، وبين مثالية فوكوزاوا المفكر المستنير. إن الجدل بينهما أبعد ما يكون عن القول بأنه شيء من الماضى، حيث ينطوي على سؤال محوري حول أهمية البدء بالتطوير الاقتصادي أو التحديث السياسي الديمقراطي في الدول حديثة العهد بالتنمية.

إنه وتحت ضغط شعبي متنام أعلن الإمبراطور ميجي عام ١٨٨١ عن تأسيس حكومة

برلمانية خلال ١٠ سنوات. ومن أجل دراسة وإعداد محتوى الدستور المقترح ذهب الوزير هيروبومي إيتو (Hirobumi Ito) إلى أوروبا لأكثر من عام للتشاور مع خبراء القانون في ألمانيا وبريطانيا. وبعد العودة لليابان قام فريقه بوضع مسودة دستور مبني على النموذج الألماني مع مدخلات محددة من آراء عدد من المستشارين الأجانب مثل كي إف إتش رويزلر (K.F.H. Roesler) وتم تقديم المشروع النهائي للدستور إلى المجلس الاستشاري، وهو جهاز كان قد أنشئ حديثًا لدراسة هذا المشروع، وتمت مناقشته بالتفصيل في جلسات مغلقة. وتم إعلان دستور ميجي عام ١٨٨٩، كما تم عقد أول برلمان إمبراطوري في عام ١٨٩٠ بعد الانتخابات. وأصبحت اليابان أول دولة غير غربية لها دستور يتم العمل به، كما كانت تركيا من بين الدول غير الغربية التي وضعت دستورًا لكن العمل توقف به بعد فترة قصيرة.

٥. السياسة الخارجية

كان الهدف الأهم لدبلوماسية ميجي هو مراجعة الاتفاقيات غير العادلة مع الغرب والتي خلت من حق فرض التعريفة الجمركية وحق المحاكمة الجنائية للأجانب، وذلك من أجل استعادة العزة القومية لليابان والانضمام إلى مصاف «دول الدرجة الأولى»، ومع ذلك فإن اقتداء المجتمع الياباني بالغرب كان هو السبيل للنجاح. ولإظهار أن اليابان قد اقتدت بالغرب قامت الحكومة ببناء روكوميكان (Rokumeikan: صالة الرقص التي تديرها الدولة)، حيث دعت الدبلوماسيين الأجانب ورجال الأعمال إلى حفلات الرقص[1]. وقد انتقد هذا التغريب المبالغ فيه من قبل القوميين وجماعات المعارضة السياسية. وعلى جانب آخر، أصبح بالإمكان إعادة التفاوض حول الاتفاقيات ومراجعتها مع مرور الوقت ومع التقدم النوعي للتحديث والتصنيع داخل اليابان. وتمت استعادة حق فرض التعريفة الجمركية بشكل جزئي في عام ١٨٩٩،

(١) كانت هذه الصالة على النمط الغربي وتقع في هيبيا، وهي الآن بالقرب من الموقع الحالي لفندق الإمبريال. وبالنظر إلى أن الدبلوماسيين الأجانب ورجال الأعمال كانوا يسكنون في يوكوهاما بشكل أساسي فقد قامت الحكومة بإعداد قطارات خاصة في وقت متأخر من الليل تذهب للعودة بهم إلى منازلهم بعد الحفلات.

وبشكل كامل في عام ١٩١١. وتمت استعادة حقوق المحاكم على خطوات متتالية خلال الفترة من ١٨٩٤ إلى ١٨٩٩.

وكان التوسع نحو الخارج خاصية أخرى من خصائص دبلوماسية ميجي، حيث كان ينظر إليها باعتبارها ضرورة لحماية الاستقلال السياسي والمصالح الوطنية ضد التدخل الغربي، ومن أجل بناء منطقة نفوذ حول اليابان. وكانت الحكومة متلهفة لـ «فتح كوريا» التي حافظت على سياسة الباب المغلق، كما فعلت اليابان من قبل، ورغبت الحكومة أيضًا في عقد اتفاقية غير متوازنة معها كما فعل الغرب مع اليابان من قبل. وبطبيعة الحال قاومت كوريا. وفي عام ١٨٧٣ تم اقتراح الغزو العسكري داخل الحكومة اليابانية ولكنه قوبل بالرفض. وفي العام التالي أرسلت الحكومة قوات إلى تايوان بسبب مقتل صيادين من أوكيناوا من قبل تايوانيين. وكانت مثل هذه الحملات الخارجية تخطط بهدف تقليل غضب ساموراي القدامى الذين حرموا من رواتب الأرز وميزة حمل السيوف.

وفي عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر أصبحت اليابان أكثر شراسة في مسعاها لوضع كوريا تحت نفوذها، وكانت الصين هي غريمة اليابان حيث اعتبرت الصين أن كوريا من المحميات التابعة لها. وبدأت اليابان في التدخل في سياسات كوريا الداخلية وشن مناوشات عسكرية. وقد أدى هذا في النهاية إلى الحرب بين اليابان والصين (١٨٩٤ـ ١٨٩٥).

محاضرة سوسيكي ناتسوميه

كان سوسيكي ناتسوميه (Soseki Natsume، ١٨٦٧ ـ ١٩١٦)، ولا يزال أشهر روائي في اليابان وقد أمضى معظم حياته في عهد ميجي، وكان خبيرًا في كل من الأدب الإنجليزي والأدب الصيني القديم. وكانت رواياته الأولى هزلية («أنا قط» و«بوتّشان (Bocchan)») ورومانسية في بعض الأحيان «سانشيرو (Sanshiro)» أو غامضة «كوساماكورا (Kusamakura)». ولكن رواياته اللاحقة أظهرت الوجه المظلم للتحديث الياباني خاصة الأشخاص الذين عانوا من القصور الإنساني في ظل الحياة المتمدينة دون أن يحالفهم النجاح وكان ثالوث الحب اليائس هو محوره المفضل.

وفي محاضرته الشهيرة «التنمية في اليابان المعاصرة» (١٩١١) حذر اليابانيين من الرضا الظاهر حديثًا. وعندما ألقيت المحاضرة في أواخر عصر ميجي كان لدى اليابان بالفعل حكومة برلمانية وحققت انتصارًا حديثًا على روسيا، وكان التصنيع يتطور بسرعة ولكنه ذكر أن التحديث في اليابان ظاهريٌ فقط.

ومنذ فتح موانئ اليابان أمام الأجانب حول التأثير الغربي اليابان بشكل كامل. ولكن كل هذه التأثيرات قد تطورت في الغرب، وقامت اليابان فقط بنقلها بشكل سلبي وبدون هضمها فعلًا واستيعابها. فقد كان مجيء الموجات الغربية أسرع بكثير من قدرة اليابان على إعادة التكييف لوضعها وكان الاستيعاب المفروض للأفكار والنظم الأجنبية من شأنه جعل اليابانيين في حالة عصبية وغير سعداء، إلا أنه لم يظهر حل مناسب لهذه المشكلة، وكان هذا هو جوهر رسالة سوسيكي التي سنعرض منها لمقتطفات لاحقًا. لقد تطرق سوسيكي لمعضلة أساسية في الهوية اليابانية لا تزال بدون حل إلى اليوم. وفي القرن الحادي والعشرين تكون اليابان في بعض الأحيان على غير اتساق كامل بصحبة الدول الغربية المتقدمة، وفي ذات الوقت فهي غير قادرة على بناء ثقة وصداقة حقيقيتين مع جيرانها الآسيويين.

«إن التطور الذي حدث في الغرب هو تطور أصيل (endogenous)، بينما تطور اليابان هو تطور دخيل (exogenous)، وهنا تعني كلمة أصيل التطور بصورة طبيعية من الداخل، كما ينمو البرعم ليصبح زهرة متفتحة في حركة طبيعية نحو الخارج. وتعني كلمة دخيل الإرغام على اتخاذ شكل معين بفعل تأثيرات خارجية...».

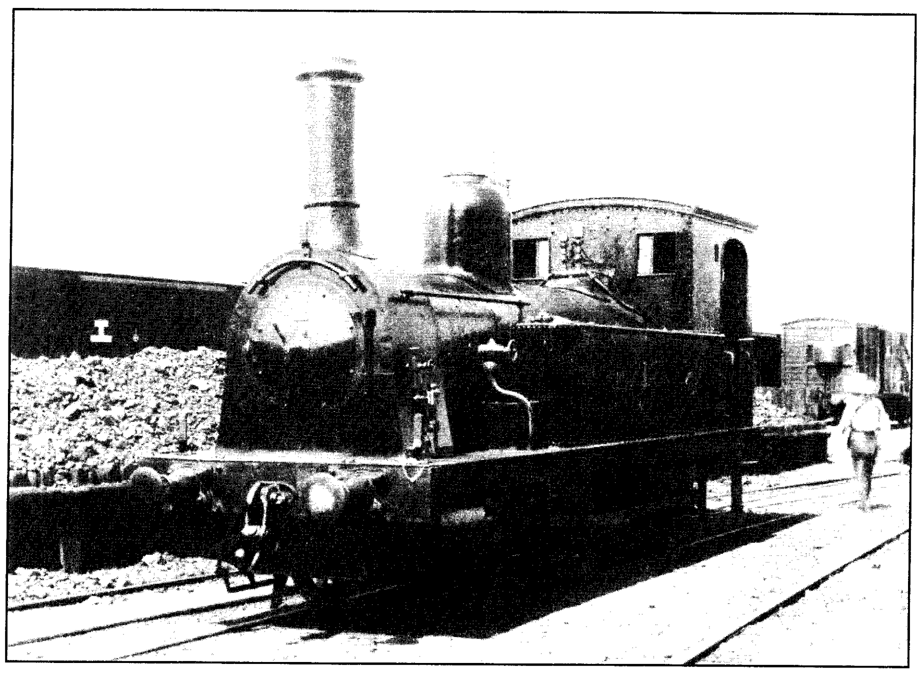
«إن المجتمعات الغربية تتطور بسرعة بصورة طبيعية، ولكن اليابان بعد إصلاح ميجي والاتصال بالأجانب مختلفة تمامًا. وبالطبع تتأثر كل دولة بجيرانها، ولا تعد اليابان استثناءً من ذلك. وفي فترات معينة كانت كوريا والصين نموذجين لنا. ولكن بوجه عام، وعلى مر التاريخ كانت اليابان على نحو أو آخر تنمو بشكل ذاتي ولكن فجأة بعد قرنين من الانعزال انفتحنا على الخارج وواجهنا الحضارة الغربية. وكانت صدمة كبيرة لم نعرف مثلها من قبل. ومنذ ذلك الوقت بدأ المجتمع الياباني يتطور في اتجاه مختلف. وكانت الصدمة عنيفة إلى الحد الذي أجبرنا على تغيير الاتجاه...».

«تسطير الأمواج الغربية على تقدمنا. وبما أننا لسنا غربيين نشعر بعدم راحة كلما وصلتنا موجة جديدة من الغرب كشخص يعيش في منزل شخص آخر. وحتى قبل أن نتعرف على طبيعة الموجة السابقة تصلنا موجة جديدة، كما لو أن أطباقًا كثيرة جدًا موضوعة على الطاولة ثم ترفع سريعًا قبل أن نستطيع حتى أن نبدأ في الأكل، في مثل هذه الأحوال يصبح الناس بالضرورة خاوين ومحبطين وخائفين».

المصدر: «مقالات سوسيكي في الحضارة»، تحرير يوكيو ميوشي (Yukio Miyoshi)، الناشر إيوانامي بونكو (Iwanami Bunko)، ١٩٨٦.

الفصل الرابع

عهد ميجي (٢): استيراد واستيعاب التكنولوجيا



أول قاطرة بخارية صنعت باليابان

١ـ نهج ميجي في التصنيع

في البداية نضع قائمة بثلاث خصائص رئيسية للتصنيع في عهد ميجي:

ـ مبادرة قوية من القطاع الخاص مصحوبة بدعم رسمي مناسب.

ـ نجاح الإحلال محل الواردات في صناعة القطن.

ـ تنمية متوازية للقطاعين الحديث والتقليدي.

وسوف تتم مناقشة هذه النقاط الثلاث بمزيد من التفاصيل في هذا الفصل والفصل القادم.

وكما سبقت الإشارة في الفصل السابق، كان الإسراع في عملية التصنيع أحد الأهداف الرئيسية لسياسة حكومة ميجي. وبينما كانت السياسة الرسمية تدعو إلى إدخال مؤسسات غربية وإنشاء البنية التحتية وتعيين مستشارين أجانب والتعليم والتدريب وإنشاء شركات قطاع أعمال عام ومراكز بحثية وتنظيم معارض تجارية ومساعدة زايباتسو (مؤسسات الأعمال) وإلى غير ذلك على درجة من الأهمية، فإنه يجب التأكيد على أن فاعلية ونشاط القطاع الخاص كان أكثر أهمية. وعلى قمة القطاع الخاص قدم رجال أعمال أقوياء مثل شيبوساوا وإيواساكي وجوداي عنصر القيادة، وبدأت مؤسسات أعمال كبيرة في الظهور. أما على المستوى القاعدي، فقد قام التجار الجدد والقدامى والمهندسون المهرة ورجال الحرف المعتزون بحرفهم وأغنياء المزارعين باستيعاب التكنولوجيا الحديثة على مستوى واسع. وبدون هذه القدرة التي تمتع بها القطاع الخاص، كان من الممكن أن تفشل السياسة الحكومية الرشيدة في تحقيق النتائج.

يجب أن نتذكر هنا أن العديد من العوامل المساعدة للتصنيع كانت موروثة منذ عهد إيدو السابق، وتشمل هذه العوامل الأسواق الموحدة ووسائل المواصلات وشبكات التوزيع والتقاليد التجارية الراسخة والخدمات المالية المتطورة وتنشئة قاعدة شعبية متعلمة وتاريخًا ممتدًا لتشجيع التصنيع من قبل الحكومات المحلية.

وكانت صناعة القطن من الصناعات الرائدة في العالم خلال القرن التاسع عشر. وفي البداية كانت المصنوعات البريطانية هي المسيطرة داخل الأسواق العالمية وفي آسيا كانت الهند هي المنتج الرئيسى. ولكن اليابان استطاعت استيعاب تكنولوجيا المنسوجات بسرعة وكفاءة. وبعد فتح الموانئ اليابانية، كانت اليابان في البداية تستورد الملابس القطنية البريطانية تامة الصنع. ولاحقًا بدأت اليابان تستورد الخيوط القطنية ونسج الملابس لاحتياجات السوق المحلية. وفي حوالي عام ١٩٠٠، بدأت اليابان في تصدير الخيوط القطنية وفي نفس الوقت استيراد القطن الخام. ومع بداية القرن العشرين أصبحت اليابان مُصَدِّرًا رئيسيًا للملابس القطنية. وتعد هذه التجربة اليابانية رائدة وجديرة بجذب الانتباه في ظل النظريات السائدة حاليًا في مجال اقتصاديات التنمية والتي تعتبر سياسات الإحلال محل الواردات من قبيل السياسات المحكوم عليها بالفشل.

كذلك فإن استحداث التكنولوجيا الغربية الحديثة لم يؤد بالضرورة إلى الاستغناء نهائيًا عن التكنولوجيا التقليدية الموروثة منذ عهد إيدو، حيث استمرت أدوات الإنتاج التقليدية جنبًا إلى جنب مع الماكينات والمصانع الحديثة في مجال صناعة القطن وغيرها من الصناعات. وفي بعض الأحيان كان كل من القطاعين الحديث والتقليدي يقدم سلعًا متمايزة لتناسب احتياجات الأسواق المختلفة. وبينما وفي أحيان أخرى كانت العلاقة رأسية بحيث يقدم أحد القطاعين المدخلات اللازمة للقطاع الآخر. لقد أثرت التكنولوجيا الحديثة في الأساليب الإنتاجية التقليدية، ولكن الاحتياجات المحلية أيضًا كانت كفيلة بتطويع التكنولوجيا المستوردة.

وهكذا وبنهاية عهد ميجي عام ١٩١٢، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل، كانت اليابان قد أصبحت دولة صناعية في مجال الصناعات الخفيفة، خاصة المنسوجات، بينما بقيت الصناعات الثقيلة وصناعة الآلات في مراحلها الأولية.

وقد بدأت عملية تطوير قوية لهذه الصناعات في مرحلة لاحقة، خلال وبعد الحرب العالمية الأولى.

٢ـ الاقتصاد الكلي والثورة الصناعية في الصناعات الخفيفة

لقد مر الاقتصاد الياباني بمراحل عديدة عقب فتح الموانئ في أواخر عهد إيدو. ويمكن استعراض هذه العملية في النقاط التالية:

(١) **التأثير الأولي للتجارة الخارجية (فترة الخمسينيات في القرن التاسع عشر)**: حيث تدفقت التكنولوجيا والمنتجات الأجنبية مما أدى إلى حدوث تغيرات في الأسعار النسبية وهيكل التصنيع، وزيادة التضخم.

(٢) **الاضطراب المالي وارتفاع الأسعار (أواخر عقد السبعينيات في القرن التاسع عشر)**: حيث تزايد التضخم نتيجة طبع عملات نقدية لتمويل الحرب الأهلية التي نتجت عن تمرد تاكاموري سايجو (Takamori Saigo) في كيوشو عام ١٨٧٧. ولقد أدى ارتفاع أسعار الأرز وغيره من المحاصيل الزراعية إلى زيادة ثروات المزارعين وملاك الأراضي الزراعية بينما تدهورت أحوال طبقة ساموراي السابقة.

(٣) **كساد ماتسوكاتا (أوائل عقد الثمانينيات في القرن التاسع عشر)**: حيث تبني وزير المالية ماسايوشي ماتسوكاتا (Masayoshi Matsukata) سياسة انكماشية للقضاء على التضخم وتأسيس نظام نقدي حديث. وقد تضمنت هذه السياسة إنشاء بنك اليابان كمصرف مركزي في عام ١٨٨٢. وقد أدت هذه السياسات إلى انخفاض الدخول في الريف وزيادة أعداد المزارعين الذين لا يمتلكون أراضي زراعية[١].

(٤) **«انتعاش الشركات (company boom)» الأول (أواخر عقد الثمانينيات في القرن التاسع عشر)**: وذلك بعد السيطرة على التضخم وتأسيس نظام مصرفي، حيث ظهر الاندفاع نحو إنشاء شركات مساهمة مشتركة في القطاع الخاص. وقد شجع

(١) باستخدام اللغة التقليدية، يمكن القول بأن كساد ماتسوكاتا خلق أساسًا للرأسمالية اليابانية الناهضة وللثورة الصناعية فيها من خلال ما ترتب على هذا الكساد من ظهور طبقة البروليتارية منفصلة عن نظام الإنتاج الرأسمالي ومؤدية لإقامة نظام حديث للبنوك والذي يعتبر أساسًا من أسس رأسمالية التمويل.

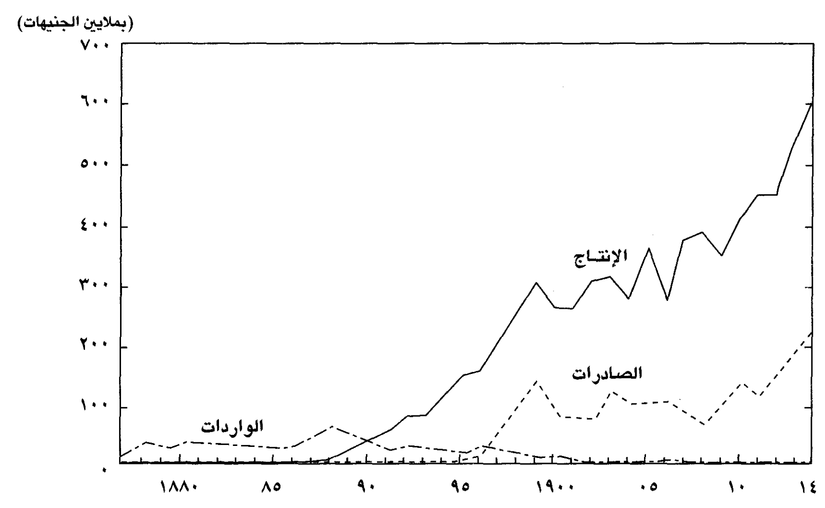
ظهور هذه الشركات على انخفاض سعر الصرف وسهولة الحصول على المال وانخفاض معدلات الفائدة.

(٥) **استمرار موجات انتعاش الشركات (عقد التسعينيات في القرن التاسع عشر ـ والعقد الأول من القرن العشرين)**: حيث تم إنشاء عدد كبير من الشركات المساهمة خلال هذين العقدين وخلال الحرب العالمية الأولى مع تخللها موجة من موجات الركود. وفي البداية تركزت هذه الشركات في صناعات المنسوجات والسكك الحديدية، ثم امتدت لاحقًا إلى جميع القطاعات الأخرى.

(٦) **حربان (الحرب اليابانية الصينية ١٨٩٤ إلى ١٨٩٥ـ الحرب اليابانية الروسية ١٩٠٤ إلى ١٩٠٥)**: وبعد كل حرب من هاتين الحربين تم تبني سياسة مالية نشطة، حيث نشطت الاستثمارات العامة للقيام بأعمال مثل إنشاء سكك حديدية وشبكات التليفونات القومية، بينما استمر الإنفاق العسكري مرتفعًا خلال فترات السلام. كما اعتمدت الإدارة الاقتصادية لتايوان التي احتلتها اليابان عام ١٨٩٥ على الإنفاق بغرض البناء المؤسسي والاستثمار العام. وقامت الحكومات المحلية بإصدار سندات بعملات أجنبية (foreign currency denominated bonds) من أجل تمويل استثمارات البنية التحتية في المياه والطرق والتعليم وغير ذلك. وكنتيجة لذلك ازداد الحجم الإجمالي للإنفاق الحكومي (يشمل حجم الإنفاق للحكومة المركزية والحكومات المحلية) وارتفع العجز في ميزان المدفوعات، كما تناقص الاحتياطي من الذهب (الاحتياطي الدولي) كما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP بحوالي ٤٠٪. وبالتقريب بلغت نسبة النقد الأجنبي من إجمالي الدين العام حوالي النصف.

ومنذ أواخر عهد ميجي وفيما بعد، تبنت حكومة سيوكاي (Seiyukai) سياسة نقدية نشطة، وكان سيوكاي (الاسم الكامل: ريكين سيوكاي (Rikken Seiyukai)) حزبًا سياسيًا أسسه هيروبومي إيتو الذي وضع دستور ميجي وكان أول رئيس للوزراء بصفته زعيمًا للحزب في عام ١٩٠٠. لقد جاء كبار مؤيدي حزب سيوكاي من المزارعين الأغنياء وملاك الأراضي الزراعية الذين أرادوا استثمارات عامة نشطة في المناطق الريفية. إلا أن الإنفاق الزائد أدى إلى تصاعد الضغوط على بنود الإنفاق. ومن هنا أصبح من الضروري تبني سياسة للتقشف على مستوى الاقتصاد الكلي.

شكل ٤ ـ ١: تطور صناعة القطن



Source: *The National Statistics of Meiji and Taisho*, Toyo Keizai Shimposha, 1975.

وفي الواقع فإن هذه الأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي قد انفرجت فجأة كنتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى وليس كنتيجة للسياسة النقدية الانكماشية. لقد توقفت القوى الأوروبية التي انخرطت في الحرب عن التصدير لباقي العالم. وهكذا تحول الطلب العالمي إلى المنتجات اليابانية، مما منح الاقتصاد الياباني دفعة تصديرية هائلة. إلا أن هذه الدفعة قد انتكست خلال عهد تايشو اللاحق والذي سوف تتم مناقشته بشكل أوفى في الفصل السابع.

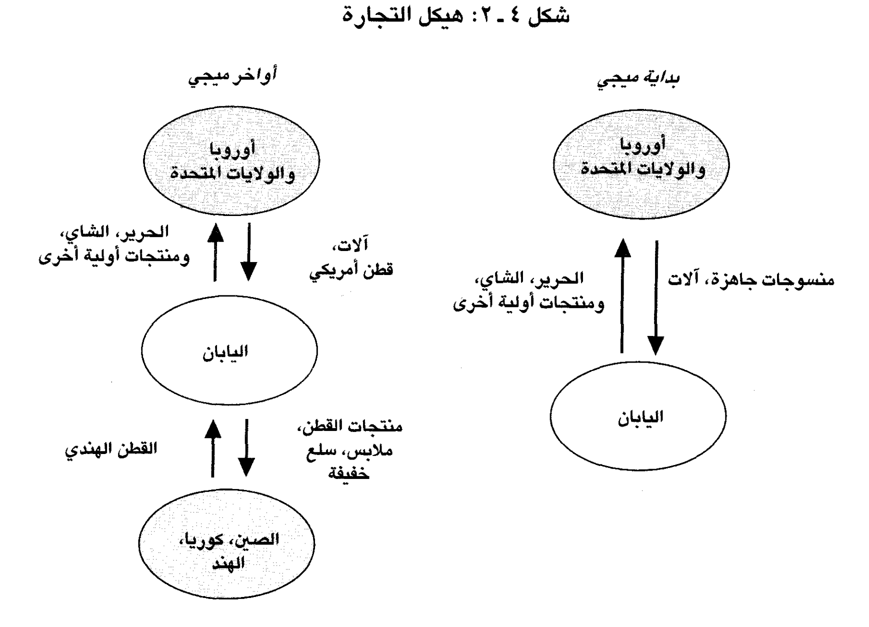
ولا توجد إحصاءات موثوق بها للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. ولكن توجد بعض التقديرات التي تقول إن الناتج قد تصاعد خلال هذه الفترة. وبلغ متوسط معدل النمو من ٢ إلى ٣٪.

ولا تعد هذه المعدلات عالية بالنسبة لدولة نامية بمعايير اليوم، إلا أنها قد تكون ناتجة عن ضعف البيانات. وفيما يتعلق بهيكل التوظيف، فقد كانت العمالة الزراعية هي الغالبة، حيث بلغت حوالي ٧٠٪ في بداية عهد ميجي، إلا أنها أخذت تدريجيًا في التضاؤل.

٣- تطور التجارة الدولية

فيما يتعلق بهيكل التجارة، فإن غزل الحرير وليس المنتجات الحريرية تامة الصنع، كانت هي الغالبة على صادرات اليابان، يليها الشاي والحبوب والمنتجات البحرية والمعادن والفحم. وهكذا يتضح أن اليابان في عهد ميجي كانت مصدرًا للمواد الأولية. وقد استمر الحرير الخام أهم الصادرات اليابانية ليس فقط خلال حقبة عهد ميجي ولكن أيضًا خلال مجمل الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكان المستورد الأول للحرير الياباني والشاي هو الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الجوارب المصنوعة من الحرير الياباني تحظى بقبول واسع بين النساء الأمريكيات.

شكل ٤ ـ ٢: هيكل التجارة



وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحمي صناعة نسج الحرير بتعريفات جمركية وصلت إلى ٤٥ـ ٥٠ ٪، إلا أن هذه الصناعة كانت محتاجة لخيوط الحرير كمدخل إنتاجي، حيث فشلت المحاولات الأمريكية لإنتاج خيوط الحرير محليًا، مما اضطرها لاستمرار الاعتماد على الواردات اليابانية. وبوجه عام،

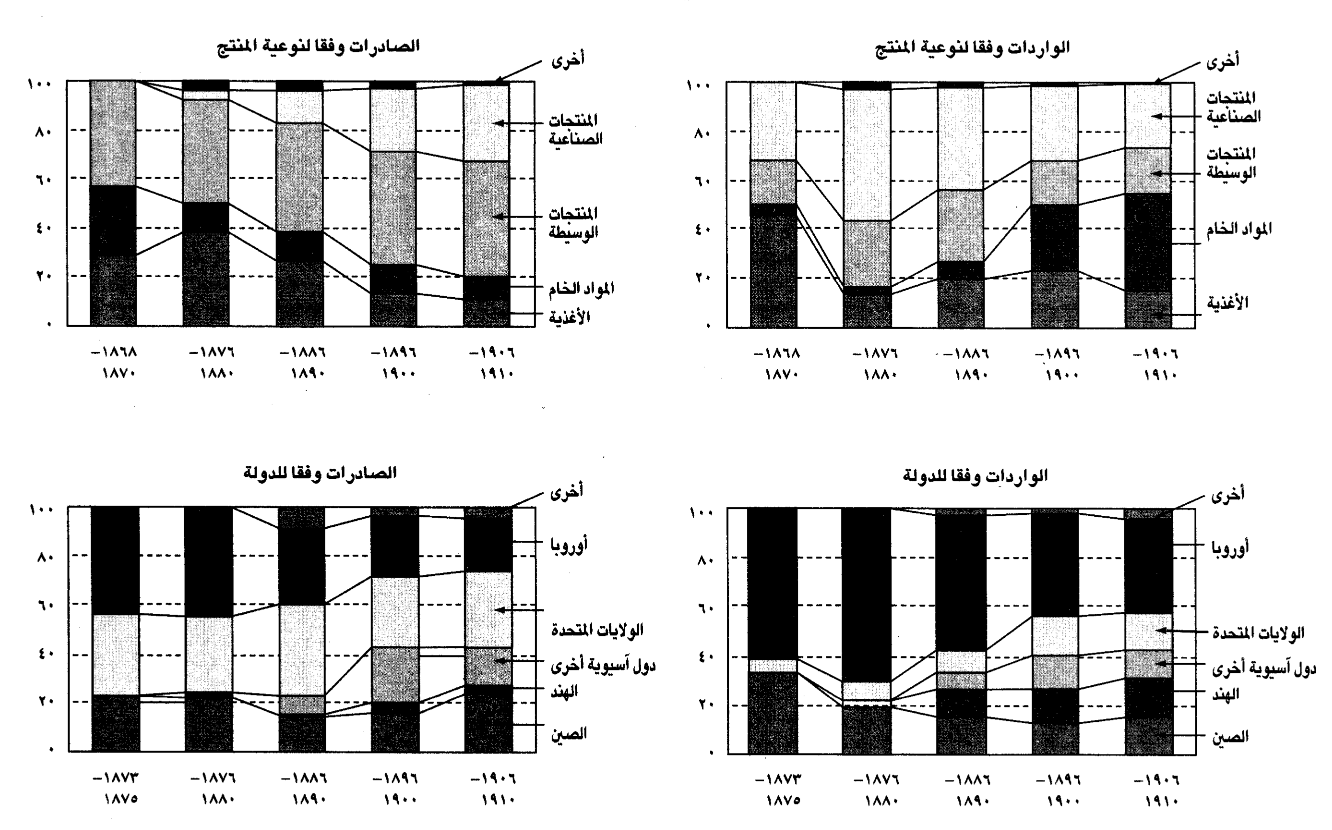
طبقت الولايات المتحدة كدولة نامية صغيرة سياسة حمائية قوية خلال القرن التاسع عشر (انظر الملحق المرفق في نهاية هذا الفصل).

وعلى جانب الواردات حدثت تحولات حقيقية بعد نجاح صناعة القطن في تحقيق الإحلال محل الواردات كما سبقت مناقشته. في البداية كانت السلع تامة الصنع (الملابس) تستورد من الخارج. ثم تحولت الواردات لاحقًا إلى المدخلات المباشرة (خيوط القطن)، ثم إلى المواد الخام (القطن الخام). ويوضح الشكل ٤ ـ ١ دورة الإنتاج لهذه الصناعة، حيث التحول من الاستيراد إلى الإنتاج المحلي ثم إلى التصدير. وانتقل الإنتاج المحلي من الغزل إلى النسيج ومن مستوى أقل إلى مستويات أعلى في الإنتاج. وفي البداية كانت بريطانيا هي المورد الرئيسي للمنسوجات النهائية والآلات لليابان، ولكن مع مرور الوقت زادت اليابان من تنافسيتها أمام المنسوجات البريطانية وأجبرتها على الخروج من السوق الآسيوي.

وفي بداية عهد ميجي كان نمط التجارة الياباني نمطًا «رأسيًا (vertical)» كما هو النمط الغالب في البلدان النامية، حيث كانت اليابان تصدر الحرير وغيره من السلع الأولية إلى أوروبا وأمريكا، وتقوم باستيراد المنسوجات تامة الصنع والآلات من أسواقهما. إلا أنه بنهاية عهد ميجي كانت اليابان قد طورت نمطًا تجاريًا أكثر تعقيدًا من حيث التركيب. ومع ذلك فقد ظل النمط التجاري رأسيًا فيما يتعلق بالعلاقات مع أوروبا وأمريكا. إلا أنه فيما يتعلق بدول آسيا الأخرى بما فيها الصين وكوريا والهند، فقد بدأت اليابان في تصدير السلع الخفيفة مثل غزل القطن والملابس القطنية والكبريت ومظلات المطر والساعات واللمبات والمنتجات الزجاجية والملابس الصوفية وغير ذلك، مع استيراد المواد اللازمة لإنتاجها، خاصة القطن الخام الهندي قصير التيلة. كما استوردت اليابان القطن الأمريكي طويل التيلة. وكنتيجة لتطور صناعة القطن اليابانية، فقد تحولت الهند من مصدر للمنتجات القطنية إلى مصدر للقطن الخام.

ومع تزايد صادرات غزل القطن، واستيراد القطن الخام، قامت الحكومة بإلغاء ضريبة التصدير على غزل القطن في عام ١٨٩٤ وتعريفة استيراد القطن الخام عام ١٨٩٦. وقد انتفعت المصانع التي كانت تستخدم القطن الهندي من هذه الخطوة، بينما تضرر المنتجون التقليديون الذين اعتمدوا على نسج القطن المحلي. ومن أجل

شكل ٤ ـ ٣: هيكل الصادرات والواردات



احتكار الواردات من القطن الهندي قامت شركات المنسوجات اليابانية بإنشاء اتحاد تجاري كان يعتمد بصفة أساسية على نيبون يوسن (Nippon Yusen: شركة شحن تابعة لمجموعة ميتسوبيشي (Mitsubishi) ومينكا شوشا (Menka Shosha: شركة تجارة القطن) كشركات وحيدة في نقل وتوزيع القطن الهندي إلى اليابان. وقد ساعد هذا الاحتكار على ضمان استقرار إمداد شركات النسيج الياباني بالقطن الهندي بأسعار منخفضة.

٤ـ كيف انتقلت التكنولوجيا الغربية إلى اليابان؟

انتقلت التكنولوجيا الغربية وتم استيعابها في اليابان من خلال ثلاث طرق متميزة:

(١) **تعيين مستشارين أجانب**: في بداية عهد ميجي كانت الشركات الجديدة والبنى التحتية تعتمد بشكل قوي في إنشائها وتشغيلها على المهندسين والمديرين الأجانب. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان هناك العديد من مهندسي السكك الحديدية البريطانيين متعطلين عن العمل بعد أن اكتملت شبكة الخطوط الحديدية البريطانية إلى حد كبير. وكانوا في الغالب يسافرون بحثًا عن عمل. وكانت مرتبات المستشارين الأجانب عالية جدًا حتى إنها كانت في بعض الأحيان تفوق مرتب رئيس الوزراء، مما أصبح يمثل عبئًا ماليًا كبيرًا على كاهل الحكومة. فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات المهندسين الأجانب نسبة ٣٤٪ من ميزانية وزارة الصناعة في عام ١٨٧٤. ويوضح الشكل ٤ ـ ٤ أعداد الأجانب العاملين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وقد انخفضت هذه الأعداد بشكل قوي وبصفة خاصة أعداد المهندسين، بنهاية عهد ميجي. ومنذ منتصف عهد ميجي أيضًا أصبح المهندسون الأجانب بمن فيهم مدرسو اللغات والمعينون من قبل المنظمات الخاصة (التي لا تظهر في الجدول) هم الشكل الغالب على تركيبة العمالة الأجنبية داخل اليابان.

وقد استخدمت أنظمة مختلفة لنقل التكنولوجيا تبعًا لنوع المشروع، مثل عقود التسليم على المفتاح، وعقود الإدارة، والاستشارات الفنية. إلا أنه على خلاف الحال اليوم، لم يعرف عهد ميجي تقريبًا بشكل كامل الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان هذا الاستثمار أجنبيًا مائة بالمائة أو مدارًا بشكل مشترك بين أطراف أجنبية ومحلية.

وبما أن العقود التي كانت توقعها الحكومة محددة بمشروعات معينة ولفترة زمنية محدودة، فقد كان الأجانب يعودون لبلادهم بانتهاء هذه العقود. وكانت الحكومة تضع أهمية قصوى لتفادي سيطرة الأجانب على مشروعات قومية مهمة مثل المناجم والسكك الحديدية ومرافئ السفن. بل إن اليابان كانت تخشى الاقتراض من مصادر أجنبية، خاصة في بداية عهد ميجي.

شكل ٤ ـ ٤: الأجانب المشتغلون في حكومة ميجي

(أعداد العاملين)

عمال المصانع
الإداريون
المهندسون
الجامعيون

١٨٧٥ ١٨٧٩ ١٨٨٣ ١٨٨٧ ١٨٩١ ١٨٩٥

Source: Kajima Institute Publishing, *Hired Foreign Workers*, 1968.

ملحوظة: الأرقام لا تشمل العمالة الأجنبية في القطاع الخاص

جدول ٤ ـ ١: مقارنة مرتبات المستشارين الأجانب ورئيس الوزراء

الشخص	الوظيفة	الراتب الشهري
السيد/ كارجيل (Cargill: بريطاني)	مستشار لإدارة السكك الحديدية، وزارة الصناعة	٢٠٠٠ ين
السيد/ كيندل (Kindle: بريطاني)	مستشار لسك العملة، وزارة المالية	١٠٤٥ ينًا
السيد/ موريل (Morrell: بريطاني)	مستشار لإدارة السكك الحديدية، وزارة الصناعة	٨٥٠ ينًا
السيد/ كيبلون (Kiplon: أمريكي)	مستشار لتنمية هوكايدو (Hokkaido)	٨٣٣ ينًا

٦٠٠ ين	أوداجين (Udaijin: يعادل رئيس وزراء)؛ رئيس بعثة إيواكورا إلى الولايات المتحدة وأوروبا	تومومي إيواكورا (Tomomi Iwakura: ياباني)

Source: S. Sakamoto and T. Fukuda, eds, *Shinsen Nihonshi Zuhyo* (New Selection of Diagrams in Japanese History), Daiichi Gakushusha, 1998.

(٢) **تدريب المهندسين اليابانيين**: نظرًا لارتفاع مرتبات المستشارين الأجانب، تبنت الحكومة سياسة ديناميكية «الإحلال محل الواردات» من خلال الاعتماد على المهندسين اليابانيين، حيث يتم اختيار الطلبة المتفوقين للسفر إلى الخارج لدراسة أحدث الأفكار والتقنيات الحديثة في أفضل الجامعات الأوروبية والأمريكية بدعم مالي من الحكومة اليابانية (على الرغم من أن عدد المنح لم يكن كبيرًا). ومحليًا تم إنشاء كوبو دايجاكّو (Kobu Daigakko: معهد تكنولوجيا) عام ١٨٧٧، ليقوم بدور المعهد الأكاديمي الأعلى لاستيعاب التكنولوجيا، وكان يقوم أساتذة أجانب بالتدريس فيه باللغتين الإنجليزية والألمانية. وفي البداية كان مقر المعهد يقع في المكان الحالي لوزارة المالية في كاسوميجاسيكي (Kasumigaseki) في طوكيو، ثم تم استيعابه لاحقًا في كلية الهندسة بجامعة طوكيو. وبالإضافة إلى هذا، تم إنشاء مدارس فنية عليا في مختلف أنحاء البلاد لتخريج أعداد كبيرة من المهندسين من ذوي المستويات المتوسطة. وقد أدى هذا دون شك إلى زيادة القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ووفقًا لما يراه كونوسكيه أوداكا (Konosuke Odaka، ٢٠٠٠ - انظر فيما بعد) فإن الحرفيين التقليديين كانوا أكثر تأثيرًا في عمل المصنع مقارنة بالمهندسين المدربين وذلك خلال معظم عهد ميجي.

(٣) **نقل التكنولجيا والتصريح بها والتعاون الفني**: لعب خريجو معهد التكنولوجيا دورًا رئيسيًا في اختيار واستيراد التكنولوجيا الحديثة، حيث كانوا أصحاب المبادرة في الوزارات الاقتصادية والقطاع الخاص، وذلك بخصوص جمع المعلومات وشراء الآلات وتطويعها للاحتياجات اليابانية. وكان يتم تقليد العديد من الآلات الأمريكية والأوروبية من خلال إعادة الاختراع (وهو أسلوب غير قانوني حاليًا طبقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية وقواعد الـ TRIPS) وكانت الشركات التجارية مثل مؤسسة ميتسوي (Mitsui Corporation) وتاكادا شوكاي (شركة Takada للتجارة) تقدم لعملائها معلومات عن المنتج والمساعدة الفنية. ولاحقًا وفي بداية أوائل القرن العشرين وقع عدد من شركات السيارات والآلات الكهربائية اتفاقيات ترخيص

وعقود للتعاون الفني مع شركات غربية، إلا أنه في مثل هذه الحالات من التعاون كان الشريك الياباني يستوعب التكنولوجيا الحديثة سريعًا وغالبًا ما يقوم بإنهاء العلاقة مع شريكه الأوروبي بعد مرور فترة قصيرة.

إن اليابان تعد دولة مونوزوكوري (Monozukuri: تصنيع الأشياء). ففي العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا، كان المهندسون الذين يعملون في المصانع الملوثة بالزيوت لا يتمتعون بنفس المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها المديرون والمحامون والمهندسون الذين يعملون في مكاتب نظيفة. ولكن في اليابان كان خريجو الجامعات محبين للبناء وتطوير وإصلاح الآلات وإدارة المصانع. ولم تكن لديهم حساسية من العمل جنبًا إلى جنب مع العمال الذين يقومون بتشغيل الآلات. وينطبق هذا على عهد ميجي كما ينطبق على الماضي القريب حيث يفضل الطلاب المتميزون مجال الهندسة على القانون أو الاقتصاد كمجال للتخصص. إلا أن تقليد Monozukuri هذا ربما يكون في طريقه للتآكل في اليابان المعاصرة.

٥- تهجين التكنولوجيا

يرى كونوسكيه أوداكا الأستاذ بجامعة هوسيه (Hosei) أن تحقيق التصنيع في عهد ميجي تم من خلال مزج التكنولوجيا التقليدية القائمة مع التكنولوجيا المستوردة من الغرب بأسلوب مناسب، وهو ما يطلق عليه «التكنولوجيا المهجنة». فعلى الرغم من أن التكنولوجيا الغربية كانت متقدمة بمراحل على التكنولوجيا المستخدمة في فترة إيدو إلا أن التكنولوجيا المستوردة لم تحل محل التكنولوجيا القائمة بشكل كامل وهو ما يعد نوعًا من إستراتيجية التكيف بغرض التحول الذي سبقت مناقشته في الفصل الأول.

وطبقًا للبروفيسور أوداكا، يمكن التمييز بين عدد من أنواع الارتقاء الصناعي، وفي الشكل التالي تشير النقاط الوسطية مثل I* وM* إلى ما يمكن أن نطلق عليه التكنولوجيا المهجنة.[١] (M تعني «حديث» وI تعني «محلي» و* تعني معدل).

---

(١) يقترح البروفيسور تاكافوسا ناكامورا (Takafusa Nakamura 1997) الأستاذ المتفرغ بجامعة طوكيو مفهوم الصناعة المحلية الحديثة (Indigenous Industry New) وهي الصناعة المحلية المعدلة بتكنولوجيا غربية. وهو ما يوازي الانتقال من I إلى I* وفق مصطلحات البروفيسور أوداكا.

شكل ٤ ـ ٥: التكنولوجيا وحجم المصنع

		حجم المصنع	
		صغير	كبير
التكنولوجيا	محلية	I	I *
	حديثة	M *	M

Source: Odaka, 1990, p.336.

ملحوظة: * تشير إلى تكنولوجيا مهجنة

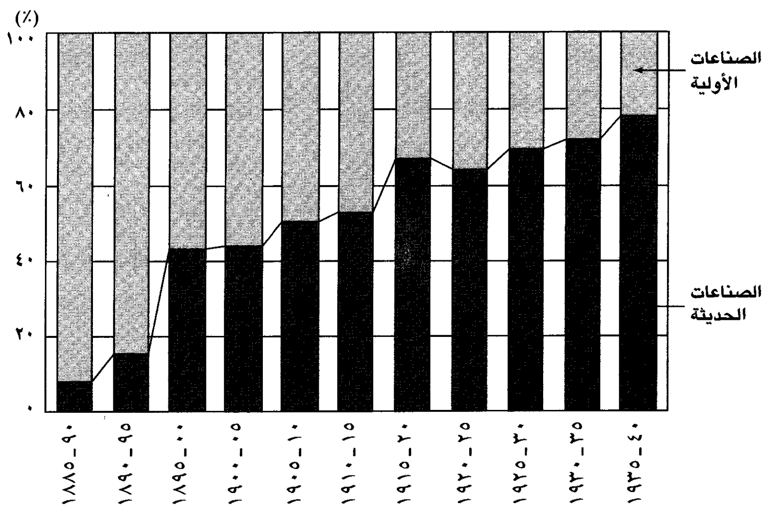
M ← M ـ من أجل تحقيق تكنولوجيا حديثة بشكل حقيقي ينبغي استيراد النموذج الغربي بالكامل وعدم وجود تكنولوجيا محلية موازية (مثل السكك الحديدية وأنظمة عمل التليفونات والكهرباء).

I ← I* ← M ـ يتم بداية تطويع ونشر التكنولوجيا المحلية، ثم يتم الانتقال فيما بعد إلى تكنولوجيا غربية حديثة (مثل بناء السفن وصناعة ساكيه (sake)).

I ← M * ← M ـ في البداية يتم إحلال التكنولوجيا الغربية محل التكنولوجيا المحلية ولكن بشكل محدود يتفق مع الواقع الياباني، ثم يتم توسيع هذه الحدود لاحقًا (مثل الطباعة وصناعة الآلات).

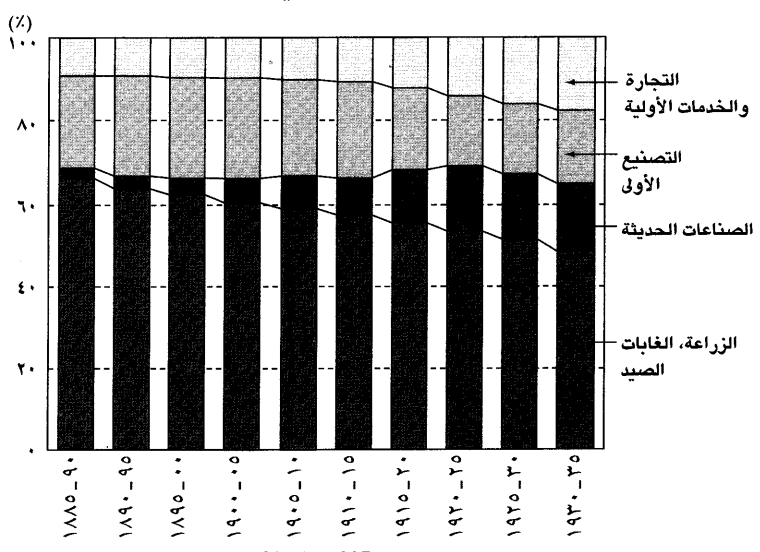
وبالإضافة إلى هذا، تواجدت كل من التكنولوجيا المحلية والتكنولوجيا الحديثة جنبًا إلى جنب نظرًا لقيامهما بأدوار مكملة في العلاقات الصناعية الرأسية، وتحديدًا عن طريق قيام إحدى الصناعات بإنتاج المدخلات اللازمة لصناعة أخرى، أو نظرًا لاختلاف الأسواق، فإن المصانع الحديثة كانت تقوم بالإنتاج للتصدير بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية. وكما يوضح الشكلان ٤ ـ ٦، ٤ ـ٧، فإنه على الرغم من النمو المتواصل في الصناعات الحديثة منذ عهد ميجي وحتى بداية عهد شووا (Showa) بمقياس المخرجات، إلا أنها لا تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الياباني بمقياس العمالة، فقد ظلت الصناعات التقليدية هي المستوعب الأول للعمالة على الرغم من تضاؤل حصتها من العمالة تدريجيًا. وقد استقرت نسبة العمالة في التصنيع المحلي والخدمات المحلية نسبيًا عند حدود تزيد قليلًا على ٣٠٪.

شكل ٤ ـ ٦: مخرجات التصنيع في فترة ما قبل الحرب



Source: Matsumoto and Okuda, 1997.

شكل ٤ ـ ٧: هيكل قوة العمل في فترة ما قبل الحرب



Source: Matsumoto and Okuda, 1997.

ميروكو زاشي (Meiroku Zasshi)

مي (Mei) هو المقطع الأول من ميجي، وروكو (roku) تعني ستة، وزاشي (Zasshi) تعني جريدة وميروكو زاشي (Meiroku Zasshi) تعني (جريدة العام السادس من عهد ميجي) والتي كانت سلسلة من المنشورات التي أصدرتها ميروكوشا (Meirokusha: جمعية العام السادس لميجي) عامي ١٨٧٤ و١٨٧٥. وكانت ميروكوشا عبارة عن منتدى حر للحوار قام بتأسيسه أرينوري موري (Arinori Mori)، الذي أصبح فيما بعد أول وزير للتعليم في عام ١٨٧٣. وكانت ميروكو زاشي تجميع لعدد من المقالات القصيرة نسبيًا والتي تغطي مساحة واسعة من القضايا المتنوعة مثلما يتعلق بدروس من التاريخ الأوروبي، ومقترحات لتطوير اللغة اليابانية وقضايا دينية وقضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وفي بداية كل عدد كانت تطبع هذه العبارة بلغة يابانية عتيقة:

> مؤخرًا، اجتمعنا كأصدقاء لمناقشة مسائل اجتماعية وقضايا خارجية من أجل تعميق المعرفة والاستمتاع بروح معنوية مرتفعة. ومع تراكم محاضر الاجتماعات، فقد قررنا نشرها بهدف المشاركة مع زملائنا على مستوى واسع. ومع أنه كتيب صغير، فسوف نكون سعداء إذا ساعد ذلك على تحسين المعرفة بين المواطنين اليابانيين.

وعلى سبيل المثال هذه ترجمة ملخصة لـ «الجدل ضد التعريفة الحمائية» والتي كتبها ماميتشي تسودا (Mamichi Tsuda: ١٨٢٩-١٩٠٣) وهو باحث في الدراسات الغربية. وقد نشر هذا المقال في المجلد الخامس من ميروكو زاشي في ١٥ أبريل عام ١٨٧٤.

> بلغ عجزنا التجاري ٨ ملايين ين و٧ ملايين ين خلال عامي ١٨٧٢ و١٨٧٣ على التوالي. وبالإضافة إلى هذا ندفع ٢ مليون ين سنويًا كرواتب للمستشارين والمدرسين الأجانب، وهو ما يعني أن الذهب والفضة يتدفقان إلى خارج اليابان بمعدل يصل إلى حوالي ١٠٠ مليون ين كل عقد. وقد تنفذ احتياطياتنا الدولية خلال عقد أو عقدين.

ويقول المتشائمون «إذا كنا نخسر معادن ثمينة على هذا النحو، كيف يمكن لنا الاستمرار؟ يجب أن نوقف هذا التدفق. لقد استخدمت أوروبا التعريفات الحمائية في الماضي، بينما تستمر الولايات المتحدة في استخدامها. ويجب علينا أيضًا أن نتبنى هذه السياسة.

وإنني أختلف مع هذا الرأي. إن الاقتصاديين الأوروبيين يقررون بوضوح أن الحماية هي أسوأ سياسة تضر برفاهية الدولة. إن الولايات المتحدة لا تزال تلجأ للتعريفة الحمائية لأن الصناعات الأمريكية أقل تطورًا من مثيلاتها في أوروبا، وأكثر تكلفة. وعلى هذا فإن الولايات المتحدة تقوم بفرض تعريفات عالية على الواردات السلعية لدعم الصناعات الوطنية.

ولكن معدل تطور الصناعات اليابانية أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية. ولا يوجد مجال للمقارنة مع الصناعة الأوروبية. إنها مثل طفل صغير يسعى للدخول في مباراة مع عملاق. ولهذا نحتاج لدفع ٢ مليون ين لمدرسين أجانب. من الواضح إذن أن نقل السياسة الأمريكية لا يناسب اليابان. وبشكل أكثر تحديدًا، يوجد العديد من الأسباب التي تجعل التعريفة الحمائية غير مرغوب فيها.

أولا، المعاهدات التجارية مع الغرب تمنع من رفع تعريفاتنا الجمركية.

ثانيًا، هناك فجوة تكنولوجية شاسعة بين اليابان وأوروبا. فعلى سبيل المثال، ثمن الصلب المحلي أعلى من نظيره المستورد حتى مع إضافة نفقات النقل، وإجراءات الحماية ليست كفيلة بتضييق هذه الفجوة.

ثالثًا، أن المجتمع الياباني الآن يهوى استهلاك تشكيلة متنوعة من المنتجات المستوردة مثل المأكولات والملابس والسلع المنزلية وغير ذلك. ولا توجد بدائل محلية لهذه المنتجات. ولا توجد مصانع يابانية تستطيع إنتاج الكثير من هذه المنتجات.

رابعًا، نظرًا لسياسة التحديث المتسارعة على النمط الغربي فإن هذا يجعل من الصعب تفادي زيادة الواردات.

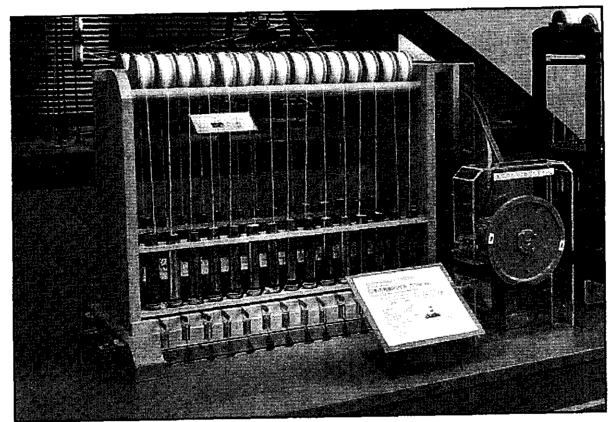
خامسًا، إن اليابان تلميذ يدرس المعرفة والتكنولوجيا الغربية، ومن أجل تعليم أكثر وأسرع، يجب أن ندفع مصروفات عالية.

البعض يقول «إذا لم نفعل شيئًا فإننا سوف نفقد كل احتياطياتنا الدولية قريبًا». ولكن لا تخافوا. إن الميزان التجاري يمكن أن يحقق فائضًا وعجزًا في المدى القصير، ولكن على المدى الطويل والمتوسط لن تكون هناك اضطرابات كبيرة. إن هذه التحركات طبيعية وتحدث على شكل حلقات. عندما قمنا بفتح موانينا تمتعنا بفوائض تجارية لسنوات قليلة، ثم زادت الواردات على الصادرات خلال الـ ٣ إلى ٤ سنوات التالية. ومن المؤكد أننا سوف نحقق فائضًا مرة أخرى في المستقبل القريب. إن التوازن الطبيعي دائمًا ما يتحقق، وهذا هو الأساس الذي ينبغي أن تتطور بواسطته التكنولوجيا والحضارة.

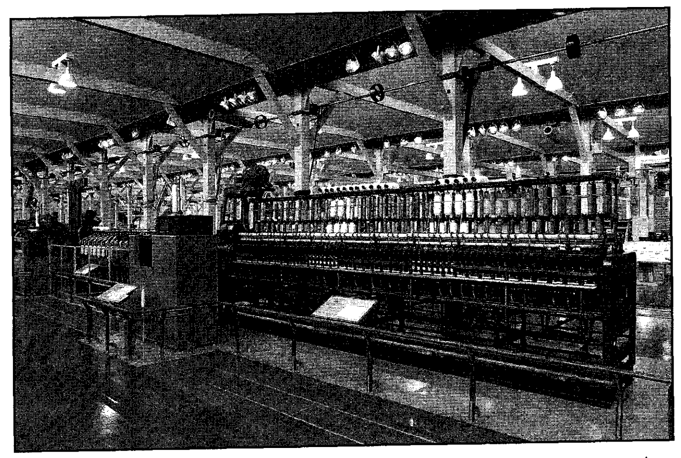
ميروكو زاشي كانت أول جريدة بحثية معاصرة في اليابان، وقد أسهمت بشكل كبير في تحفيز النقاش السياسي بين المثقفين. إلا أن هذه الجريدة قد توقفت عن الصدور بناء على أمر الحكومة طبقًا للضوابط الصارمة الموضوعة على الحديث وذلك في نوفمبر عام ١٨٧٥. لقد استمر صدورها عامًا ونصف العام فقط.

الفصل الخامس

عهد ميجي (٣): تطور الصناعات الرئيسية



نموذج لآلة تقليدية للغزل، ١٨٧٣



مقطع من مصنع حديث للغزل قامت على تصنيعه شركة بلات (Platt) بالمملكة المتحدة، ١٨٩٦

سوف نقوم في هذا الفصل بمناقشة ثلاث صناعات مهمة بالتفصيل. وكما سبقت الإشارة، كان الحرير الخام على قمة الصادرات السلعية طوال عصر ميجي وما بعدها. وكانت صناعة القطن هي الأعلى في ديناميكية التطور من حيث التصنيع، حيث نجحت في تحقيق إستراتيجة الإحلال محل الواردات وصارت الصناعة الرئيسية حتى بعد انتهاء عصر ميجي بفترة. وفي نفس الوقت كانت صناعة الآلات قد بدأت تأخذ وضعها إلا أنها كانت ضعيفة نسبيًا. وخلال عهد ميجي كانت الآلات اليابانية رخيصة غير أن جودتها كانت منخفضة، وكانت بالكاد قادرة على منافسة المنتجات الأمريكية والأوروبية.

١ـ صناعة الحرير

كانت صناعة الحرير صناعة تقليدية في اليابان منذ العصور القديمة، حيث يمكن إرجاعها إلى القرن الرابع أو الخامس الميلادى. وفي عهد إيدو كان العديد من الأيادي تنتج القطن وكيمونو بالاعتماد على الحرير عالي الجودة. وعندما فتحت اليابان موانيها واستأنفت التجارة الخارجية في منتصف القرن التاسع عشر، وجد الحرير الياباني أسواقًا شاسعة فيما وراء البحار، خاصة في الولايات المتحدة. وكان لهذه الطفرة في تجارة الحرير العديد من الآثار المهمة.

أولًا، وبطبيعة الحال، انتعشت صناعة الحرير وبقوة وانتشرت في كل أنحاء اليابان ـ وشملت زراعة التوت، تربية دودة القز، ونسج الحرير ـ وخاصة في الأقاليم الشرقية. حتى إن أغلب المزارعين والقرويين الذين كان باستطاعتهم إنتاج الحرير حاولوا القيام بذلك. وقد أدى هذا إلى ازدياد الدخول الريفية على نحو واضح. واليوم لا تكاد ترى شجر التوت أو إنتاج الحرير في اليابان. إلا أنه في هذه الأيام كان يمكن رؤيتهما في كل مكان.

واليوم وفي العديد من الدول النامية عادة ما يؤدي الإسراع في وتيرة التصنيع وتحرير العلاقات الخارجية إلى إفقار الفلاحين واتساع الفجوة في الدخول بين أثرياء الحضر وفقراء الريف (UNCTAD, 2004). إلا أنه في يابان ميجي، وبفضل رواج صناعة الحرير، لم يؤد التكامل مع الخارج إلى اتساع هذه الفجوة. كما أسهم في هذا الاتجاه الطفرة في الصادرات من الشاي والتوسع في زراعة الأرز. ولكن وفي ذات الوقت أصبحت رفاهية الريف تعتمد وبشكل أساسي على نمط أسعار السلع الأولية مثل الحرير والأرز. فعندما ترتفع هذه الأسعار، يصبح بإمكان الفلاحين وملاك الأراضي أن يتمتعوا بمعدلات استهلاك أعلى ومعدلات ضرائب أقل (بالنظر إلى أن قيمة الضرائب على الأراضي كانت ثابتة اسميًا)، وأن يقوموا بتحركات سياسية مطالبة بدستور قومي ومنتقدة للحكومة. وفي حالة تدهور هذه الأسعار تفتقد هذه الحركات قوتها الدافعة ويفقد العديد من المزارعين أراضيهم بسبب الديون. ويمكن تعريف هذه الحالة على أنها أحد مخاطر التكامل الدولي النابعة من عدم استقرار الأسواق الداخلية والعالمية، وهو وضع قائم في أي دولة حتى اليوم.

ثانيًا، ظهرت طبقة جديدة من التجار. فقد كانت إقامة الأجانب محددة في المناطق المخصصة للأجانب والمناطق المحيطة بها (كانت يوكوهاما أكبر مستوطنة أجنبية). ومن ثم لم يكن باستطاعتهم إنشاء شبكات التوزيع الخاصة بهم في اليابان (يعد هذا مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية في عالم اليوم). وعلى هذا كان عليهم الاعتماد على التجار اليابانيين من أجل الحصول على الحرير والشاي للتصدير وتوريد الملابس البريطانية للاستهلاك المحلي. وكان النمط الغالب على هؤلاء التجار اليابانيين الذين لعبوا هذا الدور هو أنهم من حديثي العهد بهذه المهنة، ولا يرتبطون بعلاقات مع العائلات التجارية الكبيرة التي كانت موجودة في عصر إيدو. وكانوا يقومون بتداول المعلومات حول الأسعار، وتقديم الائتمان التجاري قصير المدى للمنتجين، وإنشاء قنوات للتسويق، بل وساعدوا في تركيب ماكينات جديدة وجلب تكنولوجيا جديدة، وكان يطلق على هؤلاء الذين يعملون مباشرة مع الأجانب اسم «تجار يوكوهاما»، ومع ذلك كان يوجد هناك أيضًا أنواع أخرى من التجار. لقد لعب التجار دورًا رئيسيًا في إعادة هيكلة المنتجين في المحليات ذات السمعة العالية في إنتاج الحرير مثل ناجانو (Nagano) وياماناشي (Yamanashi) وجونما (Gunma)

وإقليم توهوكو (Tohoku) (وكلها في شرق اليابان). وكان التجار في حال نجاحهم يحققون مكاسب هائلة مع المنتجين. لقد ظهرت بشكل سريع طبقة تجارية تتميز بالدفع الذاتي وتتمتع بوظائف إنتاجية عالية، بدلًا من أن تكون مستغلة للمنتجين، وتلك خاصية يابانية فريدة ولا توجد بالضرورة في دول أخرى.

ولكي نكون محايدين يجب أن نقرر هنا أن تجار ميجي كانوا بعيدين عن مستوى الكمال بشكل كبير، فقد اشتكى التجار الأجانب مر الشكوى بسبب عدم أمانة وفساد هؤلاء التجار. فقد كان الحرير يباع بالوزن، وكانت المياه تضاف إليه قبل وزنه وكان على الأجانب التأكد من أن البضاعة جافة من الداخل. لقد وصل الأمر إلى حد أن انخفضت جودة الحرير الياباني وتضاءل الطلب عليه وانخفض سعره بشكل واضح في الأسواق العالمية. وكرد فعل كانت الحكومة مضطرة لفرض معايير للجودة.

ثالثًا، أن الاستمرار في صادرات الحرير صاحبها تحول في أساليب الإنتاج والتنظيم حيث تم استبدال العمالة اليدوية تدريجيًا بآلات الغزل (I ← M*؛ M انظر الفصل الرابع). وفي البداية كان إنتاج الحرير عملًا جانبيًا بالنسبة للمزارعين، ثم تحول إلى المصانع في وقت لاحق (M* ← M). وعلى نحو أكثر تحديدًا، استمرت تربية دودة الحرير (القز) كعملية تتم في نطاق الأسرة وبشكل غير مركزي في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن غزل القطن قد أصبح يعتمد على الآلات في المصانع الحديثة.

وظل الحرير السلعة التصديرية الأولى طوال قرن من الزمان. وكانت صادرات الحرير مصدرًا ثابتًا للعملات الأجنبية، الأمر الذي أسهم في عملية التصنيع.

٢- صناعة القطن التقليدية

بوجه عام، تشمل صناعة القطن الخطوات التالية: (أ) جني القطن، (ب) التنقية والتنظيف، (ج) الغزل (الخيوط)، (د) النسج (القماش)، (هـ) الخياطة والقطع (الملابس). ويمكن إضافة عمليات أخرى مثل الصباغة والألوان. وكما أكد كونوسكيه أوداكا (الفصل الرابع)، فقد تواجدت الصناعات التقليدية والحديثة جنبًا إلى جنب في عهد ميجي، ولم تستثن صناعة القطن من هذه القاعدة. ولهذا السبب سنقوم بمناقشة صناعة القطن التقليدية والحديثة بشكل منفصل. ويتناول هذا الجزء الصناعات التقليدية.

كانت صناعة القطن من الصناعات التي لها تاريخ طويل في اليابان مثل الحرير ولكن الأساليب التقليدية التي اعتمدت على الأنوال الخشبية والعمالة المنزلية كانت أقل كفاءة بكثير مقارنة بالتكنولوجيا الغربية. وكان الإنتاج يعتمد عادة على أسلوب التسليم النهائي، حيث يوجد عقد بين التاجر ومصنع منزلي لإنتاج سلع معينة، وبمقتضى هذا العقد يقدم التاجر جميع الأدوات وأحيانًا الآلات اللازمة للإنتاج، ثم يحصل على المنتج النهائي في مقابل دفع عمولة. ويتم الإنتاج في بيت المزارع باستخدام عمالة الأسرة (غالبًا ما تكون الزوجة). والسؤال هنا: كيف أمكن لهذا الأسلوب الإنتاجي العتيق أن يستمر رغم تدفق الواردات البريطانية والتكنولوجيا الحديثة؟ ولماذا لم يتم التخلي عن هذه الأساليب؟

هناك العديد من الأسباب: أولًا، لقد تزايد الطلب الداخلي على المنتجات القطنية على نحو أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي رغم زيادة الواردات. ولقد تزايد الطلب المحلي بسبب: (أ) أن المزارعين ازدادت ثرواتهم نتيجة للطفرة في سلعتي الحرير والشاي، كما سبقت الإشارة، وتحول طلبهم من القطن المصنوع منزليًا أو الملابس المستعملة إلى المشتريات الخاصة، (ب) ونجح التجار الجدد في إنشاء شبكات توزيع على المستوى القومي، (ج) كما انخفضت أسعار الأقمشة بالنسبة للمستوى العام للأسعار، الأمر الذي شجع على تنامي الطلب.

وهناك سبب آخر مهم تمثل في كون المنتجات القطنية اليابانية والبريطانية مختلفة بحيث لا يمكن إحلال أحد النوعين محل الآخر. فالمنتجات القطنية اليابانية كانت مصنعة من ألياف قليلة الجودة وسميكة، بينما استخدمت الأقطان البريطانية خيوطًا عالية الجودة وأقل سمكًا. لقد كان لهذه الاختلافات مزايا من حيث إن استخداماتها مختلفة، كما أنها لم تتنافس بشكل مباشر. وقد شدد كاواكاتسو (Kawakatsu) (١٩٩١) على هذه النقطة.

وعلى أية حال فقد استمرت صناعة القطن حيث أدى التكامل الدولي إلى تغيير ملحوظ في أساليب الإنتاج. ورأسيًا فقد تقلص عدد المنتجين المتكاملين من حيث الجمع بين إنتاج القطن الخام والخيوط والألياف، بينما زاد عدد النساجين المتخصصين الذين استخدموا الخيوط المستوردة. وبينما انخفض الطلب على القماش الأبيض السادة، فقد حظيت المنتجات المتنوعة الأخرى مثل المنسوجات القطنية المزركشة

والملونة بقاعدة أكبر من المستهلكين. لقد خرجت قرى منتجة للقطن من السوق كما ظهرت قرى أخرى جديدة. واعتمدت قدرة المناطق التقليدية للقطن على البقاء في مواجهة صدمة التكامل هذه على درجة تواجد التجار الذين يقدمون المواد المستوردة وتطوير أسواق محلية جديدة للمنتجين (Saito & Tanimoto, 1989). مرة أخرى، كان دور التجار مهمًا للتكيف مع البيئة الجديدة.

وبنهاية عهد ميجي، بدأت الآلات تدخل حتى إلى القطاع التقليدي. وقد ظهر هذا بسبب الحاجة إلى تحسين الكفاءة في مواجهة: (أ) الأجور المتزايدة، (ب) تدهور معدلات التبادل، وتحديدًا فيما يتعلق بتناقص ثمن المنتج (القماش) بالنسبة إلى المدخل (الخيوط)، و(ج) كساد المنسوجات. وعلى الرغم من إدخال الآلات، فإنها لم تكن مماثلة لتلك الموجودة في الغرب. فقد كان الإنتاج يتم على نطاق ضيق مع ضرورة القيام بالعديد من التعديلات في خطوط الإنتاج، بما في ذلك استخدام أكبر قدر ممكن من الأجزاء الخشبية بدلًا من الحديد، وهو ما يمكن اعتبارة تعديلًا على الأسلوب التقليدي (I ← I *).

٣- صناعة القطن الحديثة

ننتقل الآن إلى صناعة القطن الحديثة. وقد دخلت هذه الصناعة كتكنولوجيا جديدة تمامًا (M ← M).

استوردت اليابان كميات كبيرة من غزل القطن خلال بداية عصر ميجي كمدخل في صناعة الأقمشة القطنية المحلية. واتخذت الحكومة من سياسة يونيو بوأتسو (Yunyu Boatsu: الإحلال محل الواردات) في مجال القطن هدفًا قوميًا مهمًا. وتم إنشاء مصانع نموذجية لغزل القطن في عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر. غير أن هذه الشركات المملوكة للدولة (SOEs) لم تنجح تجاريًا. واحتوت أسباب الفشل على: (أ) نقص رأس المال، (ب) صغر الحجم، حيث بلغ ٢٠٠٠ مغزل فقط، (ج) استخدام الطاقة المائية والتي كانت محددة بالموقع وعدد من ساعات العمل، و(د) قلة الخبرة.

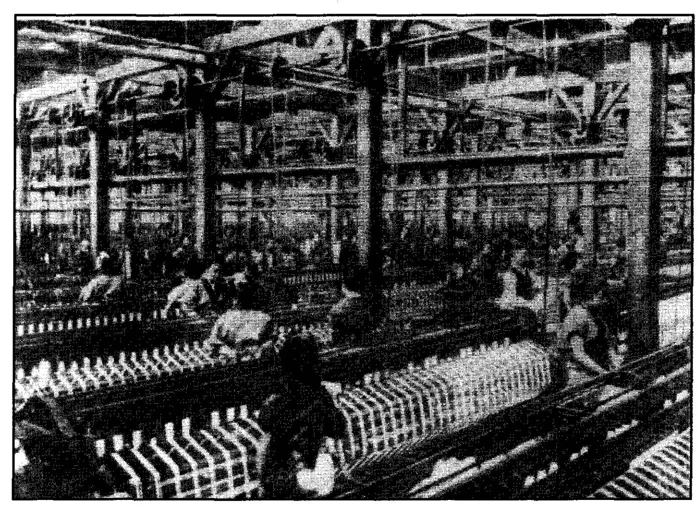
وجاءت نقطة التحول بإنشاء شركة خاصة هي شركة أوساكا للغزل (Osaka Boseki

Kaisha) عام ١٨٨٣، بمبادرة مباشرة من رجل أعمال قوي هو إيئيتشي شيبوساوا (Eiichi Shibusawa) (الفصل الثالث). لقد خشي شيبوساوا من تزايد الواردات من خيوط القطن، ومن ثم قرر إنشاء شركة جديدة تتجاوز عيوب الشركات المملوكة للدولة. وعلى وجه التحديد، استحدث شركة أوساكا للغزل والتي مهدت للتطورات اللاحقة (Abe, 1990):

- كانت هذه الشركة شركة مساهمة مشتركة، بها تجار كبار و دايميو سابقون شجعهم شيبوساوا نفسه على الاستثمار في الشركة. وفيما يتعلق برأس المال العامل، تم الحصول على القروض من البنك الوطني الأول والذي كان شيبوساوا مديرًا له.
- تمتعت الشركة بحجم كبير وصل إلى ١٠,٥٠٠ مغزل وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- استخدام القاطرات التي تعمل بالبخار، والتي سمحت بالعمل ٢٤ ساعة يوميًا.
- إن موقع الشركة في منطقة حضرية، سهل عملية جذب العمالة.
- تم تعيين تاكيؤ يامانوبيه (Takeo Yamanobe) كبيرًا للمهندسين (انظر الملحق في نهاية هذا الفصل).
- استخدام قطن صيني رخيص بدلًا من القطن المحلي.
- استخدام آلات أكثر تقدمًا، خاصة استخدام نظام العجلة (Ring model) بدلًا من نظام الرحي النقالة.

لقد كانت شركة أوساكا للغزل نموذجًا للنجاح المستمر. وعلى الرغم من أن عام ١٨٨٣، هو العام الذي تأسست فيه الشركة، كان عامًا للكساد (كساد ماتسوكاتا؛ الفصل الرابع)، إلا أن الشركة كانت رابحة منذ البداية. والدرس المستفاد من شركة أوساكا للغزل هو أن القدرة التنافسية تتوقف على اختيار التكنولوجيا الملائمة والتي تشمل الحجم والموقع ونمط التشغيل. بالإضافة إلى أن الجمع بين قيادة إدارية قوية (شيبوساوا) والمعرفة العملية المتعمقة (يامانوبيه) كان من العوامل المحورية للنجاح. وبدون هذه العناصر، لم يكن من الممكن تحقيق الكفاءة من خلال شراء آلات مكلفة فقط.

لقد أحدث نجاح شركة أوساكا للغزل أثرًا رائدًا قويًا، فبعد فترة قصيرة ظهر العديد من مصانع الغزل على غرار شركة أوساكا للغزل. وكان الأكبر من بين هذه الشركات هي شركات هيرانو (Hirano) وأماجاساكي (Amagasaki) وسيتسو (Settsu) وكانيجافوتشي (Kanegafuchi) (والتي سميت كانيبو (Kanebo) في وقت لاحق). وقد تركزت شركات الغزل العملاقة هذه في منطقة كانساي غرب اليابان. وفي البداية كان منتج هذه الشركات (الغزل) يباع للنساجين المحليين التقليديين ويسهم في الإحلال محل الواردات. ثم أصبحت هذه الشركات تصدر كذلك، كما استخدمت منتجاتها داخليًا في نسج القماش داخل هذه المصانع. وكان يتم جذب الفتيات العاملات الصغيرات للعمل في هذه المصانع في ظل ظروف غير عادية. وتنافست الشركات بعنف من أجل توظيف هؤلاء العاملات والحفاظ عليهن. أما المهندسون الأكفاء فقد كانوا أيضًا أكثر ندرة.



الغزل الحديث ـ صورة لمصنع سانجينيا بشركة أوساكا للغزل في أواخر عصر ميجي

وقد واجهت صناعة القطن الحديثة ـ بعد أن أصبحت عماد التصنيع في اليابان ـ مشكلتين. المشكلة الأولى: هي الركود الذي وصل إلى قمته في حوالي عام ١٩٠٠، الأمر الذي اضطر حتى الشركات كبيرة الحجم إلى إعادة هيكلة أوضاعها أو الاندماج أو حتى الإغلاق. وقد تقلص عدد شركات الغزل الحديثة من ٧٨ في عام ١٨٩٩

إلى ٤٩ في عام ١٩٠٤. وبعد هذه الهزة، هيمنت الشركات الضخمة الثلاث: أوساكا وتويوبو (Toyobo) وداينيهون (Dainihon) على هذه الصناعة.

أما المشكلة الأخرى: فتتمثل في تعارض المصالح بين الملكية والإدارة. فقد كان حملة الأسهم في شركات الغزل من التجار الأثرياء ودايميو السابقين، والذين لم يكونوا مهتمين بقطاع المنسوجات في حد ذاته ولكن أرادوا تحقيق عائدات سريعة وعالية من استثماراتهم. وفي المقابل كان كبار الإداريين والمهندسين على وعي عالٍ بالتكنولوجيا وظروف السوق. وتمثلت أولوياتهم في زيادة نطاق العمل على المدى البعيد من خلال الاستثمار والتحديث التقني. وعلى هذا فقد طالب حملة الأسهم بعوائد كبيرة بينما فضل الطرف الآخر الاحتفاظ ببعض الأرباح لإعادة استثمارها. وقد تطور هذا التوتر في بعض الحالات إلى الحد الذي طالب فيه حملة الأسهم باستقالة الإدارة.

٤. صناعة الآلات

وكان التصنيع في عهد ميجي مركزًا بالأساس في مجال الصناعات الخفيفة، خاصة المنسوجات، بينما كانت صناعة الآلات في حالة ضعف وغير قادرة على المنافسة العالمية. وكانت الآلات اليابانية تقليدًا للنماذج الغربية. ففي فترة عهد ميجي كانت عبارة «صنع في اليابان» تعني التدني في السعر والجودة. واستمرت صناعة الآلات معتمدة بقوة على التكنولوجيا الأجنبية والواردات. وخلال عهد ميجي كان يتم استيراد الآلات ولم تكن هناك أي صادرات منها تقريبًا. وعلى الرغم من هذا فقد كان هناك استيعاب للتكنولوجيا، الأمر الذي مهد للقفزة الهائلة في فترتي عهد تايشو وعهد شووا (Sawai, 1990).

وفي البداية هيمنت شركات الصناعات العسكرية المملوكة للدولة على صناعة الآلات. فقد كانت هذه الشركات، بفضل الدعم الحكومي لها، كبيرة الحجم ومجهزة بأحدث الآلات المستوردة من أوروبا وأمريكا. وفي المقابل كانت الشركات الخاصة صغيرة وأقل حداثة، واستخدمت آلات مستعملة أو مصنوعة في اليابان.

إلا أن تصنيع القطاع الخاص كان ينمو هو الآخر، ولكن بشكل تدريجي. وكانت

مصانع السفن وعربات السكك الحديدية هي الأكبر بين الشركات الخاصة. بينما شملت الصناعات متوسطة الحجم شركات الأدوات الكهربائية مثل شيباورا (Shibaura: الآن توشيبا (Toshiba)) وإن إي سي (NEC) وأوكي (Oki) وهيتاتشي (Hitachi). وفي ذات الوقت كانت الشركات الصغيرة تنتج قطعًا وأدوات مختلفة. وكانت علاقة المدخلات ـ المخرجات بين المصانع الكبيرة والصغيرة لا تزال ضعيفة. وقد كانت المصانع الكبرى تستورد أغلب الآلات وتنتج محليًا ما تبقي من الآلات والمدخلات الأخرى. وفي البداية كانت المشتريات من الشركات اليابانية الأخرى غير ذات قيمة. وبعبارة أخرى، لم توجد صناعات للإمداد الصناعي في عهد ميجي.

وقد فضل المهندسون التنقل بين المصانع بحثًا عن الخبرة وبناء المهارات. وقد ساعدت عملية تنقل المهندسين هذه بين الشركات على نقل التكنولوجيا واستيعابها. وكان خريجو معهد التكنولوجيا والمدارس الثانوية الفنية يعملون بداية في شركات مملوكة للدولة أو في شركات خاصة كبيرة نسبيًا. وبعد الحصول على مهارات ومعرفة كان الكثير منهم ينتقلون للعمل في شركات خاصة بهم. وبهذه الطريقة انتشرت التكنولوجيا الغربية بشكل واسع في صناعة الآلات.

وفي طوكيو وأوساكا بدأت الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم (SME) في التركز في مناطق معينة وتكوين مقاطعات صناعية، وكان النمط العام يتجه نحو التركز حول المصانع الكبرى مثل منطقة شيبا في طوكيو، بالقرب من برج طوكيو ومحطة هاماماتسو ـ تشو (Hamamatsu-cho) اليوم، حيث أُنشئ مصنع شيباورا (شركة خاصة) وكذلك مصنع للأسلحة البحرية الحربية (مملوك للدولة) ومصنع ميتا (Mita؛ مملوك للدولة)، وأنشئت حولها شركات خاصة لصناعة الأجهزة الميكانيكية وقطع الغيار[1]. وكما مثلت منطقة هونجو ـ فوكاجاوا (Honjo-Fukagawa) منطقة صناعية أخرى في طوكيو على الضفة اليسرى لنهر سوميدا (Sumida). وقد تخصصت هذه المنطقة في الصناعات المعدنية مثل الصواميل والأقفال واللوالب المعدنية،...إلخ.

(١) لاحقًا في عام ١٩٣٩، تكونت شركة توشيبا إثر اندماج شركة شيباورا للأعمال الهندسية وشركة طوكيو للإلكترونيات. وحتى اليوم يمكن رؤية المكتب الرئيسي لشركة توشيبا من قطار يوريكاموميه (Yurikamome)، حيث كانت منطقة Shiba الصناعية، وقد دمرت هذه المنطقة بالكامل نتيجة زلزال ١٩٢٣ والقصف الجوي الأمريكي عام ١٩٤٥، وعلى هذا لم تتبق أية آثار من تصنيع عهد ميجي.

وفي هذه المناطق الصناعية كانت الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ليس فقط تتنافس فيما بينها ولكنها كانت تتعاون مع بعضها البعض. فإذا لم تكن الماكينة المناسبة لأداء عمل معين موجودة في أحد هذه المصانع، كان بإمكان هذا المصنع اللجوء إلى مصنع مجاور لأداء العمل، والعكس بالعكس. وقد تعاقدت بعض هذه الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع الشركات الكبرى. إلا أن الأسلوب المستخدم في إحصاء عدد هذه الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ظل قديما وغير دقيق.

جدول ٥-١: الشركات الكبرى وفقًا لحجم العمالة (١٩٠٢)

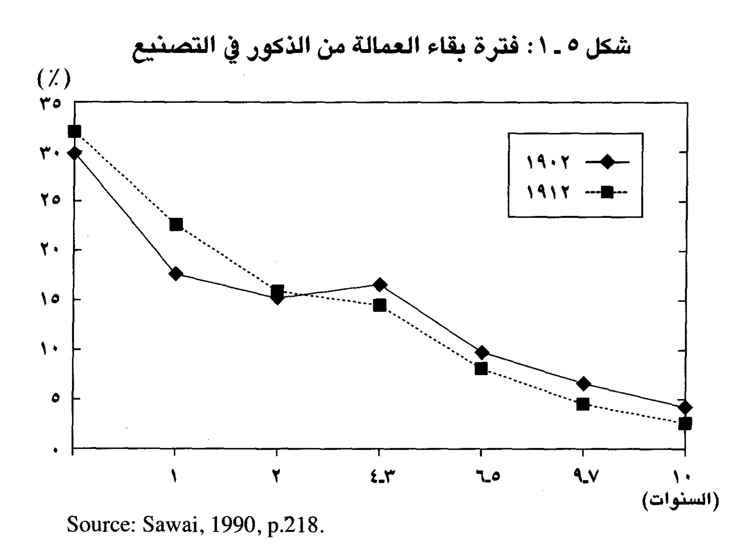
الترتيب	الشـركـة	عدد العاملين	الملكية
١	مصنع كوريه (Kure) للصناعات البحرية	١٢,٣٧٨	الدولة
٢	مصنع يوكوسوكا (Yokosuka) للصناعات البحرية	٦,٧٦١	الدولة
٣	مصنع طوكيو للصناعات الحربية	٦,٤٥٢	الدولة
٤	مصنع ميتسوبيشي (Mitsubishi) لبناء السفن	٥,٠٥٨	قطاع خاص
٥	مصنع ساسيبو (Sasebo) للصناعات البحرية	٣,٦١٢	الدولة
٦	مصنع أوساكا للصناعات الحربية	٣,١٢٠	الدولة
٧	مصنع كاواساكي (Kawasaki) لبناء السفن	٣,٠٦٠	قطاع خاص
٨	مصنع شيمباشي (Shimbashi) لعربات النقل	١,٧٢١	الدولة
٩	مصنع أوميا (Omiya) للسكك الحديدية اليابانية	١,٧٠٠	قطاع خاص
١٠	مصنع أوساكا للصلب	١,٦٢٣	قطاع خاص
١١	مصنع كوبيه (Kobe) لعربات النقل	١,٥٦٦	الدولة
١٢	مصنع أوراجا (Uraga) لبناء السفن	١,٥٢٢	قطاع خاص
١٣	مصنع الأسلحة البحرية	١,٥٢١	الدولة
-	مصنع شيباورا (Shibaura) للأعمال الهندسية (Toshiba)	٥٠٢	قطاع خاص
-	سيكوشا (Seikosha: شركة سيكو)	٢١١	قطاع خاص
-	شركة نيبون للصناعات الكهربائية (NEC)	١٥٠	قطاع خاص

Source: Sawai, 1990, p. 221.

لقد كان المديرون والمهندسون اليابانيون ممارسين عامين أكثر من كونهم متخصصين، وكان التنقل بين الوظائف شائعًا. كما اتسم العاملون بضعف الالتزام وقلة

المدخرات. وكانت قوة العمل اليابانية نموذجًا للنيوكلاسيكية أو الكلاسيكية الحديثة ومختلفة بشكل واضح عن قوى العمل التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أجل دعم التصنيع، سعت اليابان إلى تحويل المهندسين والعمال الذين ينتقلون بسهولة بين الأعمال نحو البقاء في مصنع واحد من أجل استيعاب وتطوير المعرفة والمهارات الخاصة بهذا المصنع. وقد نجحت اليابان فيما بعد في تحقيق هذا الهدف وذلك خلال فترة الحرب (١٩٣٧ـ ١٩٤٥) ـ انظر الفصل التاسع.

شكل ٥ ـ ١: فترة بقاء العمالة من الذكور في التصنيع



Source: Sawai, 1990, p.218.

دعونا نلقي نظرة على بعض الشركات الخاصة الكبرى.

٥ ـ عربات وقاطرات السكك الحديدية

التكنولوجيا اللازمة لعربات السكك الحديدية مختلفة عن تلك المطلوبة للقاطرات. فالأخيرة أكثر صعوبة بكثير من الأولى. وفيما يتعلق بالعربات، كان أكثر من ٢٥٪ منها مستوردًا بينما الباقي منها كان منتجًا محليًا طوال عهد ميجي. وكان مصنع شيمباشي (المملوك للدولة) ومصنع كوبيه (المملوك للدولة) من أكبر المنتجين المحليين، حيث أسهما معًا بإنتاج ٦٤٪ من العربات المنتجة محليًا.

وفيما يتعلق بالقاطرات، كان جميعها مستوردًا في البداية. وتطلعت الحكومة

لدعم الإنتاج المحلي (الإحلال محل الواردات). وفي عام ١٩٠٠ تم اختبار أول قاطرة نتجت عن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. وقد وفر مصنع شيمباشي (المملوك للدولة) التصميمات لشركة اليابان للسكك الحديدية وكنساي للسكك الحديدية (شركتين خاصتين)، وتم تبادل المهندسين بينهما. وفي عام ١٩١٢ اختارت هيئة السكك الحديدية أربع شركات خاصة لإنتاج القاطرات بطريقة النقل أو التقليد. ولكن بالنظر إلى افتقار هذه الشركات للتقنية اللازمة، فقد دعمتها الحكومة بالتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج والإدارة الإنتاجية والتدريب (بما في ذلك فرص للدراسة بالخارج). كما وعدتهم الدولة بأن تقوم بشراء المنتج. ومن هنا كان السوق مؤمنًا. وبهذه الطريقة أدى «الدعم» الحكومي لصناعة السكك الحديدية إلى قدرة هذه الصناعة، بفضل هذا الدعم، على أن تطور تكنولوجيا رائدة في فترة ما بعد الحرب.

وخلال فترة عهد ميجي كانت كل من الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة تقوم ببناء السكك الحديدية. إلا أن الحكومة قامت في عام ١٩٠٦ بتأميم غالبية شركات السكك الحديدية. وكان التأميم مدفوعًا من جانب بأسباب عسكرية ومن جانب آخر بسبب أن شركات السكك الحديدية الخاصة لم تكن تحقق أرباحًا. وكان أحد أخطر مشكلات قطاع السكك الحديدية هو التوسع المفرط في أعمال البناء. فقد ناور السياسيون المحليون من أجل إنشاء العديد من خطوط السكك الحديدية لإرضاء الناخبين الريفيين ولضمان أصواتهم. ويعد هذا النوع من شراء الأصوات مشكلة حتى يومنا هذا.

٦- بناء السفن

من بين شركات صناعة السفن المحلية هيمنت شركتا ميتسوبيشي (شركة خاصة) في ناجاساكي وكاواساكي (Kawasaki؛ شركة خاصة) في مدينة كوبيه على هذه الصناعة. وكانت كلتاهما مملوكًا للدولة وتم بيعهما إلى رجال الأعمال. وكان إصلاح السفن في البداية أكثر ربحية من بناء سفن جديدة.

وكان حوالي نصف السفن التي يتم بناؤها محليًا يقوم بشرائها مستهلكون محليون، والباقي يتم إنتاجه للبحرية أو يصدر للصين أو تايلاند أو إلى دول أخرى. وقد ساعدت الحكومة صناعة بناء السفن من خلال تقديم دعم لبناء السفن كبيرة الحجم فوق ٧٠٠

طن (ثم لاحقًا فوق ١٠٠٠ طن) ولم يكن إنتاج السفن للقوات البحرية مربحًا ولكن الحكومة أمدت المصانع بالمواد اللازمة. وبالنظر إلى عدم وجود صناعات داعمة، فقد كانت المصانع تنتج أغلب قطع الغيار داخليًا.

٧ـ الآلات الكهربائية

أسس المخترع هيساشيجيه تاناكا (Hisashige Tanaka) شركة شيباورا للأعمال الهندسية (توشيبا لاحقًا). وكانت في البداية تقوم بأعمال محددة نسبيًا لإنتاج المعدات العسكرية بعمالة تبلغ ٥٠٢ عامل. وحين توقفت المصانع الحربية عن الشراء من شركة شيباورا بعد أن نجحت في إنتاج الأجزاء داخليًا، تحول مصنع تاناكا نحو إنتاج الآلات الكهربائية للاستخدام الخاص مثل المولدات والمحولات. وقد تقدمت مجموعة ميتسوي لرجال الأعمال لإنقاذ شركة شيباورا للأعمال الهندسية عندما واجهتها أزمة مالية. كما أقامت شركة شيباورا للأعمال الهندسية علاقة تعاون مع شركة جنرال اليكتريك (General Electric) الأمريكية، وبنفس الطريقة تعاونت شركة ميتسوبيشي للأعمال الإلكترونية مع شركة ويستنج هاوس (Westing House) الأمريكية. كما تعاونت شركة فوروكاوا للأعمال الإلكترونية مع شركة سيمنز (Siemens) الألمانية.

وعلى الرغم من الجهود المحلية، فقد استمرت المولدات والمحولات المستوردة تهيمن على السوق اليابانية. وقد مثلت السلع الأجنبية خاصة من الولايات المتحدة، نسبة ٧٥٪ من إجمالي المطروح في عام ١٩١١. وكانت حصة شركة توشيبا من السوق ١٦٪ كما تركزت منتجاتها في المولدات ذات الإنتاجية المحدودة إذا ما قورنت بالمولدات الأمريكية.

وقد برز جدل داخل الحكومة اليابانية حول ما يمكن أن تؤول إليه ملكية شبكة التليفونات القومية للقطاع الخاص أم القطاع العام. وفي النهاية قررت الحكومة بناء الشبكة بنفسها. وكانت معدات التليفون تعد مربحة للغاية. ومن أجل الفوز بهذا المجال تقدمت شركة ويسترن إليكتريك (Western Electric) إلى شركة أوكي للإلكترونيات بعرض للتعاون في إنتاج المعدات اللازمة إلا أن الأخيرة رفضت. ومن ثم قامت شركة ويسترن إليكتريك بإنشاء شركة اليابان للصناعات الإلكترونية

(إن إي سي؛ NEC) كشركة مشتركة مع شركاء يابانيين في عام ١٨٩٨ بنسبة رأس مال بلغ ٥٤٪ لشركة ويسترن إلكتريك. ولاحقًا تنافست كل من شركة أوكي وشركة إن إي سي على المناقصة الحكومية لإمداد معدات التليفونات.

وقد كانت إن إي سي في البداية مجرد وكيل مبيعات لشركة ويسترن إليكتريك، ولكنها سرعان ما بدأت في إنتاجها الخاص، وصارت أكثر استقلالية عن الشركة الأصلية. وقد بني نجاح شركة إن إي سي على التكنولوجيا الأجنبية ورأس المال الأجنبي والأسواق الآمنة من خلال المشتروات الحكومية لمعدات التليفون وعلى القدرة العالية للشركة بخصوص استيعاب التقنية.

شيبوساوا و يامانوبيه

في عام ١٨٧٧ كان تاكيؤ يامانوبيه طالبًا في السادسة والعشرين من العمر في لندن تخصص في دراسة الاقتصاد ونظرية التأمين، وفي ذات الأيام تلقى رسالة من رجل غير معلوم له في اليابان. وكان اسم الرجل هو إيئيتشي شيبوساوا وقد قالت الرسالة شيئًا كهذا: «عزيزي يامانوبيه، لقد ذكر لي اسمك أحد أصدقائي. إن اليابان تستورد اليوم الكثير جدًا من غزل القطن ونحن في حاجة إلى إنشاء صناعة محلية للغزل. نحن في حاجة إلى أشخاص لديهم خبرة في كل من الإدارة والتكنولوجيا. هل من الممكن أن تقوم بدراسة صناعة القطن؟ سوف أنشئ شركة».



تاكيؤ يامانوبيه (١٨٥١ ـ ١٩٢٠)



إيئيتشي شيبوساوا (١٨٤٠ ـ ١٩٣١)

ربما تضايق يامانوبيه. من يكون هذا الرجل الذي يطلب مني أن أغير تخصصي؟ ولكن بعد شيء من التفكير قرر اتباع نصيحة شيبوساوا، وقام بدراسة نظرية إنتاج المنسوجات في الكلية الملكية ولكن النظرية وحدها لم تكن كافية، فذهب إلى مانتشيستر، عاصمة صناعة المنسوجات العالمية. وقام بنشر إعلانات في الصحف تقول: وظفوني كمتدرب في صناعة القطن، سوف أقوم بالدفع.

ولكن لم تستجب أية شركة للإعلان. وفي النهاية قابل السيد W.E. Braggs، الذي أتاح له الفرصة للعمل واستيعاب التكنولوجيا العملية في مصنعه لمدة ثمانية أشهر. واشتمل التعليم على التكنولوجيا والتسويق والشحن. وقد اجتهد في عمله، وأرسل إليهْ شيبوساوا ١٥٠٠ ين للمساعدة في تعليمه، وقد أدرك شيبوساوا في وقت لاحق أن هذا المبلغ كان ضخمًا حتى بالنسبة له، وأنه أرسله كما لو كان يقفز من فوق منصة معبد كيوميزو (Kiyomizu) (تعبير عن قرار جريء وخطير).

وعندما انتهت دراسته اتجه يامانوبيه لشراء ماكينات نسيج وقاطرات بخار من مصنعين مثل Platt and Hargreaves، ثم عاد إلى اليابان وفي عام ١٨٨٢ اختار يامانوبيه وشيبوساوا موقعًا للشركة، التي تكلفت ٢٥٠,٠٠٠ ين تم جمعها من تجار أثرياء وأصدقاء لـشيبوساوا. وقام البنك الوطني الأول، والذي أسسه شيبوساوا، بإقراضهما برأس المال العامل. وبدأ العمل بنجاح في شركة أوساكا للغزل عام ١٨٨١ . وأصبح يامانوبيه كبير المهندسين في المصنع.

وفي حوالي عام ١٩٠٠ حدث ركود ضخم في المنسوجات. وطالب حملة الأسهم بعوائد أعلى وأسرع ولكن يامانوبيه أصر على التنمية طويلة الأمد للشركة. حتى إن المدير العام نفسه انتقد هذا. وقام ياماثوبيه بزيارة لمنزل شيبوساوا في حالة من الإحباط والرغبة في الاستقالة. فأكد شيبوساوا دعمه الكامل لـيامانوبيه وطلب منه الاستمرار في العمل بالشركة فبقي يامانوبيه. وبعد فترة انتهى الركود وتمت ترقية يامانوبيه إلى منصب رئيس شركة أوساكا للغزل.

دعونا نقدم شخصًا آخر هو ماسازومي فوجي (Masazumi Fuji) الذي كان مديرًا تنفيذيًا على درجة عالية في شركة كانيجافوتشي للغزل (كانيبو). تخرج فوجي في جامعة كيؤو وعمل في إدارة المبيعات بمصنع سومينودو لشركة كانيبو. وكان هذا المصنع يعاني من آلات عتيقة وضعف تنظيمي وتشغيلي، فعمل ١٨ ساعة في اليوم من أجل استبدال أو إصلاح الماكينات القديمة، وقام بتعيين ٥٠٠ عامل جديد. وأعاد التشغيل الكامل للمصنع في خلال ثلاثة شهور. وبعد ذلك تمت ترقيته إلى درجة مدير عام لمصنع كانيبو في طوكيو. وكان هذا

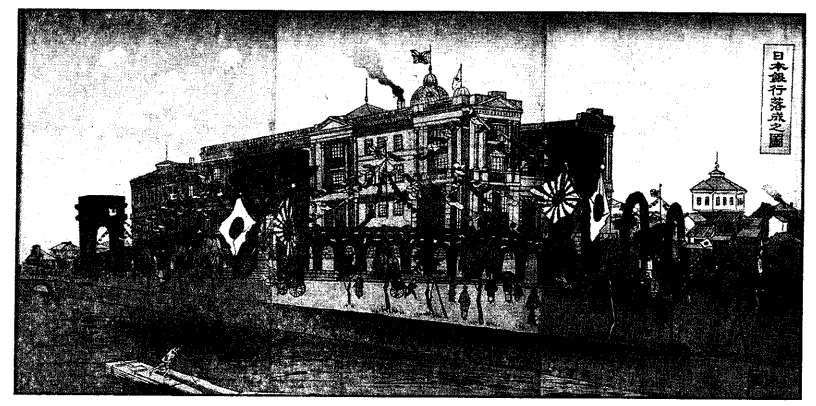
المصنع مأساة أخرى فقام بالإصلاح والاستثمار والتطوير. وخفض قوة العمل من ٤٠٠٠ إلى ١٦٢٠ عاملاً، وبعد ثلاث سنوات أصبحت الشركة تحقق أرباحًا عالية ولو كان السيد فوجي على قيد الحياة لوددت أن أرسله إلى بلدك كخبير في جايكا (JICA).

ماذا نتعلم من هذه القصص؟ لقد تم تحقيق التصنيع في عهد ميجي بواسطة هؤلاء الأفراد المؤثرين والمخاطرين، وما كان لديهم من طاقة ورؤية وقدرة على القيادة. وكانت فترة عهد ميجي مليئة بأمثال هؤلاء الأشخاص الذين اعتمدت عليهم اليابان لتحقيق الثورة الصناعية. وربما لا تكون القوانين أو تفويض السلطات أو وضع قواعد عادلة للعبة كافيه في حد ذاتها.

إذا لم يكتب شيبوساوا رسالته الأولى إلى يامانوبيه، لما كان من الممكن تأسيس صناعة النسيج في اليابان، وإذا كان الأمر كذلك فإن السؤال الحقيقي هو: كيف يمكننا أن نوجد مثل هؤلاء الأشخاص العظام باستمرار في المجتمع؟

الفصل السادس

عهد ميجي (٤): الموازنة و المالية والاقتصاد الكلي



صورة لبنك اليابان بعد استكمال بنائه

١ ـ إدارة الحربين وما بعدهما

كان التوسع الخارجي أحد الأهداف القومية لفترة عهد ميجي. وإذا أردنا الدقة، فإن اليابان قد شعرت بضرورة خلق منطقة نفوذ لها حول أراضيها وذلك لحماية مصالحها في مواجهة الغرب. وأثناء عهد ميجي كان التهديد المحتمل الأكبر الذي يواجه اليابان هو التوسع نحو الشرق من جانب إمبراطورية رومانوف الروسية. ولحماية مصالحها القومية أرادت اليابان أن تجعل «حدود مصلحتها» خارج الحدود القومية لها. وكان هذا يعني أن تصبح كوريا تحت وطأة النفوذ الياباني.

وفي خطابه الشهير أمام أول برلمان ياباني (١٨٩٠) أشار أريتومو ياماجاتا (Aritomo Yamagata) رئيس وزراء اليابان إلى ما يلي:

> هناك مساران لحماية الاستقلال والدفاع القومي: الأول هو حماية أسس السيادة والثاني هو حماية حدود المصلحة. وحماية السيادة تعني حدود الأمة، أما حماية حدود المصلحة فإنها تعني حماية المناطق القريبة من الحدود الآمنة للسيادة. ولا توجد دولة لا تحاول الدفاع عن هذين المبدأين. وبالنظر إلى الظروف القائمة، وللحفاظ على استقلالنا ولكي يمكننا مواجهة القوى الغربية، فإن حماية حدود السيادة ليست كافية. إننا بحاجة أيضًا إلى حماية حدود مصالحنا.

ونظرًا لأن الأسر الحاكمة في الصين قد اعتبرت كوريا من المجالات الحيوية لها، فإن طموحات اليابان في بسط قبضتها على كوريا قد جاءت متعارضة مع مصالح الصينيين. وكان الوضع السياسي في كوريا آنذاك يشهد توترًا بسبب تحركات الجيش الياباني واغتيال ملكة كوريا. وفي نهاية المطاف فتحت كل من اليابان والصين النيران

على كوريا (الحرب اليابانية ـ الصينية، ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥). وبفضل سفنها الحربية المتطورة والإستراتيجية اليابانية أحرزت اليابان نصرًا على الصين التي كانت تستخدم أساليب تقليدية في الحرب. وبالرغم من أن المعدات التي كانت تستخدمها الصين هي معدات حديثة، إلا أن الإستراتيجية المستخدمة لم تكن مصممة بطريقة جيدة. لقد حصلت اليابان بعد هذا النصر على تعويضات تقدر بنحو ٣١٠ ملايين ين من الذهب. كما حصلت على حق إدارة تايوان كأول مستعمرة رئيسية لليابان. أيضًا حصلت على شبه جزيرة لياودونج (Liaodong) الصينية. وبعد ذلك بفترة غير قصيرة أجبرت اليابان على التخلي عن شبه جزيرة لياودونج تحت وطأة الضغوط المشتركة من قبل روسيا وألمانيا وفرنسا. لقد شعرت اليابان بالمهانة حيث إن ذلك كان يعني أنها ما زالت أقل قوة من الغرب.

وحتى بعد أن أحرزت اليابان انتصارًا على الصين في عام ١٨٩٥، ظلت كوريا ومنطقة شمال شرق الصين تحت النفوذ الروسى. إن هذه الأوضاع الحتمية قد تضاربت مع سياسة اليابان التوسعية، وفي خلال عشر سنوات اشتعلت الحرب اليابانية ـ الروسية (١٩٠٤ـ ١٩٠٥). وكانت معظم التوقعات الأجنبية تشير إلى انتصار سهل لروسيا على اليابان. ولكن الذي أثار الدهشة أن الأسطول البحري الياباني قد قهر نهائيًا سفن البلطيق الروسية بشكل حاسم. وبعد هذا النصر البحري سرعان ما طالبت حكومة اليابان من الولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط بعقد معاهدة سلام بين اليابان وروسيا، وذلك لأن استمرار القتال كان سيؤدي بالتأكيد إلى كوارث مالية كبيرة (إن سعي اليابان لوساطة الولايات المتحدة الأمريكية كان قد بدأ في فترات مبكرة من بداية الحرب).

لقد كان النصر على روسيا دليلًا على أن اليابان قد أصبحت أخيرًا في مصاف الدول المتقدمة وعلى قدر لا يقل كفاءة عن الغرب. لقد تعالت عبارات الفخر القومي الياباني إلى عنان السماء. إلا أنه وفي ذات الوقت فإن المواطنين ووسائل الإعلام لم يكونوا سعداء بسبب عدم قيام روسيا بدفع أي تعويضات. وعلى النقيض من ذلك كانت الحكومة اليابانية سعيدة بسبب أن الحرب قد انتهت قبل إفلاس اليابان.

وقامت اليابان بضم كوريا في عام ١٩١٠، وفي الوقت ذاته فإن إمبراطورية رومانوف الروسية قد انهارت وتم تأسيس نظام للحكم الشيوعي فيها في عام ١٩١٧ (الثورة الروسية).



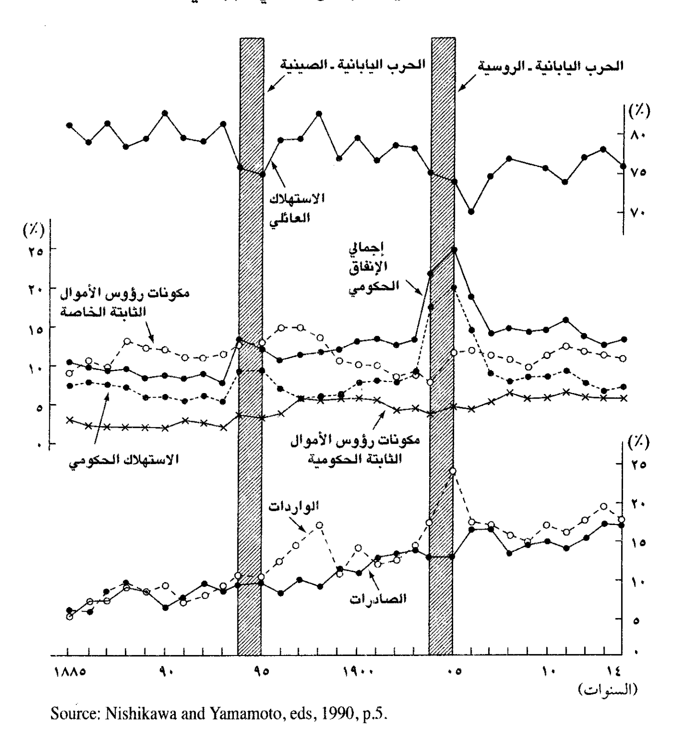
مقر الإدارة الاستعمارية اليابانية في ميدان كيجو بـ سيول (العاصمة) في كوريا الجنوبية

ما هو أثر هذين الحربين على الموقف من السياسات الكلية للاقتصاد الياباني؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعود قليلًا إلى الوراء.

عندما عقد أول اجتماع للبرلمان الإمبراطوري في عام ١٨٩٠، كان الموضوع الأساسي للمناقشة هو ما إذا كانت اليابان يتوجب عليها أن تتبنى سياسة مالية توسعية أم تقشفية. لقد أرادت الحكومة الإسراع في الإنفاق على الصناعة وبناء القوات المسلحة، على حين طالبت الأحزاب المعارضة بخفض الضرائب والحد من النفقات. وعكست مطالبات هذه الأخيرة أصوات الناخبين الذين كان معظمهم من الفلاحين الأغنياء والذين أجبروا على دفع ضريبة الأراضي. ولكن تدريجيًا غيرت أحزاب المعارضة هذه التكتيكات وبدأت في التعاون مع الحكومة، وبدلًا من المطالبة بحكومة صغيرة، طالبت هذه الأحزاب بزيادة الإنفاق العام داخل المناطق الريفية (داخل مناطقهم الانتخابية).

وخلال الحربين فإن الإنفاق على الجيش قد تزايد بشكل كبير وفي حالة الحرب بين اليابان وروسيا فإن الأسهم والسندات الأجنبية كانت معوَّمة داخل الأسواق

شكل ٦ ـ ١: هيكل الإنفاق المحلي الإجمالي



Source: Nishikawa and Yamamoto, eds, 1990, p.5.

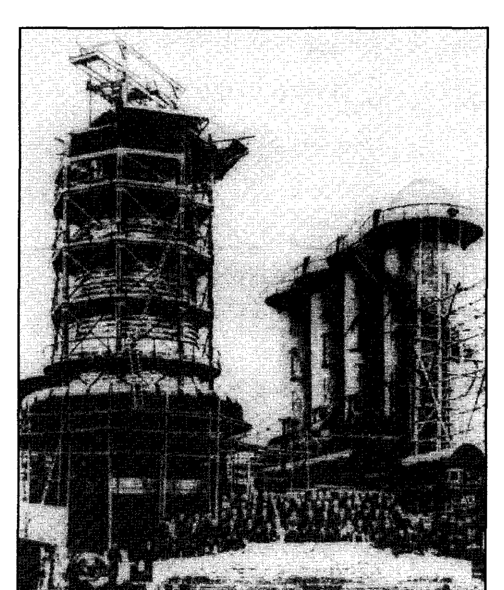
الأمريكية والأوروبية، وذلك لتغطية ما يقرب من نصف نفقات الحرب. إن هذا ما جعل الموقف من مناقشة السياسة المالية مؤجلا ما دامت نفقات الموازنة في تزايد حقيقي. لقد كان هناك تقبل بشكل عام للإنفاق المتزايد من جانب الحكومة.

وبدلًا من اتباع سياسات انكماشية فإن الحكومة كانت تقوم على تنشيط الإنفاق المالي. ولهذا السبب لم يتقلص حجم الحكومة بعد كل انتصار ولكنه استمر في الزيادة كنتيجة للأثر المالي التوسعي (the fiscal ratchet effect). إن مصطلح «إدارة ما بعد الحرب» كان يشير إلى الاستثمار العام المتزايد بشكل قوي وبرامج الإنفاق الحكومي على المستويات المركزية والمحلية، وذلك في فترة ما بعد الحربين اليابانية ـ الصينية، واليابانية ـ الروسية. لقد تضمنت هذه البرامج:

ـ استمرار الإنفاق على الجيش، وبصفة خاصة فيما يتعلق ببناء السفن الحربية.

ـ بناء السكك الحديدية.

- دمج أعمال الصلب في ياهاتا (Yahata) (الشركة المملوكة للدولة، أنشئ في عام ١٩١٠؛ انظر الصورة).
- بناء شبكة قومية للتليفونات.
- إدارة تايوان وبقصد بذلك حرفيا، الإدارة والاستثمار في المستعمرة المكتسبة حديثًا.
- أعمال البنية التحتية، مثل الطرق وإمــداد المياه والتي تعهدت الوحدات المحلية بتنفيذها.
- الإنفاق على التعليم الذي كانت تتعهد به الحكومات المحلية.



في عام ١٨٩٦ أقر البرلمان موازنة لبناء مصنع حديث للصلب تملكه الدولة. تم الانتهاء من بناء مصنع ياهاتا (Yahata) وأيضًا تنطق ياواتا (Yawata) للصلب في عام ١٩٠١. وقد تم تجاوز المشكلات الفنية عن طريق تطويع التكنولوجيا الألمانية للمتطلبات المحلية. دخل مصنع ياهاتا للصلب في عمليات دمج عدة مرات حتى أصبح شركة نيبون (Nippon) للصلب.

كنتيجة لهذا التوسع في الإنفاق المالي، تزايدت الضغوط على ميزان المدفوعات وسرعان ما فقد بنك اليابان احتياطياته من الذهب، وهكذا فإنه يمكن القول بأن اليابان كانت تواجه قبل الحرب العالمية الأولى أزمات اقتصادية متزايدة وخطيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

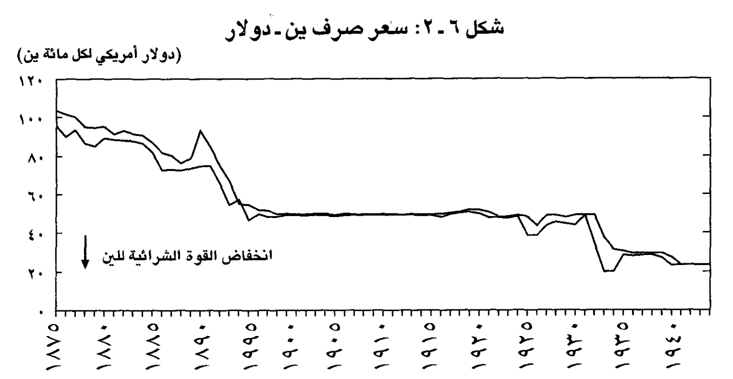
٢ ـ سياسة سعر الصرف

قامت بريطانيا باعتماد غطاء الذهب في عام ١٨٢١، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحولت إلى اعتماد الغطاء الذهبي في نهاية عام ١٨٧٠. وبينما كانت الدول الغربية تعتمد على غطاء الذهب بمستويات عالمية، اعتمدت اليابان على الغطاء الفضي، حيث كانت تستخدم العملات الفضية والذهبية والنحاسية داخليًا، أما الفضة فقد كانت الوسيلة لتسوية التعاملات الخارجية. إن ذلك كان راجعًا إلى أن معيار الفضة كان هو المعيار السائد في شرقي آسيا، وكانت شانغهاي (في الصين) هي المركز الآسيوي لأسواق صرف العملات الأجنبية.

إن أسعار الفضة قد أخذت في الانخفاض التدريجي أمام الذهب في نهاية القرن التاسع عشر. وكان ذلك يعني أن الين الياباني والمرتبط بالفضة قد أخذ في الانخفاض الطبيعي أمام العملات الأجنبية الرئيسية، الأمر الذي خلق بيئة مناسبة لتشجيع الصادرات اليابانية. ومع ذلك فإن ماتسوكاتا وزير المالية في ذلك الوقت والذي عرف سابقًا بأنه وراء حالة الانكماش أو ما عرف باسم كساد ماتسوكاتا في أوائل الثمانينيات، أصر على ضرورة اتباع اليابان لقاعدة الذهب بأسرع ما يمكن حيث إن غطاء الذهب كان هو المميز للتعاملات بين الدول من الدرجة الأولى. لقد تجاهل ماتسوكاتا المعارضة وقام بإدخال الغطاء الذهبي لليابان في عام ١٨٩٧. إن الاحتياطيات الأولية للغطاء الذهبي قد تم تأمينها من خلال التعويضات المدفوعة من جانب الصين بعد الحرب اليابانية الصينية. ومنذ ذلك التاريخ، فإن الين الياباني قد أصبح ثابتًا أمام العملات الرئيسية بواقع ٢ ين للدولار الأمريكي.

كنتيجة لذلك، فإن التدهور الطبيعي للين قد توقف وأصبح التضخم الياباني متضمنًا في التضخم الدولي والذي كان قريبًا من حد الصفر. ونتيجة لغياب المخاطرة في سعر الصرف، فقد كان من السهل على الحكومات المركزية والمحلية في اليابان أن تقوم بإصدار سندات أجنبية للعملة.

شكل ٦ ـ ٢: سعر صرف ين ـ دولار



Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 3, 1988.

ملحوظة: يشير المنحنيان إلى الحدود الدنيا والقصوى لكل عام

٣ ـ إنشاء نظام مصرفي حديث

في بداية عهد ميجي فإن النظام المصرفي في اليابان كان باختصار شديد يتميز

بالفوضى، وأن المبادرات الأولى لخلق بنوك قومية (في عام ١٨٧٢) والتي كانت نسخة من النظام الأمريكي، لم تكن ناجحة بشكل كبير (يشير تعبير «قومية» هنا إلى «ارتباطها بالدولة»). إن هذا النظام اللامركزي لم يتضمن بنكًا مركزيًا، وكانت البنوك القومية تعتمد في إصداراتها البنكية على ما هو متوافر لديها من مخزون الذهب. ونظرًا للتكلفة العالمية للاحتياطيات الذهبية فإن أربعة بنوك فقط هي التي قد سمح بإنشائها. وأخيرًا وبعد تخفيف الاعتماد على الاحتياطيات من الذهب فقد تأسس ما يصل إجماليه إلى ١٣٥ بنكًا مصرفيًا. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن هذا النظام كان يتسم بعدم الكفاءة وقد تم إلغاؤه في فترات لاحقة.

لقد بدأ النظام المصرفي الحديث في ترسيخ جذوره مع تأسيس البنك المركزي (بنك اليابان) في عام ١٨٨٢، والذي أصبح الجهة الوحيدة لإصدار العملات الوطنية. وبالإضافة إلى البنوك التجارية، تم إنشاء البنوك المتخصصة التالية لتمويل المشاريع الاستثمارية:

- بنك كانجيو (Kangyo)، عرف فيما بعد باسم بنك دايئيتشي كانجيو (Daiichi Kangyo)، وهو الآن جزء من مجموعة ميزوهو (Mizuho) للتمويل والتي تأسست في عام ٢٠٠٠ وتعني كلمة كانجيو تعزيز الصناعة.
- بنك هوكايدو تاكوشوكو(Hokkaido Takushoku) (أعلن إفلاسه عام ١٩٩٧. وكلمة تاكوشوكو تعني استزراع أراض جديدة).
- البنك الصناعي الياباني (وهو الآن جزء من مجموعة ميزوهو للتمويل).
- البنك الزراعي والصناعي (والذي أنشئ في كل محافظة كما تم إدماجه في بنك كانجيو الياباني بحلول عام ١٩٤٤).

بالإضافة إلى ذلك فإن مدخرات البريد والمترتبة على تجميع مدخرات المواطنين وشركات التأمين، واتحادات الائتمان الزراعي واتحادات ائتمانات المناطق الحضرية قد عملت أيضًا كوسطاء للتمويل.

إلا أنه وحتى نهاية عهد ميجي، فإن البنوك اليابانية لم تعمل كوسطاء حقيقيين للتمويل، وذلك بمعنى تلقي الودائع والقيام بعمليات الإقراض. وفي البداية سيطرت المدفوعات الرأسمالية، واحتياطات وودائع الحكومة على التعاملات البنكية.

وبالنسبة لهذه البنوك المبكرة والتي ظهرت لتولي الودائع الحكومية فإن الأمر كان مربحًا للغاية، حيث إنها لم تكن ملتزمة بدفع فوائد على الودائع الرسمية في الفترة بين جمع الضرائب وموعد استحقاقاتها كودائع حكومية. ولم يتم الاعتماد على الودائع البنكية الخاصة إلا مع اقتراب نهاية عهد ميجي. وحتى في تلك الأوقات لم تكن الكثير من البنوك معروفة وذلك بسبب نقص المعلومات العلنية وأسلوب إدارة المخاطر والتنوع في نشاطات هذه البنوك وأسلوب تقييم المشروعات. لقد كانت هذه البنوك مسيطرًا عليها من قبل واحد أو عدد قليل من المشروعات والتي كانت مسئولة بصفة رئيسية عن تمويلها. إن هذه البنوك كانت معروفة باسم «كيكان جينكو (kikan ginko)» والتي تعني حرفيًا «البنوك المؤسسية». إن هذا الموقف قد تسبب في مشكلة كبيرة وسيئة للديون في العشرينيات من القرن الماضي (الفصل الثامن).

جدول ٦-١: مصادر الاقتراض وفقًا للمشروعات الزراعية والمشروعات الصناعية (٪)

الاقتراض من	المزارعين			الصناعيين
	١٨٨٨	١٩١١	١٩٣٢	١٩٣٢
مؤسسات التمويل الحديثة	٢,٧	٣٥,٧	٤٧,٣	٦٠,٨
- البنوك	٢,٧	٣٢,٧	٢٦,٧	٥٩,٨
- التعاونيات	-	٢,٥	١٦,٠	١,٠
- الائتمان الحكومي المخفض	-	٠,٥	٤,٦	-
المؤسسات التقليدية	٩٢,٨	٦٤,٣	٥٢,٧	٣٩,٢
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملحوظة: تقديرات البروفيسور جورو تيرانيشي (Juro Teranishi, 1990). الصناعات المتضمنة هنا هي تلك التي وجدت في طوكيو وكوبيه فقط. المؤسسات التقليدية تشمل التجار المقرضين، دكاكين الصرافة، مشروعات التمويل المتداولة والقروض الشخصية.

ويشير كل ما سبق إلى حقيقية أن إنشاء نظام مصرفي في دولة نامية هو أمر صعب ويستلزم محاولات طويلة الأمد. إن استحداث القوانين المصرفية وإعادة تنظيم سوق المال ليست كافية بمفردها لتحقيق ذلك.

وبالنسبة لأسواق رأس المال، فإن البورصة كان قد تم إنشاؤها في كل من طوكيو

وأوساكا عام ١٨٧٨، ولكن وبحكم الضروة فإن التعاملات كانت قليلة، كما أن هذه التعاملات قد عملت كأسواق ثانوية للسندات الحكومية. إن ساموراي السابقين والذين حصلوا على سندات حكومية عوضًا عن رواتب الأرز السابقة غالبًا ما رغبوا في بيع هذه السندات كلما واجهوا مشكلات مالية. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر ونظرًا لإنشاء العديد من شركات السكك الحديدة، فإن سندات السكك الحديد كانت هي الأكثر تداولًا داخل أسواق رأس المال. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر، فإن أسهم شركات النقل البحري قد أصبحت شائعة. وبعد عام ١٩٠٦، وعندما تم تأميم الشركات الخاصة للسكك الحديدية، فإن أسهم شركات النسيج والمـأكولات قد حلت محل أرصدة السكك الحديدية.

٤ـ تعبئة المدخرات

لعلنا نتساءل من أين أتت مصادر التمويل لصناعات ميجي؟ إن المعلومات غير كافية، وما زال المؤرخون الاقتصاديون يجادلون حول هذه الحقائق، ولا توجد لدينا أية إجابة محددة. دعونا ننظر إلى التقديرات التي قدمها جورو تيرانيشي (Juro Teranishi) (١٩٩٠).

لقد أجرى تيرانيشي تقديرات لموزانة الاستثمارات الادخارية في اليابان في الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٣٧. ولا توجد معلومات لديه عن الفترة المبكرة لعهد ميجي والفترة السابقة على عام ١٨٩٩. لقد صنف تيرانيشي الاقتصاد إلى أربعة قطاعات: المزارع الخاصة، المشروعات الخاصة غير الزراعية، المشروعات الحكومية، والقطاع الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعطى تقديرات للضرائب الزراعية. ويتمشى التحليل التالي مع تقديرات تيرانيشي (بالرغم من ذلك هناك تفسيرات أخرى ممكنة).

أولًا، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فإن الجزء الأعظم من تمويل الصناعة قد أتى من الشركات الخاصة ذاتها. ومثلت الأرباح المتحققة، ومدخرات العائلات والمصادر المتوفرة للتجار الأغنياء مصادر التمويل للاستثمارات الخاصة داخل قطاع الأعمال وأساسًا لإنشاء شركات مساهمة للتمويل وهكذا. أن دور البنوك كوسيط مالي لم يظهر بصورة واضحة وخاصة مع بدايات هذه الفترة.

جدول ٦-٢: موازنة الاستثمارات الادخارية وفقًا للقطاع

(الوحدة: مليون ين)

	١٨٩٩-١٩٠٢	١٩٠٣-١٩٠٧	١٩٠٨-١٩١٢	١٩١٣-١٩١٧	١٩١٨-١٩٢٢	١٩٢٣-١٩٢٧	١٩٢٨-١٩٣٢	١٩٣٣-١٩٣٧
المزارع الخاصة	**١**	**١٣**	**٤**	**٤٣**	**٢٠٧**	**٢٣**	**-١٢**	**٢٢٢**
- المدخرات	١٢١	١٥٩	١٧٥	٢٤٠	٦٥٧	٥٢٣	٤٠٢	٥٨٠
- الاستثمارات	١٢٠	١٤٦	١٧١	١٩٧	٤٥٠	٥٠٠	٤١٤	٣٥٨
المشروعات الخاصة غير الزراعية	**٦٢**	**١٢٣**	**-٨٧**	**١٧٥**	**٨١**	**-٢٩٠**	**٦٣١**	**٩٣١**
- المدخرات	١٨٠	٣١٠	٢١٢	٧٥٢	١٧٢٤	٨٥٨	١٤٩٨	٢٦٣٧
- الاستثمارات	١١٨	١٨٧	٢٩٩	٥٧٧	١٦٤٣	١١٤٨	٨٦٧	١٧٠٦
المشروعات الحكومية	**-٥٩**	**-٢٣٣**	**١٥**	**١٢٠**	**-١٤٦**	**-١١٢**	**-٦٢٦**	**-١١٦٢**
- المدخرات	٢٤	-١٤٢	٢٠٥	٣١٧	٤٤١	٨٠١	٢٥١	-٢٩٨
- الاستثمارات	٨٣	٩١	١٩٠	١٩٧	٥٨٧	٩١٣	٨٧٧	٨٦٤
القطاع الخارجي	**٥**	**-٩٧**	**-٦٨**	**٣٣٨**	**١٤٣**	**-٣٨٠**	**-٦**	**-١٠**
(أرقام مرجعية): **الضرائب الزراعية**	**١٠٤**	**١١٥**	**١٥٤**	**١٦٦**	**٢٩٠**	**٢٩١**	**١٨٨**	**١٤٥**

ملحوظة: تقديرات البروفيسور جورو تيرانيشي (١٩٩٠). يوضح تحول فوائض التوازن بين الادخار والاستثمار للمزارع الخاصة إلى المشروعات الخاصة غير الزراعية من خلال النظام المالي، بينما تتحول فوائض الضرائب الزراعية من خلال الميزانية الحكومية.

ثانيًا، بالإضافة إلى ما سبق، فإن الآلية الخاصة بتحويل التمويل الزراعي إلى التمويل الصناعي على الأراضي والتي دفعتها المجموعات الريفية قد استخدمت في تمويل الاستثمارات العامة والعديد من المصالح. إلا أن تيرانيشي يقلل من دور الإقطاعيين كممولين رئيسيين ومحركين للادخار نظرًا لأن نسبة الضرائب الزراعية إلى إجمالي الاستثمارات قد أخذت في التناقص عبر الوقت. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحويلات المالية قد لعبت دورًا حاسمًا في بدايات عهد ميجي إلا أن تيرانيشي كانت تنقصه البيانات الدالة على ذلك.

ثالثًا، لعبت المدخرات الأجنبية دورًا ما مع نهاية عهد ميجي وذلك نظرًا لقيام الحكومات المركزية والمحلية بطبع سندات بالعملة الأجنبية (انظر الجزء التالي).

٥- دور التمويل الأجنبي

من حيث الكم، يمكن القول بأن مساهمة التمويل الأجنبي في الصناعة كانت قليلة نسبيًا أثناء عهد ميجي، وعلى وجه التقريب فإن كل التمويل اللازم قد تم تدبيره محليًا. إن حكومة ميجي لم تكن لترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر أو الاقتراض من الخارج لتمويل الصناعة باستثناء مشروعات القطاع العام والتي لجأت للاقتراض من الخارج لتمويلها في أواخر عهد ميجي، وذلك لمواجهة التوسع في الحرب وإدارة فترة ما بعد الحرب كما أشرنا أعلاه. لقد حتمت الظروف وكموقف مبدئي على الحكومة أن ترفض الاقتراض من الخارج خوفًا من التحكم الأجنبي. إن هذا الموقف يختلف تمامًا عن مواقف الدول الأخرى التي دخلت للتصنيع حديثًا مثل روسيا وإيطاليا. لقد اقترضت روسيا بشكل كبير من أسواق المال بلندن وذلك لبناء السكك الحديدية خلال فترة الستينيات من القرن التاسع عشر. أيضًا قبلت إيطاليا كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي داخل كل القطاعات في نهاية القرن التاسع عشر.

وبالرغم من ذلك، فإن الاعتماد على المدخرات الخارجية قد زاد في أواخر عهد ميجي. دعنا نرى ماذا حدث خطوة بخطوة.

في بداية عهد ميجي قامت الحكومة بإصدار صكوك تأمين أجنبية مرتين، وبدأ بعد ذلك جدل داخلي حول الرغبة في مزيد من الاقتراض بهدف تأسيس نظام مالي

حديث، إلا أن الاقتراض الحقيقي لم يوضع في الاعتبار كما أنه لم يستخدم حتى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وبعد إحراز النصر في الحرب اليابانية ـ الصينية (١٨٩٤ـ١٨٩٥) فإن الموقف قد تغير. ومع وضع معدل ثابت للتبادل واستخدام الغطاء الذهبي للعملة والذي أصبح ممكنا نتيجة لتعويضات الحرب التي دفعتها الصين إلى اليابان في شكل ذهب، أصبح من السهل على اليابان إصدار صكوك أجنبية. أيضًا ساعدت السياسات المالية النشطة على تدعيم هذا الاتجاه حيث تطلبت موارد مالية إضافية. ومع تأسيس حزب ريكين سيوكاي شجع بقوة سياسات التوسع في الإنفاق وعندما وصل الحزب إلى السلطة في عام ١٩٠٠ فقد ترسخ هذا الاتجاه. ولتجنب الكوارث المالية وعجز الإنفاق طالبت مجموعة رجال الأعمال بالاقتراض من الخارج.

وخلال السبع سنوات التي تلت الحرب اليابانية الصينية، قامت الحكومة بإصدار صكوك بالنقد الأجنبي على ثلاثة أقساط بلغ مجموعها ١٩٠ مليون ين (٩٥ مليون دولار أمريكي) وذلك لتمويل الاستثمارات العامة الحكومية. وبمناسبة الحرب اليابانية ـ الروسية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) قامت الحكومة مرة أخرى بإصدار صكوك بالنقد الأجنبي بلغت قيمتها ٨٠٠ مليون ين (٤٠٠ مليون دولار أمريكى) على أربعة أقساط وذلك لمواجهة نفقات الحرب. إن هذه السندات قد أعيد تقييمها خصوصًا في مقابل الجنيه البريطاني أو الدولار الأمريكي (معدل الصرف كان ٢ ين لكل دولار ٤,٨٧ دولار لكل جنيه بريطاني). وفي الفترة ما بين هذه الحرب وبداية اندلاع الحرب العالمية الأولى تم إصدار هذه السندات سبع مرات وذلك لاستعادة قيمة السندات الحكومية ولتوفير التمويل اللازم للصناعات المحلية.

وبعد الحرب اليابانية الروسية بدأت الحكومات المحلية هي الأخرى في الاقتراض بشكل نشط من الخارج. إن سندات الحكومة المحلية والمشروعات التابعة لمؤسسات عامة كانت بمثابة الشكلين الرئيسيين من أشكال هذا الاقتراض. وكانت الأموال المتحصلة من خلال هذه الأدوات تستخدم في بناء مشروعات البنية التحتية مثل الطرق ومحطات الغاز والمياه والكهرباء وهكذا.

ويتفق كل من تيرانيشي (١٩٩٠) وكامياما (٢٠٠٠) على تفسير هذا الاقتراض

العام من الخارج والذي استمر بسبب السياسات المالية التوسعية، وبدون هذه الوسيلة فإن السياسات الكلية للاقتصاد القومي كان من المتوقع لها أن تكون محدودة. إلا أن اليابان لم تفضل ذلك.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد ظل تدفقه مهملًا وذلك سواء من حيث إقامة مشروعات جديدة أو قيام الأجانب بشراء السندات الحكومية. وبعد تعديل المعاهدات غير المتكافئة مع الغرب فإن الأجانب كان مسموحًا لهم بالاستثمار داخل اليابان. لقد تم رفع القيود على الاستثمار الأجنبي في عام ١٨٩٩، إلا أنه لم يترتب على ذلك أية زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكانت هناك شركتان فقط يرتفع فيهما رأس المال الأجنبي على نسبة الـ٥٠٪.

اليابان تمثل تهديدًا جديدًا لدول شرقي آسيا والعالم بعد نجاح تجربة التحديث

بحلول عام ١٩١٠ فإن الأهداف الثلاثة القومية لليابان منذ بداية عهد ميجي بمعنى التصنيع، الإصلاح السياسي والتوسع العسكري قد تحققت بشكل أو بآخر ـ وبدأت اليابان باعتبار نفسها جزءًا من العالم المتطور. إن الإنجازات التي تحققت بنهاية عهد ميجي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ تحقيق الثورة الصناعية في الصناعات الخفيفية خصوصًا المنسوجات القطنية، وذلك بالرغم من تخلف صناعات الآلات والكيماويات.

ـ تمتلك اليابان الآن نظامًا قانونيًا على النسق الغربي يشتمل على الدستور والقوانين الرئيسية وبرلمان فعال.

ـ وبتعديل المعاهدات غير المتكافئة خطوة بخطوة، استعادت اليابان حقوقها في فرض التعريفة الجمركية ومحاكمة المجرمين الأجانب. لقد اكتمل احتلال كل من تايوان وكوريا. كما استطاعت اليابان القضاء على التهديدات الواردة من الصين وروسيا.

وبدأت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى المشاركة في المؤتمرات الدولية كعضو من أعضاء الخمس الكبار وكان الأعضاء الآخرون هم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ولكن هذه الإنجازات والتحديات المتولدة من جانب اليابان قد خلقت شكوكًا لدى كل من الغرب والجيران الآسيويين. وبالنسبة للغرب، فإن اليابان هي الآن قوة عسكرية خطيرة يمكن أن تؤثر على مصالحهم. وبالنسبة لباقي شرقي آسيا، فإن اليابان قد تصرفت كواحدة من الغزاة الاستعماريين الجدد في المنطقة بما يهدد استقلال هذه الدول.

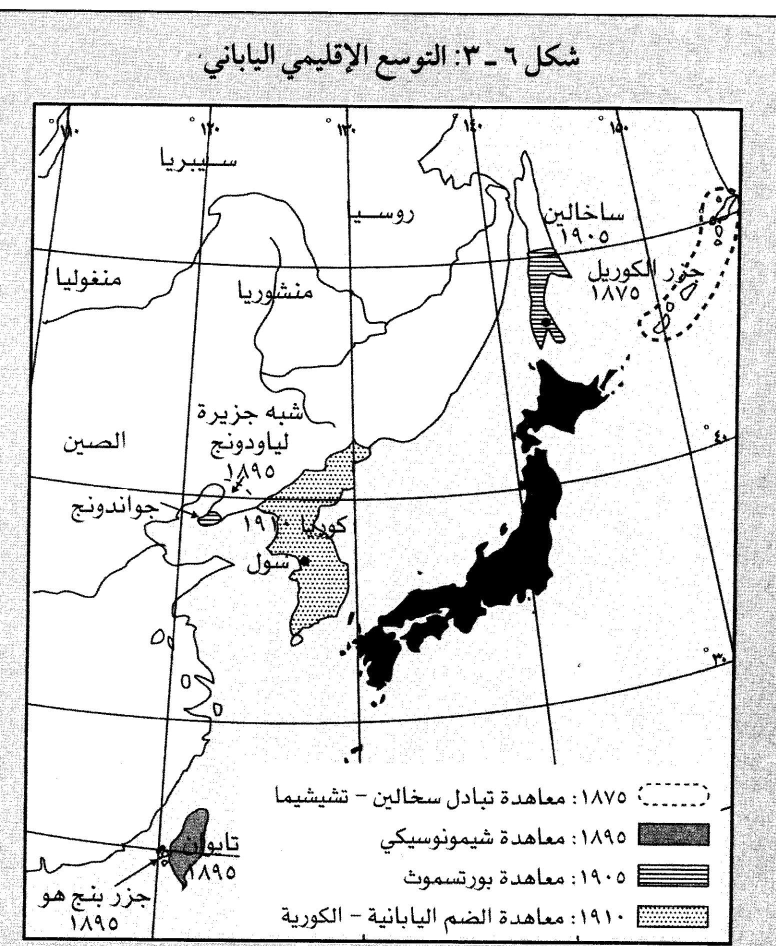
وأثناء الحرب العالمية الأولى، وبينما كان الأوروبيون ينخرطون في الحروب، فإن الحكومة اليابانية أصدرت «طلباتها الـ ٢١» تجاه الصين في عام ١٩١٥ وشملت هذه الطلبات ضم مستعمرة (شبه جزيرة شاندونج (Shandong))

والتي كانت تحتلها ألمانيا إلى اليابان، وتوسيع الأطماع اليابانية في جنوب منشوريا والجزء الجنوبي من منغوليا، وإقامة مشروع صناعي جديد، ومنع تسليم المستعمرات الصينية إلى دول أخرى، وتقبل اليابان كوصي، وطلبات أخرى. («منشوريا» هي تعبير استخدم في حينه للإشارة إلى الجزء الشمالي الشرقي من الصين). ورفضت حكومة الصين في البداية الطلبات الإحدى والعشرين هذه، ولكن مع الإصرار الياباني تقبلت الصين أخيرا هذه الطلبات. وعندما رفضت الطلبات اليابانية من جانب الصين في مؤتمر باريس للسلام، ظهرت حركة واسعة في داخل الصين لمناهضة اليابان عام ١٩١٩ (حركة ٤ مايو).

وبعد الثورة الروسية، قامت القوى الكبرى بإرسال قواتها لإسقاط الحكومة الشيوعية، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل. لقد أرسلت اليابان أكبر عدد من القوات إلى سيبريا كما أبقت على وجودهم هناك لأطول فترة ممكنة وذلك بعد أن أنهت الدول الأخرى تدخلها هناك.

إن هذه الأعمال قد زادت من الشكوك العالمية ضد اليابان. وحتى الولايات المتحدة، الحليف التقليدي وأكبر شريك تجاري لليابان، قد بدأت في التعبير عن عدم سعادتها. وهناك مصدر آخر من مصادر التصادم تمثل في قضية المعاملة السيئة والتمييز ضد اليابانيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة. وهكذا فإنه خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات فإن الدبلوماسية اليابانية واجهت اختيارًا خطيرًا. إما أن تستعيد صداقتها مع الغرب وشرقي آسيا أو تستمر في تأكيد توجهها في مواجهة الانتقاد العالمي.

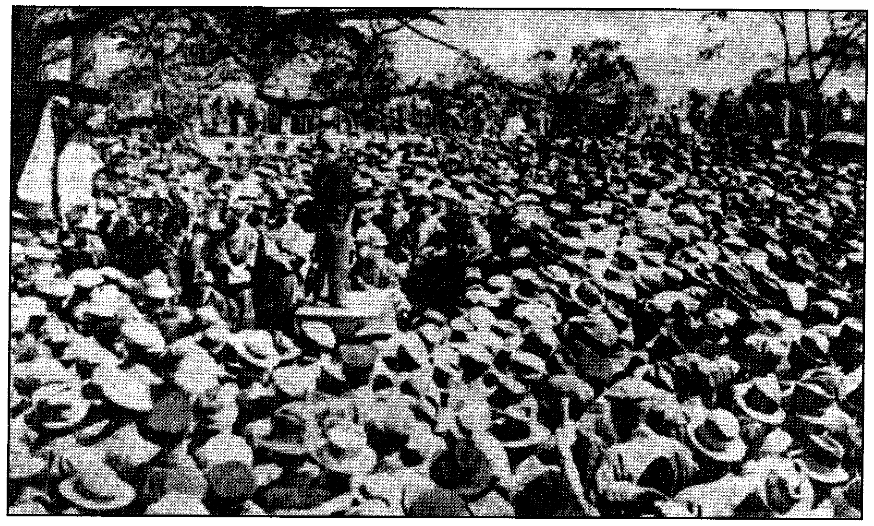
شكل ٦ ـ ٣: التوسع الإقليمي الياباني



ملحوظة: بعد الحرب اليابانية ـ الصينية استعادت اليابان جزيرة لياو دونج من الصين في عام ١٨٩٥، ولأنها كانت مضطرة لإعادتها إليها بسبب ضغوط من قبل روسيا وفرنسا في نفس العام. وبعد الحرب اليابانية ـ الروسية حصلت اليابان على النصف الجنوبي من جزيرة لياو دونج من روسيا وأطلقت عليها اسم جواندونج (كانتو ـ شو) وكانت هذه المنطقة تضم ميناءً عسكريًا لوشون (Lushun) ومدينة تجارية في داليان (Dalian).

الفصل السابع

الحرب العالمية الأولى والعشرينيات: الانتعاش المعتمد على التصدير وحالة الكساد



ديموقراطية تايشو ـ تظاهر عام مفتوح للمطالبة بحق الاقتراع بميدان أوينو (Ueno) عام ١٩١٩

١ - آثار الحرب العالمية الأولى

كانت آثار الحرب العالمية الأولى، التي اشتعلت في يوليو من عام ١٩١٤، غير واضحة في البداية على الاقتصاد الياباني. وعندما بدأت القوى الأوروبية الكبرى الحروب فيما بينها، وتوقفت تجارتها الدولية، فإن هذا الأمر كان يعني توقف صادرات المنسوجات والآلات والكيماويات من أوروبا إلى بقية العالم. وكان الخوف أن تتأثر الاستثمارات اليابانية على نحو سلبي نتيجة لهذا. والحقيقة أن اليابان قد واجهت بالفعل نقصًا حادًا في الآلات عالية المستوى ومدخلات التصنيع بسبب تصاعد الطلب الداخلي على هذه العناصر.

إلا أنه سرعان ما بدا واضحًا أن الحرب العالمية الأولى قد جاءت بمكافأة كبرى للاقتصاد الياباني، على الأقل في المدى القصير، وذلك بسبب التصاعد المفاجئ في الطلب العالمي على المنتجات اليابانية. لقد حدث انتعاش هائل اعتمد على الصادرات بسبب التحول في الطلب العالمي من أوروبا إلى اليابان وكذلك بسبب التوسع في الاقتصاد الأمريكي. وكانت المنتجات الصناعية اليابانية لا تزال دون مستوى الجودة ولكنها مثلت بديلًا للمنتجات الأوروبية التي لم تكن متوفرة.

لقد انتعش الاقتصاد الياباني بقوة على المستوى الكلي بسبب هذه الزيادة الحادة في الطلب الأجنبي بعد أن كان يواجه في السابق عجزًا تجاريًا متصاعدًا وتناقصًا في احتياطيات الذهب. وخلال الحرب العالمية الأولى ارتفع مستوى الأسعار المحلية بأكثر من الضعف. كما ارتفع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بشكل مفاجئ، ووصل معدل النمو السنوي إلى نحو ١٠٪. وفيما يتعلق بالإنفاق على الناتج القومي الإجمالي، فقد ازدادت الصادرات وانخفضت الواردات على نحو طفيف وتزايدت

الاستثمارات بشكل متوسط مع فترات من التوقف (بسبب النقص في الآلات)، كما انخفض الاستهلاك الخاص (الشكل ٧ـ ١). إن ما حدث كان تزايدًا حادًا في الإنتاج دون أن يحدث تراكمًا موازيًا في رصيد رأس المال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التشغيل الظاهري وكفاءة رأس المال. وقد زاحم الطلب الأجنبي الاستهلاك المحلي من خلال الادخار الإجباري في ظل ظروف التضخم المؤقت التي شهدتها البلاد. لقد قفزت أرباح الأعمال وتراكمت احتياطات الذهب. وهكذا خرجت اليابان من أزمة ميزان المدفوعات التي واجهتها قبل الحرب العالمية الأولى، كنتيجة للزيادة الحادة في الطلب على الصادرات الذي جاء مدفوعًا بحرب خارجية وليس كنتيجة لانكماش في الطلب الكلي(١).

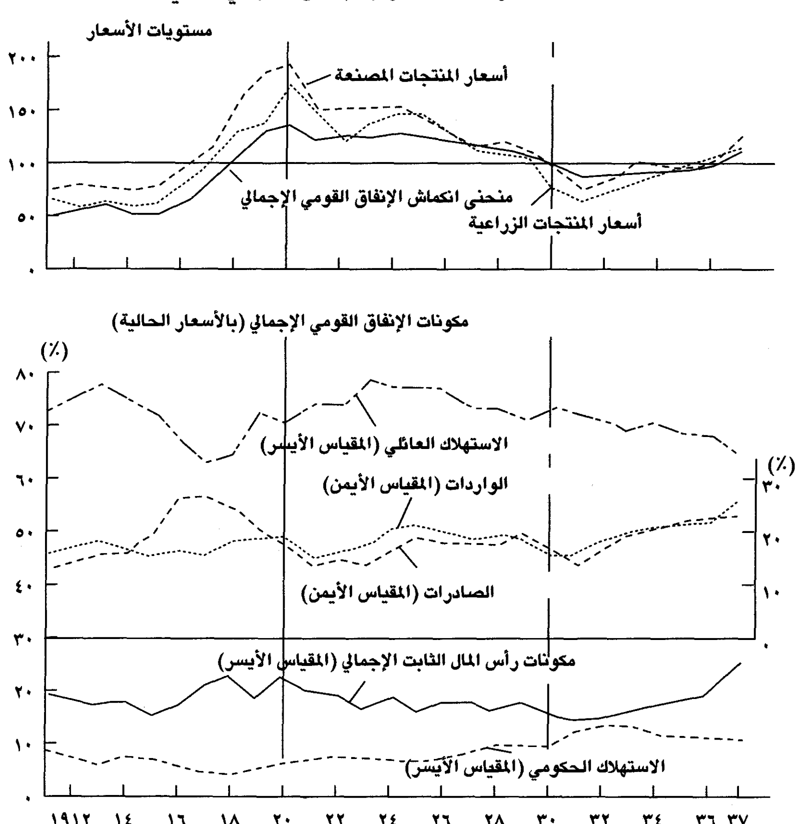
وكان الانتعاش المعتمد على الصادرات واسع المدى بحيث استفاد منه العديد من الصناعات. ومن بين هذه الصناعات فقد كانت صناعات النقل البحري وبناء السفن على نحو خاص هي الأكثر ربحية وزيادة في التوسع. وفيما بين عامي ١٩١٣ و١٩١٩ توسعت الصناعة بوجه عام بمعدل ٦٥ , ١ مرة، على حين زاد الناتج بالنسبة لبعض الصناعات كصناعة الآلات ١ , ٣ مرة، والصلب ٨ , ١ مرة، والكيماويات ٦ , ١ مرة، والمنسوجات ٦ , ١ مرة.

وكما هو واضح، فإن هذا الانتعاش كان مؤقتًا ـ حيث استمر فقط طالما استمرت الحرب ـ أي حوالي أربعة أعوام. وكانت المنتجات اليابانية ذات جودة متدنية، إلا أنها استطاعت الاستحواذ على أسواق خارجية في ظل طلب قوي غير مألوف وأسعار عالية كنتيجة للظروف الخاصة بالحرب في أوروبا. ومحليًا تسارعت وتيرة الإحلال محل الواردات بشكل مصطنع، حيث إن المنتجات الأوروبية لم تكن قادرة بالأساس على الوصول للأسواق اليابانية. وبالتبعية كان أغلب الأعمال التي توسعت خلال الحرب العالمية الأولى غير كفؤة وزائدة على حاجة السوق أو تفتقد القدرة على الاستمرار. وبسبب هذا الانتعاش غير المسبوق تاريخيًا أصبح تجار ومنتجون غير أكفاء أثرياء وناجحين على نحو مفاجئ، وسارعوا في توسيع نشاطهم. وظهرت طبقة من الأثرياء الجدد تسمى ناريكين (Narikin: في الشطرنج الياباني تعني ناريكين

(١) سوف نرى في الفصل العاشر أن وضعًا مشابهًا يمكن أن يساعد على إنقاذ الاقتصاد الياباني من أزمته في عام ١٩٥٠ مع اندلاع الحرب الكورية.



شكل ٧ ـ ١: حركة الأسعار والإنفاق القومي الكلي



Source: Ohkawa and Shinohara, eds, *Patterns of Japanese Economic Development: A Quantitative Appraisal*, Yale University Press, 1979, Appendix Table A50.

أن يتحول العسكري إلى جنرال ذهبي). وكانوا في الغالب مفتقدين للثقافة والذوق ومغرمين باستعراض ثرواتهم المادية.

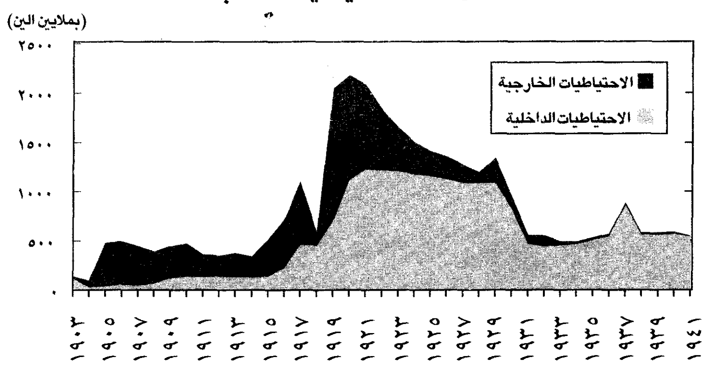
لقد تطلبت الحرب العالمية الأولى تدخلًا عسكريًا محدودًا للغاية من اليابان. ولم تشترك اليابان على الإطلاق في أية معارك جادة. ولكن بالنظر إلى وجود معاهدة تحالف مع بريطانيا (١٩٠٢ـ١٩٢٣، في مواجهة روسيا كعدو محتمل)، فقد وجدت الحكومة ذريعة لها للاستيلاء على بعض المستعمرات التي كانت تحتلها ألمانيا في خليج جياوزهو (Jiaozhou) (بما في ذلك إقليم قينجداو (Qingdao)) في الصين، وعدد آخر من الجزر في جنوب المحيط الهادئ.

٢ـ انهيار الفقاعة

في عام ١٩١٨ عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، ظهر تراجع محدود في نشاط الأعمال. إلا أن أداء الاقتصاد الياباني ظل جيدًا خلال عام ١٩١٩. ثم جاءت الصدمة الكبرى عام ١٩٢٠. وكانت بداية كساد ما بعد الحرب تعني أن الفقاعة قد انهارت أخيرًا. وانهارت بسرعة أسعار العديد من السلع. وخلال عام ١٩٢٠ انخفض سعر خيوط القطن بنسبة ٦٠٪، وأسعار الحرير بنسبة ٧٠٪، وانخفض مؤشر سوق الأسهم بنسبة ٥٥٪. ولم يكن هناك اتجاه للأسفل بالنسبة لجمود الأسعار خلال هذه الأيام. وكانت استعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي تحدث عادة كنتيجة لحركة الأسعار وليس كنتيجة لتغير مستويات الإنتاج. وعندما انتهت الفقاعة ظهر ضعف التنافسية والقدرة المبالغ فيها للاقتصاد والتي كانت مستترة وراء مظاهر غير حقيقية للحيوية. وأفلس غالبية الأغنياء الجدد. إن أيام السعادة بالنسبة لهم كانت قصيرة.

بعد ذلك، وخلال فترة العشرينيات، دخلت اليابان في سلسلة من حالات الركود وأزمات البنوك. وكان أخطر أزمات البنوك في عام ١٩٢٧ (الفصل الثامن). فقد تباطأ النمو الاقتصادي مقارنة بفترة الحرب، إلا أنه لم يحدث انهيار حاد في الناتج. ولم يشهد الطلب الداخلي تزايدًا، ولكنه ظل ثابتًا. وكانت حالات الركود سريعة الظهور إلا أنها قصيرة الأمد. وظلت الأسعار مرنة. وعاد العجز التجاري المزمن، والذي تمت تغطيته من خلال السحب من أرصدة الذهب التي سبق تراكمها. لم تكن سماء الاقتصاد الياباني في العشرينيات مشمسة ولا ممطرة، كما لو كانت سحب كثيفة قد تجمعت واستقرت فوق الاقتصاد مما أدى إلى حالة من الإحباط في المزاج الاقتصادي، وهو الأمر الذي يشبه ما حدث في التسعينيات من القرن العشرين وحتى أوائل الألفية الثالثة.

شكل ٧ ـ ٢: احتياطيات الذهب



Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 3, 1988.

وتجدر الإشارة هنا إلى رد فعل الحكومة اليابانية إزاء هذه المرحلة الطويلة من الكساد، حيث كان لديها بديلان من السياسات: أحدهما إنقاذ الصناعات والبنوك التي ضعفت وتثاقلت ديونها، والثاني هو التخلص من الوحدات غير الكفؤة من أجل الحفاظ على مسيرة الاقتصاد مع تقبل الآلام المؤقتة. لقد اختارت الحكومة البديل الأول. وعلى وجه التحديد، قدم بنك اليابان قروضًا عاجلة للبنوك والصناعات المتعثرة لتفادي المزيد من حالات الإفلاس والبطالة. وقد خفضت هذه السياسة من الضغوط على المدى القصير ولكنها زرعت قنبلة موقوتة في الاقتصاد الياباني تفجرت بعد عدة سنوات.

٣ـ تطور الصناعات الثقيلة والكيماوية

بالرغم من الظروف التي صاحبت سماء العشرينيات الملبدة بالغيوم، إلا أن عددًا من الصناعات قد ازدهر. وكانت الصناعات الثقيلة والكيماوية تنمو بقوة على الرغم من الضعف النسبي للطلب الكلي. وصاحب النمو في الصناعات الثقيلة والكيماوية توسع في صناعات الصلب والكيماويات والآلات الكهربائية والآلات المخصصة للاستخدام العام والحرير الصناعي (rayon). وبالنسبة لهذه المنتجات فقد حققت سياسة الإحلال محل الواردات تقدمًا سريعًا. ومع حلول الثلاثينيات أصبحت اليابان قادرة على إنتاج أغلبية الآلات محليًا. ويعد هذا إنجازًا كبيرًا مقارنة بفترة عهد ميجي.

وكانت هناك العديد من الأسباب وراء نمو الصناعات الثقيلة والكيماوية.

بداية، أدت طفرة الحرب العالمية الأولى إلى تحفيز هذه الصناعات تحت حماية مصطنعة من المنتجات الأوروبية، كما سبق الشرح.

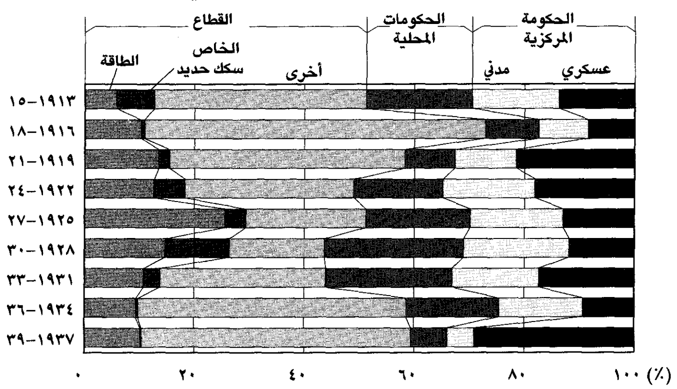
ثانيًا، أن «الدعم السياسي» كان موجودًا. فقد استمرت حكومة حزب سيوكاي (الفصل التاسع) في اتباع سياسة مالية نشطة بما في ذلك البناء العسكري، كما تبنت سياسة الحماية الجمركية للصناعات الثقيلة والكيماوية الناشئة. كما ساعدت الحكومة على تكوين الاتحادات الصناعية لتفادي الإفراط في المنافسة والإنتاج الزائد على الحد.

ثالثًا، تزامن «نمو الطاقة الكهربائية (Electrification)» مع تزايد الاعتماد على الطاقة المائية. واستحوذ بناء محطات توليد الطاقة المائية على الشريحة العظمى من الاستثمارات الخاصة (شكل بناء خطوط السكك الحديدية مجالًا آخرًا لازدهار الاستثمارات الخاصة). لقد ظل فائض الطاقة الكهربائية في منطقة كانساي بغرب اليابان. ولجأت شركات الكهرباء للتمييز السعري عن طريق وضع أسعار منخفضة جدًا للشركات الكبيرة المستهلكة. وبمجرد استكمال بناء السد ومحطة الطاقة وخطوط التوصيل تصبح التكلفة الحدية لإنتاج طاقة إضافية من الكهرباء أقرب إلى الصفر. وأسهمت سياسة التمييز السعري في زيادة معدل العمليات وزيادة الأرباح. وقد أدى هذا إلى تنشيط نمو الصناعات كثيفة الاستخدام للكهرباء مثل كبريتات الألومنيوم والسماد والألياف الصناعية وتكرير الألومنيوم.

رابعًا، تم استيعاب «التكنولوجيا الأجنبية» من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ارتبطت شركات يابانية مثل إن إي سي، وشيباورا وشركة ميتسوبيشي للإلكترونيات، وفوروكاوا ونيسان (Nissan) (انظر الصفحة التالية) مع شركات أمريكية وأوروبية عملاقة مثل جنرال إليكتريك وويستنج هاوس وسيمنز وفورد وجي إم (GM) ودانلوب (Dunlop) وغودريتش (Goodrich) وذلك في مجالات الآلات الكهربائية والسيارات والإطارات المطاطية وما إلى ذلك.

خامسًا، خلق «علاقات ترابط صناعية». وعلى سبيل المثال أدى نمو صناعة الصلب إلى تحفيز ومساندة الصناعات المستخدمة للصلب مثل بناء السفن والآلات والعكس.

شكل ٧ـ٣: مكونات رأس المال الكلي



Source: Koichi Emi, *Long-term Economic Statitics, Vol.4*, Capital Formation, Toyo Keizai Shimposha, 1971.

وكنتيجة لتطور الصناعات الثقيلة والكيماوية، ظهرت طبقة جديدة من زايباتسو (مجموعات شركات الأعمال الكبيرة) في العشرينيات والثلاثينيات. ويأتي على رأس هؤلاء نيسان ونيتشيتسو (Nicchitsu) وموري (Mori). وبالمقارنة بـزايباتسو السابقة مثل ميتسوي وميتسوبيشي، تميزت زايباتسو الجديدة بالصفات التالية: (أ) الاعتماد على الصناعات الثقيلة والكيماوية وليس المنسوجات والتجارة، (ب) عدم الاعتماد على البنوك كمجال رئيسي للأعمال، (ج) وأخيرًا الاعتماد الرئيسي على المساندة الرسمية والاتصال السياسي. لقد استثمرت هذه المجموعات بقوة في المستعمرات اليابانية في كوريا ومنشوريا (شمال شرقي الصين).

وفي عام ١٩٢٨ أنشأ يوشيسكيه أيوكاوا (Yoshisuke Ayukawa) شركة نيسان. وكان الاسم الكامل للشركة هو نيهون سانجيو (Nihon Sangyo؛ الصناعات اليابانية). وعن طريق الحصول على رأس المال من سوق المال، تمكنت الشركة من تنويع نشاطها ليشمل التعدين والآلات والسيارات والكيماويات والصيد. واستثمرت نيسان بكثافة في منشوريا. وكانت هيتاتشي ونيسان للسيارات ضمن هذه المجموعة.

أنشأ شيتاجاؤ نوجوتشي (Shitagau Noguchi) شركة نيتشيتسو عام ١٩٠٨ وكان اسمها الكامل هو نيهون تشيسو هيريو (Nihon Chisso Hiryo؛ اليابان لأسمدة النيتروجين). وكان النشاط الأساسي للمجموعة هو الصناعات الكيماوية

كثيفة الاستخدام للكهرباء مثل الأسمدة والألياف الصناعية والأدوية والمتفجرات والتعدين. وقد استثمرت نيتشيتسو بكثافة في كوريا.

أنشأ نوبوتيرو موري (Nobuteru Mori) شركة موري في العشرينيات وكان موري يعمل مع سابوروسكيه سوزوكي (Saburosuke Suzuki) مؤسس شركة أجينوموتو (Ajinomoto). وكان النشاط الرئيسي لموري يشمل اليود والأسمدة وتكرير الألومنيوم والآلات الكهربائية والمتفجرات.

٤ـ تقلبات أسعار الصرف

خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، واعتبارًا من عام ١٨٨٠ وحتى ١٩١٤، تمتع الاقتصاد العالمي باستقرار في الأسعار وحرية التجارة في ظل النظام الدولي لقاعدة الذهب. وقد انضمت اليابان إلى نظام الذهب في عام ١٨٩٧، وقامت بتثبيت سعر الصرف الخاص بعملتها تجاه العملات الرئيسية الأخرى. وتقاربت الأسعار اليابانية سريعًا مع المستوى العالمي. ولكن هذا النظام لثبات أسعار الصرف تحطم باندلاع الحرب العالمية الأولى، وبدأ تعويم الين الياباني في عام ١٩١٧.

وبعد الحرب اتخذت الدول الكبرى عددًا من الخطوات لإعادة نظام قاعدة الذهب الذي كان سائدًا قبل الحرب إلا أنها لم تنجح. فقد عادت بريطانيا للذهب عام ١٩٢٥ ولكنها تراجعت عنه مرة ثانية في عام ١٩٣١. ولم يكن بالإمكان استعادة قاعدة الذهب جزئيًا بسبب نقص حرية التجارة وتطبيق سياسات أكبر للحماية عما قبل. وبعبارة أخرى، كان السوق العالمي للسلع أقل تكاملًا، وأيضًا فإن الحكومات في ذلك الوقت صارت أكثر اهتمامًا بالاقتصاد الكلي المحلي، خاصة البطالة، وذلك على حساب الالتزام الخارجي بضرورة التحويل الحر إلى الذهب. وكنتيجة لذلك كان من الصعب تحقيق التعاون النقدي على المستوى الدولي.

وحاولت اليابان كذلك العودة إلى نظام الذهب على أساس معدل ين قبل الحرب والذي تمثل في ٢ ين للدولار. وفكرت الحكومة جديًا في استعادة سعر الصرف الثابت خلال أعوام ١٩١٩ و١٩٢٣ و١٩٢٧، ولكنها أخفقت لأسباب متعددة. وخلال هذه الفترة أصبحت العودة للذهب (كين كايكين: kinkaikin) والتي تعني

حرفيًا رفع القيود على صادرات الذهب، هدفًا اقتصاديًا قوميًا. وفي كل مرة تعلن فيها الحكومة عن نيتها في تحقيق ذلك، تسهم زيادة التوقعات في رفع سعر الين حيث إن السعر الحقيقي للين كان أقل فعليًا عن معدلاته في فترة ما قبل الحرب. ولكن الين عاد للتراجع عندما لم تتحقق هذه السياسة. وكان مجتمع الأعمال يلوم البنوك المحلية وسماسرة تحويل العملة (foreign exchange traders)، خاصة في شنغهاى، بسبب المضاربة. وكان من الممكن أن تؤدي هذه التقلبات إلى أضرار أكبر بالاقتصاد الياباني الذي كان يعاني من تباطؤ النمو.

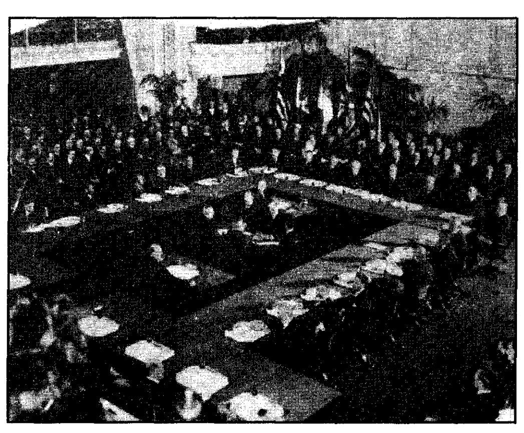
٥ـ دبلوماسية شيديهارا (Shidehara) في العشرينيات

كما سبقت الإشارة في نهاية الفصل السادس، بدأت اليابان تبرز كخطر حقيقي يهدد كل من غربي وشرقي آسيا. وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت اليابان التقليل من هذه المخاوف وإعادة بناء العلاقات مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة وشرقي آسيا. وقد عمل كيجيرو شيديهارا (Kijuro Shidehara) عدة مرات كوزير للخارجية في حكومات حزب مينسيه (Minsei)، وذلك في فترتي ١٩٢٤ـ ١٩٢٧ و١٩٢٩ - ١٩٣١. وقد حاول شيديهارا قيادة سياسة للمصالحة فيما كان يعرف بدبلوماسية شيديهارا. وكنتيجة لذلك كانت سياسة اليابان خلال العشرينيات أقل عنفًا عما كانت عليه قبل هذه الحقبة أو بعدها.

وفي عام ١٩٢١ عقد مؤتمر واشنطن لنزع التسلح البحري بدعوة من الولايات المتحدة، وقد دعيت اليابان إلى هذا المؤتمر. لقد وضع هذا المؤتمر حدودًا قصوى على السفن الحربية الرئيسية للدول الكبرى. وبمعيار نسبة الأطنان كانت القيود على النحو التالى: الولايات المتحدة (٥)، وبريطانيا (٥)، واليابان (٣)، وفرنسا (٦٧ , ١)، وإيطاليا (٦٧ , ١). وقد وقعت البعثة اليابانية راضية على هذه الاتفاقية بسبب الضغوط المالية، حيث كانت ترغب البحرية اليابانية في المزيد من السفن ولكن الميزانية العامة كانت تعاني من الاضطراب. وبالإضافة إلى هذا، أرادت اليابان أن تظهر حسن النية للقوى الغربية.



كيجورو شيديهارا (١٨٧٢ ـ ١٩٥١)
شغل منصب وزير للخارجية في معظم الفترة ما بين عامي ١٩٢٤ إلى ١٩٣١ كما شغل منصب رئيس للوزراء في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦.



حضرت اليابان مؤتمر واشنطن في الفترة بين عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٢ بمزيج من الأمل والحيطة فقد تم الترحيب بقرار تخفيض القدرة البحرية لليابان والتي كانت تواجه أزمة مالية. ولكن اليابان تخوفت من القوى الكبرى الأخرى التي كانت قادرة على أن تلحق الضرر بمصالحها.

وكان لتوقيع اتفاقية القوى التسع (Nine Powers Treaty) نتيجة أخرى مهمة بالنسبة لليابان ترتبت على هذا المؤتمر. لقد اعترفت هذه الاتفاقية بسيادة الصين، وحرمت غزو أراضي الصين عسكريًا من قبل أية دولة. ووافقت على توزيع المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى في الصين على أساس سياسة «الباب المفتوح وتكافؤ الفرص (open door and equal opportunity)» وقد رحبت اليابان بهذه الاتفاقية على أساس أنها اعترفت ضمنيًا بالمصالح اليابانية الخاصة في منشوريا ومنغوليا. وتمت الموافقة على المطالب الـ ٢١ الشهيرة الخاصة بالصين مع بعض التعديلات. إلا أن هذه «الموافقات» كانت سارية فقط طالما امتنعت اليابان عن استخدام القوة لغزو الصين أو التعدي على مصالح قوى أخرى فيها.

كان شيديهارا مقتنعًا بأن وجود علاقة حسنة مع الولايات المتحدة هو أمر مهم جدًا لليابان. بالإضافة إلى قناعته بأن اليابان كدولة من الطبقة الأولى وعضو في الخمسة الكبار، عليها مسئولية السعي من أجل السلام والرفاهية العالميين. وبالنسبة للصين أراد شيديهارا حماية المصالح الاقتصادية اليابانية باستخدام الوسائل غير العسكرية وكانت مثالية شيديهارا واضحة في خطابه أمام البرلمان الذي ألقاه في يناير ١٩٢٥.

توجد حركة عالمية واضحة في الوقت الحاضر تسعى إلى حل جميع المسائل الدولية من خلال التفاهم والتعاون بين القوى ذات الشأن، وليس من خلال السياسات التي تخدم المصالح الضيقة، أو الاستخدام المفرط للقوة أو التدخل... لم يعد من المسموح لليابان أن تبقى منعزلة وذات وجود مستقل في الشرق الأقصى، مهتمة فقط بمصالحها، فهي كعضو مهم في عصبة الأمم عليها مسئولية ثقيلة لدعم السلام العالمي وسعادة الجنس البشري. إن اليابان عليها أن تشارك في مناقشة جميع هذه المسائل المهمة، حتى وإن كانت ذات تأثير محدود على مصالحها. إن وجوب تحمل اليابان لهذه المسئوليات حقيقة لا تقبل النقاش، إنها ضرورة بحكم قوى التاريخ. إن التطور التاريخي العظيم يجعلنا نتحمل هذه المسئوليات.

ولكن العلاقات اليابانية ـ الأمريكية تدهورت تدريجيًا نتيجة لمشاكل المهاجرين اليابانيين على الساحل الأمريكي من المحيط الهادئ وخاصة في ولايات كاليفورنيا وأوريجون وواشنطون. ولأن المهاجرين اليابانيين (والصينيين إلى حد ما) اجتهدوا في العمل وكانت لهم ثقافاتهم المتمايزة، فقد عانوا التمييز من الأمريكيين. فقد كانت مدارسهم منفصلة وحريتهم مقيدة، وأخيرًا تم الحجز على ممتلكاتهم. ووافقت الحكومة اليابانية على التوقف عن إرسال مهاجرين جدد إلى الولايات المتحدة في مقابل المعاملة العادلة لليابانيين الموجودين بالفعل هناك. وقد أدت هذه القضية إلى توتر في العلاقات الثنائية.

ولقد انتقدت سياسة شيديهارا لعدم التدخل العسكري في الصين بشدة من قبل العسكريين والمتشددين باعتبارها «سياسة جبانة (coward policy)». وتجب الإشارة هنا إلى أن وسائل الإعلام قد رددت هذه المقولات واتهمت شيديهارا بأنه يعامل الصين برفق أكثر مما ينبغي. وخلال فترة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩، وخلال حكومة تاناكا (Tanaka) وحين كان شيديهارا خارج السلطة، قامت اليابان بإرسال قوات إلى الصين وكان تاناكا ينتمي لحزب سيوكاي بينما ينتمي شيديهارا لحزب مينسيه.

وأخيرًا، وفي عام ١٩٣١ حدثت واقعة منشوريا. وبدأ كانتوجون (Kantogun: الجيش الياباني المتمركز في الصين) في غزو شمال الصين. وقد اتخذت هذه الخطوة دون الرجوع إلى طوكيو، ولم تستطع الحكومة اليابانية السيطرة على جيشها. وتم تجاهل دعوة شيديهارا للسلام الفوري. وهكذا انتهت دبلوماسية شيديهارا.

ديمقراطية تايشو (Taisho)

في خلال عهد تايشو (١٩١٢ ـ ١٩٢٦) نشطت بشكل عام العديد من الحركات الاجتماعية المطالبة بالمزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد شمل ذلك الاعتراض على الحكومات غير المنتخبة والدعوة لتحرير المرأة والمساواة في الحقوق بالنسبة للشرائح الاجتماعية التي تتعرض للتمييز (سلالات إيتا وهينين ـ انظر الفصل الثاني والأسئلة والأجوبة في الملحق). كما طالبت بتعميم حق التصويت والحرية الثقافية وما إلى ذلك. وهذه الحركات بوجه عام عرفت بديمقراطية تايشو.


ساكوزو يوشينو (١٨٧٨ ـ ١٩٣٣)

وكان ساكوزو يوشينو (Sakuzo Yoshino) أحد أبرز القيادات الفكرية لديمقراطية تايشو، وكان أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة طوكيو. وقد نشر العديد من المقالات في صحف مشهورة ودعا إلى رؤيته حول الديمقراطية والتي عرفت باسم مينبون شوجي (minpon shugi) حيث أكد أن الديمقراطية يمكن تثبيتها حتى في ظل دستور ميجي الذي أعطى السيادة للإمبراطور. واقترح يوشينو أن إنشاء مؤسسات ديمقراطية ليس كافيًا وأنه من الضروري العمل على التحسين المستمر للتطبيق العملي للحكومة الدستورية. ومن أجل ذلك أكد على دور النخبة في قيادة الجماهير. وقد أيد يوشينو كذلك تعميم حق الانتخاب، حيث رأى أن توسيع قاعدة الناخبين من القلة الثرية إلى عامة الناس من شأنه وقف الفساد وسيطرة المال على السياسة، ومن ثم تظهر سياسة مبنية على نظرة قومية واسعة (ينبغي أن نعترف هنا أن الأستاذ يوشينو كان متفائلًا أكثر من اللازم).

وحول دور النخبة كتب يوشينو:

يخطئ البعض حين يعتقد أن النخبة ليس لها مكان في نظام ديمقراطي. فالأمر

ليس كذلك. فبالتأكيد يؤدي احتكار عدد قليل من الأشخاص يشكلون طبقة مغلقة تحتكر عمل السياسة إلى العديد من النتائج السلبية. ولكن إذا اندمجت النخبة مع العامة بحيث تخدمهم وتتبعهم ظاهريًا ولكن في الحقيقة تقودهم روحيًا من أجل الصالح العام، فإنهم بذلك يقومون بدور الحكماء الحقيقيين. ولن تتطور الديمقراطية بشكل حقيقي إذا تولى السلطة أشخاص غير مثقفين.

بشكل أوضح، يجب أن تكون الأغلبية دائما أساس الأنشطة السياسية، ولكنها بحاجة لقيادات فكرية لعقولهم. ويجب أن يعتمدوا على عدد قليل من الأشخاص من ذوي الحكمة والقدرة. سوف تظهر أمة عظيمة عندما تقود الأغلبية من الناحية الفكرية أقلية حكيمة. وتتحمل النخبة هذه المسئولية في دولة حديثة (Disourse on the Principle of Constitutional Government and the Way to Fully Develop its potentiality, 1916).

تم إصدار قانون تعميم حق الانتخاب في عام ١٩٢٥، حيث أعطى حق التصويت لجميع الذكور البالغين من العمر ٢٥ عامًا أو أكثر، ودون قيود على أساس الدخل. ولكن في نفس العام تم أيضًا إصدار قانون حماية السلم (Peace Preservation) من أجل محاصرة الشيوعيين والفوضويين. ويجب التنويه هنا إلى أن دولًا كبرى أخرى كان لديها قوانين مشابهة، فهذا القانون لم يكن حالة يابانية فريدة. وقد تأخر منح حق التصويت للنساء حتى عام ١٩٤٥.

وفي مجال العملية السياسية في الواقع، كان الإنجاز الأكبر لديمقراطية تايشو هو تعاقب حكومات الأحزاب من ١٩٢٤ وإلى ١٩٣٢، حيث يقوم رئيس الحزب السياسي الذي يتمتع بأغلبية مقاعد البرلمان بتشكيل الحكومة (بدلًا من تعيين سياسيين كبار أو جنرالات من الجيش). فإذا ما أخفقت سياساته يتولى زعيم حزب سياسي آخر المسئولية، ولم يتم تأسيس هذا النظام رسميًا ولكن درجت عليه الممارسة العملية (وهو ما يطلق عليه «kensei no jodo» أو الأسلوب العادي للحكومة الدستورية). ولكن هذه الممارسة انتهت في وقت لاحق إثر ضغوط من الجيش وسلسلة من الاغتيالات السياسية.

الفصل الثامن

أزمة شووا المالية عام ١٩٢٧



صورة تعكس أزمة البنوك حيث تدافع المودعون أمام بنك طوكيو بعد الخطاب غير الموفق من قبل وزير المالية كاتاؤكا

١ـ مشكلة البنوك المؤسسية

إن تعبير كيكان جينكو (kikan ginko: يعني حرفيًا البنوك المؤسسية) وهو مصطلح يشير إلى بنوك يتم إنشاؤها لغرض وحيد يتمثل في خدمة منظمة واحدة من منظمات الأعمال أو عدد قليل منها، وتتمثل نقاط ضعف هذا النوع من البنوك فيما يلي:

- عدم الفصل بين الملكية والإدارة.
- عدم اتباع سياسات الإفصاح.
- عدم تنويع المحافظ المالية.
- عدم القدرة على تحليل المخاطر وتقييم المشروعات.

ولفهم أسباب نشأة هذا النوع من البنوك، فلنأخذ في الاعتبار الحالة التي ترغب فيها إحدى العائلات الكبيرة في المقاطعات المحلية في البدء في إنشاء منشأة أعمال حيث تقوم العائلة بإنشاء الشركة مع الرغبة في إبقائها تحت سيطرتها الكاملة دون اللجوء إلى عامة الناس أو اللجوء إلى الاقتراض من البنوك. ويتم إنشاء بنك خاص بالعائلة لتمويل نشاط هذه الشركة. وباعتبار أن العائلة تتمتع باسم متميز، يقوم كثير من الناس بإيداع الأموال، نظرًا لاعتقادهم أن البنك يتسم بالأمان ودونما اطلاع على موقفه المالي. واتساقًا مع هذا النمط تم إنشاء الكثير من البنوك المؤسسية على مستوى الدولة، وقد وصل عدد هذه البنوك إلى حوالي ٢٠٠ بنك في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠، ويعتبر هذا العدد كبيرًا إلى حد ما.

وعندما حدث رواج اقتصادي انتعشت البنوك بما فيها تلك التي كانت موضع تساؤل أو شك. ولكن مع بطء النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى فإن

البنوك المؤسسية بدأت تعاني بشكل متزايد من مشكلة الديون المعدومة. ومع الأخذ في الاعتبار أن ميزانيات هذه البنوك كانت غير معلنة، فإن الأطراف الخارجية لم تكن قادرة على الحكم على حجم المشكلة. وكما سبقت الإشارة ففي فترة العشرينيات، قامت الحكومة وبنك اليابان (Bank of Japan، BOJ) بدعم البنوك والكيانات الضعيفة بقروض للطوارئ بدلًا من إغلاقها بشكل فوري. لذلك فقد استمرت مشكلة الطاقة الفائضة والديون المعدومة.

٢- زلزال كانتو العظيم ومشكلة الأوراق المالية للزلزال

في بداية سبتمبر ١٩٢٣ ضرب زلزال كبير منطقة كانتو (Kanto) ووصلت قوة هذا الزلزال ٧,٩ بمقياس ريختر. وقد أصاب الدمار طوكيو ويوكوهاما بدرجة كبيرة. وقد تسببت الحرائق في الجزء الأكبر من الخسائر، فقد كانت المنازل اليابانية تبنى أساسًا من الخشب. وقد ضرب الزلزال هذه المناطق وقت الظهيرة عندما كانت معظم العائلات تقوم بطهو الطعام. وعليه فقد قتل مائة ألف شخص وأدرج ثلاثة وأربعون ألفا آخرون في عداد المفقودين، وقد أصاب الدمار سبعمائة ألف وحدة سكنية. وقد أشار المراقبون الأجانب آنذاك إلى قدرة اليابان على التمسك بالهدوء والنظام أثناء تلك الكارثة، ولكن الحقيقة أن الكثيرين من المقيمين الكوريين قد قتلوا كنتيجة للشائعات المضللة.

وتتعرض اليابان دائما للزلازل، وأنه من المستحيل تفادي الزلازل في أي مكان باليابان، كما ترتبط الزلازل أيضًا بالبراكين والينابيع الساخنة. ويرجع السبب في كل ذلك إلى أن الأرخبيل الياباني يقع في نقطة تلاقي أربع صفائح متحركة عند القشرة الأرضية. وهناك مبدئيًا نوعان من الزلازل. النوع الأول يتكون عندما تتحرك هذه الصفائح في اتجاه بعضها البعض وتهبط إحداها ببطء في اتجاه باطن الأرض مكونة عرقًا ضخمًا لأخدود طبقي وعند انفراجه يحدث زلزال عنيف. وهذه الزلازل الناتجة عن اصطدام تلك الصفائح تحدث في عمق الأرض وتؤثر على مساحة كبيرة. أما النوع الآخر فيحدث نتيجة لتصدعات تنشط قرب القشرة الأرضية، وعندما تتحرك يحدث الزلزال، وهي زلازل أقل في درجة التأثير وتترك آثارًا على نطاق ضيق. ولكن نظرًا لأنها تحدث قرب السطح فإن نطاق الدمار المحدود الذي تشمله من الممكن

أن يتصاعد. وكان زلزال كانتو الكبير ينتمي إلى النوع الأول. بينما كانت الزلازل التي حدثت لاحقًا في كوبيه وتايوان تنتمي إلى النوع الثاني.

وبالعودة إلى عام ١٩٢٧ وبشكل فوري بعد زلزال كانتو الكبير، قام بنك اليابان بالتوسع في منح نوع خاص من قروض الطوارئ إلى البنوك التي تأثرت في تلك المنطقة. وقد تم ذلك عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي صدرت في فترة الزلزال.

والأوراق المالية للزلزال، هي الأوراق المالية التي أصدرت في الأساس في المناطق التي تأثرت بالزلزال. كان يتم خصمها أولًا عن طريق البنوك وتقوم الأخيرة بشرائها من الشركات ودفع القيمة المالية لها بعد خصم معدل الفائدة التي تغطي الفترة حتى تاريخ الاستحقاق، وبهذه الطريقة تستطيع الشركات الحصول على سيولة فورية. وكانت البنوك تقوم بدورها بإعادة خصم تلك الأوراق المالية لدى بنك اليابان، وبهذه الطريقة كانت البنوك تحصل على مقابل نقدي لقيمة تلك الأوراق. وتلك كانت الطريقة التي حاول بها بنك اليابان ضخ السيولة والمحافظة على مستوى الأداء الاقتصادي بعد الزلزال وعن طريق هذه التسهيلات الخاصة بإعادة خصم الأوراق المالية، يتم تفادي حدوث تقلص في النظام المالي، حتى إذا فشلت الشركات في تسوية الديون التجارية نتيجة لما تسبب فيه الزلزال من دمار.

وعلى الرغم من أن هذا الإجراء المؤقت قد أدى إلى حماية سوق المال اليابانية إلا أنه أيضًا قد أدى إلى خلق مشكلة جديدة، حيث إن البنك كان يقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي حررت في نطاق منطقة كانتو. وفي ظل عدم وجود معيار للتفرقة، فإن البنوك والشركات التي واجهت مشكلة ديون معدومة غير ناتجة في الأساس عن آثار الزلزال قد قامت بخصم الأوراق التجارية لدى بنك اليابان واستغلت الشركات هذه السياسة في استبدال الديون المعدومة لديها بأموال سائلة.

ومن المتصور أنه إذا كانت مشاكل هذه الشركات قد نشأت بالفعل نتيجة للزلزال فإن بعض هذه الشركات سيضطر للإغلاق، ولكن غالبية الشركات استطاعت أن تستأنف نشاطها بعد فترة وجيزة، وبذلك يتمكن بنك اليابان من استرجاع قيمة الأوراق التجارية. ولكن في واقع الأمر، وبعد مرور عامين فقد تم تحصيل نصف المبالغ فقط

من الشركات التي قامت بإصدارها، أما باقي الأموال والتي كانت ديونًا غير مرتبطة في الأساس بزلزال كانتو فقد مثلت ديونًا غير عاملة، مع ضعف احتمالات تحصيلها. ولو كان بنك اليابان استمر في الاحتفاظ بها لكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر هائلة وهو ما أطلق علية أزمة «الأوراق المالية للزلزال».

ومن أجل تخفيف آثار هذه المشكلة قامت الحكومة بإعداد مشروعي قانون، وكان القانون الأول يسمح بإعادة جدولة الأوراق غير الجيدة والتي تحتفظ بها البنوك التجارية خلال مدة عشر سنوات تدخل فيها الحكومة كطرف ضامن. ويسمح مشروع القانون الثاني للحكومة بدعم بنك اليابان بمبالغ لا تتجاوز ١٠ ملايين ين لإلغاء خسائر الديون المرتبطة بالأوراق التجارية. وبعبارة أخرى، فإن الديون المعدومة يمكن تحويلها إلى ديون طويلة الأجل مؤجلة الدفع، والجزء الآخر يتم التسامح فيه باستخدام المال العام. وقد بدأت المناقشات البرلمانية حول هذه القوانين في يناير ١٩٢٧.

٣ـ الموجة الأولى من أزمات البنوك

كان وزير المالية ناوهارو كاتاؤكا (Naoharu Kataoka) شديد الحرص على تمرير القوانين الخاصة بأوراق الزلزال التجارية ولكن أحزاب المعارضة انتقدت اتجاه الحكومة إلى كفالة البنوك والشركات الكبيرة باستخدام أموال دافعي الضرائب. وقد طالبوا بأن تتيح الحكومة معلومات عن قيمة تلك الأوراق المشكوك في تحصيلها وأسماء البنوك التي تمتلكها (حيث كان نشر هذه المعلومات محدودًا للغاية في تلك الفترة، ولا يتعدى كونه نوعًا من الشائعات) حتى إنهم جادلوا بأن القصد الحقيقي للحكومة كان مساعدة الأصدقاء السياسيين. وأثناء عملية المداولات بدأ الحجم الحقيقي للديون المشكوك في تحصيلها يتضح بالتدريج. وقد أصيب الناس بالصدمة نظرًا للحجم الكبير لهذه الديون.

وفي الرابع عشر من مارس ١٩٢٧ كان الوزير كاتاؤكا يجيب عن بعض الأسئلة المثيرة للجدل في لجنة الموازنة بمجلس النواب وكان قد أصيب بالإحباط نتيجة لعدم تفهم المعارضة لمدى جدية المشكلة وأراد أن يحسم الجدل بشكل نهائي. ولتوضيح أن الموقف قد أصبح شديد الحساسية، فقد أفصح عن آخر الأنباء التي نمت إلى علمه

قائلًا: «اليوم قرب الظهيرة وصل بنك طوكيو واتانابيه (Tokyo Watanabe) أخيرًا إلى وضع الإفلاس. وقد كانت هذه الأنباء بمثابة صدمة هائلة لسوق المال وكذلك بالنسبة لقطاع كبير من المواطنين، وعلى الفور اصطف المودعون أمام البنوك لسحب أموالهم. وقد أغلق العديد من البنوك في نطاق منطقة طوكيو وكانت تلك هي الموجة الأولى من صدمات إفلاس البنوك. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تعتبر أزمة مالية محدودة في نطاق منطقة طوكيو فقط، ولكن الأسوأ كان ما زال في الانتظار.

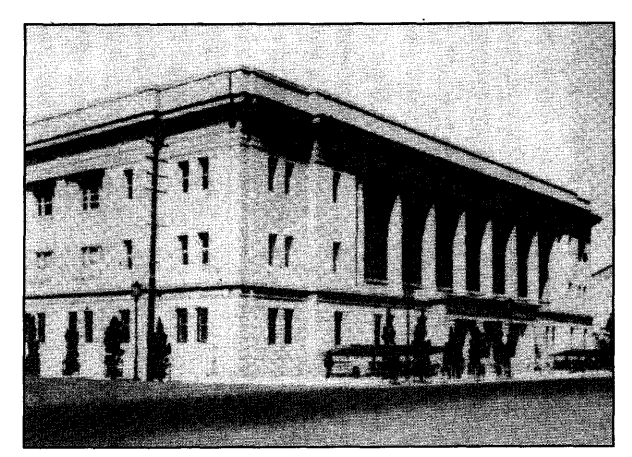
وفي الحقيقية فإن بنك طوكيو واتانابيه لم يكن قد أفلس بالتعبير الفني لهذه الكلمة فقد كان يواجه مشكلة سيولة وكانت قيد الحل بشكل سريع، ولكن الموظفين القائمين على البنك والذين حملوا الأنباء إلى وزير المالية، كانوا قد غفلوا عن إلغاء التقرير الأولى. وقد ساورت البعض الشكوك في أن بنك طوكيو واتانابيه قد استفاد من تصريح وزير المالية. كان البنك فعلًا يريد الإغلاق ولكنه كان يرغب في تبرير جيد. والآن استطاعت إدارة البنك إلقاء اللوم على الوزير كاتاؤكا بدلًا منها.

انتقد الكثير الوزير كاتاؤكا بسبب زلة اللسان تلك والتي أشعلت فتيل أزمة ١٩٢٧ المالية. ولكن من الواضح أنه سواء كان الوزير قد صرح بهذه الجملة غير المناسبة أم لم يصرح بها، فإن النظام المالي الياباني كان يواجه مشكلة ديون مشكوك في تحصيلها تتصف بالضخامة. إن السبب الرئيسي في إغلاق تلك البنوك يرجع لأسباب هيكلية ولا يمكن أن نوقع اللوم فقط على شخص واحد.

٤- شركة سوزوكي التجارية وبنك تايوان

كانت شركة سوزوكي شوتين (Suzuki Shoten) التجارية من الشركات التي أسست على غرار نمط ناريكين والتي نمت بشكل سريع أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال أعمال المضاربة. سوزوكي هو اسم مؤسس الشركة و«شوتين(shoten)» تعني متجر. وكان مركزها الرئيسي في كوبيه وكان يرأسها ناؤكييتشي كانيكو (Naokichi Kaneko)، وقد تخطت مبيعاتها دفعة واحدة مبيعات أكبر مؤسسات الأعمال اليابانية مثل ميتسوبيشي وميتسوي، وكانت للشركة علاقات قوية مع تايوان وعلى الأخص مع إدارة مستعمرة تايوان، بنك تايوان، وشركة السكر التايوانية وقد تم منحها حقوقًا احتكارية لتسويق الكافور التايواني.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ونهاية انفجار الفقاعة واجهت شركة سوزوكي التجارية مشكلة ديون مشكوك في تحصيلها مثل باقي شركات أعمال ناريكين. وقد طالبت شركة سوزوكي من بنك تايوان البنك الرئيسي الذي تتعامل معه، أن يتوسع في منحها قروضًا لتتمكن من تجاوز الأزمة. وكان بنك تايوان يتسم بسمات خاصة، فقد لعب دورًا مزدوجًا وذلك باعتباره البنك المركزي لتايوان، بالإضافة إلى أنه بنك تجاري، ورغم أن البنك كان لا يتمتع بالصفة الرسمية الكاملة إلا أنه وبشكل فعال قد توسع في منح القروض للأرض الأم «اليابان» بما في ذلك شركة سوزوكي. وعندما تجاوز دين شركة سوزوكي تاريخ الاستحقاق، لم يستطع البنك إنهاء تعاملاته مع الشركة حيث كانت تمثل جزءًا كبيرًا من محفظة القروض الخاصة بالبنك، وعليه فقد استمر البنك في منح القروض للشركة عن طريق تدوير الديون ومنح قروض جديدة وتأجيل الحل النهائي والتصعيد التراكمي لمشكلة الديون، وكانت تلك هي مشكلة البنوك المؤسسية. وكما هو مأثور فإنه إذا كان لديك دين صغير لأحد البنوك وحدث وأن فشل مشروعك فأنت في مشكلة، بينما إذا كان الدين ضخمًا وسارت الأمور بشكل سيء فإن البنك هو الذي يقع في مشكلة.

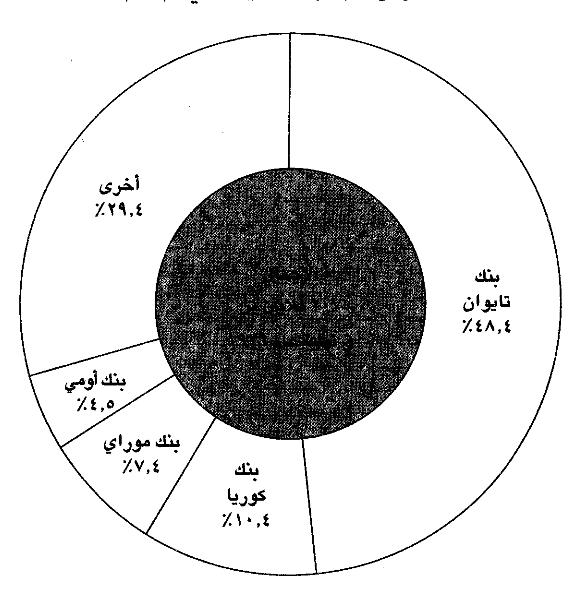


المقر الرئيسي لبنك تايوان

ومع نهاية عام ١٩٢٦ كان الجزء الأكبر من الديون غير القابلة للتسوية يخص بنك تايوان وشركة سوزوكي التجارية، وعليه فإن تسوية مشكلة سندات الزلزال كانت تعني حل مشكلة شركة سوزوكي لدى بنك تايوان.

وفي السادس والعشرين من مارس ١٩٢٧، رفض بنك تايوان أية عمليات إقراض لسوزوكي، وكان ذلك بمثابة صدمة كبيرة لأنه كشف عن مدى سوء الموقف والذي كان خارج نطاق تصورات أي شخص. ففي السابق كان الناس يعتقدون في قدرة الحكومة على حل تلك المشكلة بشكل ما، حيث إن بنك تايوان كان يتمتع بوضع خاص، وكانت شركة سوزوكي أكبر من أن تفشل، وقد أشار ناؤكيتشي كانيكو رئيس الشركة إلى أنه لا يوجد ما يستوجب القلق لأن الحكومة لن تتخلى عن الشركة، ولم يكن هناك من يتخيل أن تتخلى الحكومة عنهم ويتوقف بنك تايوان عن مساعدة الشركة. وعندما أصبح هذا الوضع واقعًا حقيقيًا، بدأت الموجة الثانية من إفلاس البنوك، وفي تلك المرة في منطقة كانساي حيث تمركز النشاط الرئيسي لسوزوكي والذي شمل مدن كيوتو وكوبيه.

شكل ٨ ـ ١: أوراق الزلازل المالية التي لم يتم تسويتها



Source: Takahashi and Morigaki, 1993, p.146.

٥ ـ بنك اليابان يطلب ضمان الحكومة

اتسمت ميزانية بنك تايوان بعدم الانتظام، فعلى جانب الأصول تضخمت الديون

المتعثرة الممنوحة لسوزوكي بشكل كبير، وعلى جانب الخصوم تطلب الأمر وجود أرصدة دائنة للحسابات الجارية وحسابات التوفير. وكان البنك يعتمد بشكل كبير على نوع من القروض المستحقة قصيرة الأجل لبنوك أخرى، بالإضافة إلى قروض من بنك اليابان. وبمجرد الإعلان عن الانفصال بين بنك تايوان وسوزوكي، قامت البنوك الأخرى بطبيعة الأحوال بسحب ودائعها المستحقة من بنك تايوان، وكان الحل الوحيد للبقاء هو طلب المزيد من القروض من بنك تايوان.

وفي تلك الأثناء فإن بنكًا مثل بنك اليابان قد رفض منح المزيد من القروض حتى يتم سن قانون جديد لتغطية الخسائر المستقبلية للبنك، علمًا بأنه ولفترة طويلة من الزمن وتحت وطأة الضغط السياسي كان بنك اليابان يدعم البنوك المتعثرة بشكل كبير، إلا أن ذلك قد قلل من المصداقية المالية للبنك، ولكن في تلك اللحظة الحاسمة فإن بنك اليابان وللمرة الأولى كبنك مركزي أصبح أكثر استقلالية عن الحكومة ورفض أن يلعب دور المقرض كـ «ملجأ أخير» وقد أرغمت الحكومة على سرعة إصدار قانون خاص (مرسوم إمبراطوري طارئ) لتلبية متطلبات بنك اليابان. وقد اشتمل التشريع المقترح على النقاط التالية: (أ) أن بنك اليابان يستطيع أن يمنح قروضًا خاصة إلى بنك تايوان بدون ضمانات حتى نهاية مايو ١٩٢٨، (ب) تقوم الحكومة بتعويض بنك اليابان عن الخسائر المرتبطة بهذه القروض وذلك في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون ين.

وكان لا بد أن يقوم المجلس الاستشاري باعتماد المرسوم الإمبراطوري وأن يقوم الإمبراطور بالتوقيع عليه. وقد توقعت الحكومة أن يتم تمرير المرسوم بسهولة، ولكن المجلس الاستشاري وبشكل غير متوقع رفض المرسوم المقترح. وقد أقدم المجلس الاستشاري على ذلك لأن الأعضاء لم يقتنعوا بالدبلوماسية التوفيقية للحكومة تجاه الصين («دبلوماسية شيديهارا»، الفصل السابع). وعندما تم رفض التشريع فقد رفض بنك اليابان بدوره القيام بإقراض بنك تايوان. وقد أرغم ذلك بنك تايوان على الإغلاق في ١٨ أبريل ١٩٢٧. وفي نفس اليوم فإن بنكًا آخر وهو بنك أومي (Omi) والمتخصص في مجال أعمال القطن قد أغلق.

إن إغلاق بنك تايوان وبنك أومي أدى إلى بداية سلسلة من ردود الأفعال في صورة إعلان عن إفلاس بنوك أخرى في اليابان. وكانت تلك هي ثالث موجة من

التعثرات المالية ولكنها كانت الأشد. وكان ذلك في عام ١٩٢٧. وفي أبريل أمرت الحكومة كل البنوك بالإغلاق لمدة يومين بشكل طوعي، وعلى التوازي تم تعليق جميع الالتزامات المالية لمدة ثلاثة أسابيع. وقد كانت تلك المعايير تهدف إلى حماية البنوك من زيادة معدلات سحب الودائع (إلا فيما يخص المسحوبات الصغيرة التي تغطي الاحتياجات المعيشية للأفراد). وقد تم استعادة الهدوء وعادت الأمور إلى مجرياتها الطبيعية عندما انتهت فترة تعليق النشاط فيما عدا بالطبع ما يخص البنوك التي اختفت والمودعين الذين خسروا مدخراتهم.

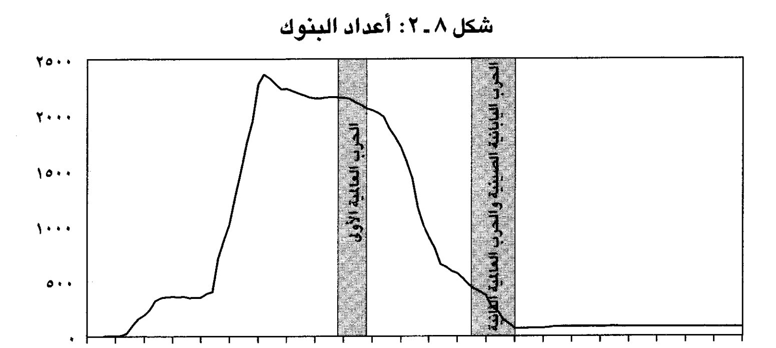
٦- تبعات أزمة البنوك

إن الأزمة المالية في عام ١٩٢٧ كانت بالأساس أزمة مصرفية وكان تأثيرها على الاقتصاد الكلي سلبيًا إلا أنه لم يكن كارثيًا. وقد كان مقدرًا للهبوط في الاقتصاد القومي أن يحدث في سنوات لاحقة لأسباب أخرى (الفصل التاسع).

تمثل الأثر الجوهري لأزمة البنوك عام ١٩٢٧ في التركز المالي. فبعد الأزمة قامت الحكومة بتسييل وإدماج البنوك غير الفعالة ليصل عددها إلى ما يقرب من أربعة وعشرين بنكًا جديدًا خلال عام. وفي خلال ذلك فإن المودعين في البنوك التي أفلست كانوا قد فقدوا من ٣٥ إلى ٥٠٪ من مدخراتهم. وقد شجعت الحكومة سياسة الدمج للبنوك الصغيرة المتبقية بفرض حد أدنى لحجم رأس المال وبعض المتطلبات الأخرى، وبطبيعة الحال فإن الناس قاموا أيضًا بتحويل مدخراتهم من البنوك الصغيرة المحلية إلى البنوك الكبيرة ذات السمعة الجيدة. وقد تناقص عدد البنوك التجارية من ألفي بنك عام ١٩١٩ إلى ٦٢٥ بنكًا عام ١٩٣٢. وقد تركزت الودائع بشكل تصاعدي في البنوك الخمسة الكبيرة ميتسوي، ميتسوبيشي، سوميتومو، ياسودا، وبنك دائيتشي، وقد قلل ذلك من منح الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولكن من الممكن القول أيضًا إن إزالة البنوك المؤسسية الصغيرة كان شيئًا جيدًا، حيث أسهم في تحديث القطاع المصرفي الياباني.

وبشكل واضح فإن الإطار المالي لحقبة العشرينيات كان غير ملائم بالمقارنة بما يجري اليوم. إن نظام الأمان النقدي والغطاء التأميني لم يكن قد وجد، وأيضًا نظم

شكل ٨ـ٢: أعداد البنوك



Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 3, 1988.

الرقابة المصرفية، والمعايير المصرفية المعتادة مثل مدى ملاءمة رأس المال لم تكن موضع التفعيل، وكذلك لم يف بنك اليابان بمتطلبات دوره كمقرض أخير.

ولكن عند تلك النفطة الأخيرة تظل هناك تساؤلات: هل كان يجب إلقاء اللوم على بنك اليابان لأنه لم يقم بتقديم الدعم لبنك تايوان في اللحظة الحاسمة؟ من المهم أن نأخذ النواحي التالية في الاعتبار، ويبقى الحكم الأخير مطروحًا للتساؤل.

- إن بنك اليابان أرغم على إنقاذ العديد من البنوك على عكس رغبة القائمين على إدارته وضد سمعته المالية، وعند نقطة معينة كان عليه أن يؤكد على مبدأ الاستقلالية السياسية، وفي حين أن الأثر الفوري لسقوط بنك تايوان كان حادًا فإن الدعم غير المحدود لقروض الطوارئ لم يكن هو الحل الأمثل لهذه الحالات.

- لقد أدرك بنك اليابان أن توفير السيولة غير المحدودة كان مطلوبًا لتفادي ضغط أزمة مالية. ولكن بالنسبة للعامة من الناس وأعضاء البرلمان كانت هناك مقاومة سياسية قوية للغاية لفكرة ضخ المال العام لدعم عدد قليل من البنوك الكبيرة، ولهذا السبب فإن بنك اليابان كان لا بد أن يأخذ هذا الموقف تجاه بنك تايوان.

- إن إغلاق البنوك مؤلم على المدى القريب، ولكن إذا تم تفعيله بشكل جيد فإن ذلك يمكن أن يؤمن نجاح البنوك المتبقية على المدى البعيد.

أوساتشي هاماجوتشي (Osachi Hamaguchi)
وجونئيتشيرو كوئيزومي (Junichiro Koizumi)

نقدم فيما يلي مستخرجًا من مقال البروفيسور جونجي بانو (Junji Banno) بعنوان «أوساتشي هاماجوتشي (Osachi Hamaguchi) وجونئيتشيرو كوئيزومي (Junichiro Koizumi)» والذي يقارن فيه بين سياسات حكومة هاماجوتشي (١٩٢٩ـ ١٩٣١) وحكومة كوئيزومي (٢٠٠١ـ) والتي ظهرت في مجلة رونزا (Ronza) المجلة الشعبية الشهرية في أكتوبر ٢٠٠١. إن مقولاته ترتبط إلى حد كبير بما جاء في الفصلين الثامن والتاسع، ونظرًا لظروف المكان فإننا نقدمها هنا.

فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية لليابان، فقد واجهت اليابان في عشرينيات القرن الماضي نفس المشكلات التي تواجهها اليوم. وبصفة خاصة فإن المسألة الخاصة بمواجهة نتائج انهيار اقتصاد الفقاعة بعد الحرب العالمية الأولى تشبه إلى حد كبير المسألة التي نواجهها الآن بخصوص انهيار اقتصاد الفقاعة في عهد هيسيه (Heisei) في التسعينيات من ذات القرن. وفي العشرينيات، كما هو في الوقت الحالي فإن الجمود الاقتصادي قد حدث نتيجة لتجنب صانعي السياسة وتأجيلهم لقرار حل المشكلات التي تترتب عليها آثار سلبية في المدى القصير.

إن الموقف في العشرينيات بما في ذلك مشكلة التعامل مع القروض غير المجدية والقرارات السياسية بالعودة إلى غطاء الذهب تشبه إلى حد كبير المشكلات الاقتصادية الحالية التي تواجه حكومة كوئيزومي. وفي الماضي كما هو في الحاضر فإن الاقتصاد الياباني والذي حظي بسياسات نقدية محفزة قد انتهى بشلل في السياسات. ولم يكن هناك طريق لتنحية المشروعات الصغيرة وتشجيع المشروعات الناجحة على التجديد التكنولوجي سوى بالعودة إلى قاعدة الذهب. ومع ذلك فإن تقييم وسائل الرأي العام لسياسات حكومة هاماجوتشي وكذلك أيضًا لوزير المالية جونوسكيه إينوويه (Junnosuke Inoue) الذي نفذ الإصلاح الاقتصادي كان تقييمًا سلبيًا. يعود أحد أسباب ذلك إلى الركود العالمي والذي تأثر به الاقتصاد الياباني بشكل سريع بعد العودة إلى

قاعدة الذهب. وتركز وسائل الإعلام اليوم على الجانب المؤلم للسياسات الاقتصادية لهاماجوتشي وإنيوويه، وعلى النقيض من ذلك فإن وسائل الإعلام توافق بسعادة على سياسات كوريكيو تاكاهاشي (Korekiyo Takahashi) وزير المالية الذي أصر على التقييد من سياسات التوسع النقدية، وترى أن حكومة كوئيزومي لا يجب أن تكرر الخطأ الذي وقعت فيه حكومة هاماجوتشي. هل هذا هو الدرس الصحيح الذي يمكن أن نأخذه من التاريخ؟

إن السياسات النقدية لتاكاهاشي والتي حظيت بتقدير تمثلت في حمي إصدار السندات الحكومية لتغطية نفقات الحرب الخاصة بحادثة منشوريا والإنفاق المتزايد لمساعدة المناطق الريفية على تخطي حالة الكساد. إن هذا ما عرف باسم جيكيوكو كيوساي (Jikyoku Kyusai)، ويعرف مؤخرًا أكثر باسم تومين نو كيكي تايساكو (Tomen no Keiki Taisaku: سياسات الانتعاش المؤقتة). إن هذا الإجراء كان يعتبر سلاحًا ذا حدين من حيث أثره على إقامة البنية الأساسية وخلق فرص عمل. ولكن من الصعب القول بأن هذه السياسة بمفردها قد ساعدت على تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات اليابانية والتي قادت إلى الازدهار الاقتصادي.

وإذا ما تمحصنا الأمر بشكل أكثر دقة، فإننا نجد أن البعد عن التقييم الصحيح لكل من إينوويه وتاكاهاشي قد جاء كنتيجة للنظرة الأحادية لجوانب الاقتصاد الكلي لسياستهما المالية. إن تقييم الوضع على جانب الاقتصاد الجزئي وأسلوب استجابة القطاع الخاص مفتقد تمامًا في هذا التقييم.

وكما سبق أن أكدت فإن اليابان في عشرينيات القرن الماضي كانت بحاجة ملحة لإصلاحات هيكلية للتقليل من الآثار السلبية لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ولغرس أسس جديدة للتنافسية. والذي لا يمكن إنكاره أن البطالة وحالات الإفلاس قد ظهرت كنتيجة لسياسات إينوويه المالية في ظل حكومة هاماجوتشي. ومع ذلك علينا أن ندرك أيضًا أنه خلال تلك الفترة، فإن الكثير من المشروعات قد طبقت إعادة الهيكلة بشكل كامل، كما أنه تمت إعادة تنظيم

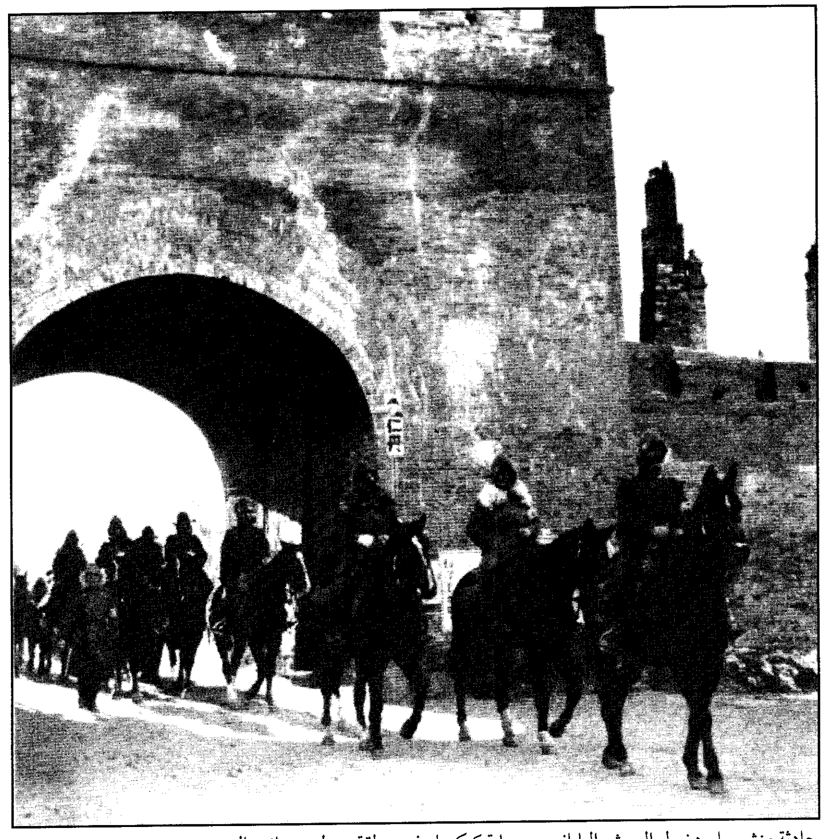
البنية الصناعية، كما أن صناعات التصدير قد شهدت ترشيدًا في عمليات الإدارة والتقدم التكنولوجي وأنه فقط وبفضل هذه الجهود الكثيفة والمترابطة بين الإدارة والعمال لتحسين الكفاءة، فإن الاقتصاد الياباني قد أصبح قادرًا على التعافي في الفترة اللاحقة.

وإذا ما تعلمنا هذا الدرس التاريخي بشكل صحيح فإن حكومة كوئيزومي كان يمكنها أن تطبق بفاعلية هذا الدرس على الموقف الحالي. لقد أشرت عديدًا إلى أن اليابان اليوم عليها أن تتعلم من حكومة هاماجوتشي وحزب مينسيه تحت قيادة هاماجوتشي. إن اليابان بحاجة حقيقية إلى خلق حزب مينسيه آخر.

إن الإصلاح الاقتصادي يأتي دائمًا مع الآلام. قد نشهد تزايدًا واضحًا في البطالة وظهور حالات للإفلاس. وقد يخفق الاقتصاد في التعافي السريع. وفي ظل هذه الظروف فما هو الحزب السياسي الذي سوف يأخذ المسئولية ويدفع الإصلاح إلى الأمام؟ إن درس فترة ما قبل الحرب، كما أتصوره أنا، هو أنه يجب التعلم من حزب مينسيه وإعادة خلقه اليوم. إن حزب سيوكاي بعبارة أخرى الحزب الليبرالي الديموقراطي من الصعب أن يكون هو المرشح للقيام بالمهمة الحالية للإصلاح.

الفصل التاسع

الثلاثينيات واقتصاد الحرب



حادثة منشوريا ـ دخول الجيش الياباني من بوابة كيكيهار في منطقة هيولوينجيانغ بالصين

١ـ كساد عهد شووا ١٩٣٠- ١٩٣٢

لقد شهدت اليابان أشد حالات الانكماش الاقتصادي في تاريخها الحديث خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ـ ١٩٣٢. هذا الكساد كانت له عواقب بالغة التأثير، حتى بالمقارنة بالأزمة المالية سنة ١٩٢٧ (الفصل الثامن)، وذلك على جميع أصعدة المجتمع الياباني بما في ذلك النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد حدث هذا نتيجة لتزامن عاملين أساسيين:

خارجيا، انهيار بورصة وول ستريت (Wall Street) أو ما أطلق عليه الخميس الأسود ـ أكتوبر ١٩٢٩ ـ وما تلاه من الكساد العظيم في الاقتصاد العالمي، والذي كانت له آثار سلبية حادة على الاقتصاد الياباني. لقد غمرت الأزمة الاقتصادية، والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، كل الدول الرأسمالية ونتج عنها انخفاض في الأسعار بالإضافة إلى بطالة متصاعدة.

داخليا، فإن حكومة حزب مينسيه (يوليو ١٩٢٩ ـ أبريل ١٩٣١) برئاسة أوساتشي هاماجوتشي وعضوية جوننوسكيه إينوويه وزيرا للمالية وكيجورو شيديهارا وزيرا للخارجية تبنت عن عمد سياسة انكماشية للتخلص من البنوك والكيانات الاقتصادية غير الفاعلة، ولتجهيز الدولة للعودة إلى الغطاء الذهبي للعملة والذي كان معمولًا به قبل الحرب، (وذلك بتحديد سعر صرف ثابت لتداول العملة وذلك من خلال الزيادة الحقيقية لقيمة العملة بمعدل ٢ ين ياباني للدولار الأمريكي).

وخلال العشرينيات كانت الرغبة في العودة إلى نظام قاعدة الذهب هدفًا اقتصاديًا مهمًا في حد ذاته وأخيرًا وفي يناير ١٩٣٠، قامت اليابان بإعادة تثبيت سعر الين عند سعر صرف ثابت باعتماد الغطاء الذهبي للعملة، وقد جاء ذلك على يد وزير المالية

إينوويه. وكان إينوويه قد قام قبل ذلك بتطبيق برنامج للتقشف والحد من التوسع الاقتصادي المالي وذلك بهدف الوصول إلى سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته. لقد ذهب إينوويه إلى ما يلي:

أن اقتصادنا لن يشهد استقرارًا بسبب المقاطعة المفروضة على تصدير الذهب (أي عدم القدرة على تحويل الين إلى الذهب مما يؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف). وإنه لا بد من تحرير الصادرات بأسرع ما يمكن وإن كان هذا لا يمكن أن يتم دون سابق إعداد. فما هو إذن الاستعداد المطلوب؟ إنه يتوجب على الحكومة أن تتبع سياسة مالية مقيدة. وعلى الشعب أن يتقبل السياسة النقدية التقشفية وأن يقوم الشعب نفسه بتخفيض الاستهلاك. وإذا ما تم ذلك فإن الأسعار ستبدأ في الانخفاض وتبدأ الصادرات في التقلص. وسوف يخلق هذا طلبًا متزايدًا على الين في أسواق التداول الخارجي. وفي هذه الحالة فإننا سوف نواجه هبوطا في النشاط الاقتصادي دون ظهور بوادر لنهايته. وإذا لم يتم عمل شيء حيال ذلك فإن الاقتصاد الياباني سوف يغرق في الكساد بشكل أعمق. وإن كانت اليابان قد تعاملت في الماضي مع هذا الكساد بعوامل دفع خارجية، فإن الوضع الحالي لا يسمح بذلك لأن الاقتصاديات الأوروبية قد ضعفت بفعل الحرب العالمية الأولى. وفي تلك الأحوال فإنه لا يجب أن تعول اليابان على مستوى الطلب الخارجي. وأنه لا يمكن الاعتماد إلا على السياسة التقشفية الذاتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

.(*Essays of Junnosuke Inoue*, Vol. 1, 1935)



جونونوسكيه إينويه (١٨٦٩ ـ ١٩٣٢): رجل البنوك، محافظ البنك المركزي، ووزير المالية

ولكن لسوء الحظ فإن سياسة إينوويه الانكماشية قد تزامنت مع الكساد العالمي العظيم مما أوقع اليابان في حلقة حلزونية للانكماش مع تزايد في معدلات البطالة وعدم رضا عام عن السياسة التي أرساها إينوويه. لقد استمرت سياسة إينوويه لعامين حتى وصلت إلى الحكم حكومة حزب سيوكاي والتي حلت محل حكومة حزب مينسيه وذلك في ديسمبر ١٩٣١.

وفي بريطانيا أكد جون ماينارد كينز

(John Maynard Keynes)، في عام ١٩٢٥ أن المملكة المتحدة لا يجب أن تعود إلى قاعدة الذهب على أساس سعر الصرف السائد قبل الحرب، حيث إن السعر التوازني للتبادل قد تحرك نتيجة لاختلاف السعر العالمي. وإذا ما تم تحديد سعر مبالغ فيه للعملة فقد توقع أن يؤدي ذلك إلى كساد. وتوصل كينز إلى أن الجنيه الإسترليني سوف يتم تقييمه بمقدار ١٠٪ بالزيادة على ما كان مقررًا لسعر الصرف قبل الحرب.

وفي اليابان أيضًا فإن تانزان إيشيباشي (Tanzan Ishibashi) المحلل الاقتصادي في جريدة تويو كيزاي شيمبوشا (Toyo Keizai Shimposha) توصل إلى أنه من أجل العودة إلى قاعدة الذهب فإنه يجب تخفيض سعر الصرف. ولكن إيشيباشي كان يمثل اتجاه الأقلية.

وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة إينوويه تمثلت في حاجة اليابان إلى سياسة انكماشية. وقد برر ذلك بأن البنوك والكيانات الاقتصادية غير المربحة استمرت خلال العشرينيات بدون الحاجة إلى الدمج، التدعيم، أو الإغلاق لأن الحكومة وبنك اليابان قد قاما بدعمهم بدرجة كبيرة. وقد فكر أن الانكماش سيكون موجعًا ولكنه ضروري للتخلص من هذه الصناعات غير الفاعلة. ولكن الكثيرين وجهوا اللوم له بسبب أنه أرسي هذه السياسة الانكماشية بعنف في الوقت الذي كان العالم يعاني من الكساد العالمي العظيم. و لكن إينوويه لم يركن إلى اللين إلى أن تم اغتياله في عام ١٩٣٢. ولعل الفكرة كانت ملائمة من حيث المبدأ، ولكن التوقيت والمدى كانا غير موفقين.

٢- عدم الاستقرار الاجتماعي وظهور الفاشية

أنزلت فترة كساد عهد شووا الضرر بالمجتمع الياباني. ويمكن توصيف العواقب الأساسية لهذا الكساد على النحو التالي:

أولًا، كما حدث في الفترات السابقة، فإن هبوط الاقتصاد الكلي قد ظهر أولًا في هبوط الأسعار ولم يؤثر كثيرًا في تقليص الناتج، وقد كان من المتوقع في تلك الفترة تحقيق ناتج حقيقي إيجابي. ومع انخفاض الأسعار فقد سارع المصنعون إلى زيادة الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح واستمرار مستويات التشغيل. ولكن وبوضوح

فقد أدى هذا التصرف إلى تسريع زيادة العرض ومن ثم الانكماش. وفي الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ فإن مؤشر الأسعار العام انخفض بمعدل ٣٠٪ وانخفضت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ٤٠٪ وكما انخفضت أسعار النسيج بحوالي ٥٠٪.

ثانيًا، لقد تفاقم الفقر في المناطق الريفية في عام ١٩٣١. بالإضافة إلى ذلك فإنه في عام ١٩٣٤ منيت المجتمعات الزراعية بمجاعة. وفي توهوكو (Tohoku: المنطقة الشمالية الشرقية من اليابان) فإن الفقر أدى إلى وجود العديد من الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية، كما أجبر بعض الفلاحين على بيع بناتهم. وقد تولد عن هذه الكارثة في المناطق الريفية المزيد من الغضب العام والانتقاد للحكومة.

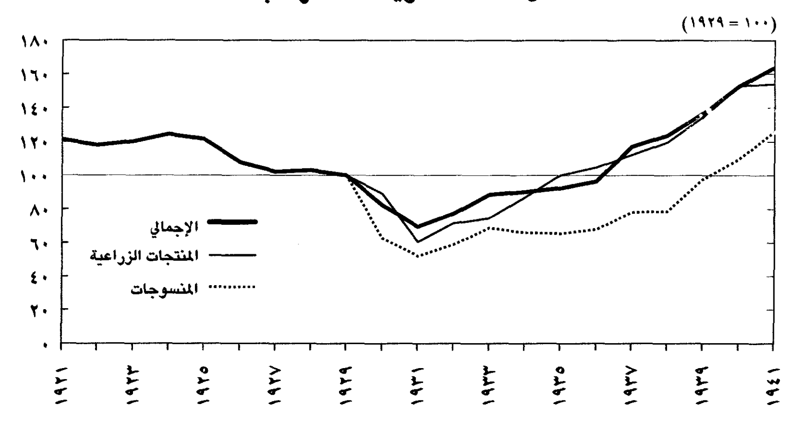
ثالثًا، تم الترويج لتكوين اتحادات للمنتجين وللترشيد بتوجيه من الحكومة. وقد بدا أن اقتصاد السوق الحر زاد حالة الكساد سوءًا. إن هذا الاتجاه انتشر فعليًا بين كل الصناعات المادية والتي تتضمن صناعات الغزل، والكربون، والورق، والأسمنت، والسكر، والصلب، والبيرة، والفحم.

رابعًا، ظهور الحركة الفاشية. والفاشية هي التعبير الذي استخدم آنذاك لوصف حالة التوافق بين تسييس الجيش وسيطرة المجموعات والأجنحة اليمينية لوضع أسس النظام الشمولي. وحتى الأفراد العاديين والذين كانوا يكرهون النظم العسكرية بطبيعة الأحوال، كانوا محبطين من آراء حكومات الأحزاب وتعاطفوا مع حركات الإصلاح والتي دافع عنها الجيش والقوميون.

وفي عام ١٩٣٠ تغير فكر النخبة السياسية تدريجيًا من مساندة الليبرالية الاقتصادية إلى الدعوة إلى درجة أكبر من سيطرة الحكومة على مقدرات الدولة. وكان هناك العديد من الأسباب وراء ذلك مثل: (أ) تأثير الماركسية، (ب) النجاح الاقتصادي الواضح للاتحاد السوفيتي، (ج) كساد عهد شووا، (د) إدراك أن الانكماش قد تفاقم نتيجة للإفراط في المنافسة، (هـ) يضاف إلى ذلك أيضًا حالة الإحباط تجاه السياسيين والأحزاب السياسية. لقد اعتقد الكثيرون أن نموذج الاقتصاد الحر للولايات المتحدة الأمريكية قد انتهى، وإنه منذ ذلك الحين فإن سيطرة الدولة واحتكار الصناعة سوف يعملان على تدعيم قدرة الاقتصاد القومي على المنافسة.



شكل ٩ - ١: مستويات أسعار الجملة

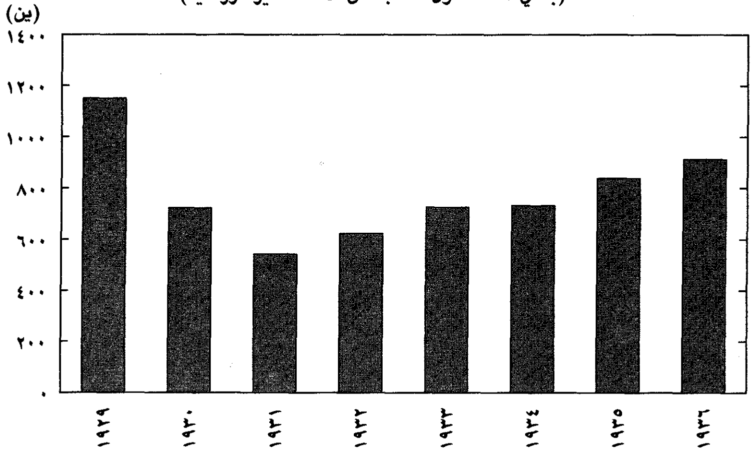


Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 4, 1988.

ملحوظة: لا توافر البيانات قبل عام ١٩٢٩ حول الزراعة والمنسوجات

شكل ٩ - ٢: متوسط دخل الأسر في قطاع الزراعة

(بما في ذلك الدخول الناتجة عن الأنشطة غير الزراعية)



Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 2, 1988.

وكان هناك هدف آخر للمجموعات اليمينية والعسكرية وهو التوسع العسكري النشط. وقد انتقدوا «دبلوماسية شيديهارا» والتي بدت لهم شديدة اللين تجاه الصين. وكان هدفهم الأول هو الدفاع عن المصالح اليابانية في منشوريا ومنغوليا (وعلى وجه التحديد الجانب الشرقي «الداخلي» من منغوليا، كما يمكن رؤيته من داخل الصين).

وعلى الرغم من ذلك كان التوسع العسكري في الصين ينتهك الاتفاق مع القوى الغربية بخصوص مبدأي «سياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية» في الصين. إن خرق هذا الاتفاق كان يحمل خطر توسع المواجهة العسكرية لتشمل الصين وجنوب آسيا وربما العالم أجمع.

٣-حزب سيوكاي في مقابل حزب مينسيه

تأسس حزب سيوكاي (الاسم الكامل: ريكين سيوكاي؛ Rikken Seiyukai) في عام ١٩٠٠ بواسطة اتحاد بين هيروبومي إيتو، زعيم سياسي بارز وأحد القادة البارزين في أحزاب المعارضة السابقة والذي قرر التعاون مع الحكومة. وكانت المبادئ الأساسية للحزب هي (أ) تنشيط السياسة النقدية مع التركيز على الاستثمار في البنية الأساسية الصناعية والزراعية، (ب) القبول ببناء الجيش والتوسع العسكري، (ج) إرضاء قاعدة محدودة من الناخبين (ملاك الأراضي في الأرياف والأثرياء في المدن). وكان هذا يعتبر دعمًا حزبيًا كبيرًا للتوسع الحكومي في إنفاق المال العام والتوسع في الدعم. وتعني سيوكاي حرفيًا جمعية الصداقة السياسية.

أما حزب مينسيه (الاسم الكامل: ريكين مينسيه؛ Rikken Minsei) والذي كان يطلق عليه أساسًا كينسيكاي (Kenseikai) (١٩١٦)، فقد ظهر كنتيجة لاتحاده مع حزب آخر عام ١٩٢٧ ليصبح حزب مينسيه. وكانت مبادئه الأساسية هي (أ) التقشف الاقتصادي وتنشيط الصناعة (اقتصاد حر مع تدخل حكومي محدود)، (ب) الرجوع إلى نظام قاعدة الذهب، (ج) التعاون الدولي والدبلوماسية السلمية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت الصفوة السياسية والمجتمع الحضري هما أساس دعم الحزب. وتعني كلمة مينسيه السياسة الشعبية.

جدول ٩ـ١: الحزبان السياسيان الرئيسيان في فترة ما قبل الحرب

	حزب مينسيه (Minsei)	حزب سيوكاي (Seiyukai)
المؤيدون الأساسيون	المثقفون وعمال الحضر	الكيانات الاقتصادية الكبيرة وملاك الأراضي في الأرياف والفلاحون الأثرياء
السياسة الاقتصادية	حكومة صغيرة ومبدأ السوق الحر والتخلص من الوحدات غير الفاعلة عن طريق التقشف	حكومة كبيرة الحجم وتفعيل السياسة النقدية والاستثمار العام في الصناعة وتنمية القطاع الريفى
السياسة الخارجية	التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضة الغزو العسكري للصين (حماية المصالح اليابانية من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية)	دعم التوسع العسكري والتعاون مع الجيش وإذا لزم الأمر تقويض حزب مينسيه
وزير المالية وسياسته في الثلاثينيات	حتى ديسمبر ١٩٣١ قام جوننوسكيه إينوويه بتبني سياسة انكماشية للعودة إلى نظام قاعدة الذهب كما كان مطبقًا قبل الحرب	من ديسمبر ١٩٣١ وحتى فبراير ١٩٣٦، انخرط كوريكيو تاكاهاشي في تخفيض سعر الين والنقود السهلة والتوسع المالي (وهذا ما تم العمل بعكسه فيما بعد)

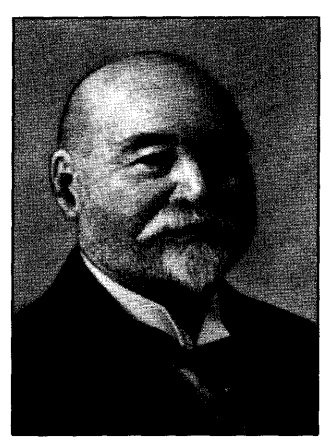
ولم يصوت الناخبون اليابانيون دائمًا لنفس الحزب، ولكن عادة ما كانوا يغيرون دعمهم من حزب إلى آخر اعتمادًا على الموضوع والحالة. وقد نشأت أحزاب أصغر من البلوريتاريا وتعتمد بصفة أساسية على دعم قاعدة من الفلاحين والعمال.

وكما أشرنا سابقًا فإن جوننوسكيه إينوويه من حزب مينسيه (وزير المالية فيما بين ١٩٢٩ـ١٩٣١) كان ملتزمًا بشكل كبير بسياسة انكماشية والعودة إلى نظام قاعدة الذهب. وكان الناس قد أصبحوا شديدي الإحباط بسبب سياسته. وفي النهاية تمت إقالة الحكومة (حكومة واكاتسوكي (Wakatsuki) الثانية) في أعقاب حادثة أكتوبر وجاءت بعدها حكومة من حزب سيوكاي (حكومة حزب إينوكاي (Inukai)) في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٣١.

وبمجرد أن تولت حكومة حزب سيوكاي مقاليد الحكم فإن وزير المالية كوريكيو تاكاهاشي اتخذ سياسات مخالفة لسياسات إينوويه بشكل كامل. وفي الأيام الأولى من الحكومة الجديدة، أنهى تاكاهاشي العمل بنظام قاعدة الذهب وتحديد سعر صرف ثابت، وقام بتعويم الين والذي تدهور سعر صرفه في الحال. بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على الحكومة في تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار

سندات حكومية (سميت «سياسات الإنفاق») وتم سد العجز النقدي للمرة الأولى في تاريخ اليابان عن طريق شراء بنك اليابان للسندات الحكومية التي أصدرت لهذا الغرض. و قد تم التوسع في عرض النقود كما تم تخفيض سعر الفائدة.

ونتيجة لهذا التحول في السياسة، فإن الاقتصاد الياباني قد بدأ في التعافي عام ١٩٣٢ وتوسع بشكل قوي نسبيًا حتى عام ١٩٣٦، وهو العام الأخير لاقتصاد ما قبل الحرب. وكانت اليابان الدولة الأولى بين الدول الكبرى التي تخطت الكساد الكبير والذي ساد في حقبة الثلاثينيات، وعليه فإن التوسع في السياستين النقدية والمالية قد أتى بثماره. ولكن الانخفاض الحاد في سعر الين من الممكن اعتباره سياسة «إفقار الجار (beggar-thy-neighbor)». لقد أزعجت هذه السياسة الدول الأخرى حيث إن اليابان قد روجت لصادراتها على حساب انخفاض القدرات التنافسية لحلفائها التجاريين.


كوريكيو تاكاهاشي (١٨٥٤ ـ ١٩٣٦)

ونتيجة لهذه الإنجازات لقب كوريكيو تاكاهاشي بـ «كينز الياباني» حيث قام بتطبيق مبادئ نظرية كينز حتى قبل أن يقوم كينز بكتابة نظريته «General Theory»[١] عام ١٩٣٦! وحتى اليوم فإن سياسة تاكاهاشي هي موضع تقدير بينما سياسة إينوويه انتقدت بشكل واسع لكونها جامدة وغير موجهة للاتجاه السليم. إلا أن هذا التقدير قد اهتز حيث إنه مؤخرًا وفي عام ٢٠٠١ كتب البروفيسور جونجي باننو (Junji Banno) من جامعة تشيبا (Chiba) أن السياسة الانكماشية لـ إينوويه مهدت لتعافي الاقتصاد في

(١) J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, 1936.
لقد انتقد كينز الاتجاه الكلاسيكي القائل بأنه يمكن مواجهة مشكلة البطالة بالاعتماد على آليات السوق. وباستخدام أدوات تحليلية مثل معامل السيولة؛ و«ضعف» فرص الاستثمار؛ والتراكم على جانبي العرض والطلب، أشار كينز إلى وجود البطالة اللاإرادية في عالم يسوده عدم التأكد. وفي تلك الحالات فإن العلاج يمكن في زيادة الاستثمار العام. إن الإسهام النظري لكينز قد أحدث ثورة في الدراسات الاقتصادية والتي صاحبها ظهور أفكار علمية جديدة مثل نظام الاقتصاد الكلي والاعتماد على الأساليب الاقتصادية في تقدير الدخل القومي.

منتصف الثلاثينيات، لأنه وبدون هذه السياسة ما كان من الممكن تحقيق تحسينات فاعلة. وبطريقة غير مباشرة فقد انتقد مقال بانو الحكومة الحالية لكوئيزومي والتي تدعم الكيانات والبنوك الضعيفة لتفادي آلام إعادة الهيكلة (انظر الملحق في آخر الفصل الثامن).

وفي حوالي عام ١٩٣٤ عندما كان الاقتصاد الياباني على طريق الانتعاش فإن تاكاهاشي عاد إلى تقليص الموازنة والذي بدا كقرار مناسب في حينه. ولكن الجيش والقوات البحرية استمرا في طلب التوسع في الإنفاق العسكري برغم الضغوط النقدية. وقد قاوم تاكاهاشي ذلك، وعليه فقد قامت مجموعة عسكرية باغتياله في أحداث ٢٦ فبراير عام ١٩٣٦.

وكان كل من إينوويه وتاكاهشي قد عملا كمحافظين لبنك اليابان قبل أن يصبحا وزيرين للمالية ولكن شخصيتهما اختلفتا اختلافًا جوهريًا. لقد كان إينوويه من خريجي جامعة طوكيو بينما لم يحصل تاكاهاشي على قدر كاف من التعليم، وقد عانى حياة قاسية عندما كان شابًا. وقد فضل اليابانيون دوما تاكاهاشي والذي بدا أكثر ودا وكان ينظر له دائمًا على أنه هو من أنقذ اليابان من الأزمة الاقتصادية.

٤ـ الإرهاب السياسي وغزو الصين

من عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٣٧ سيطر الجيش تدريجيًا على أوجه الحياة السياسية في اليابان. وقد وقعت عدة أحداث أسهم كل منها في إضعاف أساس الحكومة الحزبية. وفي داخل الجيش والبحرية، وعلى وجه الخصوص الجيش، تكون عدد قليل من المجموعات القومية المتطرفة، وذلك بهدف الدعوة إلى رفض النظام وتوحيد الأمة تحت قيادة الإمبراطور وإدخال نظام للتخطيط الاقتصادي وإنقاذ المناطق الريفية الفقيرة. وقد قامت هذه المجموعات بالعديد من الانقلابات والاغتيالات، ونسوق هنا ملخصًا لهذه الفترة المظلمة بحسب الترتيب الزمني.

- ١٩٣١ ـ حادثة شهر مارس ـ محاولة فاشلة لانقلاب عسكري.

- حادثة منشوريا (حادثة ١٨ سبتمبر) ـ أشعل بعض ضباط كانتوجون (الجيش الياباني المتمركز في الصين) شرارة الغزو العسكري عندما قاموا بتفجير خط للسكك الحديدية وإلقاء اللوم في ذلك على الصين. من بين هؤلاء الضباط

كانجي إيشيهارا (Kanji Ishihara) وسيشيرو إيتاجاكي (Seishiro Itagaki). وكانت فكرة إيشيهارا أن على اليابان أن تضع يدها على منشوريا (شمال شرقي الصين) حتى تستعد لحرب شاملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأوا تلك الحادثة بدون إخطار حكومة طوكيو أو قيادة الجيش المركزية. وقد أبلغ وزير الخارجية شيديهارا هذه القوات بالإحجام عن أي أعمال عسكرية أخرى ولكن مجموعات إيشيهارا تجاهلت ذلك الأمر. وقد تبنت القوات الصينية إستراتيجية عدم المقاومة، وسرعان ما احتلت القوات اليابانية منشوريا. وقد دلت تلك الحادثة بوضوح على أن الحكومة الحزبية أصبحت لا تسيطر بأي حال على الجيش.

ـ حادثة أكتوبر ـ محاولة فاشلة أخرى لانقلاب عسكري.

ـ ١٩٣٢ ـ حادثة الجماعة الدموية ـ تم اغتيال كل من جوننوسكيه إينوويه (وزير المالية الأسبق) وتاكوما دان (Takuma Dan؛ من مجموعة ميتسوبيشي).

ـ تأسيس دولة منشوريا.

ـ حادثة ١٥ مايو ـ قام ضباط البحرية باغتيال رئيس الوزراء تسويوشي إينوكاي (Tsuyoshi Inukai) (سيوكاي).

ـ ١٩٣٣ـ أدانت عصبة الأمم اليابان على غزو منشوريا. وللتعبير عن اعتراضها انسحبت اليابان من عصبة الأمم.

وتميزت فترة ١٩٣٣ـ ١٩٣٥ بالهدوء النسبي نتيجة لتحسن الاقتصاد وقلة الأحداث المحلية والدولية. ولكن هذه الفترة كانت بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة.

ـ ١٩٣٦ ـ حادثة ٢٦ فبراير ـ قام ضباط الجيش القوميون بانقلاب عسكري صباح يوم تميز بهبوب عاصفة ثلجية في طوكيو. وقد أرادوا التخلص من الحكومة الحالية وإقامة نظام جديد. وقد تم اغتيال كوريكيو تاكاهاشي (وزير المالية) وماكوتو سايتو (Makoto Saito) (وزير الداخلية) وجوتارو واتانابيه (Jotaro Watanabe) (وزير التعليم). وقد احتل قادة الانقلاب وسط طوكيو لمدة أربعة أيام. وقد رضيت قيادة الجيش المركزية عن حركتهم في البداية ولكنها تبرأت

منها بعد ذلك، لأن الإمبراطور طالب الجيش غاضبًا بإنهاء العصيان. وهكذا فشل الانقلاب. ولكن بعد هذه الحادثة فإن الحكومة الحزبية كان قد تم تهميشها وسيطر الجيش على السياسة اليابانية.

خلال هذه الأحداث فإن حزب سيوكاي كانت تصرفاته انتهازية وساند الجيش بشكل متكرر بهدف مهاجمة حزب مينسيه خصمهم السياسي. كان ذلك تكتيكًا محفوفًا بالمخاطر، حيث إن الجيش كان يهدف إلى التخلص من كل الأحزاب السياسية بما فيها حزب سيوكاي! (Banno, 1993, 2004). وقد انتقد سيوكاي أيضًا «النظرية العضوية للإمبراطور (organ theory of the emperor)»، والتي دعا لها البروفيسور تاتسوكيتشي مينوبيه (Tatsukichi Minobe) الأستاذ بجامعة طوكيو، وهي نظرية أكاديمية راسخة والتي وضعت الأساس لإمكانية وجود حكومة حزبية وفقًا لدستور ميجي[١]. وعلى العكس من ذلك فقد تواصل حزب مينسيه في معارضة الجيش. وعلى الرغم من ذلك، فإن كلا من حزب سيوكاي وحزب مينسيه قد فقدا ثقة الشعب لاتهامهما معًا بالفساد وعدم الكفاءة. وبالنسبة للفلاحين والعمال، والذين رفضوا آليات السوق وطالبوا بالاقتصاد الموجه وسياسات ترمي إلى دعم الفقراء ودعم السياسات العمالية، فإن كلا الحزبين بدا «برجوازيًا» (بمعنى مساندة رجال الأعمال)، وكان لا بد من التخلص منهما. وبهذه الطريقة فإن الشعب والأحزاب البروليتارية البازغة بدأوا في التعاطف مع الجيش. وعلى الرغم من أنهم لم يرحبوا بالغزو العنيف للبلاد الأجنبية، إلا أنهم أعجبوا بمدخل الإصلاح والذي دافعت عنه المجموعات الفاشية.

- ١٩٣٧ ـ الحرب اليابانية ـ الصينية ـ في ٧ يوليو وقعت مناوشات يابانية صينية على جسر ماركو بولو قرب بيجين (Beiping). ورغم عدم جوهرية الحادثة فإن حكومة كونويه (Konoe) في طوكيو قررت إرسال المزيد من القوات إلى الصين. وعليه فقد بدأت حربًا شاملة مع الصين، والتي استمرت حتى عام ١٩٤٥.

(١) تشير النظرية العضوية لتفسير وضع الإمبراطور داخل الدولة إلى اعتبار الدولة وحدة قانونية تتمثل فيها سلطة الحكم، ويمثل الإمبراطور أعلى منصب فيها. إن هذه النظرية كانت هي النظرية المعمول بها في دستور ميجي. إن الفكرة الخاصة بأن قوة الإمبراطور متضمنة في دستور ميجي كانت من بنات أفكار هيروبومي إيتو والذي وضع المسودة النهائية لدستور ميجي، ومع ذلك فإن هذه الفكرة قد أغضبت القوميين الذين نظروا إلى الإمبراطور كرمز مقدس وخارج إطار المحددات الدستورية.

وبعد اندلاع الحرب اليابانية ـ الصينية فإن الأحزاب السياسية قد تم إضعافها واستبعادها بالتتابع، وكان الجيش قد سيطر تمامًا على أوجه السياسة اليابانية، وتمت تعبئة الأمة لأغراض الحرب.

ولكن متى وصلت اليابان لنقطة اللاعودة بالنسبة للحرب الشاملة؟ من وجهة نظر المؤلف فإن ذلك في الغالب قد حدث عند غزو منشوريا عام ١٩٣١. ففي هذه الحادثة تمت تنحية دبلوماسية شيديهارا وبدأ نفوذ الجيش يأخذ في التزايد. وبتأسيس دولة الدوميا اليابانية في الصين (منشوريا) بالقوة لمواصلة تطلعات اليابان القومية تم تجاهل سياسة الباب المفتوح ومبدأ الفرص المتساوية والتي كانت تعتبر من أهم ملامح الاتفاق بالنسبة للصين بين القوى العظمى خلال حقبة العشرينيات. ولم يكن من الممكن تفادي عزل اليابان دوليًا بعد هذا الغزو. وكانت حكومات الأحزاب شديدة الضعف لإيقاف ذلك التيار. وعلى الرغم من محاولات زمرة من المنتمين إلى حزبي سيوكاي ومينسيه لأكثر من مرة للانضمام لقوى معارضة للاتجاه العسكري، إلا أن جهودهما لم تسفر عن نتيجة ملموسة. وبداية من حادثة منشوريا، فإن الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٤٥ يشار إليها في بعض الأحيان بفترة «حرب الـ ١٥ عامًا». ولكن الشعب الياباني لم يستشعر أجواء الحرب فعليًا إلا عند بداية الحرب اليابانية الصينية.

وقد أشار البعض إلى أن الشعب الياباني والبرلمان قد تم قمعهما في هذه الفترة، وحجبت عنهما معلومات مهمة، وكذلك حجب عنهم حق انتقاد الجيش. وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لا يعتبر صحيحًا حتى عام ١٩٣٧. وفي الصحافة كان هناك العديد من المقالات التي تنتقد الجيش والغزو الخارجي، كما نادت بتكوين جبهة مناوئة للفاشية. وقد انتقد العديد من أعضاء البرلمان قادة الجيش. وقام الحزب الاشتراكي الجماهيري، والذي يعبر عن صوت العمال والفلاحين، بزيادة عدد مقاعده في البرلمان مع كل انتخابات برلمانية. ومع هذا فقد تغير الوضع بشكل مثير بعد حادثة جسر ماركو بولو. وبمجرد أن بدأت الحرب الشاملة فإن كل جهود إرساء الديمقراطية قد تلاشت، وقد أعيد ترتيب كل شيء لأغراض الحرب.

٥ ـ اقتصاد الحرب ١٩٣٧ـ ١٩٤٥

لقد فكر قادة الجيش (أو على الأقل كانوا يأملون) أن الحرب مع الصين ستكون

قصيرة. ومع عدم وجود رؤيا واقعية أو إستراتيجية، فإن جبهة الحرب اتسعت وتصاعدت حدة القتال. وفي الصين حارب القوميون والشيوعيون بعضهم البعض في بادئ الأمر، ولكنهم بعد ذلك انضموا إلى القوى المقاومة لليابان.

على الرغم من وجود دعاوى للتخطيط الاقتصادي قبل بداية الحرب، فإن الاقتصاد الياباني استمر موجها نحو اقتصاد السوق حتى عام ١٩٣٦. ولكن مع اندلاع الحرب اليابانية الصينية تم تحويل الاقتصاد كلية لخدمة أغراض الحرب. وبالتدريج تم اعتماد أسس جديدة بغرض تعبئة الناس، والمؤسسات والموارد، وإحكام السيطرة. وقد كانت معظم الشركات اليابانية شركات خاصة، ولكن تمت السيطرة عليها بشكل محكم للمساهمة في مجهود الحرب وقد اشتملت الملامح الرئيسية لاقتصاد الحرب ما يلي:

- ١٩٣٧ تم إنشاء مجلس التخطيط (kikakuin). وهذا المجلس، تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء، كانت مهمته هي تخطيط السياسات الشاملة لتعبئة الموارد وقت الحرب. وقد تم تجميع الصفوة البيروقراطية من مختلف الوزارات لهذا الغرض. وقد لعب المجلس مبدئيًا نفس الدور الذي كانت تلعبه لجنة التخطيط القومية في الدول الاشتراكية.

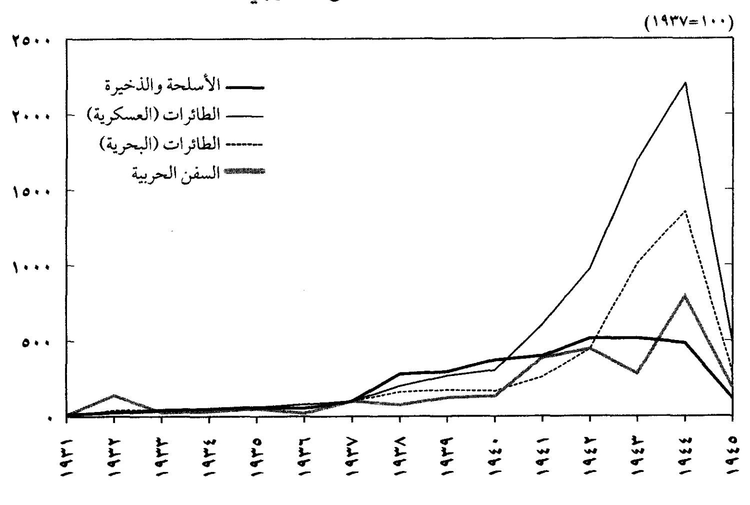
- ١٩٣٨ أصدر مجلس التخطيط خطة تعبئة الموارد (Resource Mobilization Plan) والتي كانت تعتبر أول خطة اقتصادية لليابان. وفي نفس العام تم إقرار قانون التعبئة القومي (the National Mobilization Law).

- ١٩٤٠ حركة النظام الجديد لحكومة كونويه. وهذه الحركة قد نشأت كرد فعل لغزو اليابان لجنوب شرق آسيا وانتصارات ألمانيا في أوروبا. لقد كان هناك استشعار عام وملح حول أنه توجد حاجة لنظام الحزب الواحد. وقد تم تفكيك الأحزاب السياسية القائمة آنذاك وتم إحلالها بجمعية تسمى تايسيه يوكوسانكاي (Taisei Yokusankai: جمعية التأييد المتواضع للسياسات العظمى) وكانت مؤسسة ذات امتيازات أنشأتها الحكومة لتعبئة الشعب.

- ١٩٤٣ تم تبني قانون الشركات الداعمة للمجهود الحربي. وتم وضع شركات معينة تحت السيطرة الرسمية. وكانت الحكومة تعتمد خطط الإدارة العليا لهذه الشركات وخطط الإنتاج وتوقع الغرامات في حالة عدم الوفاء بالالتزامات. وفي نفس الوقت كان يتم إمداد هذه الشركات بالمدخلات اللازمة للإنتاج وذلك على أساس من الأولويات.



شكل ٩ ـ ٣: الإنتاج الحربي



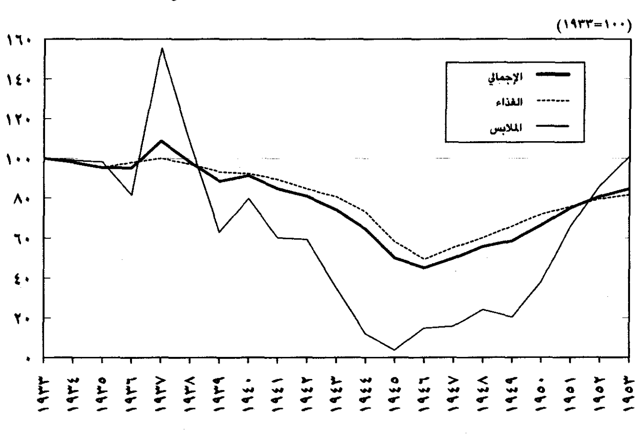
Source: Nakamura, 1989, p.21.

وكان الهدف الأول لواضعي الخطط الاقتصادية هو تعظيم الإنتاج الحربي باستخدام الموارد المحلية وما يمكن توفيره عن طريق الاستيراد. وكان الإنتاج الحربي يتمثل أساسًا في السفن والطائرات الحربية. وباقتراب الحرب من النهاية كان إنتاج الطائرات الحربية قد أصبح الأولوية الوحيدة. ومن أجل تدعيم الصناعات الثقيلة، فقد تم ضغط الاستهلاك بشكل كبير كما تم منع انتشار الصناعات الخفيفة بشكل قوى. وتم إلغاء صناعة النسيج والتي كانت تعتبر الصناعة الرائدة في اليابان في الأوقات السابقة. وقد أرغم الناس على العيش بدون ملابس أو أحذية جديدة. وتم تحرير وتوجيه منتجات الصلب المستخدمة في الأبنية والمنتجات المنزلية واستخدامها كمصدر معدني لبناء السفن وتصنيع الطائرات الحربية. ومع استمرار الحرب تم انتهاج أفكار أكثر تشددًا بخصوص ترشيد الغذاء، الدمج الجبري للمنشآت والمؤسسات، وإجبار العمالة على العمل بالمصانع، وكان ذلك بهدف دعم مقومات قوة اليابان.

وفي البداية كان هناك متغيران حيويان في وقت الحرب، وهما احتياطي النقد الأجنبي وتوافر الطاقة والمواد الخام (مع أهمية القدرة على نقلها عن طريق البحر). وحتى حوالي عام ١٩٤٠ كانت المسألة هي كيفية تعظيم الناتج الحربي والذي يتأثر بهذين المحددين. ولكن بعد عام ١٩٤٠ لم تستطع اليابان أن تكون لها مبادلات تجارية

مع البلدان الأخرى، وانتقلت المشكلة إلى نقل الموارد الطبيعية من المستعمرات والمناطق المحتلة اليابانية إلى بلاد الأم اليابان.

شكل ٩ ـ ٤: متوسط نصيب الفرد من عرض السلع الاستهلاكية



Source: Nakamura, 1989, p.22.

وقد اعتبرت اليابان أن الموارد الآتية من كتلة الين (كوريا وتايوان ومنشوريا وسائر الصين المحتلة) لم تكن كافية. وفي يوليو ١٩٤١، وبهدف تأمين المزيد من الموارد بدأ الجيش الياباني في اجتياح شمال شرقي آسيا وبدأ بمستعمرة فرنسا في الهند الصينية (فيتنام). وقد أغضب هذا الولايات المتحدة الأمريكية والتي فرضت حظرًا على تصدير البترول لليابان وجمدت أرصدتها. وإذا توقفت واردات البترول من الولايات المتحدة فإن احتياطي البترول الياباني كان سيكفي لمدة عامين. وعند هذه النقطة فقد بدأت اليابان بالإعداد لحرب مع الولايات المتحدة. وقد كانت هناك محاولات دبلوماسية لإحلال السلام ولكنها باءت بالفشل. ومع الهجوم على بيرل هاربر (Pearl Harbor) في ديسمبر ١٩٤١ كانت اليابان قد بدأت حرب المحيط الباسيفيكي ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

ولم تكن لدى القادة اليابانيين فكرة واضحة عن كيفية محاربة الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن كسب هذه الحرب. ومع هذا فقد استمدوا حماستهم من الانتصارات المبهرة لألمانيا النازية في أوروبا. وبالنسبة لهؤلاء القادة فقد بدا لهم أن النظم الشمولية في كل من اليابان وألمانيا وروسيا سوف تتفوق على مبادئ الفردية والنظام الرأسمالي الأمريكي.

وبمجرد نشوب حرب الباسيفيك، فإن اليابان غزت مساحات كبيرة من جنوب شرقي آسيا ولكن سرعان ما بدأت في الانسحاب تحت وطأة الهجوم من جانب جبهة الحلفاء. وقد خسرت اليابان وبشكل سريع السفن والطائرات الحربية بينما بدأ الأمريكيون في بناء عدد كبير منها. ومنذ نهاية ١٩٤٤، تم إسقاط العديد من القنابل عن طريق الجو، والتي تكونت غالبًا من قنابل محرقة والتي دمرت عمليًا كل المدن الرئيسية في اليابان باستثناء كيوتو. وفي مارس ١٩٤٥ نزلت القوات الأمريكية في أوكيناوا. وفي أغسطس ١٩٤٥، تم إسقاط قنبلتين ذريتين على كل من هيروشيما وناجاساكي ودخل الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان. وبعد أيام قليلة استسلمت اليابان.

ويعد السبب الرئيسي الاقتصادي لهزيمة اليابان هو انهيار اقتصاد الحرب نتيجة لنقص الخامات ومدخلات الطاقة. فقد فقدت اليابان عمليًا كل طرقها الرئيسية للنقل عن طريق البحر، ولم تستطع توفير المدخلات الصناعية من مستعمراتها ومناطقها المحتلة.

أصول النظام الياباني

لقد استمدت العديد من خصائص النظام الاقتصادي الياباني بعد الحرب العالمية الثانية أصولها من فترة الحرب ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥. وتمثل هذه الخصائص علاقات ممتدة وتدخلات رسمية، وهي تشمل على عناصر مثل:

ـ الدور الرائد للصناعات الثقيلة والكيماوية.

ـ التوجيه الإداري (جيوسيه شيدو: gyosei shido).

ـ نظام التعاقد الفرعي في التصنيع (شيتاوكيه سيدو: shitauke seido).

ـ الفصل بين عناصر الملكية والإدارة.

ـ التوظف مدى الحياة وتدرج جدول الأجور وفقًا للأقدمية.

ـ اتحادات العمال بناء على المؤسسات.

ـ نظام كيريتسو (keiretsu) المالي والبنوك الرئيسية.

ـ «توجيهات النافذة (window guidance)» لدى بنك اليابان و«نظام القافلة (convoy system)».

ـ نظام الرقابة على الغذاء.

ـ موازنة للتبادل الأجنبي ونظام خاص لسداد التعاملات الخارجية.

إن جميع هذه السياسات والنظم قد تم تطبيقها عن عمد من خلال الحكومة إبان فترة الثلاثينيات وخلال فترة الأربعينيات وذلك بغرض تلبية متطلبات الحرب. وفيما سبق ذلك فإن الاقتصاد الياباني كان نموذجًا للكلاسيكيين الجدد والذي تميز بحرية الدخول للأسواق ونظام التعاقدات قصيرة الأجل وسرعة دوران العمل.

إن هذه الملامح قد تم استرجاعها بشكل كبير حتى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنها قد حققت نجاحات نسبية في فترة الخمسينيات

والستينيات عندما كانت اليابان تنمو بشكل سريع. بالرغم من ذلك فإنها تعتبر من العوامل المعطلة وحاجزا أمام التغيرات التي تحدث في عصر تكنولوجيات المعلومات والعولمة. ومن بين العناصر السابقة فإن العنصر الأخير قد تم إلغاؤه منذ فترات طويلة ولكن هناك بعض بقايا للعناصر الأخرى في الاقتصاد الياباني وبدرجات مختلفة حتى عصرنا الحالي.

وهناك جدل بين الاقتصاديين حول تفسير النظام الياباني. حيث يرى غالبية الاقتصاديين اليابانيين أن على اليابان العودة إلى نموذج السوق الحر. حتى إن نظام الترشيد والسياسة التدخلية كانتا دخيلتين على اليابان. إن هذه العوامل ربما تكون قد لعبت دورًا تاريخيًا ولكن اليابان ليست بحاجة إليها الآن (ومع ذلك فإن بعض العناصر مثل التركيز على توفير فرص العمل ربما يمكن العودة إليها بصفة جزئية). ومن الدعاة الرواد المتزعمين لوجهة النظر هذه يمكن الإشارة هنا إلى كل من ماساهيرو أوكونو ـ فوجيوارا (Masahiro Okuno-Fujiwara) وتيتسوجي أوكازاكي (Tetsuji Okazaki) ويوكيؤ نوجوتشي (Yukio Noguchi).

(Okazaki and Okuno, 1993; Noguchi, 1995)

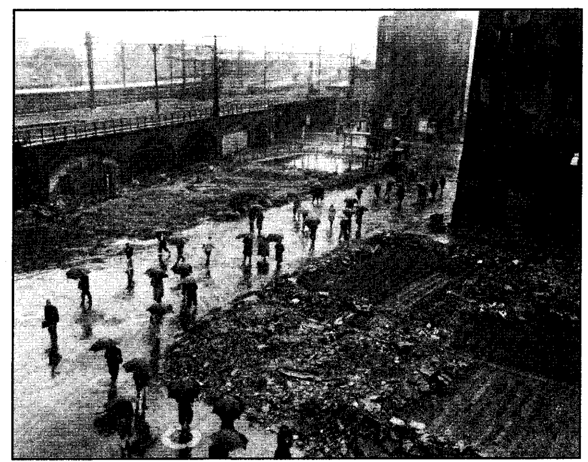
ولكن هناك عددًا قليلًا ممن يرون أن اليابان بحاجة إلى نظام يعتمد على علاقات طويلة المدى سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم لا. وعندما يتعدى الاقتصاد مرحلة الإعداد الأساسي ويتحول من مرحلة الاعتماد على الصناعات الخفيفية، وتصنيع الأغذية والتجميع البسيط للمنتجات الالكترونية إلى مرحلة التصنيع الثقيل وإنتاج الآلات، فإن قواعد السوق الحر لا تكون هي الاختيار الأمثل بالنسبة له. إن الدعم الحكومي وإرساء قواعد طويلة الأمد تصبح من الأمور التي لا يمكن تفاديها بالنسبة للصناعات التي تحتاج إلى استثمارات أولية، ودرجة عالية من التكنولوجيا وسوق العمل يسمح بتنقل العاملين بين المشروعات. ونظرًا لأن اليابان قد بدأت التصنيع الثقيل في العشرينيات والثلاثينيات، فإن نظام الاقتصاد الحر والمتوازن من عهد ميجي لم يكن ملائمًا وكان لا بد من تغييره. وحتى بدون الحرب فإن اليابان كان عليها أن تتبع نظامًا

جديدًا أيا ما كان الأمر، ويقدم يونوسكيه هارا (Yonosuke Hara) مثل هذه الرؤية (Hara, 1996). يقول إن الاقتصاد الحر في عهد ميجي كان غريبًا على اليابان وأن النظام التدخلي والمعتمد على العلاقات، والذي يعود بالأساس إلى عصر إيدو هو الأكثر طبيعية بالنسبة لليابان.

وتبعا لوجهة النظر الأخيرة، فإن تطبيق ذلك على الدول النامية في عالم اليوم يعني ما يلي. إن الصناعات الخفيفة وتجميع المعدات الإلكترونية يمكن أن يزدهر من خلال تطبيق قواعد التجارة الحرة وسياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا أرادات الدولة استيعاب التكنولوجيا بشكل مكثف وكان لديها قدرات صناعية متقدمة، فإن هناك حاجة لاتخاذ بعض الإجراءات لحفز الصناعة. لقد اتبعت كل من اليابان وتايوان وكوريا هذا الأسلوب في الماضي. على النقيض من ذلك فإن أيا من دول الآسيان لم يستطع تخطي ذلك السقف الزجاجي وتوطين الصناعة. وإذا ما تصورنا أن هناك دولة حديثة العهد بتلك الخبرة وحرمت من قدرتها على القيام بتلك الإجراءات بسبب السياسات المتبعة من قبل منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة والبنك الدولي، فإن هذه الدولة سوف تظل إلى الأبد في أقل مستوى من مستويات التصنيع والذي يتميز باستخدام وسائل التعاقد الصناعي والتجميع البسيط، وربما لن تكون قادرة على تحقيق مستوى أعلى من التكنولوجيا.

الفصل العاشر

اقتصاد ما بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩



حطمت طوكيو تحت نيران القذف الأمريكي، الصورة قرب محطة شيمباشي بعد الحرب في عام ١٩٤٥



الجماهير تتزاحم على السوق السوداء في منطقة ربما تقع بالقرب من محطة أوساكا في عام ١٩٤٦

١ ـ الآثار المادية المدمرة للحرب

بعد الهزيمة في الحرب قامت قوات الحلفاء باحتلال اليابان. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حكمت اليابان. وكان يطلق على القوات المحتلة القيادة العليا لقوات التحالف (The Supreme Commander of the Allied Powers) (SCAP) أو القيادة العامة (The General Headquarters GHQ) (كان هذا التعبير شائعا أكثر بين اليابانيين). وكانت القيادة العامة يرأسها الجنرال (الفريق أول) الأمريكي دوجلاس ماكرثر (Douglas MacArther). وعلى عكس حالة ألمانيا فإن احتلال اليابان قد تم بشكل غير مباشر، بمعنى أن الحكومة اليابانية قد استمرت في التواجد والأداء، وفي بعض الأحوال عارضت أوامر الولايات المتحدة، وتوجد خاصية أخرى تميزت بها حالة اليابان وهي أن دولة واحدة هي التي احتلت اليابان على حين أن احتلال ألمانيا تم بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي. وهذا ما مكن اليابان من تفادي التقسيم عندما بدأت الحرب الباردة.

وفي استبيان أجرته الولايات المتحدة حول فاعلية الهجمات العسكرية على اليابان أثناء الحرب، تبين أن هناك عاملين أساسين أسهما في هزيمة اليابان:

حصار ممرات الملاحة البحرية: نتيجة لغرق جميع سفنها الحربية والتجارية بالفعل، حيث افتقدت اليابان وسائل نقل الطاقة والمواد الخام بين اليابان وبين مستعمراتها ومناطقها المحتلة. وقد وقف الإنتاج في ظل عدم توافر المدخلات للعملية الإنتاجية. وكان ذلك هو السبب الأساسي في انهيار اقتصاد الحرب في اليابان.

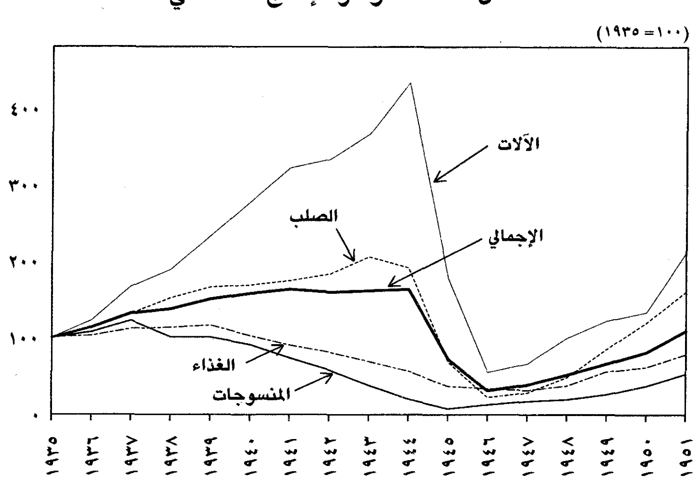
القصف الجوي الإستراتيجي (أغلبه في ١٩٤٥): تعرضت جميع المدن

اليابانية الرئيسية إلى القصف الجوي الأمريكي. وقد كانت أكبر الغارات الجوية هي تلك التي قصفت المناطق الشرقية من طوكيو في ١٠ مارس ١٩٤٥، حيث حاصرت نيران القصف ١٠٠,٠٠٠ شخص فقتلوا جميعًا خلال ساعات معدودة. وألقيت قنابل ذرية على هيروشيما (قتل فوريا ٩٠,٠٠٠ ـ ١٢٠,٠٠٠) وعلى ناجاساكي (قتل فوريا ٦٠,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠ شخص). ولكن لم يؤد القصف إلى تقليل طاقة اليابان الإنتاجية كما كان متوقعًا، على الرغم مما خلفه من آثار نفسية بالغة.

وقد أشار تقرير الولايات المتحدة إلى أن حصار ممرات الملاحة البحرية كان أكثر فاعلية من القصف الجوي الإستراتيجي. كما جادل التقرير بأن القصف الأمريكي كان من الأجدر أن يوجه إلى السكك الحديدية بدلا من المنازل.

وقد قدمت اليابان أيضًا تقريرًا عن خسائر الحرب. ويعرض الجدول ١٠ـ١ الخسائر المادية النسبية خلال الحرب، والتي تركز معظمها مع قرابة نهاية الحرب.

شكل ١٠ ـ ١: مؤشر الإنتاج الصناعي



Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 2, 1988.

جدول ١٠-١: الخسارة في الثروة القومية نتيجة حرب الباسيفيك

(الوحدة: مليون ين بأسعار نهاية الحرب)

نوع الأصول المادية	خسائر ما قبل الحرب	خسائر ما بعد الحرب	معدل الفقد/ الخسائر في المائة
إجمالي الأصول	٢٥٣,١٥٠	١٨٨,٨٥٢	٢٥,٤
سفن	٩,١٢٥	١,٧٩٦	٨٠,٣
آلات صناعية	٢٣,٣٤٦	١٥,٣٥٢	٣٤,٢
منشآت	٩٠,٤٣٥	٦٨,٢١٥	٢٤,٦
مواد صناعية	٣٢,٩٥٣	٢٥,٠٨٩	٢٣,٩
أصول القطاع المنزلي	٤٦,٤٢٧	٣٦,٨٦٩	٢٠,٦
الاتصالات وإمدادات المياه	٤,١٥٦	٣,٤٩٧	١٥,٩
الكهرباء والغاز	١٤,٩٣٣	١٣,٣١٣	١٠,٨
عربات السكك الحديدية والمركبات	١٥,٤١٥	١٣,٨٩٢	٩,٩

Source: Economic Stabilization Board, *A Comprehensive Report on the War Damage of Japan Caused by the Pacific War*, 1949.

ملحوظة: تشمل خسائر الحرب الخسائر المباشرة الناجمة عن القصف بالقنابل والقذائف، بالإضافة إلى الدمار غير المباشر الناتج عن تكهين الأصول والإزالة ونقص أعمال الصيانة.

ولقد نجا ثلثا مخزون الآلات وذلك بالرغم من القصف الجوي العنيف. ومع هذا فقد توقفت المصانع الحيوية والسكك الحديدية نتيجة لنقص الطاقة والمدخلات الصناعية. وفي أعقاب الحرب مباشرة في ١٩٤٥ و١٩٤٦، انهار الإنتاج إلى ٢٠٪ فقط مقارنة بدورة الإنتاج في وقت الحرب، أو ٣٠٪ من ذروة الإنتاج في فترة ما قبل الحرب تبعًا لما تم تسجيله فيما بين ١٩٣٤ و١٩٣٦. وكان نقص المدخلات الصناعية هو السبب الرئيسي وليس نقص الطاقة الإنتاجية.

٢- نقص الإمدادات والتضخم

استمر التخطيط الاقتصادي بعد الحرب وحتى عام ١٩٤٩. وفي وقت الأزمات فإن آليات السيطرة على الاقتصاد لا بد أن تحل محل القطاع الخاص والذي تصاب حركته بالشلل. وفي وقت الحرب استمر توفير السلع الأساسية بالبطاقات وقامت الحكومة

بتوجيه الإنتاج وتدبير الحصول على المواد الخام. وتمت السيطرة على الأسعار، ووفرت الحكومة الدعم، وتم توجيه الاقتصاد بإحكام. ومع ذلك فإنه بالمقارنة بوقت الحرب فإن آليات السيطرة كانت أقل فاعلية بسبب ظهور السوق السوداء.

وقد تفاقم عجز الإمدادات وانحدرت مستويات المعيشة إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٤٦، بعد عام من نهاية الحرب. وقد كان يخشى أن يعاني الناس من المجاعة حتى الموت بسبب النقص الحاد في الغذاء. وقد أضحت البطالة مشكلة خطيرة بعد عودة الجنود والمدنيين من جبهات القتال والمستعمرات السابقة. وقد كان من المتوقع أن تصل أعداد العاطلين عن العمل إلى ١٠ ملايين شخص. ومع هذا لم يتحقق أيٌّ من انتشار المجاعة أو البطالة الحادة حيث إنه قد تم امتصاص نسبة كبيرة من البطالة في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي. وقد عمل الكثير من سكان الحضر في القطاع غير الرسمي للحصول على مقومات الحياة(١). وقد أتاحت هذه القطاعات وظائف مؤقتة وآليات للمشاركة في الطعام.

وقد كان على المقيمين في الحضر أن يسافروا إلى المناطق الريفية في قطارات شديدة الازدحام لمبادلة الجزء المتبقي مما يملكون مثل كيمونو والقماش في مقابل الغذاء. إن حصص الغذاء كانت غير كافية وكان على الناس مخالفة القوانين والالتجاء إلى السوق السوداء ليتمكنوا من البقاء. وقد أشارت التقارير إلى أن القاضي يوشيتادا ياماجوتشي (Yoshitada Yamaguchi) بمحكمة طوكيو الإقليمية، والذي كان أمينًا ولم يرد أن يخالف قانون الرقابة على الطعام (Food Control Law) واعتمد فقط على الطعام الذي يوزع عن طريق البطاقات، ورفض أن يستفيد من الطعام الذي يتم الحصول عليه بطرق غير قانونية، فمات في أكتوبر ١٩٤٧ من المجاعة.

---

(١) يشير تعبير القطاع غير الرسمي إلى مجموعة الأعمال غير المسجلة رسميًا أو غير المسموح بها مثل تجار الشوارع، وخدم المنازل، وبعض الأعمال المنزلية الأخرى وذلك على النقيض من المشروعات التي يتم مقاطعتها بشكل قانوني. ونظرًا لأن هذه الأعمال تتم في إطار يصعب فيه إصباغ صبغة الشرعية أو عدم الشرعية، فإن وضعها يظل غير مؤكد، وتظل عرضة للتعليمات الحكومية التي يمكن أن تضع نهاية لنشاطاتها دون مراعاة لحقوق العاملين فيها أو الالتزام بتنفيذ العقود المبرمة. ولنفس السبب، فإن الحافز لا يكون قويًا للعاملين في هذا القطاع للإعلان الرسمي عن نشاطاتهم. إن القطاع غير الرسمي غالبًا ما يظهر داخل الدول التي تمر بحالة الأزمة أو التي يتميز بناؤها الاقتصادي بالتخلف أو الخلل المؤقت لبعض هذه الاقتصاديات.









لقد تأثرت الحياة الاقتصادية للمواطنين بشكل حاد منذ أواخر عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٦ وبالرغم من نجاة بعض ساكني المناطق الحضرية من القذف الأمريكي إلا أن الكثيرين منهم قد فقدوا منازلهم وممتلكاتهم. وتشير الصور أعلاه من أعلى اليمين إلى أدنى اليسار إلى الآتي: (١) الحياة في أكواخ الإيواء العاجل. (٢) تناول بعض الأغذية المتواضعة في ظل ظروف السوق السوداء. (٣) القطارات المكتظة بساكني المدن الذين يسافرون إلى الريف لمقايضة الملابس بالأطعمة. ولكن إذا ما تم القبض عليهم فإن بضائعهم المشتراة كان يمكن مصادرتها. (٤) أحد البائعين يظهر جزءًا من السمك المعروض للبيع في السوق السوداء من خلال فتحة في حصيرة من القش.

ولمواجهة التدهور في الإنتاج وظاهرة البطالة قامت حكومة اليابان بطبع الأوراق المالية لتمويل الدعم في الوقت الذي قامت فيه بالسيطرة على الأسعار. ومن الواضح أنه لم يكن من الممكن المحافظة على هذا الوضع لفترة طويلة. وقد أدت سياسة سد الفجوة الغذائية عن طريق الإصدار النقدي إلى مضاعفة معدلات التضخم لثلاث علامات عشرية في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩. وقد كان التضخم في السوق السوداء أعلى خاصة في الفترة الأولى. وتلك كانت ذروة التضخم. الذي شهدته اليابان سواء قبل أو منذ ذلك التاريخ.

لقد تمت السيطرة على التجارة الخارجية، وكانت المعاملات التجارية الكبرى لا بد أن تتم الموافقة عليها من قبل القيادة العليا لقوات التحالف. وقد تم تحريم المعاملات التجارية الخارجية على القطاع الخاص. وكانت القيادة العليا لقوات

التحالف تحدد سعر الدولار وسعر الين كل على حدة، بحيث أصبح هناك سعر صرف ضمني لكل منهما. وفي الواقع شهدت اليابان نظامًا لتعدد سعر الصرف بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٩. إن أسعار الصرف بالنسبة للصادرات (١٥٠ ـ ٦٠٠ ين للدولار) كانت منخفضة بشكل كبير وذلك بالمقارنة بأسعار الصرف بالنسبة للواردات (١٢٥ـ ٢٥٠ ينًا للدولار).

وكان حجم التجارة الدولية أيضًا محدودًا. وإلى جانب التجارة المقيدة فإن الولايات المتحدة قد زودت اليابان بالمساعدات الإنسانية والاقتصادية والتي بلغت ١,٥٩ بليون خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠، وقد أسهم هذا في الحد من نقص الغذاء والسلع الاستهلاكية. وقد قيل إن الاقتصاد الياباني قد استطاع البقاء بالكاد عن طريق دعامتين اصطناعيتين، وهما على وجه التحديد الدعم الحكومي والمعونة الأمريكية. إلا أن تلك الدعامات كان يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن.

٣ـ المشكلات الرئيسية لعام ١٩٤٦

وبعد الهزيمة مباشرة قام اثنان من الموظفين الشباب، سابورو أوكيتا (Saburo Okita) ويونوسكيه جوتو (Yonosuke Goto)، بتنظيم مجموعة بحثية لمناقشة طرق إعادة بناء الاقتصاد الياباني بعد الدمار الذي أحدثته الحرب. وفي الواقع فإن الترتيب لذلك تم مع نهاية الحرب، حيث كان أوكيتا وجوتو يعملان كمهندسين للكهرباء في بيكين (Beijing)، وعندما وقر في علمهما أن اليابان ستخسر الحرب في وقت قريب، عادا إلى طوكيو لتنظيم المجموعة التي ستقوم على الدراسة.

وقد تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة الدراسة في ١٦ أغسطس ١٩٤٥ بعد يوم واحد من هزيمة اليابان. وكان موضوع المناقشة هو التأثير المحتمل لاتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) في العام السابق وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبعد ذلك تمت استضافة العديد من اللقاءات البحثية بحضور مسئولين وأكاديميين مرموقين. قام كل من أوكيتا وجوتو بأعمال السكرتارية كما قاما بتلخيص النقاط الرئيسية لكل حلقة مناقشة وكتابة تقرير عنها. وقد بدأت الدراسة بمساع خاصة ولكنها بعد ذلك عرفت رسميًا باسم اللجنة الخاصة للبحوث بوزارة الخارجية. وتم نشر الطبعة المؤقتة من هذه التقارير في أواخر عام ١٩٤٥، ثم إعداد المسودة النهائية في مارس عام ١٩٤٦. وبعد تعديلات طفيفة صدر التقرير النهائي في سبتمبر ١٩٤٦.

كان هذا التقرير بعنوان «المشاكل الأساسية في إعادة بناء اقتصاد اليابان» مثالًا ممتازًا على الفكر التنموي في اليابان[١]. وقد بدأ التقرير بتحليل البيئة الخارجية والموقف الداخلي. ومن هذا المنطلق تم وضع الأساس لخطة طموح وواقعية وبدأ بعد ذلك وضع إجراءات وخطط تنفيذية دقيقة. لقد مثلت التوجهات الإستراتيجية المقترحة في هذا التقرير نمطًا عامًا لسياسة اليابان التنموية حتى يومنا هذا. وعلى سبيل المثال فعندما صاغ البروفيسور تاتسوؤ كانيدا (Tatsuo Kaneda) توصيات لـكيرغستان (Kaneda 1992)، أو عندما كتب البروفيسور شيجيرو إيشيكاوا (Shigeru Ishikawa) تقريرًا لـجايكا (JICA) حول فيتنام (JICA, 1995)، فقد تشابه التسلسل المنطقي الذي اتبعاه بشكل كبير مع تقرير المشاكل الأساسية. وفي بحث للمؤلف عن تحديث الصناعة في فيتنام في عصر العولمة فإنه يتبع نفس التسلسل المنطقي (Ohno and Thong, 2005). وبالرغم من أن الصناعات المستهدفة قد تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن إجراءات تحديدها ودراستها تظل قابلة للتعميم.

ويتكون التقرير من ١٩٣ صفحة وهو ينقسم إلى جزأين. يقدم الجزء الأول تحليلًا للواقع العالمي الجديد والوضع التاريخي والجغرافي لليابان التي هزمت في الحرب. ويقدم التقرير دراسة دقيقة لخسائر الحرب وتمت الإشارة فيه أيضًا إلى بعض النواحي الإيجابية. أما الجزء الثاني فيتضمن اقتراحات لتشجيع الصناعات والتركيز على التصدير في قطاع تلو الآخر مع الإشارة إلى الإجراءات المحددة لتنفيذ السياسات. وعلى حين نجد المشاكل الحقيقية لكل قطاع تهيمن على التقرير، إلا أن المشكلات النقدية والمالية، لم يتم تناولها إلا بشكل مبسط ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية للتقرير على النحو التالي[٢]:

---

(١) إن هذا التقرير متاح حاليًا باللغة الإنجليزية. انظر:
Saburo Okita, ed, *Postwar Reconstruction of the Japanese Economy*, University of Tokyo Press, 1992.

(٢) يشعر القارئ العادي اليوم بعدم الارتياح عندما يقرأ في التقرير أن آليات السوق الحر كانت غير محببة حيث كانت معظم اقتصاديات العالم تتجه نحو التخطيط. ولكن نود أن نؤكد هنا أن هذا الاتجاه كان من الاتجاهات السائدة في فترة ما قبل الحرب، وأنه كان من الصعب تجنب اللجوء إلى التخطيط في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية لليابان. وهناك البعض الآخر الذي يعتقد بأن مستقبل اليابان يرتبط بالاعتماد على التصنيع بدلًا من الزراعة أو التجارة أو الخدمات، ويبدو أن هذا الرأي هو الأكثر واقعية. ولكن وجهة النظر هذه تتعارض مع ما كانت تصبو إليه السياسة الأمريكية في ذلك الوقت من إضعاف التصنيع الياباني. (انظر الصفحات التالية من هذا الفصل).

- أن رؤية اليابان الاقتصادية لا بد أن تبنى على تحليل متعمق للتغير في المسارات العالمية.

- هناك حاجة حقيقية لتصميم وتنفيـذ خطة شاملة دقيقية لإعادة البناء. ويجب أن تعتمد هذه الخطة على التصنيع والتطور التكنولوجي والتحول الديناميكي في هيكل المعاملات التجارية.

- يجب أن يتم تحليل كل قطاع صناعي مهم بشكل دقيق، ويتم اقتراح برامج ترويجية بشكل دقيق وواقعي. ويتعين على اليابان أن تتجه إلى الصناعات التي تعتمد على تكثيف العمالة الماهرة حيث إن اليابان قد فقدت ميزتها النسبية في صناعة النسيج وأيضًا المنتجات الزراعية نتيجة لبزوغ الدور المتوقع لبقية دول آسيا.

لقد ألهم هذا التقرير العديد من الناس، ولكن الحكومة لم تتبع توصيات التقرير بشكل رسمي. إلا أنه بشكل غير مباشر فقد تم وضع فكرة «الموارد المحدودة لا بد أن توظف بشكل انتقائي لإعادة تأسيس وتوسيع دائرة التصنيع» موضع التنفيذ من خلال نظام أولويات الإنتاج والذي أداره البروفيسور هيرومي أريساوا (Hiromi Arisawa) أحد أعضاء المجموعة الدراسية.

جدول ١٠-٢: بعض المقتطفات من تقرير المشاكل الرئيسية (١٩٤٦)

(الرقمان يشيران إلى أرقام الصفحات في الأصل الياباني والترجمة الإنجليزية على التوالي).

- إن الأسباب الرئيسية لتنامي هذه الانتكاسة تتمثل في الركود في الناتج المحلي من الفحم، ونقص الواردات من المواد الخام. (ص ٦٣ / ٦٦). - في ظل المنافسة الحرة تحت قواعد الرأسمالية فإن الصناعات اليابانية سوف تجتاحها الصناعات الأجنبية العملاقة الحديثة. وسوف يترتب على ذلك تشويه الهيكل الصناعي الياباني. ويقتضي ذلك بتبني سياسات حكومية لتحافظ على الأقل على الصناعات الأساسية في حالة سليمة (ص ٨١/ ٨٥). - وسوف تتشكل بنية الصناعة الطبيعية حيث لا ينشد كل الشعب حياة استهلاكية ميسرة، إلا أنهم يكتفون بأدنى مستوى الحياة حيث يستهلكون بطريقة تحفظية

ويزيدون ادخاراتهم ـ إن ذلك سوف يؤدي إلى دعم القوى الاقتصادية وعدم اللجوء إلى الدعم المالي الخارجي لأغراض استهلاكية. (ص ٨٥/ ٨٨).

ـ لا بد من إعداد برنامج شامل وسنوي لإعادة البناء بغرض إحياء الاقتصاد الياباني من حالة الفقر الحاد الذي هو عليها الآن. وإن الهدر الذي يمكن أن يحدث نتيجة لإفساح المجال لآليات السوق الحر لا يجوز أن يسمح به، حتى يتسنى تركيز كل ما تبقى من القوى الاقتصادية الهزيلة في اتجاه نحو إعادة الإنتاج على نطاق واسع، مما يعجل بعملية إعادة البناء. (ص ٩٢/ ٩٤).

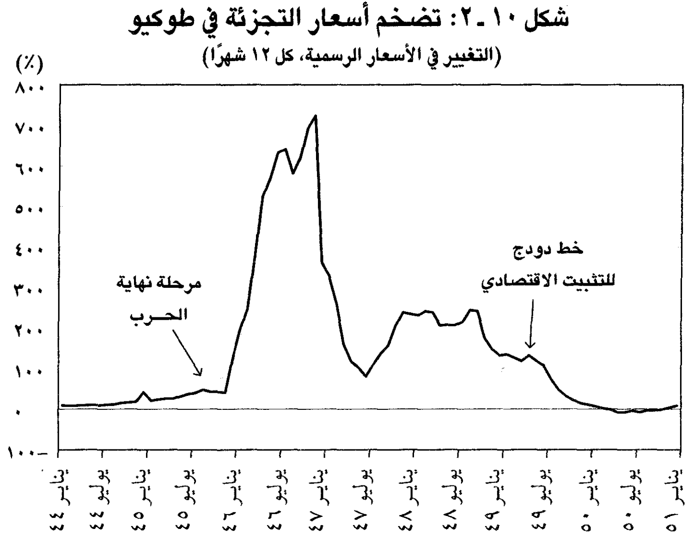
ـ يتعين أن يلعب التصنيع الدور الرئيسي في عملية إعادة بناء الاقتصاد الياباني. وعليه، فإنه عندما تطبق مبادئ الديمقراطية على النظامين السياسي والاقتصادي، ويتم محو ملامحهما العدائية، فإن ذلك سوف يسمح للصناعات الثقيلة أن تنمو بدرجة معقولة. وحيث إن الصناعات الثقيلة في اليابان سوف تصبح عرضة للمنافسة العالمية في المستقبل من ناحية، ونظرًا لصعوبة تحقيق فائدة من الحماية الحكومية كما حدث في الماضي، فلا بد من ترسيخ القدرة على الوقوف في وجه المنتجات الأجنبية والسيطرة على تكاليف الإنتاج، من خلال ترشيد الإدارة ورفع مستويات التكنولوجيا.(ص ١١١/ ١١٢، ١١٤).

٤ـ كيفية الحد من التضخم

بعد أن تصاعدت حدة التضخم عام ١٩٤٦، استمرت هذه المعدلات في الارتفاع حتى إنها تضاعفت لثلاثة أرقام عشرية حتى عام ١٩٤٩، وكان السبب واضحا ويتمثل في ضخ الأموال لسد عجز الموازنة والذي نشأ نتيجة لهذين النوعين من السياسات.

- **الدعم** ـ والذي تم توجيهه بشكل أساسي نحو المدخلات الوسيطة مثل الفحم، والصلب، والنحاس، والأسمدة، ولكن تم توجيه جزء منه أيضًا إلى السلع الاستهلاكية وعلى وجه الخصوص لدعم الغذاء.

- **قروض صندوق الإنعاش المالي (فوكين: fukkin)** ـ كان الهدف من هذه القروض هو أن تخصص للصناعات ذات الأولوية وعلى وجه التحديد صناعة الفحم. وكانت هذه القروض تمنح بواسطة وزارة المالية لهذه الصناعات. وتم إصدار سندات حكومية لتمويل هذه القروض. وقد تم شراء معظم هذه السندات وبشكل مباشر عن طريق بنك اليابان والذي قام بطرح المزيد من النقود.



شكل ١٠ ـ ٢: تضخم أسعار التجزئة في طوكيو
(التغيير في الأسعار الرسمية، كل ١٢ شهرًا)

Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 4, 1988.

إن الجدل ما زال قائما بين الاقتصاديين حول مميزات وعيوب هذه السياسات. فبالنظر إلى هدف الحد من التضخم، فإن هذه السياسات كانت غير موفقة تمامًا وكان يجب التوقف عنها بأسرع ما يمكن. ولكن من منظور الإنعاش القطاعي فإنه كان لا بد من إيجاد توازن بين الحد من التضخم والمحافظة على مستوى الناتج. إن التوقف الفجائي لكل من الدعم والقروض، كان يمكن أن يؤدي إلى القضاء على كل النشاطات الصناعية المتبقية.

وقد تمثلت المحاولة الأولى للحد من التضخم في محاولة وضع أسقف على المسحوبات من البنوك في عام ١٩٤٦. وقد أعلنت الحكومة، وبشكل مفاجئ، (أ) تحديد حد أقصى لمسحوبات الأفراد من ودائع البنوك بـ ٥٠٠ ين ياباني شهريًا، (ب) إلغاء سحب النقود الورقية ما لم يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك. وعليه فقد تعين على الأفراد الاحتفاظ بأموالهم في البنك مع استمرار التضخم. وقد قلل هذا من المعروض من السيولة إلى الثلث وتمت السيطرة على التضخم بشكل مؤقت. ولكن الناس شعروا بأن الحكومة قامت بخداعهم، كما فقدوا الثقة في السياسة المالية، وتضاعفت معدلات التضخم مرة أخرى.

وبعد فشل وضع أسقف على المسحوبات من البنوك تم اعتماد مداخل مختلفة لتخفيض معدلات التضخم كما تمت مناقشتها بقوة. وقد تمحورت الآراء المعارضة حول النقاط التالية:

(١) قبول التضخم: في يوليو ١٩٤٦، أشار وزير المالية تانزان إيشيباشي إلى أنه يمكن قبول عجز الموازنة ومعدل عال للتضخم طالما أن ذلك سيساعد على منع حدوث المزيد من انهيار الناتج وزيادة معدلات البطالة. وقال إن سبب التضخم الحالي يرجع إلى النقص في العرض وليس بسبب الإفراط في مستوى الطلب. وللعمل على استقرار الأسعار فقد تطلب الأمر إجراءات المؤازرة من جانب المنتجين وأيضًا المؤازرة من جانب العمال. وبدا أن ذلك يعني تقبل عجز الموازنة.

(٢) مدخل الصدمة: في يناير ١٩٤٨، جادل كيهاتشيروا كيمورا (Kihachiro Kimura)، عضو البرلمان ذو الاتجاه الاشتراكى، بما هو مخالف لتلك الفكرة. لقد أشار إلى أن استقرار الأسعار هو شرط مسبق لتعافي الناتج. وطالما استمر التضخم، فإن ذلك سيؤدي إلى تخزين البضائع حيث يتوقع الناس زيادة أكبر في مستويات الأسعار. وكان من شأن ذلك أن يعمل على تخفيض مستوى الطلب ويؤدي إلى زيادة الأسعار بمعدلات أكبر، وهنا يتوجب العمل على سياسة جريئة مضادة للتضخم لكسر هذه الدائرة المفرغة. وقد ساندت حكومة الولايات المتحدة في واشنطن وجهة النظر هذه.

(٣) السياسة التدرجية: أن مجلس التثبيت الاقتصادي وكذلك أيضًا الجنرال ماك آرثر قائد قوات الحلفاء قد تخوفا من التثبيت الاقتصادي من خلال الضربة الكبيرة حيث إن ذلك يمكن أن يقود إلى تحطيم الصناعات وإلى نشوب أزمة اجتماعية. لقد فضلا الأسلوب التدرجي في كبح التضخم وذلك باستخدام وسائل مثل الدعم والإقراض الحكومي والمساعدات الأمريكية مع الأخذ في الاعتبار التقليل من هذه الإجراءات مع مرور الوقت.

(٤) مدخل الصدمة المشروطة: أدرك البروفيسور هيرومي أريساوا من جامعة طوكيو أن السياسات التي تعمل على تخفيض التضخم كان من الممكن أن تقلل الناتج بشكل مؤقت، ولكنه كان يعلم أيضًا أنه لا بد من العمل على مكافحة التضخم

للقضاء على المضاربة والرغبة في الاكتناز. وقد جادل أنه لا بد من زيادة الناتج باعتماد خطة توازي ٦٠٪ من مستوى ناتج ما قبل الحرب، على أن يتم اتباع ذلك بتبني مجموعة من السياسات للحد من التضخم. ومن المحتمل أن يترتب على هذه الصدمة أن ينخفض مستوى الناتج إلى حوالي ٣٠٪ من مستوى ناتج ما قبل الحرب، ولكن من الممكن أن يتحمل المواطنون في ظل هذا الوضع. وهذا ما تحقق بالفعل في عام ١٩٤٦. وكان من المفترض أنه إذا تم اتباع سياسات الحد من التضخم بشكل سريع، وبدون هذه التهيئة الضرورية لمستوى الناتج، فإن الصدمة سوف تكون أكثر حدة.

وقد مالت السياسة التي تم اتباعها إلى أن تكون الأقرب إلى ما اقترحه البروفيسور أريساوا.

٥ـ نظام أولويات الإنتاج، ١٩٤٧ـ ١٩٤٨

يعتمد نظام أولويات الإنتاج على تركيز المواد الخام النادرة في عدد من الصناعات الإستراتيجية لتحفيز الوصول إلى تعافي الاقتصاد. (وعلى الرغم من تسمية ذلك بالنظام إلا أنها كانت تشير إلى مفهوم السياسة). ويعتبر ذلك نوعا من التخطيط الاقتصادي. وكان من المتوقع أن انتعاش عدد قليل من الصناعات الرئيسية سوف ينشر تأثيرًا إيجابيًا على مجمل الاقتصاد.

وكان البروفيسور أريساوا في يوليو ١٩٤٦ عضوا في المجموعة الاستشارية الخاصة لرئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida). وقد أخطر الجنرال ماك آرثر رئيس الوزراء أنه سيسمح لليابان باستيراد عدد قليل من السلع[١]. وقد أمر رئيس الوزراء يوشيدا موظفي الدولة بإعداد قائمة بالواردات، ولكن تلك القائمة قد اتسمت بالطول الشديد، مما حدا بيوشيدا لأن يطلب من مستشاريه العمل على

(١) قامت الحكومة اليابانية أثناء الحرب بتأمين التعويضات المناسبة للخسائر التي تتحملها المشروعات المشاركة في الإنتاج الحربي. وفي يوليو ١٩٤٦ أصدرت القيادة العامة لقوات التحالف أوامرها بإلغاء هذه الضمانات الأمر الذي تسبب في إفلاس العديد من هذه المشروعات وخروجها من السوق. وقد رفع رئيس الوزراء يوشيدا مطالب هذه المشروعات إلى قيادة القوات المتحالفة والأضرار التي لحقت بهذه المشروعات بسبب هذ القرارات، واستجاب ماك آرثر لطلب رئيس الوزراء بأن سمح باستيراد بعض المنتجات لمساعدة هذه المشروعات على تخطي هذه الأزمة.

اختصار هذه القائمة، وفي النهاية بقيت هذه البنود الخمسة على القائمة: الصلب، وفحم الإنثراكيت، والزيت الثقيل، والمطاط، والحافلات.

ولم يرغب ماك آرثر في أن تقوم اليابان باستيراد الزيت الثقيل حيث كان هناك نقص في المعروض على المستوى العالمي. ولكن البروفيسور أريساوا أقنع رئيس الوزراء بإعادة الحوار مع الجانب الأمريكي، وقد كان من رأيه أنه إذا سمح لليابان بأن تستورد الزيت الثقيل فإن الحكومة اليابانية سوف تعد بإنتاج ٣٠ مليون طن من الفحم. وكان الزيت الثقيل هو أحد مدخلات صناعة الصلب، والذي كان يعد مصدرًا أساسيًا لإعادة تأهيل مناجم الفحم. وبالنسبة لليابان كان الفحم هو مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن توفيره محليا. وإذا تم إنتاج كمية كافية من الفحم فإنه سيتم توزيع الفائض كمدخل للطاقة بالنسبة للصناعات الأخرى.

وقد وافق ماك آرثر أن تقوم اليابان باستيراد الزيت الثقيل تحت هذا الوعد، وقد تقلد البروفيسور أريساوا، والذي اقترح الفكرة، منصب رئيس اللجنة الفرعية المسئولة عن إنتاج ٣٠ مليون طن من الفحم. وعلى التوازى، تبنت وزارة التجارة والصناعة خطة مشابهة. وقد اتسمت خطة البروفيسور أريساوا بالدقة. وقد قام بتوظيف جهود كبار المهندسين والمدراء العموميين في كل حقول الفحم في اليابان بهدف جمع المعلومات. وقد قام بحساب طاقة العرض بالاعتماد على احتياطي حقيقي من الفحم، وسرعة استخراج عروق الفحم، وعدد ساعات العمل. ومن زاوية الطلب فقد قام بتوقع حجم الاستخدام المحتمل للفحم بواسطة القيادة العليا لقوات التحالف، وشركات الطاقة والسكك الحديدية والصناعات الأخرى.

وقد أصبح شعار ضخ ٣٠ مليون طن من الفحم نوعًا من أنواع الحملات القومية. وقد زار وزير التجارة والصناعة منجم جوبان (Joban) لتحفيز العمال وحثهم على العمل، وكان يتم الإعلان عن الإنتاج اليومي من الفحم في طرقات المدن الكبرى. وكان البرنامج الإذاعي المسائي يقوم على بث كلمات الشكر للعمال الكادحين في مناجم الفحم. وقد أمنت الحكومة المدخلات لمناجم الفحم بالاعتماد على الدعم وقروض الإنعاش، وقامت بتوفير مساكن خاصة للعاملين بالمناجم. وبالرغم من تأخر وصول الزيت الثقيل الذي كان يتم استيراده، إلا أن هدف الإنتاج كان يتحقق بطريقة أو بأخرى. وقد وصل الإنتاج المحلي من الفحم عام ١٩٤٧ إلى ٢٩, ٣٢

مليون طن. وفي عام ١٩٤٧ تأخرت الصناعات الرئيسية الأخرى، بخلاف الفحم، تأخرًا طفيفًا في تحقيق الأهداف الموضوعة لها. ولكن استمر العمل بنظام أولويات الإنتاج عام ١٩٤٨، وتم تحقيق الأهداف الموضوعة في تلك السنة. وبدأ الاقتصاد في التعافي عام ١٩٤٧. ولكن معدلات التضخم كانت مرتفعة.

٦ـ سياسة الولايات المتحدة في اليابان المحتلة

احتلت الولايات المتحدة اليابان في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥١. وخلال تلك السنوات تغيرت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان المحتلة تغيرًا جوهريًا.

وكان الهدف في البداية هو نزع عسكرة اليابان. لقد أرادت الولايات المتحدة أن تحاصر الاقتصاد الياباني وأن تفقد اليابان القدرة على إنتاج معدات حربية، ولم يكن مسموحًا ببناء الصناعات الثقيلة. وكان يتم توجيه وشحن المتبقى من الآلات إلى باقي دول آسيا وذلك في إطار سياسة التعويضات. ومع هذا فإن هذه السياسات لم يتم تطبيقها بشكل فعلي. وقد قامت القيادة العليا لقوات التحالف بإدخال الديمقراطية، حيث إن عدم توافر مناخ ديموقراطي، كما تمثل في الاحتكارات الرأسمالية والانتقاص من حقوق العمال والفلاحين، عدم التركيز على حقوق العمال والفلاحين، كانت تعتبر من العناصر الداعمة للأهداف التوسعية للجيش الياباني. وتم اتخاذ ثلاث خطوات للإصلاح الديمقراطي وذلك بتوجيه من القيادة العليا لقوات التحالف تمثلت في:

- **حل جماعات زايباتسو** ـ اتهمت الشركات الكبرى بدعم النزعة العسكرية خلال فترة الحرب. وقد تم تفكيك الشركات الاحتكارية إلى كيانات اقتصادية منفصلة. ولكن هذه السياسة تم تغييرها، وأنشئت اتحادات من نوع جديد من المجموعات الصناعية سميت بـكيريتسو (keiretsu)[١].

---

(١) يشير تعبير زايباتسو إلى مجموعة الشركات الكبرى داخل القطاعات المختلفة والتي تمتلكها الشركات القابضة والتي تسيطر عليها العائلات القوية. أما تعبير كيريتسو فإنه تعبير أكثر اتساعًا لأنه يشمل نطاقًا واسعًا من مجموع الشركات دون وجود شركات قابضة على قمة هذه المجموعات، وأن الذي يجمع بين هذه الشركات هو التعاون في مجالات التمويل والتكنولوجيا والأسهم المشتركة والعلاقات الشخصية... وكذا فإن التجمع الهرمي الذي يضم مجموعة الشركات العاملة في مجال صناعة السيارات والدراجات البخارية يمكن أن يدخل في إطار هذا النظام لهذا النوع من الشركات والمعروف باسم كيريتسو.

- **قوانين جديدة للعمل** ـ أمنت القوانين الجديدة حقوق العاملين في تنظيم نقابات العمال، المساومة الجماعية، وتحسين الأحوال الأولية لبيئة العمل.
- **إصلاح الأراضي الزراعية** ـ تمت مصادرة وبيع كل الأراضي الزراعية التي زادت على مساحات معينة في غياب أصحاب الأراضي. وقد كان سعر البيع منخفضًا، الأمر الذي أدى إلى تخفيض معدلات التضخم بسرعة وذلك بقيم حقيقية. وقد عمل هذا على توسيع قاعدة الملكية الزراعية للفلاحين بشكل واسع. وقد كان لهذا أثر إيجابي من وجهة نظر العدالة والجدوى السياسية، إلا أن تقسيم الأراضي إلى أجزاء صغيرة لتحقيق فاعلية النشاط الزراعي كانت له آثار غير مرغوبة من حيث تحسين الإنتاجية. وقد أضحت الزراعة العائلية على نطاق ضيق هي السمة المميزة للنظام الزراعي في اليابان منذ ذلك الحين.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إقرار دستور جديد تحت ضغط من القيادة العليا لقوات التحالف في ٣ مايو ١٩٤٧. وتحتفل اليابان بهذا اليوم كعطلة قومية. وبالمقارنة بدستور ميجي لعام ١٨٨٩ فإن الملامح الآتية تسترعي الانتباه:

- استقرار السيادة للشعب.
- الإمبراطور رمز لليابان ولكنه لا يمارس دورًا سياسيًا.
- التخلي عن الحرب وعدم السماح بامتلاك قوات عسكرية (المادة ٩).
- ضمان الحقوق الأساسية للإنسان.
- الفصل بين السلطات التشريعية، والإدارية، والقضائية.

وقد مثلت المادة ٩ وضعًا فريدًا يخص اليابان وتسببت في إثارة جدل حام الوطيس على مدار الوقت، ونسوق هنا النص الكامل للمادة التاسعة:

> تحقيقًا للمصالح المخلصة لإرساء السلم والعدل الدوليين، يعلن الشعب الياباني عن تخليه عن استخدام الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة، وأيضًا تخليه عن التهديد أو استخدام القوة كوسيلة من وسائل حل المنازعات الدولية.
>
> من أجل تحقيق الغاية المشار إليها في الفقرة السابقة، فإنه لن يتم الاحتفاظ بأي من القوات البرية والبحرية والجوية وأدوات الحرب الأخرى المحتملة. إن حق الدولة في ممارسة العمل الحربي لن يتم الاعتراف به.

وعلى الرغم مما نص عليه الدستور بعدم جواز امتلاك اليابان لقوة عسكرية، إلا أن اليابان تمتلك الآن فعليًا قوات الدفاع الذاتي. ويريد المتشددون مراجعة المادة ٩ بما يتيح امتلاك اليابان لقوة عسكرية كاملة، والبعد عن التمسك بتأويلات الدستور. بينما يريد الآخرون الاحتفاظ بهذه المادة وإلغاء قوات الدفاع الذاتي.

إلا أنه في حوالي ١٩٤٧، غيرت الولايات المتحدة من سياستها الاستعمارية بشكل رئيسي بسبب قيام الحرب الباردة. فقد أرادت الولايات المتحدة أن تقوى اليابان كحليف رأسمالي وكقاعدة لمناهضة الشيوعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعونة الاقتصادية الموجهة لليابان مثلت عبئًا على دافع الضرائب الأمريكي. وعليه فقد تم الترويج للإصلاح الاقتصادي، وإعادة التسليح، كما تم العمل على تشجيع الصناعات الثقيلة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد حدثت فجوة في السياسات داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أرادت واشنطن تحفيز الاقتصاد الحر واستخدام أسلوب الضربة الكبرى لتحقيق التثبيت الاقتصادي بأسرع ما يمكن. ولكن الجنرال ماك آرثر وأعضاء القيادة العليا لقوات التحالف في طوكيو، وهم أيضًا ممن يعرفون بـ «أصحاب العهد الجديد (New Dealers)»، وكانوا يدعمون التدخل الرسمي في وقت الكساد العظيم في الثلاثينيات، فضلوا الأسلوب التدرجي مع الاحتفاظ بدور مناسب للدولة.

٧ـ خطة دودج للتثبيت الاقتصادي ١٩٤٩

إن الجدل مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أغلق عندما أرسلت واشنطن جوزيف دودج (Joseph Dodge) إلى طوكيو في أوائل عام ١٩٤٩. وكان دودج هو رئيس لبنك ديترويت وكان لديه إيمان عميق بالاقتصاد الحر، وقد أمر بتنفيذ المعايير الصارمة التالية للقضاء على التضخم، وقد أطلق على حزمة سياساته «خطة دودج (Dodge Line)».

ـ وقف قروض الإنعاش.

ـ إلغاء كل أوجه الدعم وزيادة الرسوم المحصلة على المرافق.

- الوصول إلى «موازنة صفرية شديدة الاتزان»، الأمر الذي كان يعني ضرورة أن تحقق الموازنة فائضًا.
- توحيد المستويات المتعددة لتبادل العملة على أساس ٣٦٠ ينًا للدولار الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البروفيسور سي إس شوب (C.S. Shoup)، خبير أمريكي في السياسة النقدية، تم إرساله أيضًا إلى اليابان لوضع الأسس الخاصة بالنظام الضريبي الجديد. وتم تنفيذ اقتراحاته عام ١٩٥٠، والتي أصبحت الأساس لسياسة اليابان الضريبية في فترة ما بعد الحرب. وقد اعتمد هذا النظام بشكل كبير على الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل وضرائب الشركات والتي أصبحت ملمحًا أساسيًا لسياسة اليابان الضريبية لفترة طويلة من الزمن. ولم تكن لليابان قاعدة واسعة من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة الاستهلاك العام حتى عام ١٩٨٩.

وقد نجحت سياسة خطة دودج للتثبيت الاقتصادي في وقف التضخم. ولكن كما كان متوقعًا، فإن آثار الصدمة الاقتصادية كانت حادة. وقد توقع الناس ركودًا اقتصاديًا حادًا. وبالطبع فإن مستوى الناتج بدأ في التدهور. وقد حاول بنك اليابان طرح الأموال على عكس أوامر دودج. لقد استشعر البروفيسور أريساوا أن سياسات الاستقرار كان قد تم تنفيذها بشكل شديد السرعة وكان يفضل أن ينتظر دودج عامًا آخر.

ولم يكن ليتسنى لنا أن نعرف مدى حدة هذا الركود حيث طرأ حدث كبير، فمع بداية انكماش الاقتصاد الياباني اندلعت الحرب الكورية في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٣. ومهما كانت التأثيرات السياسية، فإن تأثير تلك الحرب على الاقتصاد الياباني كان تأثيرًا إيجابيًا. فقد استخدمت القوات الأمريكية اليابان كقاعدة للإمدادات وإنتاج العديد من السلع العسكرية والمدنية. وبالنسبة للصناعات اليابانية فقد كان ذلك بمثابة طفرة في مستوى الطلب الخارجي، كما كانت الحال في طفرة التصدير التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية. وقد انتهى الركود سريعًا، وبدأ الاقتصاد الياباني في النمو. وقد عاد التضخم بمعدلات طفيفة، ولكن الأسعار عادت لتستقر مع نهاية الحرب الكورية.

لقد كانت لخطة دودج للتثبيت الاقتصادي آثار مهمة على المستوى المؤسسي. وكان الاقتصاد الياباني اقتصادًا موجهًا منذ عام ١٩٣٧، وقد استمرت السيطرة على الاقتصاد خلال فترة تعافي ما بعد الحرب. وقد أتاح الوصول إلى استقرار الأسعار ووقف السيطرة على الأسعار وأوجه الدعم لليابان فرصة للعودة إلى اقتصاد أكثر حرية عن ذي قبل. ومن الممكن الآن العمل على إعادة تنظيم الاقتصاد القومي ويمكن أيضًا الحد من تدخل الحكومة. ومع هذا فإن ذلك لا يعني اقتصادًا حرًا بشكل كامل، فعلى الرغم من انتهاء الأخذ بأسلوب التخطيط إلا أن التدخل الحكومي قد استمر بأشكال مختلفة.

وأحيانًا تقدر جهود جوزيف دودج من زاوية إنهاء التضخم وتثبيت أركان الاقتصاد الحر، كما أنها تنتقد أحيانًا بسبب اللجوء إلى العلاج بالصدمة، على الرغم من أن الحرب الكورية قد ألغت الأثر غير المرغوب فيه. ومن المرجح أن معظم اليابانيين يقدرونه أكثر من كونهم يوجهون إليه اللوم.

هيرومي أريساوا و سابورو أوكيتا

يناقشان الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب

فيما يلي مقتطف من الحوار الذي جرى بين هذين الرجلين في عام ١٩٨٦ (مستخرج من «Arisawa, 1989, pp.33-34»). إن كلا الرجلين كان منخرطًا بشكل عميق في سياسات الانتعاش الاقتصادي.



سابورو أوكيتا (١٩١٤ - ١٩٩٣)



هيرومي أريساوا (١٨٩٦ - ١٩٨٨)

أوكيتا: كيف كان رأيك بخصوص تأميم صناعة الفحم (المقترح حوالي عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧)؟

أريساوا: بالنسبة لي، لم أفكر مطلقا في تأميم تلك الصناعة.

أوكيتا: ألم يكن ذلك في عهد تشوسابورو ميزوتاني (Chosaburo Mizutani) وزير التجارة والصناعة حيث تم اقتراح قانون خاص بتأميم مناجم الفحم؟

أريساوا: لم أفكر مطلقًا في التأميم. وفي حقيقية الأمر، فإن عمليات تعدين الفحم اليابانية كانت تعمل، لقد قامت ألمانيا بتأميم إنتاج الفحم، وناقشت هذا الموضوع بشكل مكثف في عدة مقالات. ولكن لم تكن لدي النية لتأميم مناجم الفحم الخاصة بنا. وبطبيعة الحال، إذا كان هناك موقف غير متوقع، فإن تأميم مناجم الفحم كان من الممكن أن يكون أحد البدائل. ولكن ما هي المشكلة بخصوص تأميم الفحم على وجه التحديد؟

أوكيتا: في تلك الأيام، كان هناك جدل حول ما عرف باسم تشوكان أنتيه رون (chukan antei ron: التثبيت متوسط المدى، والذي كان يعني مكافحة التضخم تدريجيًا). وأن هذا الجدل قد احتدم بينك وبين السيد كيمورا العضو الاشتراكي في البرلمان. وكانت وجهة نظرك أن وقف التضخم يجب أن يتم بعد أن تكون الحكومة قد سمحت للناتج أن يتحسن إلى مستوى معين بالمقارنة بما كان عليه في فترة ما قبل الحرب. ولكن اعتبر السيد كيمورا أن مكافحة التضخم هي شرط مسبق لتعافي الناتج الاقتصادي. وكانت هذه نقطة محورية في الجدل. وكما ذكرت أنت في مقال أن وجهتي النظر كانتا مختلفتين بخصوص أولويات السياسة. وفي الحقيقة أن هذا الخلاف كان كبيرًا وذلك إذا أخذنا في الاعتبار وجهة النظر الخاصة بك بخصوص «اقتصاديات المرحلة الانتقالية».

أريساوا: فيما يتعلق بسياسة مكافحة التضخم فإن وجهة نظري في ذلك الوقت كانت متعلقة باستخدام نظام التفضيل الإنتاجي، أولًا لإنعاش الاقتصاد ليعود إلى مستوى ٦٠٪ مما كان عليه قبل الحرب، ثم نبدأ بعد ذلك في وقف التضخم باستخدام إجراءات مشددة. وإذا ما استخدمت إجراءات الضربة الكبرى لكبح التضخم قبل أن يبدأ الاقتصاد في التعافي، فإن الاقتصاد الياباني كان من الممكن أن يدخل إلى مرحلة من التخبط المخيف ولذلك لا بد من الامتناع عن ذلك. وفي كل الأحوال، فإن تثبيت التضخم كان يمكن أن يقود إلى تخفيض الناتج. والمشكلة الحرجة هنا كانت متمثلة في درجة التدني الذي يمكن أن يصل إليه الناتج. إن الإجراءات المشددة بخصوص عمليات التثبيت كانت إجراءات لازمة ولكن التوقيت لا بد أن يتم اختياره بحكمة، حيث إنه في ذلك الوقت فإن نظام تفضيل الإنتاج قد تم تطبيقه بشكل أكبر كما وصل الناتج إلى ٦٠٪ مما كان عليه في فترة ما قبل الحرب.

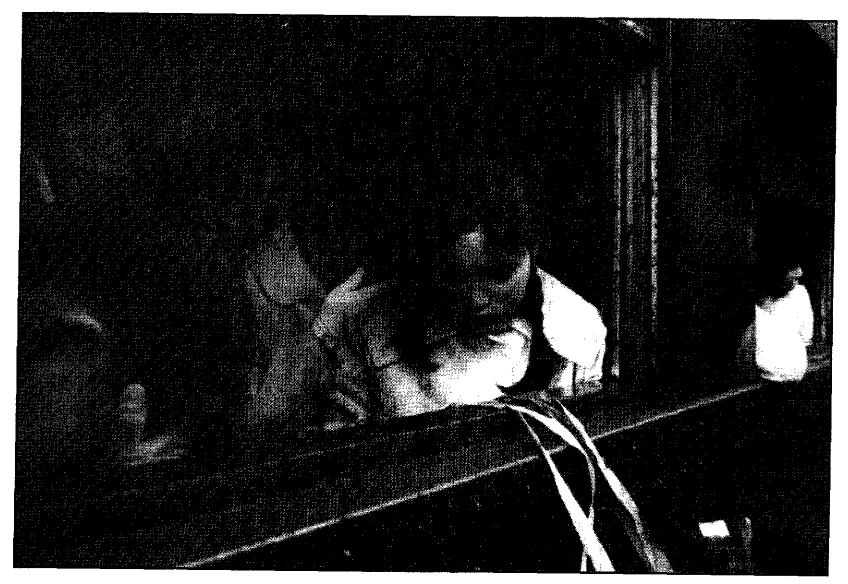
إن وجهة نظري كانت متمثلة في أن التثبيت المتشدد سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الناتج. ومع أسوأ سيناريو فإن الناتج يمكن أن ينخفض بمقدار النصف. لقد كان لدي إصرار على ضرورة بلوغ نسبة الـ٦٠٪ بمعدلات ما قبل الحرب. حيث إنه إذا أمكن تخفيض ذلك المستوى فإن احتمالات الانخفاض

في الناتج سوف تحول هذه النسبة إلى ٣٠٪ بمستويات ما قبل الحرب. ونظرا لأن الناتج الحقيقي قد انخفض إلى هذا المستوى بعد الحرب مباشرة وأن المواطنين قد تعايشوا بشكل ما مع ذلك، فإنه بالنسبة لي فإن هذا المستوى كان هو الحد الأدنى المقبول.

وقبل أن يصل السيد دودج إلى اليابان، ذهبت لمقابلة السيد فين (Fein)، المستشار المالي للمكتب الاقتصادي العلمي التابع لقيادة القوات المتحالفة. وكان رأيه أن اليابان تحتاج إلى برنامج قوي جدا لمكافحة التضخم. وذكرت له أنه من المبكر تطبيق ذلك البرنامج، وحاول إقناعي بالتثبيت المبكر ولكني لم أقتنع أبدًا بذلك. إن سبب إصراري على ذلك كان يقف وراء المنطق الذي قمت بشرحه حالاً.

الفصل الحادي عشر

عصر النمو الاقتصادي السريع



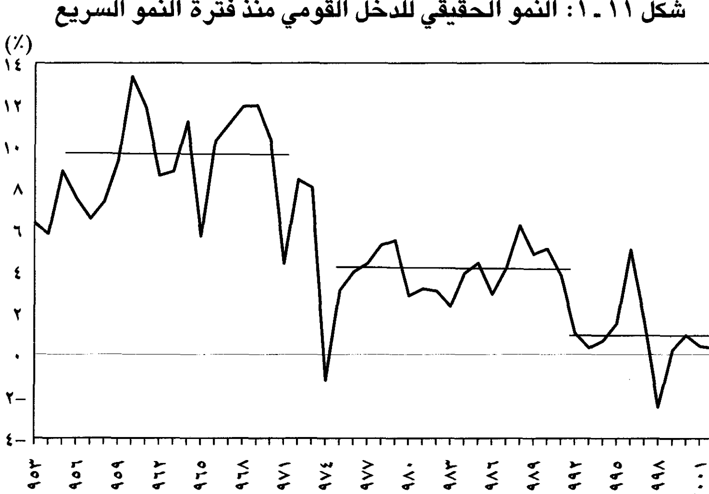
قطار خاص لنقل طلاب المرحلة الثانوية إلى المدن الكبرى عام ١٩٦٤ ـ وكان يطلق على هؤلاء الشباب تعبير «البيض الذهبي».

بعد فترة النقاهة في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ والحرب الكورية من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٣ دخل الاقتصاد الياباني فترة من النمو السريع. ومنذ منتصف الخمسينيات وحتى البدايات المبكرة لفترة السبعينيات فإن متوسط النمو الحقيقي بلغ ١٠٪ تقريبًا. إن هذا النمو السريع والتلقائي قد حول الاقتصاد الياباني والمجتمع بشكل بارز. ومع عام ١٩٧٠ تقريبًا، استطاعت اليابان أن تتفوق على ألمانيا الغربية كما أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم الرأسمالي، وبمعايير الناتج القومي الإجمالي فقد أصبحت اليابان في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية. إن مرحلة اللحاق بالغرب قد انتهت بشكل كامل بالنسبة لليابان. يناقش هذا الفصل الموضوعات الخمسة التالية: دوافع الترشيد، إدارة الاقتصاد الكلي، السياسة الصناعية، إعادة التكامل مع العالم، والتغير الاجتماعي.

١ ـ الترشيد

أثناء الفترة السابقة في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩، حيث كان التخطيط الاقتصادي ما زال معمولًا به وكانت اليابان بالضرورة ذات اقتصاد مغلق، فإن الهدف الرئيسي للسياسة كات متمثلًا في التعافي الكمي للاقتصاد. وقد اتبعت هذه السياسة بصرف النظر عن التكلفة وذلك على حساب اعتبارات الكفاءة. وتم توفير كل من الدعم والإقراض الذي لا يخضع لقواعد المساعدات الأمريكية.

شكل ١١ ـ ١: النمو الحقيقي للدخل القومي منذ فترة النمو السريع



Source: Cabinet office, *Annual Report on National Accounts*, various issues.

ولكن مع بداية الخمسينيات وبعد تطبيق خطة دودج للتثبيت الاقتصادي، فإن الاقتصاد الياباني قد دخل إلى مرحلة أخرى، ويمكن وصف الموقف الجديد على النحو التالي:

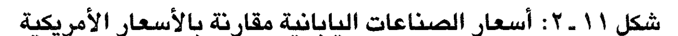
- تم إلغاء القيود والدعم كما استعادت قوى السوق مكانتها.
- بدأت التجارة الدولية الخاصة، وذلك على الرغم من أنها لم تكن تجارة حرة بشكل كامل، حيث استمر تطبيق الموروثات القديمة، والتحكم في أسعار الصرف وفرض حماية على الواردات وفرض قيود على الطلب على العملات الأجنبية والقيود الإدارية.
- ظهور التضخم الدولي الذي كان مصاحبًا للحرب الكورية. ولكن التضخم الياباني كان أعلى من المتوسطات العالمية، وفيما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥١ ارتفعت أسعار الجملة اليابانية بنسبة ٦٤٪ كما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٨,٥٪ بينما كانت نسب التضخم لأسعار الجملة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تصل إلى ١٦,١٪ و١١,١٪ على التوالي وذلك خلال نفس الفترة.
- تحديد معدل جديد لسعر الصرف بين الين والدولار بمقدار ٣٦٠ ينًا للدولار

في عـام ١٩٤٩ . وقـد اعتبر هـذا المستوى ملائمًا بشـكل أسـاسي ولكـن نظرًا لظروف التضخم المصاحبة للحرب الكورية فإن الين أصبح مقدرًا بأعلى من قيمته الحقيقية.

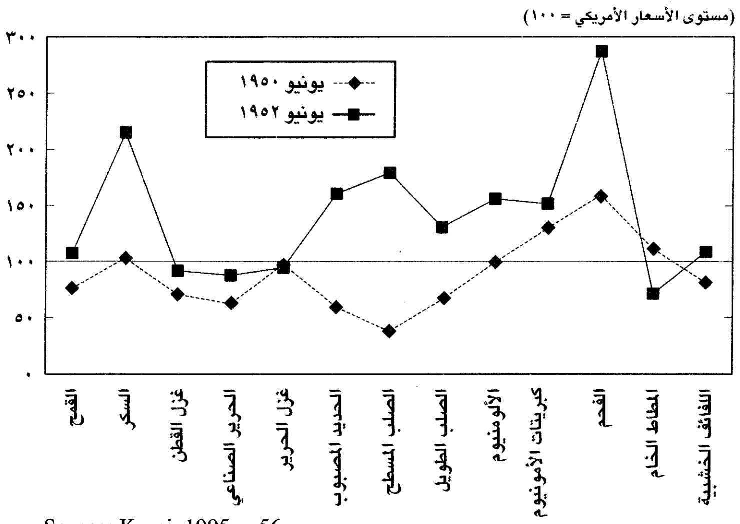
- استعادت اليابان استقلالها السياسي مع توقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام في عام ١٩٥١ كما توقفت المساعدات الأمريكية لليابان. وفي نفس الوقت توصلت كل من اليابان والولايات المتحدة إلى توقيع معاهدة للأمن في عام ١٩٥١ (تم تجديدها في عام ١٩٦٠) وأصبحت اليابان حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة.
- احتفظت اليابان بكميات محدودة فقط من الاحتياطيات الدولية بلغت ٥٦٧ مليون دولار مع نهاية فترة الخمسينيات.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة، فإن الصناعات اليابانية كان عليها أن تسعى لتحقيق الكفاءة والمنافسة. لقد انقضت أوقات التخطيط الاقتصادي والتوسع المادي وبدأ التحدي الخاص بتخفيض الأسعار والوصول إلى جودة أعلى.

وقبل اندلاع الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠، فإن تكلفة الصناعات اليابانية كانت موازية تقريبًا لتكلفة الصناعات الأمريكية. ولكن مع عام ١٩٥٣، فإن معظم مدخلات الصناعة قد أصبحت أكثر كلفة عن مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية. وبصفة خاصة فإن أسعار الفحم والحديد كانتا الأكثر كلفة. وإن هذه المدخلات بالذات كانت من المدخلات ذات الأولوية داخل نظام الإنتاج في ١٩٤٧ - ١٩٤٨! إن ما عرف باسم «مشكلة ارتفاع أسعار الفحم والحديد» قد قادت إلى نتائج سلبية لكل الصناعات الأخرى التي تستخدم هاتين المادتين كمدخلات للصناعة.



شكل ١١ ـ ٢: أسعار الصناعات اليابانية مقارنة بالأسعار الأمريكية



Source: Kosai, 1995, p.56.

ولكي تتعايش اليابان مع هذا الارتفاع في تكلفة الصناعات وعدم القدرة على المنافسة، كان هناك ثلاث سياسات متاحة يمكن الاختيار فيما بينها نظريًا؛ (أ) تخفيض سعر الين، و(ب) اتباع سياسة متشددة لتحقيق الانكماش من خلال أدوات الاقتصاد الكلي، و(ج) تحسين الإنتاجية. لقد اختارت اليابان الخيار الثالث. أما الخيار الثاني فقد تم اللجوء إليه جزئيًا من خلال تطبيق سياسة اقتصادية أكثر تشددًا نسبيًا ولكن لم تفكر اليابان في اللجوء إلى الخيار الأول. لقد تخلصت اليابان للتو من أزمات ما بعد الحرب، كما أنها قد تبنت السعر الموحد لتبادل العملة منذ عام ١٩٤٩، كما استعادت استقلالها السياسي منذ عام ١٩٥١. وفي ظل النظام المحدد للتبادل وفقًا لنظام بريتون وودز فإن اليابان قد شعرت أنه ليس من المقبول سياسيًا أو دبلوماسيًا إعادة النظر في سعر صرف تبادل العملات والذي تم الأخذ به حديثًا.

إن مصطلح جوريكا (Gorika) أو الترشيد يعني تحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والآلات وإعاة تنظيم الإنتاج وأساليب الإدارة. لقد أصبح ذلك هدفًا اقتصاديًا قوميًا في بداية الخمسينيات. وبمناسبة الحرب الكورية فإن العديد من الشركات قد استفادت من الانتعاش العسكري الأمريكي وكانت قادرة على تحقيق أرباح متراكمة. وكانت هذه الأرباح بمثابة المصدر الرئيسي للتمويل

خاصة بغرض استحداث التكنولوجيا الجديدة والآلات. ومع ذلك فقد اعترضت نقابات العمال في كثير من الأحيان على هذه السياسات الترشيدية حيث اعتقدت أنها مجرد شعار لإخفاء نية الشركات للتخلص من العمالة وفرض شروط قاسية للعمل.

لقد نجحت بعض الصناعات في عملية الترشيد على حين أخفقت صناعات أخرى وانهارت. وبمقارنة صناعتي الفحم والحديد فإن الصناعة الأولى قد خسرت على حين نجحت الصناعة الثانية. إن كلتا الصناعتين قد أسهمت في زيادة الناتج الكلي وذلك من خلال اختفاء صناعة الفحم وزيادة القدرة التنافسية لصناعة الحديد. لقد تضررت صناعة الفحم بصفة خاصة نظرًا للتحول الكبير في مصادر الطاقة العالمية من الفحم إلى البترول والذي كان يعتبر أرخص من الفحم. وعلى خلاف الفحم، فإن اليابان كانت مضطرة لاستيراد ٩٠٪ من البترول نظرًا للمحدودية الشديدة للإمدادات المحلية (لقد ارتفع اعتماد اليابان على البترول بالتبعية ليصل إلى ٩٩,٧٪).

إن موقف السياسات الحكومية كان أيضًا من العوامل الحاسمة في ترشيد الصناعة. وفي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، حيث تزايدت الواردات وانتهت تداعيات الحرب الكورية واجهت اليابان أزمة في ميزان المدفوعات. وقام بنك اليابان بزيادة أسعار الفائدة وتم تقييد كل من الموازنة والاستثمارات المالية وبرامج القروض (FILP)[1]. لقد اتجهت نية صانعي السياسة لخفض التضخم لكي يقترب من الصفر (أخيرًا!) وتشجيع الصناعات لخفض التكلفة. إن هذه السياسية كانت مختلفة عن تلك التي تم اتباعها في مرحلة الازدهار الاقتصادي في العشرينيات بعد الحرب العالمية الأولى. لقد كان الهدف الرئيسي في ذلك الوقت هو إنقاذ الشركات الضعيفة والبنوك. على العكس من ذلك فإنه في فترة الخمسينيات كانت هذه الصناعات مطالبة بتحقيق المزيد من الكفاءة أو الخروج من السوق. ويقال في هذا الصدد إنه عندما يصل الانتعاش

(١) إن الاستثمار المالي وبرنامج القروض(FIlP) كان نظاما متبعا في اليابان والذي يتم بمقتضاه استخدام المدخرات البريدية للمواطنين وارصدة المعاشات في تمويل الاستثمار والقروض للمشروعات العامة من خلال مؤسسات التمويل القومي ووسائل الائتمان. إنه كان نظامًا فريدًا وخاصًا باليابان وشكل ما يقرب من نصف الموازنة العامة وأسهم في تحقيق التعاون المرغوب فيه بين مقتضيات التخطيط ومتطلبات الواقع.

المصطنع إلى نهايته وتسوء ظروف الأعمال تظهر الحاجة إلى تبني إجراءات أكثر تشددًا للتحضير للفترة التالية من النمو السريع المتوازن.

وهناك حقيقية أخرى مهمة تمثلت في استحداث أدوات جديدة للسياسة الصناعية خلال أوائل الخمسينيات. ولاستبدال أدوات التحكم في السعر والدعم وقروض فوكن خلال المراحل المبكرة للانتعاش قامت أدوات السياسة الجديدة على اتباع:

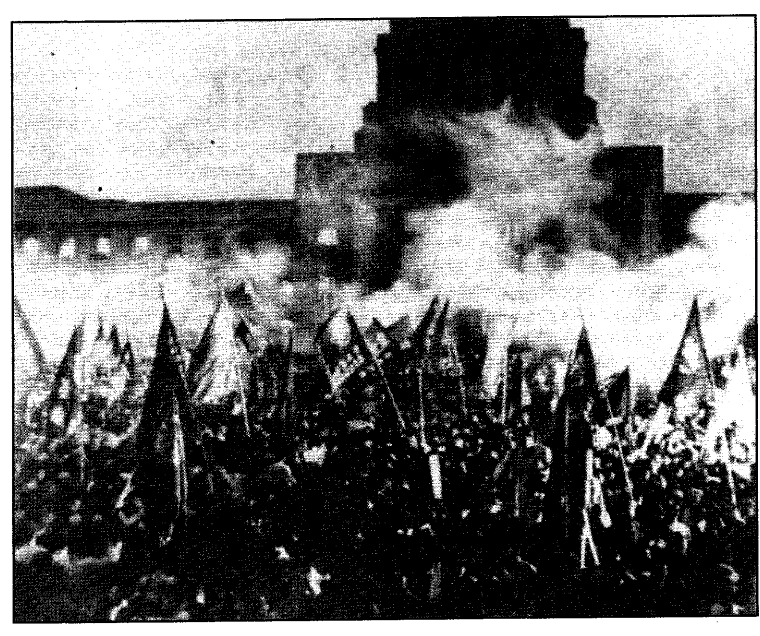
- موازنة للصرف الخارجي.
- التحكم في رءوس الأموال، بما في ذلك المستخدمة في استيراد التكنولوجيا.
- المعاملة الضريبية التفضيلية لصناعات محددة.
- استحداث بنك التنمية الياباني وبنوك أخرى للسياسات.
- إصدار عدد من القوانين لتشجيع ترشيد المشروعات.

إن الحكومة اليابانية المسلحة بهذه الأدوات للسياسة الاقتصادية قد أصبحت الآن مستعدة لمساعدة الصناعات.

لقد كان عام ١٩٦٠ عامًا مميزًا في تاريخ اليابان بعد الحرب. ففي هذا العام فإن المنازعات العمالية في مناجم ميئيكيه (Miike) للفحم بمنطقة كيوشو والتي كانت تقوم على إدارتها من جانب مجموعة ميتسوي قد وصلت إلى الذروة. لقد أعلنت إدارة المنجم أسماء مجموعة من العاملين، خصوصًا من قيادات الاتحادات العمالية، للقيام بأعمال الترشيد. لقد تظاهر عمال الفحم كما قاموا باحتلال مقار الشركة. لقد اعتبر ذلك ذروة المواجهة بين كل الرأسماليين والعاملين في اليابان ولكن خسر العاملون بالنهاية. وشهد عام ١٩٦٠ حدثًا كبيرًا آخر تمثل في تجديد معاهدة الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد حاولت حكومة كيشي (Kishi) من جيمينتو (Jiminto:Liberal Democratic Party, LDP؛ الحزب الليبرالي الديموقراطي) إقحام التصديق على المعاهدة داخل البرلمان، وذلك بالرغم من المظاهرات التي شملت جميع أنحاء اليابان. لقد تقدمت مظاهرة ضخمة وأحاطت بمبنى البرلمان كما لقيت طالبة حتفها في المظاهرات. ومع ذلك فقد تم تجديد المعاهدة كما استقالت



عمال مناجم ميكيه وأسرهم والمتعاطفون معهم يقاتلون الرأسماليين بشراسة ولكنهم خسروا



الاحتجاج ضد الحكومة بمناسبة تجديد معاهدة الأمن الأمريكية ـ اليابانية

الحكومة بسبب إحداث هذه البلبلة. وبهذين الحدثين انتهت أيام المواجهة السياسية والأيديولوجية. لقد وجهت الحكومة الجديدة للحزب الليبرالي الديموقراطي والتي قادها هاياتو إيكيدا (Hayato Ikeda) الاهتمام القومي من السياسة إلى الاقتصاد وذلك من خلال اقتراح خطة مضاعفة الدخل. لقد اقترح إيكيدا مضاعفة الدخل القومي في اليابان خلال عشر سنوات الأمر الذي تطلب نموًا سنويًا يصل إلى ٢, ٧٪ في المتوسط، لقد تطورت اليابان بشكل أسرع من ذلك، وتحقق هدف إيكيدا خلال ست أو سبع سنوات وبشكل أسرع من المتوقع. لقد حلت علاقات التعاون بين الإدارة والعاملين بالتدريج محل الراديكالية السياسية. وكانت هناك أقلية من الطلاب ومجموعات من الجناح اليساري والتي طالبت بالثورة العنيفة مع بداية السبعينيات، إلا أنها قد افتقدت إلى التأييد من جانب الأغلبية من المواطنين.

٢ ـ إدارة الاقتصاد الكلي

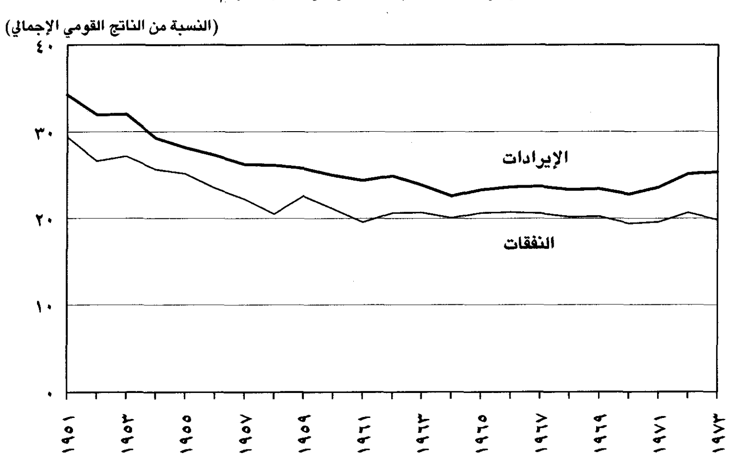
خلال فترتي الخمسينيات والستينيات تميزت إدارة الاقتصاد الكلي بالملامح التالية:

كانت الموازنة جيدة بشكل عام وتحقق فائضًا. بالإضافة إلى ذلك فإن حجم الحكومة مقارنة بالدخل القومي قد أخذ في التناقص التدريجي وخصوصًا في عقد الخمسينيات. لقد تم منع صك العملة كأسلوب لمواجهة العجز المالي. وفي الواقع فإن الحكومة لم تقم بإصدار سندات مالية طوال فترة ما بعد الحرب في اليابان وحتى عام ١٩٦٥، ولهذا السبب لا توجد إحصاءات عن السندات الحكومية أو معدلات الفائدة عليها قبل ذلك التاريخ.

وعلى جانب التعامل النقدي، تم الاحتفاظ بسعر صرف ثابت للين في مقابل الدولار باعتبار ٣٦٠ ينًا مقابل الدولار. لقد كان نظام بريتون وودز يسمح بتصحيح سعر الصرف الثابت عند ظهور اختلال جذري، ولكن اليابان لم تسع مطلقًا لتغيير سعر الصرف ويعتبر البعض أن الين قد أصبح تدريجيًا مقدرًا بأقل من قيمته الحقيقية نظرًا لارتفاع الإنتاجية في اليابان، وبالتالي فإن التكلفة الفعلية أصبحت أقل، وذلك بالمقارنة مع باقي الدول الصناعية. ولكن هذه النتيجة موضع نقاش (McKinnon and Ohno, 1997). إن الأجور والأسعار في اليابان كانت في زيادة مستمرة ومواكبة



شكل ١١-٣: موازنة الحكومة المركزية وحجم النفقات



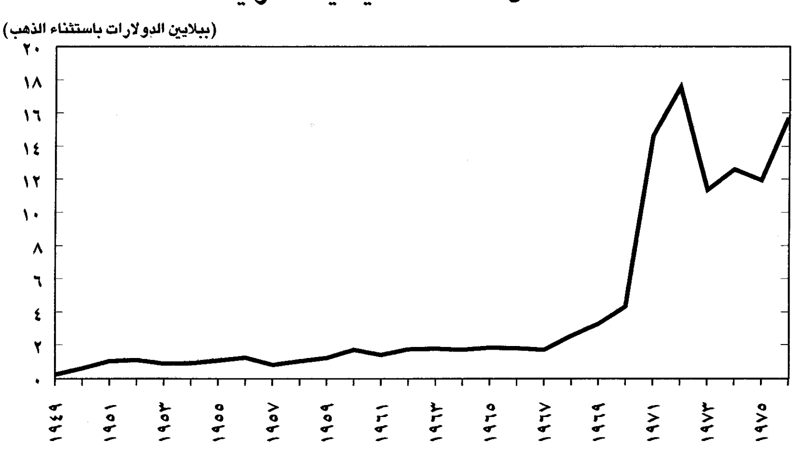
Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 3, 1988.

للزيادة في الإنتاجية ولا يوجد دليل قاطع على ظهور اتجاه لتخفيض قيمة الين. ويتفق ذلك تمامًا مع ما نتوقعه في عالم تسود فيه أسعار صرف ثابتة. ومن الطبيعي أن نجد دولة صغيرة ذات ديناميات لا تتوقف في عملية التصنيع تستطيع أن تزيد من إسهامها في السوق العالمية. ومن الصعوبة بمكان أن تتمكن تعديلات سعر الصرف من التغلب على قوى التحول التي تظهر كنتيجة للتغير الهيكلي في الاقتصاد الحقيقي. إن الحكومات في الاقتصاديات الأكثر نضجًا والتي تطالب بإعادة تقييم عملاتها ربما تكون في البلدان التي تريد مخادعة نفسها والتهرب من السؤال الحقيقي. إن هذا ما يمكن أن يقال عن اليابان في فترة ما بعد الحرب وأيضًا عن الصين اليوم.

إن تبني سعر صرف ثابت يضع قيودًا على السياسة المالية. بعبارة أخرى، عندما يتم تحديد سعر صرف ثابت، فإن السياسة المالية لا تصبح متغيرًا مستقلًا يمكن تحديده بواسطة السلطات المالية، حيث يكون البنك المركزي مطالبًا باستخدام السياسة النقدية للاحتفاظ بسعر الصرف ثابتًا عند المستوى المحدد. وهذا ما يعرف باسم «داخلية (endogeneity)» السياسة النقدية في ظل سعر ثابت للصرف. وعند تحديد سعر ثابت للصرف بين الين والدولار فإن بنك اليابان كان عليه أن يعدل من سياسته المالية بشكل دائم للحفاظ على هذا المعدل. وفي اليابان فإن قيود السياسة قد تم فرضها بشكل محدد كما يلي:

نظرًا لعدم وجود حرية على انتقال رأس المال في ذلك الوقت فإن العجز في ميزان المدفوعات كان يعني بالضرورة وجود عجز في الميزان التجاري، وعند اشتداد المنافسة داخل الاقتصاد القومي وارتفاع الواردات فإن بنك اليابان كان عليه تقييد النقود عن طريق زيادة أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل، ومن خلال «الإرشاد عبر الشبابيك (window guidance: إبلاغ تعليمات إلى البنوك التجارية بتخفيض القروض الجديدة)». ونظرًا لأن المشروعات اليابانية قد اعتمدت بشكل كبير على القروض البنكية، فإن هذا الإجراء كان له تأثير فوري على الحد من الاستثمار. وعندما تضعف المنافسة الاقتصادية فإن الضغوط على ميزان المدفوعات تصبح قليلة. وفي كل مرة ترتفع فيها مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل قوي، فإن بنك اليابان كان عليه اتباع هذه السياسة. إن هذا ما كان يعرف باسم «الحد الأقصى في ميزان المدفوعات (the ceiling of the balance of payment)» أو «سياسة التوقف والسير (stop-go policy)». وهذا ما جرى عليه العمل حتى منتصف الستينيات.

شكل ١١ ـ ٤: الاحتياطيات الدولية



Source: International Monetary Fund, International Financial Statistics, various issues.

ولمواكبة الضغوط المصاحبة لميزان المدفوعات في ظل ثبات سعر الصرف، فإن ألمانيا الغربية غالبًا ما اتبعت سياسة تدخلية في سوق الصرف الأجنبي، وقامت بتعديل سعر المارك الألماني كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ونظرًا لكون الضغوط

على المارك الألماني كانت في تزايد مستمر، فإن تعديل سعر صرف العملة كان دائمًا باتجاه متزايد. وعلى النقيض من ذلك، فإن اليابان قد فضلت السياسة المقيدة (تقييد النقد) في مجال الاقتصاد الكلي كوسيلة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. وهكذا فإنه بينما استطاعت ألمانيا الغربية تحقيق المزيد من الوفورات الدولية فإن مدخرات اليابان كانت ضئيلة وثابتة وذلك حتى منتصف الستينيات (ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من ذلك، فإن بنك اليابان كان يتدخل وبشكل قوي واستطاعت اليابان بشكل سريع تحقيق تراكم في الأرصدة الدولارية).

وفي ظل هذا النظام النقدي، فإن أسعار الجملة اليابانية كانت في واقع الأمر ثابتة. وفي الفترة من ١٩٥١ وحتى عام ١٩٧١، فإن الرقم القياسي لأسعار الجملة في اليابان قد ارتفع بمعدل سنوي يصل إلى ٠,٧ ٪. إن هذا الاستقرار الملحوظ كان متواجدًا أيضًا في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية. وواقعيًا فإن الفترة التالية مباشرة على الحرب في الخمسينيات والستينيات كانت من الفترات التاريخية غير المسبوقة عالميًا والمتميزة بالاستقرار في الأسعار. ولقد «استوردت» اليابان هذا الثبات في الأسعار العالمية وذلك في شكل سلع تجارية من خلال احتفاظها بسعر صرف ثابت. إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع بشكل أسرع قليلًا وذلك بمعدل سنوي يصل إلى نسبة ٤,٤٪. لقد عرفت هذه الظاهرة في تلك الأثناء بـ «التضخم الزاحف» والذي كان يعتبر من مشكلات الاقتصاد الكلي[١]. وفي نفس الفترة فإن الأجور الاسمية قد ارتفعت بنسبة ١٠,٢٪ كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ١٤,٥٪ كما ارتفعت وسائل الدفع الجارية (عرض النقود M1) بنسبة ١٥,٩٪ (وجميعها تعكس زيادة سنوية في المتوسط). كما صاحب

(١) تجدر ملاحظة أن التضخم التبايني عبر السلع والخدمات المختلفة لا يشير بالضرورة إلى عدم توزان اقتصادي. ومع افتراض أن معدلات الأجور والمتغيرات السعرية الأخرى متعادلة لكل الصناعات فإن الصناعات ذات معدلات نمو الإنتاجية الأعلى يمكن أن تحقق انخفاضًا في الأسعار بشكل أسرع يفوق الصناعات الأخرى ذات معدلات نمو الإنتاجية المنخفضة. وفي الحقيقية فإن أسعار المستهلك اليابانية قد ارتفعت بشكل أسرع من أسعار الجملة الأمر الذي يعكس معدلات نمو إنتاجية أعلى في الصناعات التي تتركز بقوة في القطاعات الأولى (المعدات، السيارات، الإلكترونيات، وغيرها) عن الصناعات المتضمنة في الثانية (الغذاء، المساكن، الخدمات وغيرها)، هذه المقارنة قد تم تقديمها بشكل رسمي في إطار نظرية Balassa-Samuelsom في الاقتصاد الدولي.

ذلك ارتفاع حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٤,٩٪ سنويًا وذلك خلال الفترة من ١٩٥١ وحتى عام ١٩٧١.

لقد انضمت اليابان إلى البنك الدولي في عام ١٩٥٢ كما بدأت في الاقتراض منه اعتبارًا من العام التالي. لقد تحولت اليابان وبسرعة إلى أن تصبح ثاني أكبر مقترض من البنك الدولي وذلك بعد الهند. واستمرت اليابان في الاقتراض من البنك الدولي حتى عام ١٩٦٩. وقد استخدمت جميع القروض من البنك الدولي في إقامة البنية الصناعية الأساسية مثل مولدات الكهرباء والطرق السريعة وشينكانسين (Shinkansen: خط القطار السريع). وعلى النقيض من الاتجاهات السائدة اليوم بخصوص المعونات الرسمية للتنمية (ODA)، فإن أيا من هذه القروض لم يوجه إلى التعليم أو الرعاية الصحية أو التنمية الريفية أو برامج اجتماعية أخرى. إن قروض البنك الدولي قد أصبحت متاحة للإقراض بالنسبة للمشروعات الصناعية المقترحة من خلال بنك التنمية الياباني. إن هذا الإجراء قد عرف باسم «القروض على خطوتين (two-step loans)». ومن الجدير بالملاحظة هنا أن قروض البنك الدولي قد أسهمت في تمويل أقل من ١٪ من إجمالي الاستثمارات المحلية. لقد قامت اليابان في تمويل استثماراتها النشطة في تلك الفترة من خلال الاعتماد الكلي على المدخرات المحلية. ومع ذلك فإن الشركات اليابانية كانت نشطة بخصوص استيراد التكنولوجيا، كما ساندتها الحكومة بشكل قوي.

٣- وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) وسياستها الصناعية

تشكلت وزارة التجارة الدولية والصناعة في عام ١٩٤٩ من خلال دمج وزارة التجارة والصناعة ووكالة الفحم ووكالة التجارة الدولية. ومؤخرًا وفي عام ٢٠٠١ أعيدت تسمية الـ MITI لكي تصبح وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI).

وفي الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات لعبت وزارة التجارة الدولية والصناعة دورًا في تصنيع اليابان، ولكن الاقتصاديين ما زالوا يجادلون حول أهمية هذا الدور. ويصبح السؤال هل النمو السريع قد تحقق بفضل وزارة التجارة الدولية والصناعة أم أن هذا النمو قد تحقق وبغض النظر عن الدور الذي لعبته هذه

الوزارة؟ يؤكد البعض أن سياسات وزارة التجارة الدولية والصناعة كانت حاسمة بينما يحتج البعض الآخر بأن هذه السياسات كانت سلبية وتغلبت عليها ديناميكية القطاع الخاص. وهناك آخرون يرون أن دور وزارة التجارة الدولية والصناعة لم يكن بارزًا أو محايدًا. لقد نجحت بعض الصناعات دون مساندة رسمية (صناعة الإلكترونيات للاستهلاك اليومي، والكاميرات، والدراجات البخارية، والبيانو، والساعات، والآلات الحاسبة...إلخ). بعض الصناعات الأخرى (الفحم، وتصفية الألومنيوم، والصهر النووي، والكمبيوتر..إلخ) قد فشلت، وذلك حتى بالمساندة الرسمية. وبالنسبة لصناعة السيارات كانت هناك حالات رفض وقبول للتدخل الحكومي. لقد حاولت وزارة التجارة الدولية والصناعة دمج شركات صناعة السيارات وذلك قبل تحرير التجارة، وذلك بالنظر إلى أن المنتجين المحليين كانوا صغار الحجم وعددهم كان كبيرًا بالقدر الذي لا يمكنهم من المنافسة مع الصناعات الأمريكية العملاقة. ولكن شركات صناعة السيارات رفضت مبادرة وزارة التجارة الدولية والصناعة وظلت مستقلة. كما أن أداءها بعد ذلك كان جيدًا للغاية (انظر الملحق الخاص بشركة هوندا في نهاية ذلك الفصل). وبالرغم من ذلك يجب أن نتذكر أيضًا أن صناعة السيارات قد تمتعت بحماية جمركية عالية وذلك في المرحلة الأولى لتطورها.

هناك أيضًا دراسات قياسية حول فاعلية سياسات وزارة التجارة الدولية والصناعة ولكن نتائج هذه الدراسات ما زالت غير نهائية وتعتمد على مصادر استقاء البيانات والباحثين أنفسهم. بعض الدراسات قد حاولت الإجابة عن التساؤل الخاص بما إذا كانت الصناعات المستهدفة عمومًا حققت نموًا أعلى من تلك التي لم تلق الدعم. ولكن هذا الاختبار لا يعتبر عادلًا حيث إنه من ناحية فإن بعض لصناعات قد تلقت دعمًا لتخفيض الحجم، ومن ناحية أخرى فإن معدلات النمو قد اختلفت من صناعة إلى أخرى. إن استخدام الاقتصاد القياسي لتقييم السياسة الصناعية صعب للغاية لاستحالة بناء نموذج قياسي (Counter Factual) (كيف يمكن أن تتطور الصناعات اليابانية دونما تدخل من جانب وزارة التجارة الدولية والصناعة). إن المتضمن في هذا الكتاب هو أن ديناميكية القطاع الخاص كانت هي الأساس، ولكن السياسات قد لعبت دورًا مفيدًا في اليابان. إن هذه النتيجة تتطابق مع حالة عصر التصنيع في عهد ميجي.

وعلى العكس من الرؤية اليابانية الموحدة حول أهمية التصنيع ودور الحكومة، فإن سياسة البنك الدولي المتعلقة بالتنمية قد تنوعت إلى حد كبير. وفي المراحل المبكرة لفترة ما بعد الحرب، كانت قروض البنك الدولي موجهة بصفة أساسية نحو التنمية الصناعية. وخلال فترة الثمانينيات فإن البنك الدولي لم يعترف بفاعلية السياسات الصناعات والتي تقوم الحكومة فيها بدعم ومساندة بعض الصناعات. إن أيديولوجية السوق الحر قد تأثرت إلى حد كبير بأفكار الكلاسيكية الاقتصادية الجديدة في مجال التنمية. ومع ذلك فإن برامج البنك الدولي بدأت في استعادة التوازن في التسعينيات. لقد اعترف تقرير معجزة شرق آسيا (East Asian Miracle Report, 1993) أنه في بعض الأحيان فإن سياسات صناعية بعينها قد نجحت في الماضي، وذلك بالرغم من أن هذا النجاح لم يكن مؤكدًا سوى داخل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية. إن تقرير التنمية الدولي (World Development Report, 1997) قد اعترف بشكل أكثر صراحة بإمكانية نجاح بعض السياسات في مجال التصنيع، وذلك في حالة توافر مؤسسات قوية (وفي نفس الوقت، فإن الدول ذات المؤسسات الضعيفة تم توجيه النصيحة إليها لتقوية مؤسساتها في المقام الأول). وفي السنوات اللاحقة فإن اهتمام البنك الدولي قد تحول من التنمية الاقتصادية إلى الحد من مشكلات الفقر. ولكن منذ حوالي عام ٢٠٠٢ فإن البنك قد بدأ مرة أخرى في التركيز على تشجيع الصناعة وعناصر البنية الأساسية للتنمية، وذلك باعتبارها مصدرًا من مصادر النمو.

إن الوسائل المتبعة من قبل الحكومة اليابانية بخصوص تشجيع الصناعة لم تكن مختلفة كثيرًا عن تلك المتبعة بشكل واسع في العالم: التفضيلات الضريبية، والدعم، وسياسة القروض الميسرة، والمساعدة في مجالات البحث والتطوير، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الدخول، تنسيق الناتج والاستثمار والصادرات، وإقامة البنية الأساسية، وما شابه ذلك. وبينما نجد تشابهًا في العناصر إلا أن وزارة التجارة الدولية والصناعة قد قامت بتطبيقها بفاعلية أكثر من الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة التجارة الدولية والصناعة كان لديها مجموعة من الأدوات الأكثر مرونة بخصوص مشاركة المعلومات وإجراءات التنظيم بين القطاعات المتنوعة للمستفيدين بما في ذلك: (أ) وضع الرؤيا والأهداف و(ب) شينجيكاي (shingikai: المجالس الاستشارية) و(ج) الروابط الوثيقة مع منظمات

الأعمال و(د) الإرشاد الإداري وشبكة العلاقات الإنسانية من خلال التنقلات الدورية بين الأفراد وأماكوداري (amakudari؛ تولي المناصب العالية في الشركات الخاصة بعد التقاعد المبكر وذلك تحت تأثير وزارة التجارة الدولية والصناعة)[١].

كثيرا ما يقال إن وزارة التجارة الدولية والصناعة قد قامت باختيار الصناعات المستهدفة باستخدام المقاييس التقليدية للدخل ومقاييس الإنتاجية. بعبارة أخرى فإن الصناعات التي تتمتع بطلب عالمي متزايد كان من المتوقع لها النمو بقوة، وأن الصناعات المتوقع زيادة إنتاجيتها بسرعة قد تم اختيارها بغرض التشجيع. ولكن هذا الشرح يعتبر إلى حد ما بسيطًا جدًا وبديهيًا. من المؤكد أن معظم الدول كانت لتنحو هذا النحو إذا كان ذلك ممكنًا. السؤال الحقيقي تمثل في كيف قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة بذلك بنجاح، وكيف تم اختيار الصناعات وكيف أمكن تجنب العديد من القرارات الخاطئة في الممارسة العملية. علينا أن نسأل بدقة كيف أمكن جمع المعلومات المطلوبة بطريقة صحيحة، وكيف أمكن توقع الطلب والإنتاجية والقدرة على المنافسة، كذلك كيف أمكن تقييم القدرات المحتملة لكل شركة وصناعة. وبصدد اختيار الصناعات، فإن وزارة التجارة الدولية والصناعة لم تعتمد على المعادلات الموجودة أو النماذج القياسية كمصدر من مصادر المعلومات. والأمر الذي ربما يعتبر أكثر دهشة هو أن المعلومات المهمة والتتبع الدقيق قد ظهر من خلال الاتصالات اليومية لوزارة التجارة الدولية والصناعة مع القطاع الخاص.

وهناك قضايا نظرية مثيرة أخرى وتتعلق بالتصنيع في الخمسينيات والستينيات. دعنا نناقش قضيتين منها.

المنافسة الفائقة: إن أحد الأسباب المهمة للتدخل الرسمي خلال الفترة السابقة واللاحقة على الحرب كان متمثلًا في المنافسة الفائقة. وفي أوقات الكساد الاقتصادي، فإن الحكومة اليابانية كانت غالبًا ما تطلب من الصناعات تحديد حجم

(١) لمزيد من التفاصيل حول إجراءات هذه السياسة انظر Johnson 1982, Ito et al 1988, Okimoto 1991, Komiya et al 1988. وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الشروط المصاحبة لها مثل نصيب الشريك المحلي، ونقل التكنولوجيا والتوازن بين الصادرات والواردات، فإن اليابان لم تكن مضطرة لاتباعها، نظرًا لأن النمو الاقتصادي في اليابان لم يعتمد على استجلاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الناتج، التخلص من قدرات تحقيق الفائض وتقبل إستراتيجيات الدمج. بالإضافة إلى أن الحكومة غالبًا ما تلجأ إلى تحديد حصة للصادرات وذلك لتدارك الاتهام الخاص «بالصادرات الجارفة» من جانب شركائها التجاريين. ويعارض أحد الليبراليين الاقتصاديين فكرة المنافسة الفائقة باعتبارها فكرة متناقضة، كما أن مصداقيتها موضع شكوك قوية (Komiya et al, 1988, pp.10, 11). ولكن بعض الاقتصاديين الآخرين يقرون بإمكانية أن تسبب المنافسة الفائقة أضرارًا عديدة بالرفاهة القومية إذا توافرت بعض الشروط مثل النقص في المعلومات، الإجحاف بحقوق الملكية الفكرية، تحقيق مزايا حدية متزايدة (ما يعرف باسم «scale merit: الميزة الحدية»). والمغالاة في مكونات تشجيع المبيعات (Murakami, 1984). وعلى سبيل المثال فإن فترات الكساد في فترة ما قبل الحرب كانت غالبًا ما تصبح أكثر خطورة بسبب السلوك الجماعي من جانب المنتجين والذين توسعوا في مبيعاتهم لتعويض الأسعار المنخفضة، والذي ساعد بشكل أكبر على التخفيض المتزايد للسعر. وفي الصناعات التي تستطيع تحقيق خفض التكلفة بالنسبة لحجم الأموال المستثمرة، فإن الاستخدام الأمثل قد أصبح هو القاعدة، حيث إن جميع المنتجين قد تدافعوا إلى الاستثمار. وفي الدول النامية حيث التداول الحر للسلع المقلدة يدفع المنتجين الذين يتمتعون بتكنولوجيا عالية ومراعاة دقيقة للقوانين لأن يبتعدوا عن السوق، وهو الموقف الذي يمكن تقبله بصعوبة من وجهة نظر التنمية الصناعية السليمة.

تشجيع الصناعة الوليدة: وتعتبر هذه من النظريات الكلاسيكية في التصنيع والتي اقترحت في القرن التاسع عشر. وباختصار، فإن هذه النظرية ترى أن الصناعات الناشئة والتي تعد تكلفتها الأولية مرتفعة يجب حمايتها بشكل مؤقت من خلال التعريفة الجمركية، وذلك بشرط أن تكون قادرة على خفض التكلفة مع مرور الوقت وتراكم الخبرة لديها. وهناك محاذير معروفة لهذه المقولة تشير إلى ضرورة ارتفاع قيمة الأرباح المؤجلة، والمخصومة جيدًا على تكلفة الحماية الأولية المفروضة. ومرة أخرى فإن ارتفاع العائد أو ما يسمى «أثر التعلم (learning effect)» هو المحدد الأساسي في نجاح تشجيع الصناعات الوليدة. ويعارض الليبراليون الاقتصاديون هذه الفكرة، ويرون أنه بالرغم من جاذبية هذه الفكرة على الورق، فإن السلوك الواقعي للحكومات ينقصه وبشكل قوي القدرة على اختيار الصناعات المناسبة أو

مقاومة الضغوط السياسية، وإذا ما تم تطبيق هذه السياسات فإنها سوف تؤدي فقط إلى الحماية المؤقتة لصناعات عديمة الفائدة وبتكلفة اقتصادية مرتفعة على الاقتصاد القومي. إن هذا النوع من الحجج المضادة هو ما يعرف باسم الاقتصاد السياسي للحماية. ولكن هل لنا أن نفترض أن جميع الحكومات غبية وغير قادرة؟ في شرق آسيا حيث تتطور بعض الصناعات بشكل ونمط معين، فهل نفترض بأن القادمين الجدد مثل فيتنام وميانمار (Myanmar) لن يتعلموا شيئًا من خبرات تايلاند وماليزيا بخصوص اختيار وتشكيل سياساتهم الصناعية؟[١]

إن بعض الاقتصاديين في الغرب يعتقد أن هذه الأفكار قد هجرت وأصبحت قديمة في عصر التنافس العالمي والحراك الحر لرأس المال. وهم يرفضون تمامًا قيمة هذه الأفكار كنصائح سياسية للعالم النامي. إلا أن معظم الاقتصاديين اليابانيين لا يتفقون مع وجهة النظر هذه. ووفقًا لهؤلاء، فإن هذه المقولات القديمة تحتوي على بعض عناصر الحقيقة ويمكن استدعاؤها وتطبيقها حتى اليوم وذلك بشرط إدخال التعديلات الملائمة لكي تعكس الموقف المعاصر.

٤ـ إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي

الجدول ١١ ـ ١ يوضح الخطوات الرئيسية التي اتخذتها اليابان لإعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

(١) تجب ملاحظة أن الدول النامية في عالم اليوم مطالبة بتحقيق درجة من التكامل مع النظام العالمي للتجارة الحرة، وذلك بالرغم من أنها في مراحلها الأولية للتنمية، وذلك وفقًا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة. إن هذا الموقف والذي تجد فيه الدول النامية نفسها مضطرة للتخلي عن حقوق فرض التعريفة الجمركية يشبه إلى حد كبير ما حدث في اليابان أثناء فترة ميجي. علينا أن ندرك تمامًا الحقيقية القائلة بأن الدول التي دخلت ميدان التنمية الاقتصادية حديثًا لا تمتلك إلا القليل من الحرية في تقرير سياسات التعريفة اللازمة لتشجيع الصناعات الوليدة فيها.

جدول ١١-١: الطريق نحو إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي

١٩٥١	نهاية الاحتلال الأمريكي، استعادة الاستقلال السياسي
١٩٥٢	أصبحت اليابان عضوًا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
١٩٥٥	اليابان تلتحق بالجات (GATT)، ومع ذلك رفضت الكثير من الدول منح اليابان الحقوق التجارية الكاملة واستمرت سياسة التمييز التجاري ضد اليابان
١٩٥٦	اليابان تنضم إلى منظمة الأمم المتحدة
١٩٦٤	اليابان تنضم إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ الحصول على مزايا المادة الثامنة لصندوق النقد الدولي (عدم فرض قيود على التحويلات بين الحسابات الجارية)؛ عقد دورة طوكيو للألعاب الأوليمبية (استضافة الألعاب الأوليمبية غالبًا ما يشجع النمو ويزيد الإحساس بالاعتزاز القومي)
أواخر الستينيات	تخفيض التعريفة الجمركية

لقد عادت آليات السوق إلى العمل مع خطة دودج (Dodge) في عام ١٩٤٩ ومع ذلك فإن هذا لم يكن يعني التحرير الكامل للاقتصاد. وعلى العكس من ذلك فقد استمر العديد من الإجراءات في تنظيم الأسواق، وتمثل أحد هذه الإجراءات في الحماية من الاستيراد. إن إجراءات الحماية في اليابان كانت مطبقة بشكل قوي خلال العشرينيات والثلاثينيات، ومع توقف التجارة خلال فترة الحرب والاحتلال الأمريكي فإن الحماية الجمركية قد استمرت خلال الخمسينيات والستينيات. بالرغم من ذلك فإن الحكومة اليابانية كانت مصرة على خفض التعريفة الجمركية وذلك كمحاولة للالتحاق بالاقتصاد العالمي وتطبيق لشروط دورة كينيدي للجات (GATT Kennedy Round) والتي تطلبت من جميع الدول الأعضاء إجراء تخفيض شامل لإجراءات الحماية. إن الانتقال إلى نظام أكثر ليبرالية في التجارة قد فرضته أسباب سياسية ودبلوماسية.

وقد تميز تحرير التجارة اليابانية في الستينات بالملامح الرئيسية التالية: (أ) أنه نفذ بطريقة تدرجية وبشكل مخطط جيدًا، (ب) أن تخفيض التعريفة الجمركية كان مرتبطًا بشكل كبير بإجراءات تشجيع الصناعة لتقوية قدراتها التنافسية، (ج) وأخيرًا استخدمت الحكومة فكرة الارتباطات الدولية لتجنب النقد السياسي الداخلي. إن التخلص من الحواجز المفروضة على الواردات قد تم في ظل «ملكية (ownership)» قوية (استقلالية

السياسة) للحكومة اليابانية وذلك بالتشاور الوثيق مع جماعات رجال الأعمال. ونظرًا لأن برنامج التحرير كان قد تم الالتزام به مسبقًا فإن البرنامج لم يكن موضع نقاش، واتجه المنتجون إلى تركيز قواهم على تحسين الكفاءة بدلًا من ممارسة الضغوط من أجل استمرار الحماية. وكان الدعم الرسمي يقدم وفقًا للإنجاز الفعلي كما هي الحال في حجم الصادرات أكثر من الاعتماد على العلاقات السياسية. لقد كانت المنافسة بين الشركات المحلية شديدة، وقامت الحكومة بدور المنسق لعملية المنافسة وذلك لمنع أي فشل أو إفلاس لأي من هذه الشركات. وهكذا فقد تعايشت المنافسة والتعاون في موقف يمكن تعريفه «بالمنافسة المتقاسمة» (compartmentalized competition)، كما وصفه ياسوسكيه موراكامي (Yasusuke Murakami) (١٩٨٤).

إن عملية تحرير التجارة في اليابان فيما بعد الحرب كانت مثالية، وذلك بمعنى أنها قد استخدمت بحكمة لإجبار الصناعات المحلية على أن تصبح أكثر تنافسية، ولكن التطبيق الناجح لهذه العملية قد تطلب قدرة مؤسسية عالية. وبالنسبة لمعظم الدول النامية فإن هذه المهمة ليست بالمهمة السهلة.

وفي الوقت الذي تم فيه التخفيض التدريجي للقيود على التجارة، فإن القيود المفروضة على رأس المال لم تلغ أثناء فترة النمو السريع. لقد أزيلت هذه القيود خطوة بخطوة منذ السبعينيات وبعدها. ويعتبر قانون تبادل العملة الأجنبية في عام ١٩٨٠ هو الخطوة الأهم في عملية تحرير رأس المال والتي تتعلق بفترة لاحقة على تلك التي نعالجها في هذا المقام.

٥. التحول الاجتماعي

ما زال الاقتصاديون يجادلون حول السبب الحقيقي للنمو السريع في فترتي الخمسينيات والستينيات. يقول البعض إن الاستثمار القومي كان هو الفاعل الرئيسي. ويشدد البعض الآخر على أن حافز التصدير كان هو الأساس، ويعتقد بعض الاقتصاديين الذين يتبعون نظرية كينز مثل هيروشي يوشيكاوا (Hiroshi Yoshikawa) (١٩٩٧)، أن العامل الأكثر أهمية هو الاستهلاك القوي حيث كان هذا العامل هو العامل الأكثر أهمية، ومع ذلك فإنه من الصعب تشخيص عامل واحد بوصفه السبب الوحيد بالنظر إلى أن جميع المتغيرات كانت مرتبطة مع بعضها البعض.

وعلى أية حال فإن انتعاش الاستهلاك كان بالتأكيد من الملامح الرئيسية لعصر النمو السريع سواء اعتبرنا ذلك سببًا أو نتيجة لهذا النمو. وفي عقد الخمسينيات فإن جميع المستهلكين قد أرادوا شراء الغسالات والثلاجات وأجهزة التليفزيون الأبيض والأسود وهذه الأدوات عرفت باسم «الآلات الثلاث المقدسة (three divine devices)». وفي الستينيات فإن أجهزة التليفزيون الملونة والسيارات والمكيفات قد جذبت انتباه الجميع وعرفت هذه الظاهرة باسم «three Cs». وعندما توسعت الأسواق وحجم الإنتاج، انخفضت التكلفة والأسعار مما أسهم بدوره في تحريك الطلب. إن نظام الإنتاج الكبير قد ولد أيضًا طبقة متوسطة من ذوي الياقات البيضاء والذين قاموا بشراء البضائع. لقد استمرت هذه الدائرة الحميدة حتى أوائل حقبة السبعينيات.

وقبل فترة النمو السريع، فإن نمط الحياة الأساسية لليابانيين كان يتغير ببطء شديد فيما يتعلق بالغذاء والملبس والسكن. وقبل الحرب العالمية الثانية، فإن معظم اليابانيين بشكل عام كانوا يتناولون الطعام الياباني مثل الأرز وشوربة الفول والخضروات المخللة والسمك وفول ناتو (natto) وساكيه (sake)، ويرتدون كيمونو الياباني وجيتا (geta: الصندل الخشبي) وزوري (zori: نوع من أنواع الصنادل)، ويسكنون في بيوت خشبية مقسمة بأبواب ورقية منزلجة. كان الناس ينامون على تاتامي (tatami: الحصير الياباني) مستخدمين فوتون (futon: المراتب اليابانية). ولكن كل ذلك قد تغير في حقبة الستينيات. لقد أصبح الخبز والقهوة والمأكولات الغربية هي الشائعة بين اليابانيين. ويرتدي اليوم القليل من اليابانيين الملابس التقليدية بمناسبة أعياد رأس السنة ومناسبات خاصة أخرى. لقد أصبحت الشقق المصنعة من حديد التسليح ومواد البناء الحديثة والستائر هي النمط الشعبي السائد. لقد ازدهرت المدن الحضرية كما أن العائلات الكبيرة حلت محلها عائلات صغيرة. لقد حلت الفردية محل القيم الجماعية. وتعتبر فترة النمو السريع من أكثر فترات التاريخ الياباني والتي جلبت معها تغيرات عظيمة في أسلوب الحياة.

ولمدة زمنية طويلة شهدت اليابان زيادة في أعداد العاملين، كما أن أجور هؤلاء قد ظلت منخفضة في الاقتصاد الياباني. إلا أن فترة النمو السريع قد أتت بتغيرات جذرية. ومع مطلع ١٩٦٠ تحول الفائض في القوى العاملة إلى عجز، حيث وصلت اليابان إلى ما يسمى «بنقطة التحول» كما يشير إلى ذلك نموذج آرثر لويس

(Arthur Lewis model)[١]. لقد تم إعداد قطارات خاصة لنقل خريجي المدارس المتوسطة والثانوية من المناطق الريفية إلى العمل في المدن الكبرى. ومع تزايد الطلب في سوق العمل، فإن هؤلاء العاملين الشباب قد أصبحوا مطلوبين من جانب الصناعات وذلك «كالبيض الذهبي (Golden Eggs)».

جدول ١١-٢: أربع قضايا رئيسية للبيئة في اليابان فيما بعد الحرب

	السبب والأعراض	المشروع المتهم	الحكم النهائي
مرض ميناماتا (مدينة ميناماتا) (محافظة كوماموتو: Kumamoto)	أول ظهور للمرض في عام ١٩٥٦. المياه الملوثة بالفلزات العضوية تسببت في العديد من مشكلات النطق، وضيق في مجال الرؤية، والاختلال الذهني وفقدان القدرة على السيطرة على عضلات الجسم ومظاهر الاختلالات الأخرى	شركة تشيسو (Chisso)	المدعي كسب الدعوى في مارس ١٩٧٣
مرض إيتاي إيتاي Itai-Itai (نهر جينتسو (Jintsu) محافظة توياما (Toyama:	أول ظهور للمرض في عام ١٩٥٥، المياه الملوثة بسبب العنصر الفلزي تتسبب في آلام شديدة. «إيتاي إيتاي» تعني أنه يؤلم ويؤلم.	ميتسوي كينزوكو (Mitsui Kinzoku: شركة ميتسوي لتعدين وصهر المعادن)	المدعي كسب الدعوى في أغسطس ١٩٧٢

(١) يقسم نموذج لويس الاقتصاد إلى قطاعين هما: القطاع التقليدي (والذي يعمل أساسًا في الزراعة) والقطاع الحديث (والذي يعمل بصفة أساسية في الصناعات المدنية) إن هذا النموذج بمثابة نموذج للتنمية، حيث يشرح هجرة القوى العاملة من المناطق الريفية إلى المدن حيث تزدهر القطاعات الحديثة وتمتص جزءًا أكبر من العمالة. وفي المراحل المتقدمة لعملية التحول هذه، تظهر مراحل جديدة تعرف باسم نقطة التحول حيث تختفي عندها العمالة الزائدة في الريف وتأخذ الأجور في الارتفاع مع زيادة الحاجة لليد العاملة.

مرض نيجاتا ميناماتا (نهر أجانو (Agano)، مقاطعة نيجاتا)	بداية ظهور المرض في عام ١٩٦٥ تلوث المياه بواسطة التعبق العضوي نفس مظاهر ميناماتا	شركة شـوا Showa للكهرباء	المدعي كسب الدعوى في سبتمبر ١٩٧١
يكائيتشي أثما (مدينة يكائيتشي مقاطعة ميئيه: Mie)	مكونات بتروكيماوية معقدة والتي دخلت لمجال الأعمال في أواخر الخمسينيات وتسببت في تلوث الهواء ومواد أخرى تمثلت الأعراض الرئيسية في آلام الحلق الكحة ـ أمراض عصبية وحكة بالعين	شركة ميتسوبيشي للبتروكيماويات وشركة شووا يكائيتشي وأربع شركات أخرى	المدعي كسب الدعوى في أغسطس ١٩٧٢

وخلال فترة النمو السريع، فإن تدمير عناصر البيئة بسبب التصنيع السريع أصبح شيئًا لا يمكن التسامح معه. لقد تدهورت نوعية المياه والهواء. وظهرت حركة ذات قواعد شعبية لمناهضة غياب المسئولية التجارية والإهمال الرسمي، وتمخضت هذه الحركة عن أربع قضايا كما هو مبين في جدول ١١ ـ ٢. لقد انتهت هذه القضايا بتحقيق النصر لصالح المدعين عليهم والذين تكونوا من السكان الذين تعرضوا لآثار التدمير البيئي.

وفي المجال السياسي اتحد حزبان محافظان ليشكلا الحزب الليبرالي الديمقراطي في عام ١٩٥٥، والذي سيطر على السياسة اليابانية منذ ذلك الحين. لقد فقد الحزب الليبرالي الديمقراطي مقعد رئاسة الوزراء من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٦ ولكن استعاده بعد ذلك. إن هذا الموقف السياسي والذي يتميز بوجود حزب محافظ قوي هو الحزب الليبرالي الديمقراطي وأحزاب معارضة ضعيفة قد عرف باسم «نظام ١٩٥٥». وبمعان عديدة، فإن الحزب الليبرالي الديمقراطي يشبه إلى حد كبير حزب سيوكاي في فترة ما قبل الحرب. ويعتبر الريف هو القاعدة المساندة للحزب. لقد قام الحزب الليبرالي الديمقراطي بإنفاق الأموال العامة من أجل الاستثمار الريفي وكدعم للمزارعين. ومع وصول رئيس الوزراء كاكوئيه تاناكا (Kakuei Tanaka؛ الذي شغل

رئاسة الوزارة خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، فإن الحزب الليبرالي الديمقراطي قد دعم من أسلوبه الريفي والذي تميز بالتمويل السياسي للريفيين لكسب الأصوات، وما زال هذا الأسلوب مستمرًا حتى اليوم. إن كثيرًا من قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي ترغب في الاستمرار في بناء شبكة شينكانسين والطرق السريعة وذلك بالرغم من الأزمة الحادة في الميزانية.

وبالمقارنة بسياسات فترة ما قبل الحرب والتي تميزت بالتحول الدراماتيكي في مركز القوى وبالأزمات المتوالية، فإن البنية السياسية في فترة ما بعد الحرب بشكل عام وفي نظام ١٩٥٥ بشكل خاص قد تميزت بالركود (Banno, 2004). إن غياب حزب معارض يمتلك القدرة الكافية على إدارة الحكومة كما هي الحال في حزب مينسيه في فترة ما قبل الحرب يشرح هذه الظاهرة بشكل جزئي. وفي موقف يتميز بغياب منافسة سياسية حقيقية قام الحزب الليبرالي الديمقراطي بتفويض مهمة قضايا الأمن من خلال الاحتفاظ بعلاقات حسنة مع الولايات المتحدة وضمان المظلة العسكرية الأمريكية، كما حصر أجندة السياسة الداخلية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل النمو ومفاوضات التجارة وحماية البيئة والأمن الاجتماعي. إن هذا ما ولد نظامًا سياسيًا يتميز بغياب الحوار الحقيقي والندرة في انتقال السلطة. إن الأحداث السياسية الأخيرة تشير إلى أن اليابان سوف تتجه في القرن الحادي والعشرين تدريجيًا إلى نظام الحزبين، ولكن تحقيق ذلك لا يمكن تأكيده.

سوئيتشيرو هوندا (Soichiro Honda)

من رجال الأعمال الأبطال بعد الحرب

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب في اليابان العديد من رجال الأعمال والأبطال. ومن بين هؤلاء سوئيتشيرو هوندا (مؤسس شركة هوندا للسيارات)، وكونوسكيه ماتسوشيتا (Konosuke Matsushita: مؤسس شركة ماتسوشيتا للصناعات الإلكترونية، والمشهورة باسم ناشونال (National) وباناسونيك (Panasonic))، وماسارو إيبوكا (Masaru Ibuka) وأكيؤ موريتا (Akio Morita) (مؤسسا شركة سوني (Sony)). وهم يتمتعون بشهرة خاصة. إن جميع هؤلاء كانوا من نمط المهندسين المخترعين، والذين بدأوا في مصانع صغيرة وكانت لديهم الرؤية والرغبة في إنتاج منتجات جديدة ومن نوعية أفضل وذلك لغزو الأسواق اليابانية والعالمية. لقد واجه هؤلاء العديد من الإخفاقات والصعاب ولكنهم احتفظوا برباطة الجأش إلى أن توصلوا لنجاح عظيم. لقد كانوا مدفوعين لذلك من خلال روح لا تعرف الخضوع في مونوزوكوري (monozukuri: عمل وإنتاج الأشياء) وليس بدافع المرتبات العالية أو الأرباح الموسمية أو الموازنة. وبعد إقامة إمبراطورية للأعمال فإن كلا منهم أصبح مهتمًا بعالم غير عالم الأعمال، ويهتم بما فيه من التعليم والثقافة والبيئة والدبلوماسية الاقتصادية.

سوئيتشيرو هوندا
(١٩٠٦-١٩٩١)

إن سوئيتشيرو هوندا هو ابن أحد الحدادين في محافظة شيزوؤكا (Shizuoka). وعندما كان صبيًا تعلم من والده فنون الصهر واستخدام الأفران وصب الحديد. لقد كان مولعًا منذ صغره بالماكينات. وعندما افتتح والده محلًا للدراجات قام سوئيتشيرو بمساعدة والده في عمل تصليح وترميم الدراجات.

وعندما أنهى دراسته الثانوية عمل سوئيتشيرو لدى شركة لتصليح وترميم السيارات، وبعد ست سنوات ترقى سوئيتشيرو ليكون

رئيسًا لفرع الشركة في هاماماتسو (Hamamatsu) وذلك عندما كان يبلغ من العمر أحدًا وعشرين عامًا. ولم يكن سوئيتشيرو راضيًا عن كونه يقوم فقط بتصليح وترميم السيارات ولذلك بدأ يجرب صنع بعض قطع الغيار الجديدة. وفي تلك الأثناء فإن جميع السيارات كانت من الناحية الفعلية مستوردة وكانت الصناعة المحلية لقطع الغيار هدفًا للصناعة اليابانية. حاول سوئيتشيرو بنفسه إنتاج حلقات المكبس والذي يعد جزءًا حيويًا من الموتور ولكن المهمة لم تكن سهلة. وعندما أدرك ضرورة أن تدعم الخبرة بالدراسة النظرية قام بدراسة علم المعادن وميكانيكا السيارات بمدرسة هاماماتسو الفنية.

وبعد الهزيمة في الحرب، أقام سوئيتشيرو شركة جديدة لإنتاج الدراجات البخارية والتي أصبحت فيما بعد هوندا جيكين كوجيو (Honda Giken Kogyo: شركة هوندا للسيارات). وكانت أول دراجة بخارية لهوندا مثل دريم (Dream, 146cc) وكاب (Cub، 50cc) من القفزات الكبيرة. وفي حوالي ١٩٥٤، واجه هوندا أزمة بسبب المنافسة الشديدة والمشكلات الفنية للمنتجات، ولكن أمكن التغلب على هذه الأزمة بفضل مجهودات تاكيؤ فوجيساوا (Takeo Fujisawa) مدير التسويق الكفء.

لقد أراد سوئيتشيرو أن يدخل ويفوز في مهرجان تروفي السياحي (Tourist Trophy, TT) وهو مهرجان دولي لسباق الدراجات البخارية في بريطانيا. لقد أعد فريقًا خاصة لصناعة دراجة بخارية قوية لدخول هذا السباق. وفي عام ١٩٥٩ شارك هوندا لأول مرة في ذلك السباق (TT) وفي عام ١٩٦١ حقق هوندا نصرًا كاملًا حيث فاز بالجوائز الخمس الأولى في كل من فئتي ١٢٥cc و٢٥٠cc. وقدم هوندا في نفس الوقت دراجة سوبر كاب (Super Cub) وهي من فئة (cc50) شعبية ذات موتور كفء والتي كسبت طلبًا عظيمًا من المستهلكين.

وفي الستينيات بدأ هوندا في إنتاج السيارات. ومما شجع على هذه الخطوة أن وزارة التجارة الدولية والصناعة كانت قد وضعت خطة لدمج صناعة السيارات اليابانية وذلك لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما قدر لهذه الخطة بأن

تطبق فإن القادمين الجدد مثل هوندا كان من الممكن أن يستبعد، لذلك اندفع هوندا نحو دخول السوق. وكانت أول سيارة هوندا الشعبية صغيرة الحجم بماركة N360 قد حققت نجاحًا في المبيعات ولكنها تعرضت لاحقًا لانتقاد لعيوبها.

وفي عام ١٩٧٠ بدأ تطبيق قانون مشدد للبيئة في الولايات المتحدة يطالب بتخفيض الانبعاثات من السيارات بشكل صارم، وكانت شركة هوندا هي أول شركة في صناعة السيارات في العالم استجابت لهذا المستوى المطلوب في عام ١٩٧٢ وذلك عندما اخترعت المحرك CVCC. لقد أثبت ذلك أن شركة هوندا تمتلك أعلى تكنولوجيا في عالم السيارات وكذلك أيضًا في عالم الدراجات البخارية. وحفز ذلك المنتجين اليابانيين الآخرين لإنتاج سيارات ذات كفاءة أعلى في توفير الوقود وتقليل الانبعاثات.

دعنا نقتبس بعضًا من كلمات سوئيتشيرو هوندا:

«كان رؤساء هذه الشركة بما في ذلك أنا شخصيًا كلهم جامحين ولا يمكن توقع تصرفاتهم». «ولذلك يجب على كل منكم أن يعمل عملًا جاهدًا على مؤازرة الشركة» (مخاطبًا مجموع العاملين في هوندا بمناسبة احتفالها في عام ١٩٨٣ بالذكرى الخامسة والثلاثين من تأسيسها).

«قد طرح جميع الرؤساء قضايا معي. وأن رئيسًا لا يفعل ذلك هو عديم الفائدة» (استذكارًا للوقت الذي اقترح فيه الرئيسان كوميه (Kume) وكاواموتو (Kawamoto) نظام التبريد المائي بينما أصر سوئيتشيرو على نظام التبريد الهوائي في تطوير المحرك CVCC).

«لا تكن ضحية للشركة. عليك أن تعمل لكي تستمتع بحياة نفسك» (مخاطبًا الموظفين الجدد).

«يحلم كل أحد أحلامًا ويتمنى نجاحًا. وأعتقد أن النجاح يأتي فقط بنسبة واحدة بالمائة مع الوقت، مدعمًا بتسعة وتسعين بالمائة من الفشل. إن النجاح النهائي يتأتى من تحدي العالم الجديد بروح رائدة وبعد تكرار الاستفادة من التجارب الفاشلة والتأمل في الماضي والشجاعة» (بمناسبة تلقيه درجة الدكتوراه

الفخرية من معهد ميشيجان للتكنولوجيا (Michigan Institute of Technology) في عام ١٩٧٤).

«لا توجد مشكلة. ويدك المشحمة هي حسنة. وإنني أحب كثيرًا رائحة الشحم» (عندما حاول عامل في المصنع أن يمد يده لمصافحة سوئيتشيرو ولكنه تراجع عندما أدرك أن يده مشحمة)

Soures: Miyamoto, 1999; Honda Soichiro Study Group, eds, *The Anaclets of Honda Soichiro*, Shogakukan, 1998.

الفصل الثاني عشر

النضوج الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو



جنون الأسعار ـ المستهلكون في حي ميناتو بالعاصمة طوكيو يتدافعون على المحال التجارية لشراء كميات من المناديل الورقية وورق التواليت بغرض التخزين، ١٩٧٣

مع بداية حقبة السبعينيات توقف النمو المرتفع للاقتصاد الياباني. تلي ذلك انخفاض المعدل السنوي للنمو بحيث وصل إلى متوسط قدره ٤٪ في السبعينيات والثمانينيات، ووصل إلى ما يقرب من الصفر خلال التسعينيات. وأطلقت الحكومة على ذلك تعبير «النمو المستقر». فلماذا انخفض معدل النمو في بداية السبعينيات؟

هناك حقيقية مهمة يجب أخذها في الاعتبار مفادها: أن البطء في معدلات النمو كان أمرًا شائعًا في كل البلدان الصناعية بما في ذلك بلدان أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. وعلى ذلك فإن جزءًا من أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في اليابان يمكن إرجاعه إلى أسباب عالمية، وذلك على الرغم من أن العوامل الداخلية أيضًا قد لعبت دورًا في ذلك التراجع. هذا بالإضافة إلى تصاعد معدلات التضخم داخل جميع الدول الصناعية في حقبة السبعينيات. إن هذا ما يشير أيضًا إلى سبب شائع عالميًا. دعنا نلقي نظرة على الأسباب المحلية والدولية والتي كانت سببًا في بطء معدلات النمو الاقتصادي في اليابان وذلك تباعًا.

١ـ نهاية مرحلة اللحاق بالدول المتقدمة

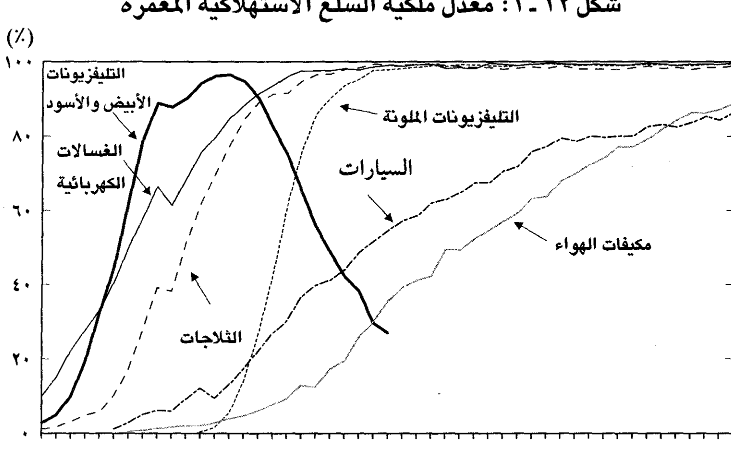
على الصعيد المحلي، كان الانتقال إلى مرحلة أقل من النمو الاقتصادي أمرًا طبيعيًا ولا يمكن تجنبه وذلك بالنظر إلى أن الاقتصاد الياباني قد لحق باقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا وأصبح ناضجًا. وفي مرحلة السعي نحو اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة تستطيع الدول النامية (وبشكل انتقائي) استيراد التكنولوجيا والأنظمة الجديدة الموجودة في العالم المتقدم. ولكن عندما تصبح الدولة جزءًا من العالم المتقدم لا يمكنها بعد ذلك محاكاة الآخرين وإنما يجب عليها أن تخلق أشياء جديدة حتى يمكنها الاستمرار في النمو. ومن الطبيعي إذن أنه عندما تقوم بخلق المسار

الخاص بك فإن ذلك سوف يكون أصعب وأكثر بطئًا من محاولة اللحاق بمسيرة الآخرين.

وإذا أخذنا في الاعتبار الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد (مقدرًا بالقيمة الفعلية للدولار وليس على أساس القوة الشرائية)، نجد أن المعدل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كان ١/ ١٤ في عام ١٩٥٠ و١/ ٦ في عام ١٩٦٠ و١/ ٥ ,٢ في عام ١٩٧٠. إن هذا التقارب في الفجوة الثنائية للدخل كان نتيجة للنمو الأسرع للاقتصاد الياباني مقارنة بالاقتصاد الأمريكي. وبعد حقبة السبعينيات شهد سعر الصرف بين الين والدولار تذبذبا أدى إلى الإخلال بتلك المقارنة في مستوى الدخل. لقد كانت مستويات الدخل في اليابان من ١ إلى ١,٣ في عام ١٩٨٩ و١ إلى ٠,٩٣ في عام ١٩٩٠، مما يعني أن مستوى الدخل كان أعلى بشكل مؤقت من مستوى الدخل في الولايات المتحدة بالنسبة لتلك السنة. ولكن نظرًا لارتفاع مستوى الأسعار في اليابان بشكل عام على مثيله في الولايات المتحدة، فإن ارتفاع مستويات الدخل لا يعني أن اليابانيين قد حققوا مستوى معيشيًا أعلى من الأمريكيين في عالم ١٩٩٠.

لمعادلة الاختلاف في مستوى الأسعار نستخدم معيار تعادل القوى الشرائية (purchasing power parity؛ PPP). إن نفس الكمية من النقود تستطيع شراء عدد أكبر من السلع في البلدان ذات المستوى المنخفض للأسعار وعدد أقل من السلع في البلدان ذات المستوى المرتفع للأسعار. فالمستهلكون في الصين، حيث المستوى المنخفض للأسعار، يستطيعون التمتع بمستويات معيشية أعلى من المستهلكين في اليابان حيث الأسعار مرتفعة، وذلك إذا كان لديهم نفس الدخل مقدرًا بعملة واحدة. إن الدخل الحقيقي للمستهلكين اليابانيين يجب تقديره بعد خصم فارق زيادة الأسعار في اليابان عنها في الصين. إن هذه المقاصة ضرورية لمقارنة الدخل ومستوى المعيشة بين الدول على أساس سليم. وباعتماد مقياس تعادل القوى الشرائية فإن متوسط دخل الفرد في اليابان قد فاق نظيره في إيطاليا عام ١٩٦٦ وبريطانيا عام ١٩٧٠. ولم تتفوق اليابان على الولايات المتحدة وألمانيا الغربية أو فرنسا ولكنها قد اقتربت منهم مع منتصف السبعينيات. وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن اليابان كانت بالتأكيد ضمن مجموعة الدول الأعلى دخلًا في حقبة السبعينيات.

شكل ١٢ ـ ١: معدل ملكية السلع الاستهلاكية المعمرة



Sources: Cabinet Office, *Trends in Household Consumption*, 2003, and others.

وهناك طريقة أخرى لقياس الدخل تتمثل في القدرة على حيازة السلع الاستهلاكية المعمرة. إن المدة المطلوبة لحيازة سيارة جديدة (الطراز الأساسي لسيارة تويوتا كورولا) في عام ١٩٦٦ كانت هي ١٠,٧ شهرًا محسوبًا بتقديرات الراتب الشهري في المتوسط. ومع ذلك فإن العمال اليابانيين كان عليهم أن يعملوا لمدة أربعة أشهر فقط وذلك لشراء سيارة في عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٩١ كان من الممكن حيازة سيارة جديدة بعد ٢٤ شهر عمل. ومع منتصف السبعينيات كان القطاع العائلي في اليابان مزودًا بغسالات كهربائية وثلاجات وآلات التنظيف الكهربائية وتليفونات وأجهزة تليفزيونية ملونة (لم يكن اقتناء أجهزة التكييف والسيارات شائعًا بصورة واسعة حيث إنهما كانتا تعتبرًا من السلع غير الضرورية بالنسبة لبعض العائلات).

٢ ـ صدمتان من أزمة البترول في (١٩٧٣ ـ ٧٤) وفي (١٩٧٩ ـ ٨٠)

على الصعيد الخارجي، شهدت الدول جميعًا صدمتين اقتصاديتين رئيسيتين خلال فترة السبعينيات: صدمة البترول وبداية تعويم العملات الرئيسية بشكل عام. وسيتم هنا الاقتراب من هذه العوامل ودراستها.

شهدت أسعار البترول الخام أسعارًا منخفضة واستقرارًا لمعظم المدة الممتدة

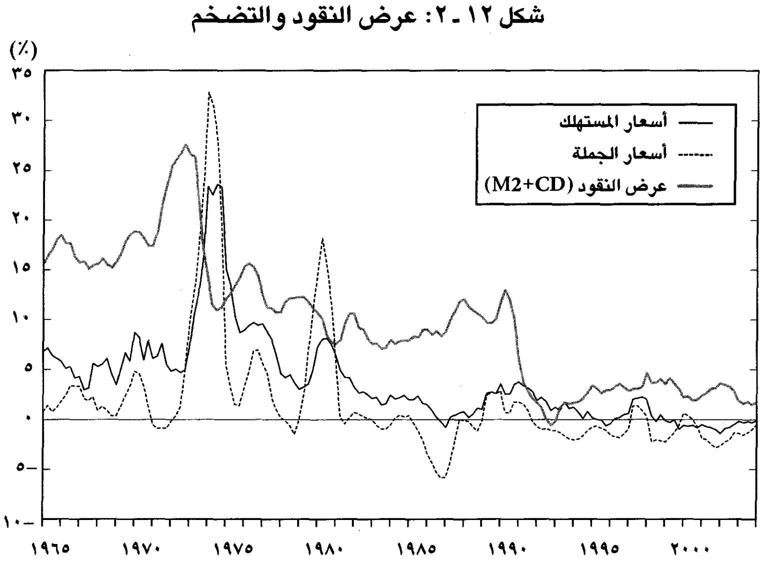
بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن في خريف ١٩٧٣، قررت منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) رفع سعر البترول بشكل دراماتيكي من ٢ دولار للبرميل إلى ١١ دولارًا للبرميل، وقامت بتخفيض حجم صادراتها من البترول إلى الدول الصناعية بنحو ١٠٪. كما زادت أسعار البترول مرة ثانية إلى ما يقرب من ٣٠ دولارًا للبرميل وذلك في ١٩٧٩و١٩٨٠. ولقد ارتبطت هاتان الزيادتان بالأوضاع السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط. وقد كانت صدمة البترول الأولى هي نتيجة لحرب الشرق الأوسط الرابعة. أما الصدمة الثانية فجاءت كرد فعل للثورة الإيرانية.

كانت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعتمد بشكل كبير على استيراد البترول بنسبة تصل إلى ٦٧٪ في المتوسط من استخداماتها المحلية. ومع ذلك فإن اعتماد اليابان على المصادر الخارجية للبترول بنسبة تصل إلى ٩٩,٧٪ كان اعتمادًا مرتفعًا بشكل خاص. وفي اليابان تسببت صدمة البترول الأولى في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل لا يمكن توقعه بسبب تاثير أزمة البترول. لقد أصيب المواطنون بالهلع ولجأوا إلى تخزين احتياجاتهم اليومية الضرورية من ورق التواليت والصابون والكيروسين كلما كان ذلك ممكنًا. وقد أدى هذا السلوك للاكتناز بشكل جماعي إلى نفاذ البضائع من أرفف المحال التجارية، وذلك بالرغم من أن التدفق السلعي كان كافيًا لتغطية الطلب المتدفق. ومع نفاذ البضائع كان الناس يصابون بهلع أكبر. وقد انتقل النقص في السلع الاستهلاكية ليشمل مدخلات الصناعة. ومن المحتمل أن قيام التجار بتخزين البضائع بغرض المضاربة قد أدى أيضًا إلى الزيادة المطردة والإضافية في الأسعار. وعرفت هذه الظاهرة بظاهرة «كيوران بوكا (kyoran bukka؛ الأسعار الجنونية)». وفي عام ١٩٧٤ سجلت اليابان أول معدل سالب للنمو (-٠,٨ ٪) في فترة ما بعد الحرب. لقد استخدم الاقتصاديون تعبير «stagflation (الركود التضخمي)» لوصف ظاهرة التزامن في الكساد ومعدل عال للتضخم.

وإذا ما تفحصنا الأمر بشكل أكثر دقة، فإننا نجد أن عرض النقود كان متزايدًا ومعدل التضخم كان متسارعًا في السنوات الأولى لحقبة السبعينيات وقبيل صدمة البترول الأولى. ويعود ذلك إلى تدخل بنك اليابان حينئذ في سوق رأس المال الأجنبي بغرض دعم الدولار (شراء الأرصدة الدولارية من السوق مقابل بيع الأرصدة من الين). وأدى الإقبال من جانب القطاع الخاص على شراء الأصول المقومة بالين

إلى ارتفاع حجم المطروح من عملات الين الياباني. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية التوسعية في بداية السبعينيات قد ساعدت على إزكاء التضخم. لقد كان السبب وراء ذلك هو خطة رئيس الوزراء كاكوئيه تاناكا والمعلنة في عام ١٩٧٢ «خطة إعادة بناء الأرخبيل الياباني» والتي دعت إلى التوسع الكبير في الاستثمارات العامة لبناء الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية لـشينكانسين وذلك لربط المناطق الريفية بالمراكز الحضارية. إن هذه السياسة المالية النشطة قد خلقت رواجًا اقتصاديًا ومضاربات على الأراضي الواقعة حول الطرق المقترح بناؤها لتنفيذ مشروعات النقل واسعة النطاق.

شكل ١٢ ـ ٢: عرض النقود والتضخم



Sources: Bank of Japan, *Financial and Economics Statistics Handbook;* and Ministry of Public Management, *Consumer Price Indices*, various issues.

لكن وبسبب صدمة البترول الأولى و«الأسعار الجنونية» تم التخلي عن خطة تاناكا «لإعادة البناء». كذلك أصبحت السياسة النقدية بشكل تدرجي أكثر تشددًا. لقد انتقد بنك اليابان بشدة باعتباره سببًا في التضخم المرتفع، وكرد فعل لذلك أصبح «نقوديًا (monetarist)» بشكل أكبر. وبدأ بنك اليابان في استهداف نمو النقود بغرض مواجهة التضخم كما تقول به تعاليم مذهب النقوديين في الاقتصاد الكلي.

وكجزء من الإصلاح الهيكلي، حاولت الحكومة التقليل من استهلاك الطاقة في

اليابان واقترحت «ترشيدا (rationalization)» (بمعنى تقليص الحجم أو إغلاق) لصناعات كثيفة الاعتماد على الوقود بما في ذلك صناعة الورق وتكرير الألومنيوم. وبدأت الحملة القومية للحد من الاستهلاك غير الضروري للكهرباء وجعل درجات حرارة الحجرات أقل دفئًا في الشتاء وأقل برودة في الصيف، كما شجعت عدم وضع لافتات الإعلانات التجارية بأنابيب النيون. إلا أن الوفر الكبير للطاقة يتطلب التحسين الشامل لكفاءة استخداماتها وليس فقط الاعتماد على إطفاء الأنوار بشكل متكرر. إن هذا يأخذ وقتًا أطول حيث يتطلب الأمر نوعًا جديدًا من التكنولوجيا والاستثمار الرأسمالي. وبهذا الخصوص فإن جهد اليابان للاقتصاد في الطاقة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي قد أثبت نجاحًا باهرًا على المدى الطويل. ومع بدايات حقبة الثمانينيات أصبحت اليابان داخل البلدان الصناعية من أكثر الدول كفاءة من حيث استخدام الطاقة. وقد نجحت شركات صناعة السيارات اليابانية في إنتاج سيارات كفؤة في استخدام الطاقة وذلك على نطاق واسع، وتم تصدير العديد من هذه السيارات إلى الأسواق الخارجية وبصفة خاصة إلى الولايات المتحدة (انظر قصة سوئيتشيرو هوندا في الملحق الخاص بالفصل الحادي عشر).

وبالمقارنة مع صدمة البترول الأولى في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ فإن صدمة البترول الثانية في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ كانت لها آثار قليلة نسبيًا على الاقتصاد القومي. لقد ارتفع التضخم ولكنه لم يكن بدرجة كبيرة، واستمر الاقتصاد في النمو.

٣ ـ السبب أم النتيجة؟

أثــارت صدمات البترول جدلًا بين الاقتصاديين وقد كان هناك قراءتان متعارضتان تمامًا وما زال السجال بينهما قائمًا ولم يحل بعد. وتمسك كل من جيفري ساكس (Jeffrey Sachs) وميشيل برونو (Michael Bruno) وباري بوسورث (Barry Bosworth) بوجهة النظر التي تؤيد أهمية صدمة العرض. على حين يؤيد كل من هانز جنبرج (Hans Genberg) وألكسندر سوبودا (Alexander Swoboda) ورونالد ماكنون (Ronald McKinnon) وجهة النظر المؤيدة لأهمية التوسع في الإصدار النقدي على مستوى العالم.

وجهة النظر الخاصة بصدمة العرض: إن وجهة النظر الأولى وربما الأكثر رواجًا ـ حول صدمات البترول تقول بأن هذه الصدمات كانت صدمات في جانب العرض

نتجت عن القوة السياسية لمنظمة الدول المصدرة للبترول. ونظرًا لأن أسعار البترول قد زادت بشكل فجائي فإن منحنى العرض الكلي (بمقاييس الدراسات الكلية للاقتصاد)[1] قد انتقل إلى أعلى وإلى اليسار، وقد أدى ذلك إلى زيادة في الأسعار ونقص في الناتج أي إلى «الركود التضخمي». بالإضافة، إلى أن الزيادة العنيفة في الأجور والناتجة عن ضغط النقابات العمالية قد أسهمت في التضخم العالمي. ووفقًا لوجهة النظر هذه فإنه كان على العالم أن يعمل على حل المشكلات الناجمة على جانب العرض بما يتضمنه ذلك من حل مشكلتي نقص الطاقة وجمود الأجور، وذلك للعمل على استقرار الموقف.

وجهة النظر المتعلقة بالنقود: تدعي وجهة النظر البديلة بأن ارتفاع معدلات التضخم قد حدثت بسبب التوسع النقدي العالمي والذي قاد بدوره إلى انهيار نظام بريتون وودز لثبات أسعار الصرف. ونظرًا لمحاولة البنوك المركزية في اليابان ودول أوروبا اقتناء الدولار لتجنب الانخفاض الحاد في قيمة عملاتهم تجاه الدولار خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، فإن عرض النقود قد ارتفع في جميع الدول الرئيسية. وقد أدى الفائض في السيولة العالمية إلى اشتعال أسعار السلع الاستهلاكية حتى قبل أن تحدث صدمة البترول الأولى. وعلى ذلك فإن صدمة البترول كانت هي النتيجة النهائية وليست سببًا للتضخم المرتفع والذي تولد عن فائض عرض النقود على مستوى العالم. إن سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول كانت دائمًا مغاليًا فيها ومع ذلك فإن محاولات رفع أسعار البترول قد ظهرت فقط عندما كانت هناك سيولة زائدة في السوق العالمية. وهكذا فإن الركود التضخمي في السبعينيات يجب أن يفسر التقلبات في النظام النقدي العالمي.

---

(١) في الشكل البياني لقياس منحنى العرض الكلي يمثل المحور الرأسي مستوى الأسعار بينما يمثل المحور الأفقي مستوى الدخل. وباعتماد تحليل IS-LM فإن منحنى الطلب التراكمي يتجه إلى أسفل مشيرًا إلى جانب الطلب على المستوى القومي. وبنفس الطريقة فإن المنحنى الصاعد يشير إلى العرض التراكمي بالاعتماد على جانب العرض، باستخدام مؤشرات وظائف الإنتاج وسوق العمل. وتحدث نقطة التوازن عند تلاقي هذين المنحنيين. وإذا ما اعتبرنا أن صدمة البترول هي صدمة على جانب العرض فإنها تدفع بمنحنى العرض الصاعد في اتجاه اليسار وعليه فإن نقطة التوازن سوف تتحرك في هذه الحالة بما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار وانخفاض معدلات الدخل.

٤ـ تعويم العملات الرئيسية

كان نظام بريتون وودز (١٩٤٤ ـ ١٩٧١) يعتمد بصفة أساسية على الدولار وتحكمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي في نظام أسعار الصرف. وقد حقق هذا النظام استقرارًا غير مسبوق في الأسعار العالمية للعملات ونموًا عاليًا وتحريرًا للتجارة اعتبارًا من ١٩٥٠ وما تلاه من أعوام، ومع ذلك فإن النظام قد بدأ في إظهار بعض مصادر الضعف منذ منتصف الستينيات.

وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة وهي الدولة المحورية، قد بدأت في تبني سياسة توسعية على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن التضخم العالمي قد ظهر في أواخر الستينيات. ونشأت الضغوط في اتجاه تخفيض قيمة الدولار مقابل الضغوط المتزايدة في اتجاه زيادة قيمة الذهب والعملات الأوروبية واليابانية في سوق الصرف الأجنبي. وفي أغسطس ١٩٧١ أعلن ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) رئيس الولايات المتحدة أن الدولار الأمريكي لم يعد مرتبطًا بأسعار الذهب، ومع هذا الإعلان بدأ تعويم الدولار. وقام البنك المركزي في اليابان والبنوك المركزية في أوروبا بالتدخل بشكل مكثف لشراء الدولار وذلك لتفادي زيادة القيمة في عملاتهم بما يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية في التصدير. وفي الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ حاول العالم إعادة تثبيت العملات الرئيسية على أساس المعدلات الجديدة لتبادل العملات، ولكن هذه الجهود باءت بالفشل. وفي ظل الهجمات المغرية للمضاربين، دخل العالم إلى مرحلة من مراحل التعويم للعملات الرئيسية في أوائل عام ١٩٧٣.

لقد استمر التعويم الشامل للعملات الرئيسية حتى يومنا هذا. ولذلك سرعان ما اكتشفت الدول أن التعويم الكامل يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلحاق الضرر بالاقتصاديات القومية. وفي عام ١٩٨٥ تدخلت مجموعة الخمس (G5: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة) بشكل جماعي لتخفيض القيمة المغالي فيها للدولار (اتفاقية بلازا: Plaza Agreement). وفي عام ١٩٨٧ تدخلت مجموعة السبع (G7: مجموعة الخمس وإيطاليا وكندا) مرة أخرى للعمل على استقرار الدولار عند مستوى أقل للسعر (اتفاقية لوفر: Louvre Accord). ومنذ ذلك الحين حاولت هذه التدخلات الجماعية من حين إلى آخر تصحيح التقلبات الحادة في حركة العملات. وكان بنك اليابان المركزي ضمن البنوك الرئيسية، على

وجه الخصوص، معارضًا للمبالغة في زيادة أسعار الين. وقد تدخل بصورة متكررة لمساندة الدولار (عن طريق شراء الدولار وبيع الين). لقد نجم عن ذلك تراكم سريع في الاحتياطيات الدولية كما وصل إلى أعلى مستوى له في العالم. وقد استمرت الدول الأوروبية في الدفع نحو مزيد من الجهد لإنشاء وحدة نقدية منذ السبعينيات. إن هذا الإنجاز التاريخي قد اكتمل عندما ظهر اليورو (Euro) في عام ١٩٩٩، وبدأ التداول لعملاته الورقية والمعدنية في عام ٢٠٠٢.

إن الاقتصاد الياباني يتمتع بحساسية تجاه التقلبات في سعر صرف الين مقابل الدولار وذلك للعديد من الأسباب. أولًا، يعتبر الين من العملات ذات النطاق المنفرد للتداول حيث لا توجد منطقة لتداول الين في آسيا وذلك بخلاف منطقة أوروبا بالنسبة لليورو أو النطاق العالمي بالنسبة للدولار. ثانيًا، معظم تعاملات اليابان التجارية وبالتالي فإن معظم التحويلات الرأسمالية يتم إجراؤها باستخدام الدولار. ثالثًا، أن اليابان بوصفها من أكبر الدول الدائنة قد تجمع لديها رصيد ضخم من الأصول الدولارية غير المؤمنة والمتركزة بشكل أساسي في صورة أصول وسندات على الحكومة الأمريكية وتتدهور قيمة تلك الأصول عندما تنخفض أسعار الدولار. رابعًا، إن قدرة الصناعات اليابانية على تسويق منتجاتها بأسعار الداخل (درجة استجابة الأسعار المحلية لتقلبات سعر الصرف) هي قدرة منخفضة وأن منتجاتها تحتوي على قيمة مضافة محلية مرتفعة نسبيًا. وعندما يحدث ارتفاع في الين فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية، ونتيجة لذلك فإنه عندما يحدث ركود في الناتج والاستثمارات اليابانية، فإن الأسعار والأجور هي الأخرى تصبح أعلى من معدلاتها وتظهر الضغوط المالية. ويعرف هذا الموقف باسم يندااكا فوكيو (endaka fukyo) أو الركود الناتج عن ارتفاع الين.

٥- الإصلاح المؤجل للنظام

يجادل بعض الاقتصاديين بأن النظام الاقتصادي الياباني في حقبتي الخمسينيات والستينيات، والذي كان قائمًا على علاقات مستقرة طويلة المدى مثل النظام الأساسي للبنوك والتوظف مدى الحياة وتقرير الرواتب باعتماد الأقدمية والريادة الإدارية، قد أصبح قابلًا للاندثار بحلول عقد السبعينيات. إن هذا النظام قد عمل بشكل جيد

عندما كانت اليابان في مرحلة اللحاق بالدول المتقدمة، ولكنه لم يعد ملائمًا لمجتمع صناعي أكثر نضجًا، ووفقًا لهؤلاء فإن اليابان كان يتعين عليها الانتقال إلى نظام يعتمد على آليات السوق وبدرجة أقل على التوجيه الرسمي والذي كان متبعًا في السبعينيات.

لكن بسبب صدمتين كبيرتين على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في الارتفاع الهائل لأسعار البترول وتعويم العملات الرئيسية، كانت الحكومة اليابانية مضطرة لمعالجة هذه الأزمات بدلًا من التركيز على إصلاح النظام، بالإضافة إلى ذلك فإن مشكلات التجارة مع الغرب قد زادت حدتها (انظر الجزء التالي). مما أدى بدوره إلى تشتيت الاهتمام القومي. ترتب على ذلك أن الاقتصاد الياباني قد احتفظ بميراث ناجم عن فترة اللحاق بالدول المتقدمة مثل المبالغة في التعليمات ونقص الحافز على الإبداع، لقد أصبح ذلك بمثابة قيد مؤسسي على اليابان لتحقيق المزيد من التقدم.

إن هذه هي إحدى وجهات النظر المعروفة جيدًا. ومع ذلك فإن هناك وجهة نظر أخرى بديلة متمثلة في الحذر من تفضيل النموذج الحر للاقتصاد الأمريكي. ويؤكد أصحاب وجهة النظر هذه بأن انتقال اليابان إلى اقتصاد أكثر تحررًا للسوق، إذا كان ذلك ضروريًا، يجب أن يطبق بشكل حذر وانتقائي دون أن ننحي جانبًا الخصائص اليابانية المميزة بما في ذلك اعتبار النظرة الطويلة الأجل وعمل الفريق والتمسك بروح مونوزوكوري والمعنى المتوازن للفاعلية والعدالة.

٦ـ الاحتكاك التجاري مع الولايات المتحدة

تمثلت المشكلة الرئيسية الخارجية لليابان في الخمسينيات والستينيات في كيفية التغلب على العجز التجاري الذي كان قد بدأ في الظهور، وتعكس هذه المشكلة العبارات التي ناقشناها في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب مثل «سقف ميزان المدفوعات» و«سياسية التوقف ـ الانطلاق». ومع ذلك فإن هذه المشكلة قد تغيرت بمقدار ١٨٠ درجة في منتصف الستينيات، بحيث أصبح على اليابان أن تقوم بتخفيض الفائض التجاري وذلك كأولوية قومية. إن هذا الفائض التجاري لم يكن مرغوبًا فيه من الناحية السياسية، حيث إنه كان سببًا في غضب الولايات المتحدة وبصفة خاصة الكونجرس الأمريكي وجماعات الضغط الصناعية. وكانت اليابان قد بدأت

في الثمانينيات في تسجيل أكبر فائض تجاري كما حققت الولايات المتحدة أكبر عجز تجاري عامًا تلو الآخر. علاوة على ذلك فإن حجم الفائض الياباني قد أصبح مماثلًا لحجم العجز الأمريكي. إن مدخرات اليابانيين قد استخدمت لتمويل الإنفاق الأمريكي المتزايد وقد شكل ذلك أكبر تدفق رأسمالي في الاقتصاد العالمي.

إن تاريخ الاحتكاك التجاري مع الولايات المتحدة (وبدرجة أقل مع أوروبا الغربية) هو تاريخ طويل ويحمل طابعًا سياسيًا إلى درجة كبيرة. لقد بدأ هذا الاحتكاك في الستينيات عندما كانت اليابان تقوم على تصدير المنسوجات الرخيصة (بلوزة واحدة بدولار واحد)، إلى الأسواق الأمريكية. لقد أجبرت اليابان على اتخاذ نظام تطوعي لتحديد حصصها التصديرية من المنسوجات. وبعد ذلك تعرضت للهجوم على سلسلة من السلع اليابانية وحدة تلو الأخرى مثل الصلب وأجهزة التليفزيون والآلات المعدنية والسيارات وأجهزة الفيديو وأشباه الموصلات وما إلى ذلك. واعتبارًا من الثمانينيات فإنه بالإضافة إلى الضغط على اليابان لتخفيض حجم صاداراتها بدأت الولايات المتحدة في مطالبة اليابان بشراء حصة أكبر من المنتجات الأمريكية بما في ذلك المنتجات الزراعية مثل البرتقال واللحوم وقطع السيارات والخدمات المتعلقة بالبناء والتمويل. احتجت الولايات المتحدة أيضًا بأن النظام الاقتصادي الياباني هو نظام غير كفء ومغلق أمام الواردات ويجب إصلاحه. وما بدأ في صورة شكوى بخصوص منتجات بعينها قد امتد ليشمل انتقادًا للنظام الاقتصادي للشريك الرئيسي التجاري للولايات المتحدة.

إن فكرة أن العجز التجاري الأمريكي قد جاءت بسبب الفائض التجاري الياباني وأن تخفيض هذا العجز يتطلب مفاوضات دبلوماسية ثنائية، كان هو السبب وراء الموقف الحاد للمفاوضين التجاريين الأمريكيين. ولكن هل كانت وجهة النظر هذه صحيحة؟ إن الأستاذ رونالد ماككينون (Ronald McKinnon) من جامعة ستانفورد والمؤلف يرفضان وجهة النظر هذه ويقدمان افتراضًا لأعراض الين المرتفع باستمرار (Syndrome of the Ever-Higher Yen) (McKinnon and Ohno, 1997). وتقول وجهة النظر هذه إنه لا يمكن تعديل سعر الصرف ولا المفاوضات التجارية الثنائية لكي تتمكن من «تصحيح» الاختلال التجاري، وإذا تم تنفيذ هذين الإجراءين، فإن الأمر لن يؤدي إلا إلى خلق مشاكل جديدة. وتمثل وجهة النظر هذه رأي الأقلية في الولايات المتحدة ولكنها وجدت قبولًا واسعًا بين رجال الأعمال وموظفي الحكومة

والاقتصاديين داخل اليابان (انظر وجهة نظر كوميا (Komiya) في نهاية هذا الفصل). وتحديدًا وبشكل أكثر دقة فإن هذا الافتراض يقدم الحجج التالية:

(١) أنه كل ٥ إلى ٧ سنوات وعندما يصبح العجز التجاري الأمريكي مع اليابان أمرًا لا يمكن التسامح به سياسيًا فإن الولايات المتحدة تطلب مطلبين: (أ) ضرورة تخفيض قيمة الين، و(ب) ضرورة أن تقوم اليابان بالشراء أكثر والبيع أقل إلى الولايات المتحدة. حدث هذا الموقف في ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ و١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ و١٩٩٣ ـ ١٩٩٥. وعندما يثير المسئولون الكبار في الولايات المتحدة (عادة ما يكون وزير الخزانة، وأحيانًا الرئيس نفسه) مسألة الين، ترتفع قيمته بشكل كبير وتزداد حالة التوتر التجاري بين اليابان والولايات المتحدة.

(٢) إلا أن سياسة رد الفعل هذه لا تقود إلا إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الياباني واقتصاديات الدول الآسيوية دون أن يقود إلى تسوية مشكلة العجز التجاري الأمريكي. إن العجز التجاري الأمريكي هو مشكلة طويلة الأمد وهيكلية نتجت عن النقصان في مدخرات الحكومة والعائلات الأمريكية. إن تعديل قيمة العملة أو المفاوضات التجارية لا يمكنهما إزالة المشكلة التي صنعتها الولايات المتحدة. إن الحل الجذري لا بد أن يأتي من السياسة الداخلية الأمريكية نحو الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخارات.

(٣) على اليابان أن تنفتح اقتصاديًا وتقبل المزيد من الواردات من الدول النامية، وليس فقط من الولايات المتحدة، وكذلك عليها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI). إن ذلك يمكن أن يمثل حافزًا قويًا لإصلاحات مايكرو اقتصادية (microeconomic) وللإصلاح الهيكلي في اليابان. رغم ذلك فإن هذا لن يؤثر كثيرًا على الميزان التجاري الياباني والذي يتحدد بشكل أساسي بالتوازن بين الادخار والاستثمار على المستوى الكلي[١]. على اليابان والولايات المتحدة

---

(١) إذا اعتبرنا أن الرمز X يشير إلى الصادرات، والرمز M يشير إلى الـواردات، والرمز S يشير إلى المدخرات، والرمز I يشر إلى الاستثمارات، فإن معادلة الحساب الجاري تصاغ كالتالي: X-M=S-I وذلك باستخدام مؤشر الدخل القومي. ويعني ذلك أن ناتج الحساب الجاري يعكس الفجوة بين المدخرات القومية والاستثمار. وبينما يمثل الحساب الجاري محصلة الميزان التجاري وميزان الخدمات، بما في ذلك المدفوعات الخارجية للأجور والفوائد المستحقة عليه، وحساب التحويلات (المنح الحكومية وعوائد المدخرات الخاصة) فإن الفارق بين الحساب الجاري والميزان التجاري

التوصل إلى اتفاق ثنائي حول (أ) حل المنازعات التجارية على المستوى الجزئي أو المستوى القطاعي (أو تقومان بنقل ذلك النزاع إلى منظمة التجارة العالمية)، و(ب) العمل على استقرار سعر صرف الين مقابل الدولار وذلك على مستوى متوافق مع تعادل القوى الشرائية.

ومنذ حقبة التسعينيات فإن نمط السياسة الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان قد وصل إلى حدود أبعد. ففي منتصف ـ وإلى أواخر حقبة التسعينيات، كان الاقتصاد الأمريكي في صعود مع حدوث طفرة في تكنولوجيا المعلومات وظهور فقاعة الأصول، بينما كان الاقتصاد الياباني يعاني من حالة ركود. لقد استمر الطلب الأمريكي المعتاد لفتح الأسواق اليابانية وزيادة قيمة الين، ومع ذلك ظلت الفجوة التجارية بين اليابان والولايات المتحدة كبيرة للغاية. وكانت هناك مخاوف من أن زعزعة أكبر للاقتصاد الياباني الضعيف قد تدمر الاقتصاد العالمي وكذلك أيضًا الاقتصاد الأمريكي[١]. وبالتحديد فإن انهيار المؤسسات المالية اليابانية سوف تكون له آثار عكسية على النظام المالي العالمي. ومنذ عام ٢٠٠٤ فإن الاقتصاد قد أظهر شيئًا من التعافي. وفي تلك الظروف فإن السبب الذي يدفع الولايات المتحدة لإعطاء فرصة لليابان لالتقاط أنفاسها قد تلاشى هو الآخر.

ومع أواخر التسعينيات طالب بعض المسئولين والاقتصاديين اليابانيين بإجراء تخفيض كبير في سعر الين لإنعاش الاقتصاد الياباني الهزيل ما دامت المحفزات النقدية والمالية قد فشلت في تحقيق ذلك. إلا أنه كان هناك شريك لليابان في تحديد سعر التبادل. وإذا ما كانت كل من اليابان والولايات المتحدة ترغبان في تخفيض الين فلن تكون هناك مشكلة في ذلك. ولكن إذا اختلفت الدولتان على ضرورة وكيفية تخفيض الين أو إذا ما أرادت كل منهما تخفيض عملتها مقابل عملة الدولة الأخرى فإن النتيجة لن تكون مؤكدة بشكل كبير. وفي الواقع فإنه على الرغم من الآمال المترتبة

غالبًا ما يكون صغيرًا ويتسم بالاستقرار في حالة اليابان، ولهذا السبب فإن المصطلحين يستخدمان بشكل تبادلي في هذا الفصل.

(١) تقليديًا تقوم حكومة الولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية على تحجيم أسعار الفائدة طويلة الأجل على الدولار والتقليل من مؤشر وول ستريت للبورصة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحجيم الاستثمار والاستهلاك ويضع قيودًا على النمو الاقتصادي. إلا أن ذلك تكون له تأثيرات سلبية على الانتخابات التالية. وعند استشعار ذلك الخطر فإن حكومة الولايات المتحدة تعمد إلى تحميل الطلب على الجانب الياباني.

على تخفيض قيمة الين، إلا أن الين قد أصبح فعليًا أكثر قوة أمام الدولار في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وفي نفس الوقت استمرت حكومة الولايات المتحدة في إعطاء إشارات غامضة حول الحركة المرغوب فيها بالنسبة للدولار. لقد أكدت الولايات المتحدة مرة أخرى أنها سوف تحتفظ بسياسة تهدف للإبقاء على الدولار قويًا ولكن سعر الصرف يجب أن يتحدد باعتبار آليات السوق.

وهناك حقيقية مهمة أخرى تتمثل في أن الصين قد تفوقت على اليابان باعتبارها صاحبة أكبر فائض تجاري مع الولايات المتحدة في غضون عام ٢٠٠٠. وكنتيجة لذلك فقد ظهر بين الصين والولايات المتحدة احتكاك تجاري مماثل لذلك الذي حدث في الماضي مع اليابان. وطالما لم يتم حسم مشكلة ضعف المدخرات الأمريكية، سوف يكون على دولة أخرى، إن لم تكن اليابان، أن تقوم بتوفير فائض تجاري للولايات المتحدة (وليكن على سبيل المثال الإقراض الدولي). لقد بدأت الصين في الدخول في مناوشات مع الولايات المتحدة تتمحور حول حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية والتزامات أخرى نشأت كاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية. وأكثر من ذلك وحسب التوقعات المترتبة على الفروض التي طرحناها سابقًا، تطالب الولايات المتحدة الآن بضرورة ارتفاع قيمة العملة الصينية (Renminbi RMB) وذلك لتصحيح الانخفاض الكبير في قيمتها وللحد من القدرة التنافسية للصين. ونظرًا لأن الصين ما زالت من الاقتصاديات النامية والتي تحكم قبضتها على رأس المال فإن الموقف لن يكون مشابهًا تمامًا لموقف اليابان. ولكن يمكن القول بأن إدارة عمليات تحديد قيمة العملة قد أصبحت تحت الضغوط المتزايدة مع الولايات المتحدة من المسائل التي تحظى بالاهتمام لدى السلطات المالية الصينية.

وفي يوليو ٢٠٠٥ رفعت الصين قيمة الـ RMB بنسبة ٢٪ وانتقلت الصين رسميًا من النظام الثابت في سعر الصرف إلى نظام سلة العملات التي لم تعلن رسميًا عن مكوناتها. ومع ذلك فإن الإطار الفعلي لإدارة العملة لم يتغير بشكل ملحوظ. إن الـ RMB ما زال مرتبطًا بسعر ثابت تجاه الدولار كما أن سرعته كالسلحفاة ما زالت بطيئة للغاية حتى وقت كتابة هذه السطور (أواخر ٢٠٠٥). وفي ضوء التوجه الصيني الثابت نحو التدرجية فإن هذا كان متوقعًا تمامًا. ما هو الوقت المتوقع وكيف يمكن لـRMB أن يعكس تقلبات قوى السوق؟ سوف يظل سؤالًا مفتوحًا.

فيما سبق كانت اليابان عرضة للانتقاد العالمي لأن اقتصادها كان قويًا للغاية. ومنذ التسعينيات أصبحت اليابان ضعيفة كما توقفت عن جذب اهتمام الحكومات الأجنبية. إن هذا التغير هو ما يوصف بـ«ضرب اليابان (Japan bashing)» تحولا إلى «تخطى اليابان (Japan passsing)». إن اليابانيين يحبون نقد الذات ولهم حساسية عالية تجاه ما يدركه الآخرون عنهم.

شكل ١٢ ـ ٣: الميزان التجاري الأمريكي تجاه كل من اليابان والصين

(النسبة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة)

Source: US Census Bureau.

٧ـ التوسع المالي والانكماش والتوسع مرة أخرى

أثناء فترة النمو السريع منذ أواخر الخمسينيات وحتى فترة الستينيات فإن ميزانية الحكومة المركزية كانت كبيرة. لقد كان هناك فائض في الموازنة كما أن الحكومة لم تقم بطرح سندات للبيع حتى عام ١٩٦٥. إلا أنه ومنذ منتصف فترة السبعينيات وحتى نهاية ذلك العقد تم اتباع سياسة مالية توسعية بهدف إعادة تنشيط الاقتصاد، وقد تم تمويل ذلك عن طريق طرح سندات حكومية جديدة. وكانت مدة استحقاق هذه السندات هي عشر سنوات مع بداية عمليات الطرح، إلا أن الحكومة قد أصدرت سندات ذات مدد قصيرة للاستحقاق في فترة لاحقة، ترتب على ذلك تراكم الدين العام بشكل سريع.

في حقبة الثمانينيات تبنت وزارة المالية مبادرة تهدف إلى تقييد التوسع المالي. لقد استهدفت هذه المبادرة تقييد الموازنة وإجراء استقطاعات كبيرة في النفقات. وقد تم اقتراح خطط للإصلاح النقدي والإداري تم تطبيقها جزئيًا. وأوصت اللجنة المؤقتة الثانية للإصلاح الإداري (داي ني رينتشو (Dai Ni Rincho) ١٩٨١ـ١٩٨٣) وهي جهاز استشاري رسمي برئاسة توشيؤ دوكو (Toshio Doko) الرئيس السابق لاتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية (كيدانرين؛ Keidanren)، أوصت باستقطاع في النفقات دون زيادة في الضرائب لتحقيق التقييد المالي. كما تضمنت توصياته التوسع في الإسهامات الدولية عن طريق زيادة المعونات الرسمية والإنفاق العسكري، وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية، ومبادرات القطاع الخاص. وكان السيد دوكو يتمتع شخصيًا بالانضباط الذاتي كما يتصف نمط حياته بالتواضع. وكان يأكل سمكة صغيرة مجففة في وجبة الإفطار، وذلك لإعطاء مثلًا تحتذي به الحكومة.

عقب ذلك تم إعداد تقرير مائيكاوا (Maekawa) ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ والذي قامت بإعداده المجموعة الاستشارية للإصلاح الاقتصادي الهيكلي والتوافق الدولي، وهي مجموعة استشارية لرئيس الوزراء ناكاسونيه (Nakasone) ويرأسها هاروؤ مائيكاوا (Haruo Maekawa) المحافظ السابق لبنك اليابان المركزي. وأوصى التقرير باتباع سياسات نقدية ومالية توسعية وذلك لتشجيع الطلب المحلي والتقليل من القيود الاقتصادية وتخفيف الفائض التجاري من أجل تجنب الصدام مع الولايات المتحدة. لقد تعرضت فيما بعد سياسة مائيكاوا بتخفيض أسعار الفائدة للنقد باعتبارها سببًا لفقاعة الأصول. وبالإضافة إلى ذلك فقد انتقد البروفسيور ريوتارو كوميا (Ryutaro Komiya) انتقادًا شديدًا توصية السيد مائيكاوا بتخفيف الفائض التجاري حيث رأى أن هذه الظاهرة هي من الظواهر الخاصة بالاقتصاد الكلي ويجب تركها لقوي السوق (انظر الملحق الآتي).

بفضل مجهودات وزارة المالية وفقاعة الأصول في أواخر الثمانينيات فإن التوازن المالي قد بدأ في التحسن. إلا أنه مع انفجار فقاعة الأصول في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ انغمس الاقتصاد الياباني في فترة طويلة من الركود. وتم اللجوء إلى سلسلة من الحوافز وبمبالغ كبيرة متزايدة في التسعينيات، بدأ الدين العام يتراكم مرة ثانية.

البروفيسور كوميا والاحتكاك التجاري
بين اليابان والولايات المتحدة

البروفيسور ريوتارو كوميا (Komiya) (من مواليد ١٩٢٨) وهو من أبرز الاقتصاديين في اليابان. بعد تخرجه في جامعة طوكيو، تولى بحوثًا في جامعة هارفارد (Harvard) وجامعة ستانفورد (Stanford) وجامعة آوياما جاكوين (Aoyama Gakuin) وغيرها. لقد عمل أيضًا أستاذًا وعميدًا لكلية الاقتصاد بجامعة طوكيو. كما عمل رئيسًا لمعهد البحوث الاقتصادية والتجارية والصناعية (RIETI) بوزارة التجارة الدولية والصناعية (MITI).

إن الحقل البحثي الرئيسي للبروفيسور كوميا هو الاقتصاد الدولي. وبالإضافة إلى الأعمال النظرية قام بكتابة العديد من الكتب والتي انتقد فيها سياسات بنك اليابان وسياسات الحكومتين اليابانية والأمريكية. وفي كتابه الصادر في عام ١٩٩٤ بعنوان «اقتصاديات الفائض التجاري والعجز التجاري (Economics of Trade Surplus and Deficit)»، طرح فكرة أن الفائض التجاري الياباني قد نجم عن الطبيعة المغلقة للأسواق اليابانية. وبرر ذلك بأن فجوة التجارة هي بالأساس ظاهرة ماكرو اقتصادية تتعلق بالتوازن بين الادخار والاستثمار. كما أكد أنه إذا لم تتخذ الولايات المتحدة سياسات داخلية لزيادة معدل الادخار، فإن المفاوضات التجارية أو معالجة أسعار الصرف «لن تحلا» قضية الفجوة التجارية. وانتقد أيضًا تقرير مائيكاوا باعتباره مضللًا تمامًا. إن وجهة النظر هذه متقاربة جدًا مع فروض ماككينون (McKinnon) وأونو (Ohno) (١٩٩٧) كما قدمناها في متن هذا الفصل.

ونقدم هنا بعض الاقتباسات من كتابه:

دعني هنا أشرح لماذا أكتب هذا الكتاب. ويتحدد موقفي الراهن تقريبًا كما يلي. لأكثر من عقد من الزمن ومنذ حوالي عام ١٩٨٣ فإن الفائض النقدي الياباني الضخم والعجز الأمريكي الضخم ـ أو الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة ـ كانا سببًا للاحتكاك الاقتصادي بين البلدين. وفي مواجهة هذا الفائض

التجاري لليابان، طالبت الولايات المتحدة اليابان مطالبة تعسفية بأن نقلل من الفائض ونفتح الأسواق اليابانية.

ويبدو لي، وفي المقام الأول، أن هذه المطالبات بتخفيض الفائض وفتح الأسواق ـ أو بشكل أكثر دقة، الأفكار خلف هذه المطالبات ـ غير منطقية تمامًا وغير معقولة. وإن استجابة اليابان للولايات المتحدة من خلال ما يسمى بتقرير مائيكاوا في عام ١٩٦٨ هو أيضًا غير ملائم تمامًا.

ثانيًا، ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن المناقشة في عدم التوازن في الحساب الجاري بين البلدين هي مليئة بالأخطاء. وتحكم هذه المناقشة الحماقة والتفاهة. وإنني أعتقد أن مهمتي بصفتي باحثًا اقتصاديًا هي أن أقوم بتصحيح مثل هذه الأخطاء والمهاترات.

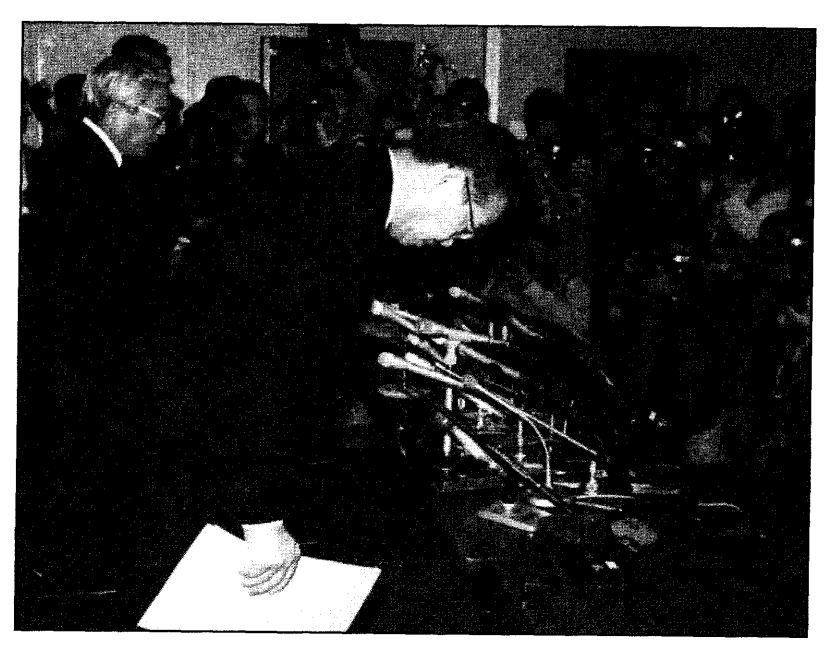
ثالثًا، أعتبر نفسي خبيرًا دوليًا وليس خبيرًا محليًا، وأفتخر بهذا. ولكنني لا أستطيع أن أتحمل الموقف الذي ينتقد فيه المجتمع الدولي اليابان بشكل غير عادل وذلك بناء على سوء الفهم والتحيز والحقد. وأود أن أدحض هذه الانتقادات وأصحح هذه الأفكار المضللة (ص. ٣ ـ ٤).

نلاحظ مؤخرًا إعادة بعث فكرة أن ارتفاع سعر الين سوف يخفض من الفائض التجاري. ولكن هذه الفكرة هي فكرة خاطئة بشكل أساسي. إن سعر الصرف يمكن فقط أن يحدث تعديلًا في الجزء المتعلق بالدورة الاقتصادية للفائض، إذا كان ذلك هو المطلوب، وفي ظل نظام التعويم لسعر الصرف، فإن سعر الصرف (الحقيقي) سوف يكون متغيرًا تلقائيًا (محددًا بتفاعل العديد من العوامل) ولا يمكن معالجته عند مستوى اصطناعي (ص ١٠٦).

وبصفة عامة، فإن تأثير سعر الصرف الحقيقي (بعبارة أخرى، شروط التجارة) على الادخار والاستثمار هو تأثير غامض.. وكتقريب أولي فإنني أقترح افتراض أن شروط التجارة ليس لها علاقة مباشرة مع اتجاهات الادخار والاستثمار في جميع الاقتصاديات.. إن الدراسات النظرية والتطبيقية المتاحة حول الاستثمار لم تأخذ في الاعتبار نتائج التغير في الأسعار النسبية، أو شروط التجارة على اتجاهات الادخار لأن مثل هذه الدراسة مستبعدة أصلا من الناحية النظرية (ص. ١٨٠ ـ ١٨١).

الفصل الثالث عشر

انفجار الفقاعة والكساد



إفلاس بنك يامائيتشي - نوزاوا رئيس البنك يعلن قرار وقف عمليات البنك اختياريًا في مؤتمر صحفي عام ١٩٩٧

١ ـ العقد الضائع والجدل حول الإصلاحات

عاصرت اليابان ما عرف باسم فقاعة الأصول في أواخر الثمانينيات. حينما انفجرت هذه الفقاعة في التسعينيات، دخلت اليابان لأول مرة بعد الحرب إلى فترة طويلة من الكساد. وبدأ النمو الاقتصادي في التباطؤ بل أصبح سلبيًا في بعض الأحيان. ولأول مرة منذ فترة الحرب أخذت الأسعار في الانخفاض بصورة مستمرة. وأظهرت الإحصاءات الاقتصادية حالة من التشاؤم، بل والأهم من ذلك أن المستهلكين والمنتجين قد أصبحوا أكثر تشاؤمًا. ورأي البعض في ذلك أن اليابان ما زالت من الدول ذات الدخل المرتفع. أما البعض الآخر فرأى أن إمكانيات النمو القادم قد تمثلت في إمكانات التغلب على الكساد، مشيرًا إلى بعض الشركات التي تؤدي أداء جيدًا للغاية. ولكن بشكل عام فإنه لا يمكن إنكار أن معدلات الأداء الاقتصادي في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة كانت أقل من المتوقع.

وأحيانًا ما يشار إلى عقد التسعينيات على أنه العقد الضائع لليابان، وكان من الطبيعي أن يكون المحور الأساسي لاهتمام الاقتصاديين اليابانيين هو لماذا استمر هذا الكساد، وما هو العمل للقضاء عليه. إن القضية الجوهرية في الموضوع تمثلت في عما إذا كان من الممكن القيام بإصلاحات جوهرية في الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد بحالة من حالات الركود. وكان هناك الآخرون الذين يرون بأن مثل هذه الإصلاحات كانت ضرورية وبشكل أكثر تحديدًا في حالة الركود الاقتصادي. ويرى البعض الآخر أن هذه الإصلاحات لا يجب القيام بها في ظل الظروف الاقتصادية السيئة. ومع ذلك ربما تكون هناك مشاكل أكثر أهمية.

وتحاول حكومة رئيس الوزراء جونئيتشيرو كوئيزومي (Junichiro Koizumi) (٢٠٠١) الدفع قدما نحو عمليات الإصلاح ويشمل ذلك خصخصة المكاتب البريدية ووضع حد للتكاليف المرتفعة لبناء الطرق السريعة وإصلاح نظام المعاشات وإصلاح الحكم المحلي وبالطبع إصلاح البنوك. وعندما ساءت الأحوال الاقتصادية في عام ٢٠٠١ كنتيجة لحالة الكساد العالمي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والنتائج المترتبة على الأحداث الإرهابية زادت المعارضة لمبادرة كوئيزومي هذه. وفي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أخذت مؤشرات الاقتصاد في الصعود، كما تم إحياء محاولات الإصلاح. وفي عام ٢٠٠٥ تمت الموافقة في الدايت على التشريع الخاص بخصخصة المكاتب البريدية، وذلك بعد أن قام كوئيزومي بإقصاء معارضيه عن حزبه بمناورة سياسية رفيعة المستوى وكان يبدو أن الشعب يساند كوئيزومي مساندة كبيرة.

من المبكر جدًا الحكم على هذه الجهود الإصلاحية باعتبارها من العلامات التاريخية البارزة. ولكن من الممكن طرح سؤال آخر مؤداه: هل كانت هذه الإصلاحات كافية لإنعاش المجتمع الياباني؟ إن مبادرة السيد كوئيزومي تركزت على الإصلاحات الإدارية الداخلية بهدف تخفيض حجم الحكومة. وبالتأكيد هذا أمر مهم، ولكن ماذا عن الهدف الآخر المتعلق بتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في عصر العولمة؟ ويبدو أن الحكومة الحالية تنقصها القوة القيادية والرؤية في مجال السياسة الاقتصادية الدولية. إن قضايا خطيرة مثل بناء علاقات مثمرة مع الصين والانخراط النشيط في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة (FTA) وإحياء شبكة الإنتاج في آسيا وأسلوب التعامل مع ضعف الصناعات المحلية أمام المنافسة العالمية لا تحظى بتوجيهات ملائمة. إن إدارة هذه الموضوعات موكولة إلى الأفراد المسئولين فيها من الموظفين البيروقراطيين، بدلًا من الإرشاد والإشراف عليها من قبل القيادة. إن حكومة رشيقة وفعالة هي أمر حسن، ولكن لن يكون ممكنًا لليابان أن تستعيد نشاطاتها ما دامت ديناميكيات الصناعة والزراعة تبقى موقوفة.

وهناك مشكلة أخرى متمثلة في العلاقة المعقدة بين رئيس الوزراء والحزب الحاكم. وبينما السيد كوئيزومي يوالي الاتجاهات الإصلاحية، إلا أن حزبه، الحزب الليبرالي الديمقراطي، يعارضها غالبًا وتقليديًا. إن هذا وضع متوقع طالما ظل الحزب الليبرالي الديمقراطي يستمد قوته من توزيع الأموال على الدوائر الانتخابية

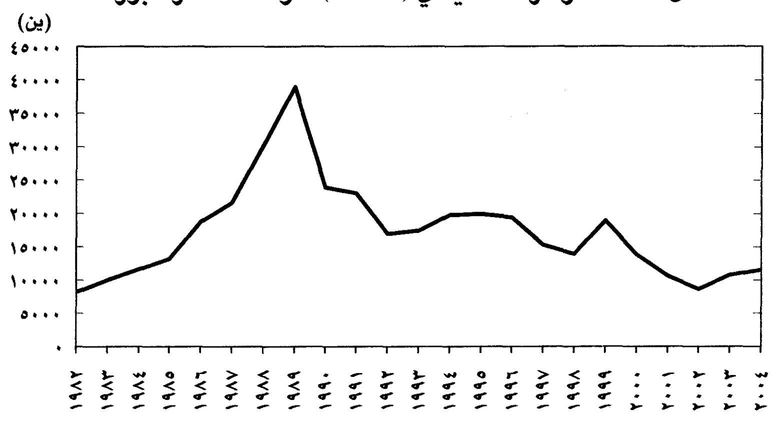
الريفية. وباستخدام مصطلحات ما قبل الحرب فإنه يمكن القول بأن السيد كويزومي يحاول تطبيق سياسات حزب مينسيه بكونه قائدًا لحزب مثل حزب سيوكاي (انظر الفصل التاسع). ولكن بالنظر إلى أن السيد كويزومي يتمتع بشعبية بين المواطنين فيضطر السياسيون القدامى في الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى تأييده بهدف ضمان الأصوات الانتخابية وذلك على الرغم من أنهم يعارضون سياساته. وبالمقابل يبقى السيد كويزومي مع الحزب الليبرالي الديمقراطي ليستفيد من تنظيمه ونفوذه. وعلى ذلك فإنه ليس من الواضح تمامًا نوعية الرسالة التي يبعث بها المواطنون إلى الحكومة عند تأييدهم للحزب الليبرالي الديمقراطي: هل رسالتهم مع الإصلاح أم ضد الإصلاح؟

٢ ـ ظهور فقاعة الأصول

في أوائل حقبة الثمانينيات بدأ مؤشر أسعار الأسهم اليابانية في الارتفاع، واستمر في الصعود إلى أن وصل إلى خمسة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٨٠ . ومنذ عام ١٩٩٠ بدأت فترة طويلة من الهبوط مع تقلبات متوسطة المدى. وارتفعت أسعار الأراضي في اليابان طوال حقبة الثمانينيات. ووصل معدل أسعار الأراضي إلى أكثر من الضعف. وجاءت نقطة تحول في أسعار الأراضي بعد عام من سوق الأسهم أي في عام ١٩٩١ . ومنذ ذلك الحين ظل مؤشر أسعار الأراضي في الهبوط المستمر. إن أسعار الأراضي في المناطق الحضرية ارتفعت أكثر وانخفضت بشدة بالمقارنة مع أسعار الأراضي في المناطق الريفية.

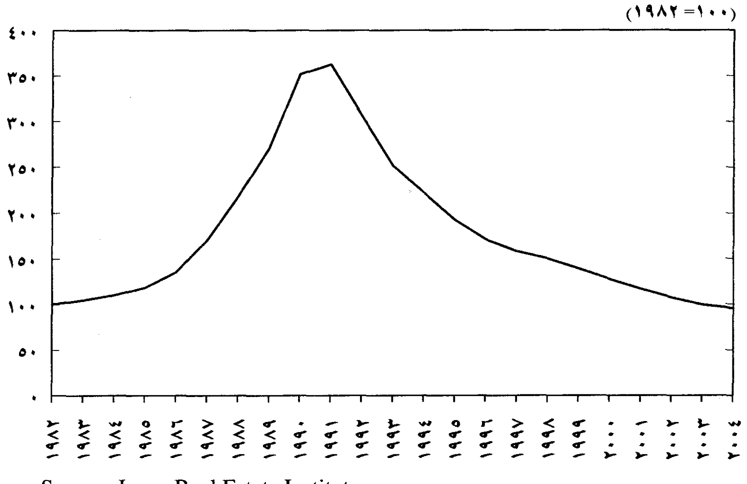
وهناك وجهتا نظر بديلتان حول سبب فقاعة الأصول.

شكل ١٣ ـ ١: مؤشر ٢٢٥ نيكاي (Nikkei) لمتوسط أسعار البورصة



Source: Nihon Keizai Shimbunsha (Japan Economic Journal).

شكل ١٣ ـ ٢: مؤشر أسعار الأراضي الحضرية



Source: Japan Real Estate Institute.

وترى وجهة النظر الأولى أن فقاعة الأصول قد نتجت هيكليًا بسبب إجراءات تخفيف القيود على البنوك. وفي الماضي كانت البنوك اليابانية منظمة بشكل قوي تحت إدارة وزارة المالية ولم يكن لديها الحافز للابتكار ولطالما ظلت البنوك تعمل في ظل هـذا النظام فإن هامشًا كافيًا للربح وحمايتها من الإفلاس كانا مؤكدين .

ولكن هذا النظام قد تغير مع بداية حقبة الثمانينيات وعندما بدأت المنافسة فقدت البنوك «الريع (rent)» و«قيمة الامتياز (franchise value)» لكونها بنوكًا (وذلك بمعنى الأرباح الإضافية الممنوحة لأحد بنوك محمية). وفي نفس الوقت فإن عملاء الشركات الكبيرة قد استبدلوا الإقراض البنكي بوسائل أخرى شملت استخدام الأرباح المحتجزة وأسهم الشركات والاقتراض من الأسواق الدولية للمال. وعندما فقدت البنوك اليابانية عملاء الشركات الكبرى اندفعت نحو البحث عن مقترضين ومشروعات جديدة ـ ربما أكثر خطورة ـ مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في الأراضي والممتلكات وإقراض المستثمرين في الأراضي والممتلكات (خصوصًا في بناء المكاتب التجارية في المدن وإقامة المنتجعات الريفية). ولكن البنوك اليابانية كان ينقصها القدرة على التقييم السليم لهؤلاء المقترضين الجدد والمشروعات. وعندما بدأ الاقتصاد في الانتعاش في الثمانينيات توسعت هذه البنوك في الإقراض، حيث إن إستراتيجية الأعمال تكون أقل حرصًا في الوقت الذي يأخذ فيه الاقتصاد في الانتعاش وتواري المشكلات. ومع نهاية هذا الانتعاش تحولت هذه القروض إلى أن تكون جبلًا من الديون المتعثرة (يوشيتومي (Yoshitomi) ١٩٩٨).

أما وجهة النظر الثانية والتي ربما تعتبر أكثر شعبية، فقد تمثلت بشكل أساسي في التفسير النقودي لظاهرة الفقاعة. وترى ببساطة أن النقود السهلة في أواخر الثمانينيات كانت السبب في ظهور فقاعة الأصول. وفي عام ١٩٨٥ كان سعر الين مرتفعًا وقام بنك اليابان بتخفيض أسعار الفائدة على القروض القصيرة والمتوسطة المدى، وهو ما سهل عملية السيولة المالية في المقابل. إن توظيف بنك اليابان لسياسته التفاعلية (بمعنى كيفية إقرار السياسة) كان تقليديًا حيث اتبع البنك سياسة نقدية توسعية في الوقت الذي شهد فيه الين ارتفاعًا كما أن السوق الداخلي كان يتميز بالركود. إن سياسة بنك اليابان خلال عام ١٩٨٥ وما تلاه كانت سياسة تسير وفق القواعد التقليدية للإصدار النقدي. لقد وجه الكثيرون لومًا إلى بنك اليابان، خصوصًا لشخص المحافظ ساتوشي سوميتا (Satoshi Sumita)، وذلك لتساهله الكبير ولفترات طويلة. ولكن بالنظر إلى أن سعر التضخم كان قريبًا من الصفر في ذلك الوقت لم يستطع بنك اليابان إيجاد المبرر الصحيح لتقييد السياسة النقدية، ووقف الزيادة في أسعار الأصول والتي كانت مصدر سعادة للجميع. إن هذه المشكلة كانت بمثابة الإنذار. وعندما ترتفع أسعار الأصول تظل أسعار السلع ثابتة، فهل يمكن اعتبار السيولة زائدة

أم لا؟ وتظهر البيانات أن النمو في النقود (M2+CD) قد تضاعف إلى أكثر من ١٠٪ خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٨٩. إن هذه النسبة تبدو مرتفعة قليلًا وذلك في ظل اقتصاد ينمو بمعدل ٤٪، وقام المحافظ الجديد لبنك اليابان السيد ياسوشي ميئينو (Yasushi Mieno) بشكل متعمد بتقليل النقود ورفع أسعار الفائدة. ووضع هذا الإجراء نهاية سريعة للفقاعة. وينتقد البعض السيد ميئينو لقسوته ولكن هل كان مقدرًا لهذه الفقاعة أن تستمر إلى ما لا نهاية؟ إن هذه الفقاعة كان لا بد لها من أن تصل إلى نهايتها وفي وقت ما، وأن الأسرع هو الأفضل.

إن وجهتي النظر هاتين ليستا وجهتي نظر بديلتين. وتشرح وجهة النظر الخاصة بإزالة القيود على البنوك لماذا تم تمويل المشروعات المهمشة في البداية، أما وجهة النظر الخاصة بالتوسع النقدي فإنها تشرح لماذا استمرت هذه الفقاعة لفترة طويلة. إن وجهتي النظر هاتين تقومان على الاعتبارات الهيكلية والماكرو اقتصادية، كل منهما على حدة، واللتين أدى مجملهما إلى ارتفاع وانخفاض فقاعة الأصول.

وخلال حقبة الثمانينيات والتي كانت بمثابة فترة ارتفاع الفقاعة، لوحظ الكثير من الظواهر غير المألوفة.

- إن أولئك الذين يمتلكون الأراضي قد أصبحوا أثرياء للغاية وأن أولئك الذين لا يملكون قد أصبحت فرصتهم ضئيلة لشراء منازلهم. لقد أسهم ذلك في زيادة الإحساس بعدم المساواة وعدم العدالة الاجتماعية.

- قام الأثرياء بشراء السلع الكمالية، كما قاموا بإنفاق أموالهم على الملابس والأطعمة غالية الثمن. لقد سافروا إلى كل أرجاء العالم لإنفاق أموالهم، وهذا ما يوازي ظاهرة ناريكين أثناء الحرب العالمية الأولى.

- نظرًا لأن الأراضي الخالية، تباع أسهل، وأن قيمتها أكبر من الأراضي بالمباني، فإن المافيا اليابانية (ياكوزا: yakuza) اتجهت إلى إزالة المباني بطريقة غير شرعية وإجبار مالكي العقارات على بيع أراضيهم. لقد اقتحمت ياكوزا منزلًا باستخدام سيارة شاحنة لهدمها.

- تم بناء العديد من أبراج المباني للمكاتب في المناطق الحضرية. لقد ظلت هذه المباني خالية لفترات طويلة.

- تم تطوير العديد من حدائق الملاهي والفنادق في المنتجعات. إن حديقة الملاهي الوحيدة الباقية بنجاح كبير لا تزال حديقة ملاهي ديزني بطوكيو (Tokyo Disneyland). أما غيرها من هذه الإنشاءات كلها واجهت أزمات مالية وكثير منها مغلق حاليًا. وتعمل بعض من هذه الإنشاءات في ظل اختناقات مالية: ومن هذه المنتجعات منتجع هاوس تين بوس (Huis ten Bosch: حديقة ملاهي هولندية في ناجاساكي) وفونيكس سيجايا ريزورت (Phoenix Seagaia Resort: مجمع منتجعات على شاطئ البحر في ميازاكي) وألفا ريزورت تومامو (Alpha Resort Tomamu: منتجع للرياضة الشتوية في هوكايدو).

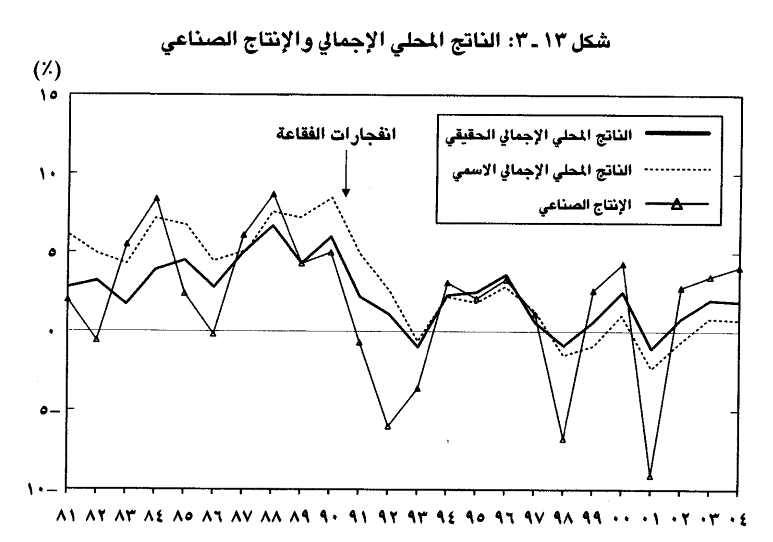
- توافد عدد كبير من عمال ذكور من الشرق الأوسط خصوصًا من إيران، وذلك للعمل داخل اليابان. وكان مع البعض منهم تصريحات عمل بينما كان البعض الآخر غير مصرحين قانونيًا. ويتجمع هؤلاء في كل آخر أسبوع في حديقة أوئينو (Ueno) في طوكيو وذلك للتنزه وتبادل المعلومات.

ولكن وبعد انفجار الفقاعة فإن جميع هذه الظواهر قد اختفت.

٣ـ الكساد والانكماش على امتداد العقد

تظهر إحصاءات الناتج القومي الإجمالي ومؤشر الناتج الصناعي أن ظروف الأعمال في اليابان لم تكن سيئة طوال الوقت خلال العقد الضائع. لقد انخفض الاقتصاد الياباني ثلاث مرات، في ٩٢ ـ ١٩٩٣، بعد بزوغ اقتصاد الفقاعة وفي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، بعد رفع ضريبة المبيعات وحدوث أزمة البنوك، وفي ٢٠٠١ وسط الكساد الأمريكي والعالمي في صناعة تكنولوجيا المعلومات. ورغم ذلك فإن الأداء الاقتصادي الذي تخلل هذه الفترات لم يكن سيئًا. وفي بعض الأوقات فإن الاقتصاد كان يبدو متعافيًا. إلا أن فترة التعافي هذه كانت قصيرة. وإن الدورات الثلاث هذه وفترات الازدهار القصيرة التي تخللتها كانت أيضًا واضحة من إحصاءات أخرى مثل طلبات شراء الآلات والإحصاءات الخاصة ببناء البيوت ودخل العاملين والبطالة. ومع ذلك فإن هناك اختلافات بسيطة بين مؤشر ومؤشر آخر في شدة وتوقيت هذه التقلبات. من غير المدهش إذن أن نجد أن مشروعات الأعمال الصغيرة قد وجدت صعوبات أكبر من تلك التي تواجه المشروعات الكبيرة مثل صعوبات تمويل المشروعات والطلب على الناتج.

شكل ١٣ - ٣: الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي



Sources: Cabinet Office, and Ministry of Economy, Trade and Industry.

وعلى سبيل المثال فإن النمو الحقيقي في اليابان قد سجل في عام ١٩٩٦ نسبة ٥,٣٪ وهي أعلى نسبة داخل الدول الصناعية السبع. تواكبت هذه الفترة مع انخفاض نسبي في قيمة الين والذي كان يعتبر في صالح المصدرين اليابانيين. إلا أنه في أبريل ١٩٩٧ فإن حكومة هاشيموتو (Hashimoto) بمؤازرة رغبة وزير المالية في استعادة الثقة المالية، قامت بزيادة ضريبة الاستهلاك العام من ٣ إلى ٥٪، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الاقتصاد (والأمر المدهش في ذلك أن هذه الزيادة الطفيفة في ضريبة الاستهلاك قد أحدثت مثل ذلك الأثر الضخم). ومع نهاية عام ١٩٩٧ ظهرت الكثير من حالات الإفلاس البنكية. لقد أفلس كل من شركة يامائيتشي (Yamaichi) للسندات المالية وبنك هوكايدو تاكوشوكو (Hokkaido Takushoku)، وذلك أشعل فتيل أزمة البنوك ومشكلة الائتمان على المستوى القومي. وفي العام التالي فإن بنك الائتمان طويل الأجل وبنك الاعتماد والائتمان قد أفلسا أيضًا فتحطم الأمل في الانتعاش الاقتصادي.

السؤال الكبير إذن: لماذا ظل الاقتصاد الياباني ضعيفًا لفترة طويلة بعد انهيار الفقاعة (الازدهار)؟ وما زال هناك جدل في ذلك بين الاقتصاديين. وتلخص القائمة التالية أكثر التفسيرات شيوعًا.

- أحد التفسيرات يقول بأنه من الطبيعة الدورية البحتة. ويرى أنه طالما أن فترة الفقاعة قد خلقت فائضًا في الطاقة الاقتصادية، فإن ذلك سوف يستغرق بعض الوقت للتقليل من قيمة الأسهم المالية وعودتها إلى مستواها الطبيعي. ولو كان الأمر كذلك لاستغرق وقتًا أطول من المفروض.

- وهناك تفسير آخر يلقي باللوم على الديون المتعثرة والتي احتفظت بها البنوك. ونظرًا لأن البنوك لم تستطع أن تتخلص من الديون المتعثرة، ونظرًا إلى أن الحكومة لم تكن لديها الإجراءات المناسبة لتشجيع ذلك، فإن تدابير الوساطة المالية قد تعثرت لذلك، الأمر الذي أحدث ضررًا بالاقتصاد الحقيقي. إن هذه الحلقة الآثمة كادت أن تستمر إلى أن يتم اتخاذ إجراءات حاسمة لتنظيف حسابات البنوك. ولقد ادعت الحكومة بأنها اتخذت هذا الإجراء ولكنه ربما لم يكن كافيًا.

- وهناك تفسير شائع آخر ومفاده أن النظام الاقتصادي الياباني قد أصبح نظامًا مهجورًا. إن النظم اليابانية المعتمدة على العلاقات طويلة الأجل مثل التوظف مدى الحياة، وتقرير الأجر بالأقدمية، واعتماد نظام كيريتسو (Keiretsu)، والتعاقد الفرعي وغيرها، ربما تكون قد كانت مفيدة خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، ولكنها أصبحت غير فعالة في عصر العولمة. ويرى البعض أن اليابان أصبحت تواجه الموجة الكبيرة الثالثة للتحول (الموجة الأولى كانت في عهد ميجي، والموجة الثانية تمثلت في إصلاحات ما بعد الحرب العالمية الثانية). ولكن الآخرين يحذرون من أن اليابان تتبنى النظام الأمريكي دون انتقاد، نظرًا لأن بعض النظم اليابانية ما زالت فاعلة. ويمكن الرجوع إلى ذلك الجدل حول النظام الياباني في الفصل التاسع.

- بينما هناك تفسير آخر يشير إلى التحولات طويلة المدى في المجتمع الياباني، إن اليابان لديها شعب تتقدم به السن سريعًا وديون تتعاظم على الحكومة. إن اليابانيين غير متأكدين من مستقبلهم، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأعباء الضرائب المتزايدة، والفرص المتاحة للعمل، واستمرارية الرعاية الصحية ونظم المعاشات. إن مثل هذه التوقعات المتشائمة تقود إلى التقليل من نفقات المتسهلكين ومن الاستثمارات في مجال الأعمال.

- ومؤخرًا أكثر فإن ظهور الصين كمصنع للعالم ونزوح الصناعات الإنتاجية

اليابانية (خروج المصانع وفرص العمل إلى الدول الأخرى)، أشير إليهما كتهديد خطير. إلا أن النمو السريع للصين لن يستمر إلى الأبد فإن لديها العديد من المشكلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من المحتمل أن تكون ظاهرة الركود في اليابان نتيجة لتداخل وتفاعل كل هذه المشكلات. ولكن إذا أردنا أن نحدد سببًا أساسيًا لذلك فإنه يتمثل في ضعف القيادة السياسية. إن اليابان تفتقر إلى شخص على قمة الهرم السياسي يمكنه تشخيص المشكلات بوضوح وشرح الموقف للمواطنين بلغة صريحة ومقنعة. كما أنه يمتلك القدرة على تصميم وتنفيذ الحلول طويلة الأمد. إن مشكلات اليابان لا تستعصي على الحل وذلك بالمقارنة مع المشكلات التي تواجه الدول الأخرى. إن تفسير حالة عدم التأكد والقلق السائدين في المجتمع الياباني يمكن تفسيرهما من خلال نوعية القيادة أكثر من صعوبة المشكلات. وببساطة فإن الشعب الياباني لا يعتقد في قدرة الحكومة الحالية على إدارة وحل هذه المشكلات.

٤ـ الأزمة المالية والسياسة النقدية

في أوائل عقد التسعينيات وعندما انهارت فقاعة الأصول دخلت البنوك اليابانية والتي كانت تقوم من قبل بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأصول العقارية في مشكلات. لقد أسهم الكساد وإفلاس المشروعات في زيادة الديون المعدومة، كما أن انخفاض أسعار الأراضي والأسهم قد أحدث ضررًا إضافيًا في عجز موازنة البنوك، وغالبًا ما كانت البنوك اليابانية تحتفظ بالأراضي كضمانات إضافية للقروض كما أنها قد انخرطت في شراء الأسهم، ولكن قيمة هذه الأصول قد انهارت. ومع تراكم الديون المتعثرة، فإن العديد من البنوك اليابانية قد وجدت صعوبة في استجابتها لمتطلبات بنك التسوية المالية الدولية (BIS) لكفاية رأس المال، والتي تقرر أن رأس مال البنك يجب أن يشكل ٨٪ من مخاطر الأصول، وإن هذا هو المعدل المضمون للبنك إذا أراد أن يبقى بنكًا دوليًا. وإذا نزلت هذه النسبة عن ٤٪ فإن البنك لا يستطيع أن يباشر حتى الأعمال المحلية ويجب أن يغلق.

ومع أواخر عام ١٩٩٧، انتشرت المخاوف حول عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها. وعندما أفلست شركة يامائيتشي للسندات المالية وبنك هوكايدو

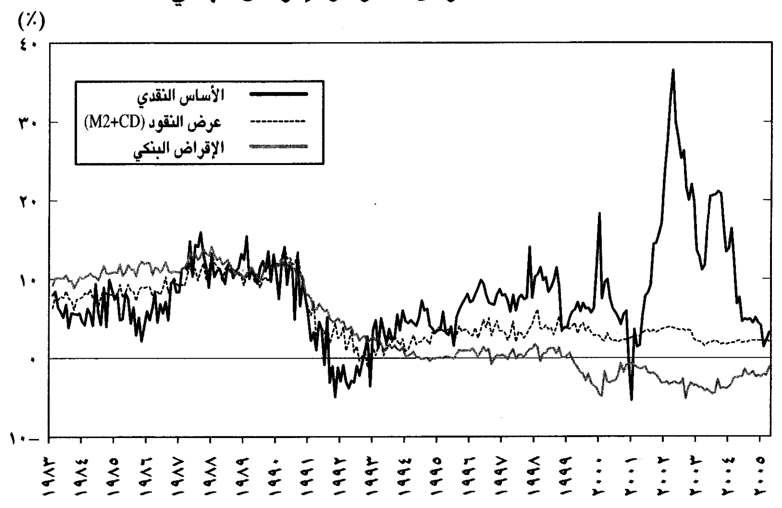
تاكوشوكو، تحولت هذه المخاوف إلى حقيقة. وحاولت البنوك تحسين معدلات متطلبات كفاية رأس المال بواسطة تقليل الأصول ذات المخاطر المرتفعة. إن هذه الخطوة قد تمت من خلال الحد من الإقراض خصوصًا إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن ذلك قد أدى إلى أزمة ائتمانية في قطاع العقارات مسببة بذلك العديد من الإفلاسات وانخفاض جودة الأصول البنكية. إن هذه الحلقة المفرغة قد استمرت من ١٩٩٧ وحتى أوائل عام ١٩٩٨. لقد اعتبرت البنوك اليابانية غير جديرة بالثقة، كما ظهرت مشكلة «رسوم إضافية لليابان (Japan Premium)»، والتي مثلت عبئًا إضافيًا على البنوك اليابانية في حالة اقتراضها من الخارج. لقد تزايدت التساؤلات بين الناس حول أي البنوك سوف يكون المفلس القادم. لقد قام المدخرون القلقون بتحويل ودائعهم من البنوك غير المضمونه إلى بنوك أكثر أمانًا أو لصناديق توفير البريد.

وفي مواجهة أزمة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ البنكية قامت الحكومة بإنشاء وكالة الإشراف المالي في أكتوبر ١٩٩٨، كما أنشأت لجنة إعادة الهيكلة المالية في ديسمبر ١٩٩٨. لقد تم ضم هاتين الهيئتين فيما بعد في وكالة الخدمات المالية وذلك في عام ٢٠٠٠. أيضًا قامت الحكومة بإعداد «أموال رسمية (public money)» تصل قيمتها إلى ٦٠ تريليون ين (١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بغرض التعامل مع مشكلة الديون المعدومة وإعادة تمويل البنوك وإدارة حالات الإغلاق والدمج للبنوك الضعيفة.

واستجاب بنك اليابان لأزمة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ البنكية من خلال التوسع الكبير في السيولة النقدية. ترتب على ذلك أن بنك اليابان قد تبنى «سياسة الصفر لسعر الفائدة (zero interest rate policy)» في أبريل ١٩٩٩. إن ذلك يعني أن معدل التبادل قصير الأجل بين البنوك (call rate)، والذي يمكن بنك اليابان أن يتحكم فيه، قد انخفض إلى الصفر باستثناء رسم قليل جدًا لعمولة فنية. وحاول بنك اليابان التوقف عن تلك السياسة في أغسطس ٢٠٠٠. ولكن نظرًا لسوء الحالة الاقتصادية فإنه كان مضطرًا للعودة إلى سياسة الصفر لسعر الفائدة. أيضًا فإن سعر الخصم الرسمي قد تم تخفيضه إلى مستوى منخفض للغاية، من ٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ١,٧٥٪ في عام ١٩٩٣ وإلي ٠,١٠٪ منذ عام ٢٠٠١. لقد انتهت حالة الذعر المالي مع بداية عام ١٩٩٨، ولكن الكساد العام استمر حتى بداية الألفية الثالثة.



شكل ١٣ ـ ٤: عرض النقود والإقراض البنكي



Source: Bank of Japan, *Financial and Economic Statistics Handbook*, various issues.

ونظرًا لأنه لا يمكن تخفيض سعر الفائدة إلى أقل من الصفر (إذا حدث ذلك فسوف يحتفظ الناس بالنقود السائلة فقط)، فإن بنك اليابان يكون بذلك قد وصل في سياسته إلى نهاية الطريق. ومع ذلك فقد ظلت هناك ضغوط على السلطات المالية للقيام بدور أكبر لحفز الاقتصاد. ومن أمثلة هذه الضغوط:

- **زيادة عرض النقود بشكل قوي وبأي وسيلة**: وللقيام بذلك، كان لا بد من شراء الأصول غير التقليدية في عمليات السوق المفتوحة بما في ذلك سندات الشركات والبنوك، والسندات الأجنبية، والرهون العقارية (وحتى الأسهم). وفي الماضي كان بنك اليابان يقوم ببيع وشراء السندات الحكومية فقط بسبب مسألة الأمان.

- **استهداف التضخم**: وفقًا لاقتراحات هذه الفكرة، فإن بنك اليابان عليه أن يعلن عن معدل موجب مستهدف للتضخم خلال العامين أو الثلاثة أعوام التالية وأن يكون مسئولًا عن تحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه يجب أن يظل البنك بعيدًا عن الضغط السياسي للحكومة. إن استهداف التضخم يمكن اعتباره ضروريًا لتغيير توقعات الناس حول مستقبل التضخم. ويؤيد هذه الفكرة كل من بول كروجمان (Paul Krugman، جامعة برينستون) وآلان ميلتزر

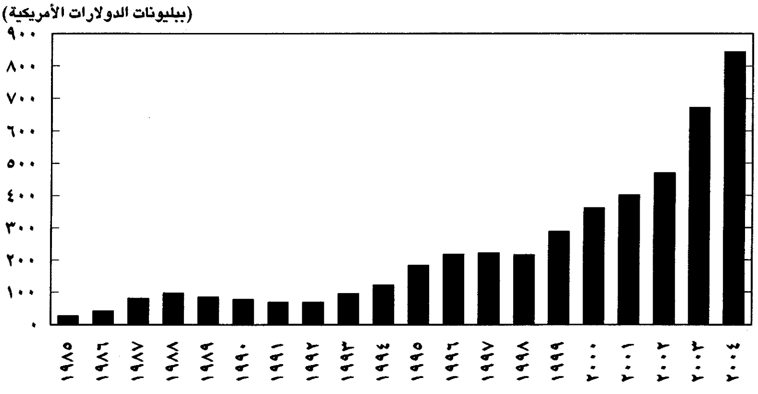
(Alan Meltzer، جامعة كانيجي ميلون)، وتاكاتوشي إيتو (Takatoshi Ito، جامعة طوكيو) وموتوشيجيه إيتو (Motoshige Itoh، جامعة طوكيو). ولكن البعض الآخر، بمن فيهم الاقتصاديون في بنك اليابان مثل كونيؤ أوكينا (Kunio Okina) وكازوؤ أوئيدا (Kazuo Ueda)، كانوا متشككين، ويرون أنه حتى إذا حاول بنك اليابان القيام بذلك، فسيكون هناك أثر ضئيل على التوقعات لأن آلية الانتقال النقدي تكون قد فقدت فعاليتها[1]. والأسوأ من ذلك، أنه إذا ما تغيرت توقعات الناس فجأة لأي سبب من الأسباب بعد ضخ كمية كبيرة من السيولة، فإن التضخم الناتج عن ذلك لا يمكن كبح جماحه.

- **تخفيض سعر الين**: وفقًا لوجهة النظر هذه فإن التوسع النقدي بطريقة هجومية ومصحوبًا بالتصريحات السياسية المرحبة بخفض سعر الين، سوف يحسن من القدرة التنافسية لليابان كما أنه يشجع الطلب الداخلي والخارجي. وكانت الحكومة وبنك اليابان تقومان بتأييد هذه الإستراتيجية. وواقعيًا فإن سعر الين كان يتجه نحو الانخفاض بشكل معتدل عندما يتم الإعلان عن هذه النية. ولكن من الواضح أن تخفيض العملة هو نوع من سياسة الإضرار بالجار وسوف يحدث ضررًا لشركاء اليابان التجاريين. فإذا ما عارضت الولايات المتحدة انخفاضًا أكبر للعملة، فإن هذه السياسة كان عليها أن تتوقف. أيضًا فإن الجيران الآسيويين سوف يستاءون. إن أحد الإجراءات الملائمة وفقًا لتلك الفكرة هو أن تقوم الصين برفع قيمة عملتها (Renminbi) بدلًا من تخفيض سعر الين وذلك للوصول إلى نتيجة متشابهة تقريبًا. ومع ذلك فإن تعديل سعر الصرف لن يحل المشكلات البنيوية طويلة الأمد لأي دولة سواء كانت اليابان أم الصين أم الولايات المتحدة (الفصل الثاني عشر). إن هذه السياسة كثيرًا ما تبتعد بالأنظار عن السبب الحقيقي للضعف الاقتصادي.

---

(١) كما يشير الشكل (١٣ ـ ٤) فإن العلاقة بين الأساس النقدي والذي يتحكم فيه بنك اليابان ـ وعرض النقود أو الإقراض البنكي، واللذان يعتبران مهمين لإدارة الاقتصاد الكلي، قد أصبحت غير مستقرة بشكل كبير منذ عقد التسعينيات. إن التوسع في ضخ النقود من جانب بنك اليابان لم يؤد إلى زيادة في المعروض من النقود أو الإقراض البنكي، واللذان استمرا في الانخفاض بشكل حقيقي. وعليه فإن ضخ أموال إضافية دون القضاء على أسباب هذه الفجوة لن يقود إلى مواجهة أو حل لهذه المشكلة.

شكل ١٣ ـ ٥: الاحتياطيات العالمية



Source: Ministry of Finance.

وفي السنوات القليلة الماضية قام بنك اليابان بالتدخل بقوة في سوق الصرف الأجنبي وذلك لتجنب الارتفاع في سعر الين. وبفضل الشراء الموسع للأصول الدولارية فإن الاحتياطيات الدولية لليابان قد تزايدت بشكل كبير من ٤٧٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٦٧٤ بليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٣، وإلى ٨٤٥ بليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤. ويعتبر ذلك أكبر احتياطي دولي في العالم وذلك بالرغم من أن الصين تقترب بسرعة من ذلك المعدل.

في الوقت نفسه فإن سياسة سعر الصرف في الولايات المتحدة تحت إدارة بوش قد ظلت غامضة. لقد ظلت الولايات المتحدة تكرر نفس التصريح المنقوص والذي يرى «أن سياسة الدولار القوي لن تتغير ولكن أسعار الصرف يجب أن تتحدد وفقًا لآليات السوق». إن هذه الرسالة غير واضحة ويبدو أنه لا يوجد اتساق في السياسة التي تقف خلف ذلك. وتشير الخبرات السابقة إلى أن الولايات المتحدة عادة ما تشعر بالراحة عندما يكون الدولار ضعيفًا وبصفة خاصة في سنوات الانتخابات. ولكن عندما يبدأ الدولار في الانخفاض بشدة بسبب ضغوط السوق فهل ترحب الولايات المتحدة بذلك أم تقاومه؟

٥ـ السياسة المالية

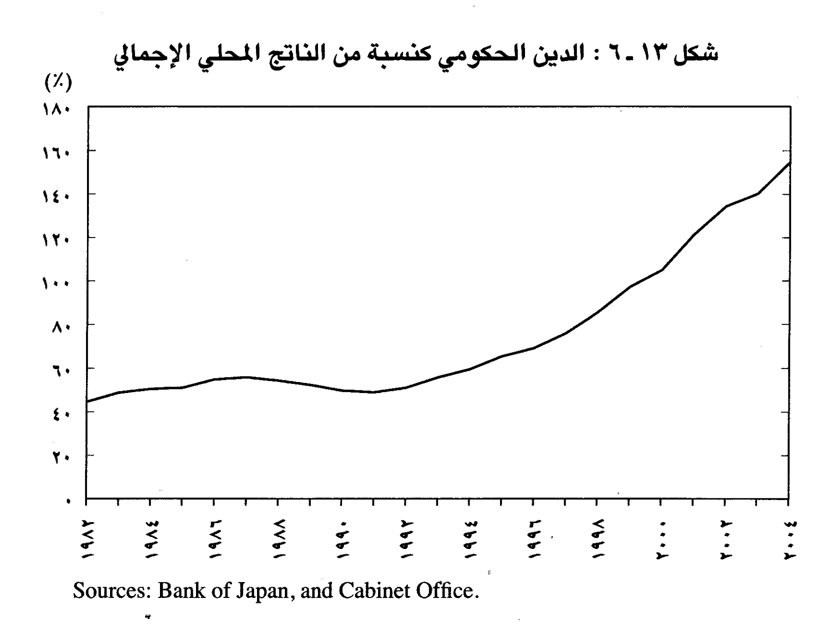
لقد اتجهت السياسة المالية نحو التوسع منذ التسعينيات، وذلك بالرغم مما يردده البعض بأن هذا التوسع لم يكن كافيًا بالمقارنة بما يفكرون فيه بأنه مناسب. وبنهاية العام المالي ٢٠٠٤ (مارس ٢٠٠٥)، وصل الدين الحكومي إلى ٧٨٢ تريليون ين أي ما يعادل ١٥٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إن هذا المعدل هو أعلى معدل بين الدول الصناعية الرئيسية. وإنه من غير المؤكد ما إذا كان هذا الانفجار في الدين العام سوف ينخفض في المستقبل حتى بتقدير متحفظ. والأكثر من ذلك، فإن هذا الرقم لا يشمل الديون قصيرة الأجل أو ديون الطوارئ التي يقصد بها كم النقود التي تكون الحكومة مضطرة لدفعها في المستقبل لإنقاذ إفلاس نظام الضمان الاجتماعي أو إعادة تمويل البنوك المفلسة وهكذا. إن شركات التقييم الدولية كثيرًا ما أعطت تقديرات أقل للسندات المطروحة من الحكومة اليابانية في السنوات الأخيرة.

إن الحكومة غالبًا ما تكون مترددة بين الحاجة إلى الدمج المالي والحاجة إلى التحفيز المالى. وفي السنوات الأخيرة، فإن السياسة المالية في اليابان قد اتجهت نحو التوسع كنتيجة للموقف الاقتصادي المتردي. لقد كانت هناك دائمًا ضغوط سياسية قوية للأخذ بسياسة التحفيز المالي. وذلك لتجنب «حلقة من الانكماش الحلزوني» (انكماش الأسعار والانخفاض في الناتج في حلقة مفرغة). ويرى الكثيرون أنه لا يمكن القيام بالإصلاح دون تحسن الاقتصاد أولًا. ولكن نجاح السياسة المالية في ظل هذه الظروف تظل موضع تساؤل.

ويرى المعارضون للسياسة النقدية النشطة أن اليابان قد جربت سياسة التحفيز الاقتصادي عدة مرات خلال العقد الماضي، ولكن الاقتصاد قد فشل في أن يتخلص بقوة من أمراضه. ويرى هؤلاء أيضًا أن الإنفاق التقليدي، على المشروعات المكلفة كالطرق السريعة والكباري والمطارات والقطارات السريعة سوف يستفيد منها فقط شركاء البناء الريفية بينما يظل الدين القومي متجمدًا (هل تحتاج اليابان فعليًا إلى ثلاثة كبار عملاقة للتوسع في الشواطئ البحرية). إن الأخذ بسياسة مالية نشطة والتي يمكن أن تضيف إلى الدين الحكومي المتضخم سلفًا، من الممكن أن يتسبب في ضعف الاقتصاد من خلال الزيادة المالية غير المؤمنة والتي لا تتمتع بالثقة. ويقال إنه يجب زوال النظام السياسي المعتمد على الحزب الليبرالي الديمقراطي، حيث يتم

تأمين الأصوات من خلال توجيه الإنفاق النقدي نحو المؤيدين في الأرياف. والأمر الذي لم يتضح حتى الآن هو أن بقاء السيد كوئيزومي في الحزب الليبرالي الديمقراطي يمكن أن يساعده في التغلب على هذه المعضلة، واختراق عرين السياسيين الرافضين للإصلاح. ويبدو أن السيد كوئيزومي كان ناجحًا في إحكام الموقف المالي في عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع السنوات السابقة، ولكنه لم يتمكن من ذلك في عام ٢٠٠٤.

شكل ١٣ ـ ٦ : الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



Sources: Bank of Japan, and Cabinet Office.

في ظل هذه الظروف، فإن المشروطية التقليدية لصندوق النقد الدولي تتطلب الإحكام الشديد من جانب اليابان للموازنة وذلك بالرغم من الآلام المترتبة على ذلك في المدى القصير. ولكن اليابان بصفتها أكبر مقرض في العالم ويتوافر لديها أكبر احتياطيات دولية فإنها لن تكون بحاجة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتمويل ميزان مدفوعاتها. وكنتيجة لذلك، فإن اليابان ليست مضطرة إلى سماع نصائح صندوق النقد الدولي. وفي نفس الوقت فإن الآلية السياسية الداخلية لن يتمخض عنها أية بدائل سياسية لتغطية تكلفة تحقيق الأهداف في المدى القصير. ربما يكون ذلك هو صلب المشكلة التي تواجهها اليابان في الوقت الحالي.

المستقبل المنتظر أمام المشروعات اليابانية

في عقد الثمانينيات كان الاقتصاد الأمريكي يسعى جاهدًا نحو مواجهة المنافسة الدولية، وكان الاقتصاد الياباني مزدهرًا. وكان بعض رجال الأعمال اليابانيين يفتخرون بأنه ليس هناك ما يمكن تعلمه من الأمريكيين. وفي التسعينيات خبرت اليابان كسادًا طويلًا وأزمات بنكية بينما شهد الاقتصاد الأمريكي نموًا قويًا بفضل الازدهار في تكنولوجيا المعلومات، وتعالى صياح بعض اليابانيين بأن اليابان قد انتهت، وأن اقتصادنا سوف يفقد مكانته لصالح الصين، وتلك هي النهاية. أن اليابان ليست هي الدولة الوحيدة التي انتقلت من حالة التفاؤل المفرط إلى حالة التشاؤم المفرط. ولكن الاتجاه العام لدى اليابانيين للاستجابة بقوة لتعليقات المراقبين الأجانب ربما يكون هو السبب الأكثر احتمالًا نحو تبني مواقف مغال فيها من التعالي أو التواضع بشكل دوري. ومع ذلك فإن قوى التصنيع الياباني والتي ظلت في عملية تطور منذ عهد ميجي لا ترتفع أو تهبط فجأة كل عدة سنوات. إن القوة الحقيقية للاقتصاد الياباني تكمن في أنه أكثر استقرارًا في مواجهة التقلبات دائمة التغيير.

ووفقًا للبروفيسور تاكاهيرو فوجيموتو (Takahiro Fujimto) بجامعة طوكيو فإن ردود الفعل المبالغ فيها هي نتيجة للعادة السيئة لتحليل جميع الدول الصناعية كمجموعة واحدة دون تمييز في الأنماط أو ملاحظة الفروق الكبيرة بينها. إنه يستهجن الأسئلة الإجمالية مثل «أي من الدولتين أقوى» الصين أم اليابان؟ إن جميع الصناعات ـ سواء كانت بنكية، وبناء، واتصالات، وإلكترونية أو صناعة السيارات ـ هي جميعها مختلفة بالأساس عن بعضها البعض. إن أي مقولة تتجاهل هذه الحقيقة هي مقولة غير ذي جدوى.

ولكي نقيم بدقة القدرة التنافسية لكل صناعة، يقترح البروفيسور فوجيموتو مفهوم «هندسة الأعمال» (Fujimoto, 2004). إن نظرية هندسة الأعمال تنظر إلى كيفية تضافر العناصر. وبشكل أكثر تحديدًا فإن هندسة الأعمال وهي عبارة عن «مفهوم أساسي للتصميم لتشغيل أي نظام من صنع البشر بصورة مرضية» فيضع التساؤلات حول كيفية تقسيم النظام إلى مكونات، وكيفية تحديد الوظيفة الخاصة

بكل مكون من هذه المكونات، وكيفية بناء تفاعل بين الاعتمادات المتبادلة بين هذه المكونات (Fujimoto, 2001).

وعندما تكون هناك علاقات متفاعلة بين المكونات، فإن هناك طريقتين لتصميم المنتج. الطريقة الأولى هي الهندسة الاستنهاجية (modular architecture) والتي يتم فيها توحيد المنهج التفاعلي بين المكونات لتسهيل الاتصال بين هذه المكونات. والطريقة الثانية هي الهندسة التكاملية (integral architecture) والتي تعترف بتواجد التفاعل المعقد بين المكونات فيتم فيها التطوير والتحسين من خلال المحاولات والأخطاء. وبشكل عام، فإن الهندسة الاستنهاجية مناسبة للحصول على نتائج أسرع وبتكلفة منخفضة، بينما الهندسة التكاملية تكون مناسبة لتحقيق مستوى أعلى من الجودة على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن أجهزة الكمبيوتر المكتبية هي من المنتجات النموذجية، حيث يمكن تجميع المكونات الرئيسية من شركات متنوعة في العالم وتركيبها دونما مشاكل حقيقية. وعلى العكس من ذلك، فإن صناعة السيارات يجب أن تتم من خلال الهندسة المتكاملة وذلك إذا كانت هناك أهداف متعددة يجب تحقيقها في وقت واحد مثل الكفاءة، والراحة، والتوفير في الوقود، والأمان.. إلخ. إن الهندسة الاستنهاجية يمكن تقسيمها إلى نمطين هما النمط المغلق والنمط المفتوح. ويعتمد ذلك التمييز على أن يكون هذا التفاعل بين المكونات معلنًا لعامة الناس واسعًا أم مكتومًا في داخل مؤسسة إنتاجها.

	المتكامل	الاستنهاجي
مغلق	**متكامل مغلق** صناعة السيارات والدراجات البخارية، والإلكترونيات للاستهلاك المنزلي، وألعاب الفيديو	**استنهاجي مغلق** صناعة الكمبيوتر، والأدوات الميكانيكية، وليجو (Lego: ألعاب الأطفال).. إلخ
مفتوح		**استنهاجي مفتوح** نظم الكمبيوتر والأجهزة Hardware، منتجات إنترنت Internet، والدراجات وبعض المنتجات المالية... إلخ.

Source: Fujimoto, 2004, p. 132.

إن التفاعل بين المنتجات وهندسة الأعمال ليس بتحديد قاطع، ولكنه يتطور ديناميكيًا مع هندسة الأعمال الخاصة بكل مشروع أو دولة ودرجة التقدم التقني والتحولات في الطلب. بالإضافة إلى ذلك فإن هندسة الأعمال كثيرًا ما تكون لديها طبقات هيكلية حيث إنه في عمليات التجميع النهائية على سبيل المثال يمكن تطوير نماذجها، بينما تتعمق درجة التكامل بين المنتجين المزودين بمكونات المنتجات.

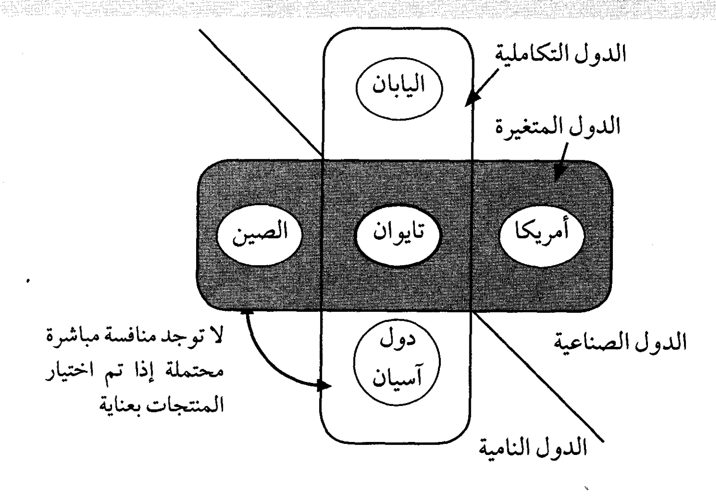
وتعتبر اليابان من الدول ذات البنية المتكاملة التي تهتم اهتمامًا مركزًا بتشغيل المصنع وتستحوذ فكرة وجوب إنتاج سلع كاملة. على النقيض من ذلك فإن الولايات المتحدة تتميز بأسلوبها الاستنهاجي وهي ماهرة في إعداد نماذج إنتاجية وتقسيم منتجات إلى أجزاء مناسبة وتوحيد مناهج إنتاجها وإيجاد أرباح عائدة من الإبداع في عمليات التجميع. إن الصين أيضًا هي دولة ذات نظام استنهاجي ولكن ميزتها التنافسية تعود إلى المنتجات من خلال أسلوب استنهاجي يعتمد على تكثيف الأيدي العاملة، وذلك أكثر من المنتجات بأسلوب استنهاجي يعتمد على تكثيف التكنولوجيا، كما هي الحال في الولايات المتحدة. ويرى البروفيسور فوجيموتو أن الاختلافات بين الدول في نظام الأعمال تأتي من اختلاف القدرات المؤسسية للمشروع في كل دولة. وعلى سبيل المثال، فإنه في أوائل فترة ما بعد الحرب الأخيرة، فإن المشروعات اليابانية كانت مضطرة للتنافس والنمو بلا إمدادات كافية من الموارد البشرية والمالية والمادية. إن هذا ما دفع إلى تبني إستراتيجيات التوظف مدى الحياة ونظام الإمداد بشكل الهرم. يجب أن نلاحظ أن استنتاج البروفيسور فوجيموتو بأن النظام الياباني قد نشأ بعد الحرب الأخيرة، يختلف عن الآراء الأخرى التي تحظى بشعبية أكبر والتي ترى أنه ميراث للتخطيط الاقتصادي المطبق خلال فترة الحرب (الفصل التاسع).

وينصح البروفيسور فوجيموتو المشروعات اليابانية بوقف اتباع النزوات والأهواء وبوضع القدرات المؤسسية المتاحة لديها لتنسجم مع التصميم الهندسي للمنتجات التي تنتجها. إن النمو المتواصل للأعمال يتطلب تحقيق الأرباح الكافية من خلال بيع المنتجات المتكاملة والتي تتفوق فيها الشركات اليابانية

من جانب، كما يتطلب تقوية القدرات التنظيمية والتي تنقص هذه الشركات في الوقت الراهن، وذلك من خلال التعلم من الشركات والدول الأخرى من جانب آخر. إن ظهور الأعمال النموذجية لا يجب أن تقود الشركات اليابانية نحو التخلي عن قدراتها التكاملية التي كانت متفوقة فيها وأن تقلد أسلوب الآخرين في الصناعات النموذجية. إن هذا لن يؤدي إلا إلى الفشل وخسارة الجودة اليابانية. وإذا ما قامت إحدى الشركات بالاندفاع نحو الاستثمار في الصين بالنظر البسيط إلى أن هناك شركات أخرى منافسة تتواجد بالفعل أو بسبب أن الأجور في الصين أقل من نظيرتها في اليابان، فإن النتيجة المحتملة هي انخفاض الإنتاجية في كل من اليابان والصين. المطلوب إذن هو وضع أفضل إستراتيجية مع الفهم الكامل للقوة والضعف للبنيان النظامي في كل من اليابان والصين.

ويقدم البروفيسور فوجيموتو اقتراحًا واحدًا محددًا. ويقول إنه نظرًا لأن الولايات المتحدة والصين كلتيهما من الدول ذات الإنتاج الاستنهاجي مع اختلاف مستويات الأجور والتكنولوجيا، فإنهما شريكان متكاملان في إنتاج السلع الاستنهاجية. على حين أن اليابان وهي الدولة ذات الإنتاج التكاملي مع وجود مستوى عال للأجور والتكنولوجيا، فإنها تتطلع إلى شريك دولي. وإذا تعلمت دول آسيان (ASEAN)، الجهة التقليدية للاستثمار الياباني المباشر، أن تكون مثل هذا الشريك مع رؤية طويلة المدى وطموحات قوية نحو تحسين الجودة، فإن اليابان ودول آسيان يمكن أن تشكل تحالفًا إستراتيجيًا لإنتاج المصنوعات المتكاملة التي سوف تكون متميزة عن المنتجات الصينية. ومع ذلك فإن هذا التحالف يظل إمكانية محتملة، نظرًا لأن أية دولة من دول آسيان لم تكتسب المهارات المطلوبة والتهيؤ لتبني الأسلوب الياباني في التصنيع. ويتطلب ذلك اكتساب المعرفة الضمنية لتصميم المصانع والعمليات، وللقدرة على صيانة وتعديل وإصلاح الآلات، ولإعداد تصميم الأجزاء والطرازات، ولتحسين مستويات المهندسين المحليين، وغيرها. وبعبارة أخرى، فإن دول آسيان عليها أن تتخرج من مرحلة التجميع البسيط للطلبات الأجنبية وأن تشارك في عملية التصنيع بمعنى أساسي أكثر. هذا هو مفتاح الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين

اليابان ودول آسيان إلى مستويات أعلى. إن الحكومة اليابانية ومجتمع الأعمال عليهما أن يعملا عملاً نشطًا على تقديم المساعدات الفنية والتعاون في مجال الأعمال لتحقيق هذا الهدف.



الامتحانات النهائية

فيما يلي الأسئلة التي وضعتها في الامتحانات النهائية حول التنمية الاقتصادية في اليابان خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤. إنها مرتبة حسب التسلسل الزمني للأحداث. لقد حذفت نماذج الإجابة بسبب ضيق المساحة. إن كل امتحان كان مكونًا من خمسة أسئلة وكانت مدة الامتحان ستين دقيقة مع عدم السماح بفتح الكتب. وإنني أدعو القراء المهتمين لمحاولة الإجابة (أن متوسط العلامات التي حصل عليها الطلاب كانت تتراوح من ٦٥ إلى ٨٢ من المائة حسب سنة الامتحان).

السؤال ١: صف وجهة نظر د. تاداؤ أوميساؤ (Tadao Umesao) حول التاريخ وذلك فيما يتعلق بالسبب الذي أصبحت اليابان الدولة الأولى غير الغربية في أن تصير دولة صناعية.

السؤال ٢: اذكر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في عصر إيدو (حتى أوائل القرن التاسع عشر) والتي أسهمت لاحقًا في التصنيع السريع لليابان.

السؤال ٣: ناقش تطور الزراعة في عصر إيدو (١٦٠٣ ـ ١٨٦٧) وكيف ساعد ذلك فيما بعد على التحاق اليابان بالغرب.

السؤال ٤: ناقش عملية تكوين «السوق القومية الموحدة» خلال عصر إيدو.

السؤال ٥: ماذا كان الهدف الاقتصادي الأهم لحكومة ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢)؟ اذكر السياسات التي اتخذتها لتحقيق هذا الهدف. وبشكل تقريبي، متى تحقق هذا الهدف (بشكل أو بآخر)؟

السؤال ٦: في الفترة من ١٨٨١ إلى منتصف الثمانينيات، قام وزير المالية ماسايوشي ماتسوكاتا (Masayoshi Matsukata) بتطبيق مبادرة سياسية عرفت باسم «انكماش ماتسوكاتا». ماذا كانت محتويات تلك السياسة، وما هي النتائج المترتبة عليها؟

السؤال ٧: ناقش تطور صناعة المنسوجات الحديثة في اليابان والمبادرات الخاصة فيها والمساندة الرسمية لها خلال عهد ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢).

السؤال ٨ : ماذا كان دور إيئيتشي شيبوساوا (Eiichi Shibusawa: ١٨٤٠ ـ ١٩٣١) في تصنيع اليابان؟

السؤال ٩: اشرح تطور صناعة القطن أثناء عهد ميجي مستخدمًا المصطلحين التاليين: «التنمية الموازية»، و«إحلال الواردات».

السؤال ١٠: كيف استوردت اليابان التكنولوجيا الغربية في عهد ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢)؟ هل لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا مهمًا، وماذا عن المستشارين الأجانب؟

السؤال ١١: صف بنية التجارة اليابانية خلال عهد ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢).

السؤال ١٢: اشرح السياسة المتبعة بخصوص «إدارة ما بعد الحرب» وذلك بعد الحرب اليابانية ـ الصينية (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) وأيضًا بعد الحرب اليابانية ـ الروسية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥).

السؤال ١٣: كيف أمكن تعبئة المدخرات بهدف التصنيع أثناء عهد ميجي؟ وهل لعبت المدخرات الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية وغيرها) دورًا مهمًا؟

السؤال ١٤: كيف أثرت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) على الاقتصاد الياباني؟ ناقش الآثار الرئيسية لهذه الحرب على النمو الصناعي وسلامة الوضع المالي؟

السؤال ١٥: اشرح الاختلافات في اتجاه السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بين حزبي سيوكاي (Seiyukai) وحزب مينسيه (Minsei) أثناء فترة

١٩١٨ ـ ١٩٣٦. قبل عام ١٩٢٧، فإن حزب مينسيه قد عرف باسم حزب كينسيكاي (Kenseikai). لإجابة هذا السؤال، تتجاهل الاسم المتغير وتستخدم مصطلح «حزب مينسيه» خلال الإجابة.

السؤال ١٦: صف الخلفية والأسباب المباشرة والنتائج المترتبة على أزمة البنوك في عام ١٩٢٧.

السؤال ١٧: قارن بين الظروف العامة الاقتصادية في العشرينيات وبين تلك التي كانت سائدة في التسعينات. هل هناك أي تشابهات في مسببات الضعف الاقتصادي أو كيف أن الحكومة قد استجابت لها؟

السؤال ١٨: من وجهة نظر التخطيط الاقتصادي في مقابل فكرة السوق الحر، كيف تغير النظام الاقتصادي في اليابان خلال الثلاثينيات والأربعينيات؟ اشرح تطور ذلك النظام مستخدمًا المصطلحات التالية (وغيرها). «مجلس التخطيط» و«نظام أولويات الإنتاج» و«خطة دودج (Dodge) للتثبيت الاقتصادي».

السؤال ١٩: خلال سنوات الحرب ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥، ما هو نوع التغيرات التي تم إدخالها في النظام الاقتصادي الياباني وذلك بالمقارنة مع السنوات السابقة على ذلك؟ وما هو السبب الاقتصادي الرئيسي لانهيار اقتصاد الحرب في اليابان في عام ١٩٤٥؟

السؤال ٢٠: في عام ١٩٤٧ في ظل احتلال القوات المتحالفة، بدأت اليابان في تطبيق الإصلاح الزراعي. ما هو أثر ذلك على كل من (أ) تخفيض عدد ملاك الأراضي غير المقيمين و(ب) تحسين الإنتاجية الزراعية؟

السؤال ٢١: بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، عانت اليابان من تضخم ثلاثي الرقم. ناقش الإستراتيجيات البديلة لمكافحة التضخم والمقترحة خلال ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧. وما هي الإستراتيجية التي تم اتباعها في النهاية؟

السؤال ٢٢: ما معنى سياسة «الترشيد» التي تم اتباعها في الخمسينيات؟ لماذا كانت هناك ضرورة لهذه السياسة؟

السؤال ٢٣: صف كيف أسهمت صناعة الفحم (أو لم تسهم) في عملية الإحياء الاقتصادي لليابان والنمو السريع خلال ١٩٤٧ ـ الستينيات.

السؤال ٢٤: خلال فترة النمو السريع بعد الحرب (أواخر الخمسينيات ـ الستينيات)، كيف تم تنفيذ السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي في اليابان، وما هي طبيعة الظروف الاقتصادية الدولية؟

السؤال ٢٥: ناقش السياسة المالية لليابان خلال الخمسينيات ـ الستينيات، مع تركيز نظرك الخاص إلى نظام سعر الصرف، وميزان المدفوعات، واستقراره بشكل خاص على الأسعار.

السؤال ٢٦: اشرح نظام سعر الصرف الياباني خلال فترة النمو السريع (منتصف الخمسينيات ـ الستينيات)؟

السؤال ٢٧: ناقش باختصار سياسة التعريفة الجمركية على الواردات في اليابان خلال الفترة الكاملة لعملية التصنيع (الستينيات من القرن ١٩ ـ الستينيات من القرن ٢٠). هل نستطيع القول بأن اليابان قد حققت التصنيع في ظل التجارة الحرة؟

السؤال ٢٨: ناقش مشكلات الاقتصاد على المستوى الكلي في اليابان خلال فترة التسعينيات مع التركيز بشكل خاص على قطاع البنوك والسياسات المالية والنقدية.

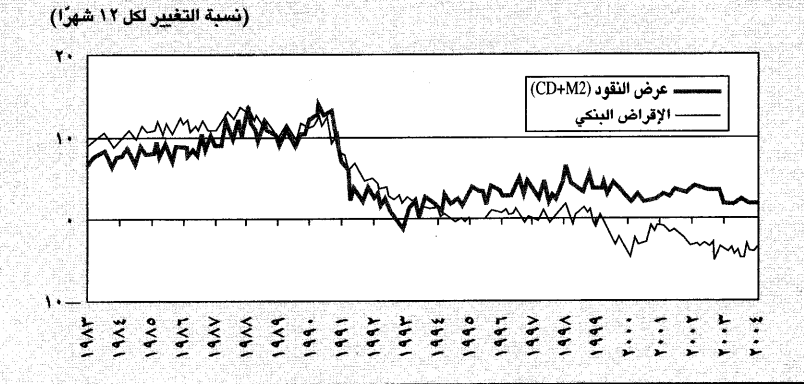
السؤال ٢٩: ناقش فاعلية ومحدودية سياسة بنك اليابان خلال العقد الماضي (منذ أوائل التسعينيات إلى الوقت الحاضر).

السؤال ٣٠: اقرأ الأخبار الإلكترونية أدناة (الصفحة القادمة). اشرح أسباب الجمود في التمويل والإقراض المصرفي اليوم. أيضًا ناقش سياسة بنك اليابان المتعلقة بمواجهة هذه المشكلة.

النمو في عرض النقود في عام ٢٠٠٣
هو الأقل خلال عقد من الزمان

بالرغم من السياسة المستمرة للتوسع النقدي الكمي فإن دوران النقود لا يسير في الاتجاه الأعلى. ووفقًا لتقرير بنك اليابان في ١٣ يناير، فإن عرض النقود قد نما فقط بنسبة ١,٧٪ خلال ٢٠٠٣ مقارنة بنسبة ٣,٣٪ في العام السابق. إن هذا يعتبر أقل نمو نقدي خلال عشر سنوات. أيضًا فإن الإقراض البنكي قد سجل نموًا سالبًا للعام السابع على التوالي. من المؤكد أن السياسة المالية المستقبلية يجب أن تتمشى مع مشكلة الركود النقدي... وأن الإجراء الخاص بالتوسع الكبير في السيولة (تغطي CD+M2، والمدخرات البريدية، وائتمانات الاستثمار، والسندات الحكومية وغيرها) قد نما أيضًا بنسبة ١,١٪ فقط في عام ٢٠٠٣، وهذا هو الأبطأ منذ عام ١٩٨١ حيث أصبحت تتوافر الإحصاءات المقارنة.

(Nikkei Net, 11:12am, January 13, 2004؛ مترجمة بواسطة المؤلف).



الأسئلة المطروحة من جانب الطلاب

نسوق هنا بعض الأسئلة التي وجهها الطلاب في قاعة المحاضرات مشفوعة بإجاباتي عن هذه الأسئلة. وكان بعضها أسئلة صعبة إلى حد أنها اضطرتني إلى أن أقوم ببعض الأبحاث الإضافية قبل إجابتها. إنني لست واثقًا من أن جميع إجاباتي كانت كاملة. ولكن بالرغم من ذلك أورد هنا هذه الإجابات حيث إن الأسئلة التي طرحها الطلاب الأجانب غالبًا ما تلقي الضوء على الأسئلة القديمة التي هي معروفة جيدًا لليابانيين. إن غالبية الأسئلة منصبة على عصر إيدو وعهد ميجي. إن ذلك يعود جزئيًا إلى أن طلابي كان لديهم العديد من الأسئلة حول هذه الفترات، ويعود جزئيًا إلى أنني لم يتوفر لدي الوقت لتسجيل وإجابة الأسئلة الخاصة بالفترات اللاحقة، وذلك لبرنامج عملي المشحون وغير المنتظم. لذا فإنني أعتذر لهذا التقصير.

١. كيف كان نظام الملكية في عصر إيدو؟ هل كان يسمح للفلاحين بملكية الأرض؟

وفقًا للنظام السياسي في عصر إيدو، أعطى شوجون إلى دايميو (حكام المقاطعات) أراضي ليحكموها وذلك مقابل ولائهم. والفلاحون باعتبارهم جزءًا من الأراضي لم يسمح لهم أن يتركوها؛ ولم يصرح لهم ببيعها أو تأجيرها. ووفقًا لهذا النظام بكونه نوعًا من النظام الإقطاعي، فإن المفهوم الحديث لملكية الأرض كان صعب التطبيق. ومع ذلك يقول البروفيسور كيئيتشي تاناكا (Keiichi Tanaka) إن الحظر على نقل ملكية الأرض لم يكن ساري المفعول، فكان الفلاحون يبيعون ويشترون الأراضي دون معاقبة. وأنني متأكد من أن مثل هذه الممارسات كانت موجودة، ولكنها إلى أي مدى كانت شائعة فإن ذلك يظل سؤالًا مفتوحًا. ومن الناحية الرسمية، فإن جميع الأراضي سواء بشكل مباشر أم غير مباشر إبان حكم هانات (hans: المقاطعات)

كانت تتبع لـشوجون. ولكن في داخل كل هان فإن دايميو (حاكم هان) كان له الحق في الحكم وفرض الضرائب على أراضيه. علاوة على ذلك فإن كل قرية قد تمتعت بالاستقلالية طالما أنها تدفع ضرائب الأرز. وفي ظل هذه الظروف يكون من الصعب القول بدقة من هو الذي امتلك الأرض.

٢. لماذا استطاع باكوفو أن يقمع الثورات العسكرية للمقاطعات؟

لقد كان توكوجاوا إيئياسو (Tokugawa Ieyasu)، شوجون الأول، ذكيًا للغاية. إن عددًا من النظم المقررة في بداية عصر إيدو قد جعل المقاومة للحكومة المركزية أمرًا مستحيلًا بالفعل. وعلى سبيل المثال:

- تم فرض عبء مالي ضخم على دايميو من خلال إجبارهم على السفر كل سنتين إلى إيدو (العاصمة المركزية)، وتنفيذ الأشغال العامة، ودفع الضرائب المؤقتة.
- كان يلزم أن زوجات دايميو وأبناءهم يقيمون دائمًا في إيدو العاصمة باعتبارهم رهائن محتملين.
- فرضت القيود الصارمة على السفر وبناء السفن وتشييد القلاع والجسور وغيرها.
- تم استبعاد هان الأقوياء بعيدًا عن إيدو العاصمة، كما تم وضع هان الأصدقاء في مواقع مهمة عسكريًا.
- كثيرًا ما تم تغيير مواقع هانات، وإرغام دايميو على تفتيش وكبح بعضهم بعضًا.
- أدت أية إشارة كانت تدل على عدم الطاعة من جانب دايميو إلى إنهاء أسرته.

٣. لماذا كانت اللغة الهولندية هي اللغة الوحيدة المستخدمة في الدراسات الغربية في عصر إيدو؟

لأن هولندا كانت هي الدولة الغربية الوحيدة التي منحها باكوفو حق التجارة مع اليابان (كان الشريك الآخر المسموح له بالتجارة مع اليابان هو الصين). لهذا السبب، فإن جميع الكتب الفنية والطبية المستوردة من الغرب كانت باللغة الهولندية. لقد كانت دراسة اللغة الهولندية تضاهي تعلم التكنولوجيا الغربية.

من بين الدول الغربية لقد سمح باكوفو بتجارة اليابان فقط لهولندا لأنها كانت دولة بروتستانتية. إن الدول الكاثوليكية مثل إسبانيا والبرتغال قد أرسلت بعثات دينية نشيطة لتحويل اليابانيين إلى المسيحية، الأمر الذي كان يكرهه باكوفو. بينما الهولنديين كانوا مهتمين بالتجارة أكثر من الأنشطة الدينية. ويبدو أن الهولنديين أنفسهم قد أبلغوا باكوفو بأن الإسبانيين والبرتغاليين يسعون لغزو اليابان أو استغلال مناجم الذهب والفضة في اليابان.

٤. بالرغم من أن مجتمع إيدو كان مجتمعًا طبقيًا محافظًا، هل كانت هناك أية إمكانية للتنقل بين الطبقات من خلال الزواج أو أي وسائل أخرى؟

رسميًا ومن حيث المبدأ لم يكن مسموحًا بالتنقل الطبقي. إن الفصل بين الطبقة الحاكمة (ساموراي) وبين الطبقات الأخرى كان صارمًا بشكل خاص. ولكن بشكل غير رسمي كانت هناك حالات استثنائية، بأن بعض ساموراي الفقراء وغير اللوردات تحولوا إلى طبقة الفلاحين أو بأن بعض التجار الأغنياء حصلوا على امتيازات ساموراي وهكذا. ومع ذلك لا توجد إحصاءات شاملة حول مدى تكرار مثل هذه الحالات على المستوى القومي. على الأقل فإننا نستطيع القول بأن نظام إيدو لم يكن لديه قوانين صريحة للتنقل بين الطبقات وبأن الاستقرار الاجتماعي قد اعتمد اعتمادًا كبيرًا على النظام الرسمي لعدم التنقل بين الطبقات.

وبشكل تلقائي فإن مجتمع إيدو كان مبنيًا على نظام أبوي للنسل يرث فيه الابن الأول اسم العائلة وممتلكاتها. إن مبدأ الابن الأكبر ما زال باقيًا في اليابان الحديثة على الأقل من الناحية النفسية، ويبقى بصفة خاصة في المناطق الريفية وفي العائلات المحافظة، مع أن جميع الأبناء والبنات يتمتعون الآن بحقوق قانونية متساوية.

٥. هل كان عدم الرضا عن سوء توزيع الأراضي هو أحد الأسباب الرئيسية لعصيان الفلاحين؟

لم يكن ذلك هو السبب الرئيسي. واعتبارًا من منتصف القرن السابع عشر فصاعدا فإن الأسباب الرئيسية لتمردات الفلاحين تضمنت احتجاجات ضد (أ) العبء الثقيل للضرائب، و(ب) فساد المسئولين الرسميين، و(ج) سياسة هانات، و(د) سياسة باكوفو. وكانت حركاتهم الخاصة بذلك تشمل المناشدة المباشرة للحكومة (وذلك

لم يكن شرعيًا)، والهجران الجماعي من الأراضي والانتقال إلى مناطق أخرى، والهجوم على محل إقامة بعض الموظفين المستهدفين. ومع نهاية عصر إيدو ونظرًا لزيادة أعداد الفقراء والفلاحين بلا أراض، كانت هناك تمردات عديدة ضد التجار الأغنياء والفلاحين الأثرياء. فكثيرًا ما تعرضت منازلهم للهجوم والتدمير.

٦. هل توحدت اليابان لغويًا في عصر إيدو؟

نستطيع القول نعم بمقياس الدول النامية اليوم. ورغم وجود لهجات مختلفة ودقائق متباينة في النطق محليًا، مما جعل من الاتصال الشفوي بين المناطق المختلفة أمرًا صعبًا إلى حد كبير، إلا أنها جميعًا كانت تعكس تنوعات في اللغة اليابانية نفسها. بالإضافة إلى ذلك فإن اللغة المكتوبة كانت موحدة في جميع المناطق. إن الأمر المهم هو أن الهوية اليابانية القومية قد ترسخت من خلال استخدام لغة واحدة. وفي الواقع فإن هذا الأمر كان حقيقًا منذ فترة بعيدة قبل عصر إيدو. وبعبارة أخرى فإن الاختلافات اللغوية لم يترتب عليها انقسام اجتماعي أو صراع عرقي داخل اليابان. ومع ذلك هناك بعض الأقليات العرقية التي لم تندمج في المجتمع الياباني. وعلى سبيل المثال، فإن أينو (Ainu: السكان الأصليين) في هوكايدو وسكان أوكيناوا يتحدثون بلهجات مختلفة وكانت لديهم ثقافات منفصلة. كما أنه كان هناك بعض الناس يسكنون في المناطق الجبلية ولم يتعامل مع عامة اليابانيين. وهؤلاء كانوا يعتبرون غرباء ولا يابانيين.

٧. ما هي الكونفوشية؟

كان هناك العديد من الفلاسفة الصينيين القدماء، ولكن أشهرهم كان كونفوشيوس (Confucius: ٤٧٩ـ ٥٥١ قبل الميلاد) ولاو ـ تسي (Lao-tse: القرن السادس قبل الميلاد؟ حيث إن تواجده غير مؤكد). لقد أطلق على أفكارهم الكونفوشية (Confucianism) والتاووية (Taoism) على التوالي. وقامت الكونفوشية على تعليم الفضائل والانضباط في الحياة الاجتماعية بما في ذلك كيفية أداء الطقوس والاحتفالات، واحترام الوالدين، وخدمة الموالي، وعلى الملوك كيف يجب أن يحكموا. على النقيض من ذلك، فإن لاو ـ تسي قد أكد على أهمية الخبرة الطبيعية والتجانس مع الكون؛ وتناول فكرة إنجاز الأمور دون مجهود، والإحساس بغموض

الوجود، ومعرفة العالم المحيط دون مغادرة المنزل وغير ذلك من الأفكار. لقد كان لهذين القديسين تأثير هائل على مجتمعات شرق آسيا مثل الصين وكوريا واليابان وفيتنام على امتداد الألفين وخمسمائة عام المنصرمة.

لقد كان كونفوشيوس يأمل في أن يكون مستشارًا لملك حكيم حقيقي، إلا أنه لم يعثر على ذلك الملك. لقد قضى معظم حياته في الترحال مع أتباعه وقام بتعليمهم من خلال الحوار. إن هذا الأسلوب يشبه تلك الأساليب التي اتبعها بوذا وسقراط والمسيح. لقد سجل أتباعه كلماته في كتاب لون ـ يو (Lun-yu؛ رونجو (Rongo) باللغة اليابانية)، والذي صار أكثر الكتب التعليمية مبيعًا لمدة ألفي عام. إن السطر المفضل لدي في لون ـ يو يقول: «يجب عليك أن تتذكر دائمًا عمر والديك. وذلك أولًا للاحتفال بهما، وثانيًا للخوف منهما». لقد دخلت الكونفوشية إلى اليابان في القرن ٤، ٥ بعد الميلاد، ولكنها ظلت غير منتشرة إلا أن باكوفو في عصر إيدو قامت بإحيائها كمذهب رسمي. إن تعاليم الكونفوشية كانت ملائمة للحفاظ على نظام اجتماعي في مجتمع طبقي.

٨. ألا تخبرنا أكثر عن طبقة المنبوذين في عصر إيدو؟

كان هناك نوعان من المنبوذين في عصر إيدو: هينين (hinin؛ يعني غير إنساني) وإيتا (eta؛ يعني غير نظيف). وكانت مثل هذه الكلمات التمييزية موجودة منذ زمن طويل، ولكن باكوفو قد قامت بإقرار وضعهم في قاع المجتمع من خلال منحهم تنظيمًا ودورًا اجتماعيًا يختصان بهم.

كان هينين وهم شحاذون يعيشون في أرجاء محددة داخل المناطق الحضرية. لقد تم تنظيمهم والإشراف عليهم بوليسيًا من قبل مديرين، منتخبين داخليًا أو معينين رسميًا. ومع ذلك فقد كانت من بين هينين بعض الفئات غير المنظمة. لقد كانت إمكانية التنقل محدودة بين هينين وبين غيرهم. وعلى سبيل المثال فإن غير هينين يمكن أن يتحولوا إلى شحاذين بسبب الفقر.

وكان إيتا أناسًا احترفوا معالجة الحيوانات الذبيحة مثل الخيل والماشية وزودوا صناعة الجلود بالمواد الخام. كما أنهم كانوا مجبرين على العمل في تنفيذ العقوبات الجنائية. وكانت هذه تعتبر من المهن غير النظيفة. ولكن العديد من إيتا كانوا يعملون أعمالًا أخرى بما فيها الزراعة. لقد تم تنظيم هؤلاء تحت مديرين على مستوى هان.

لقد استمر التمييز ضد هؤلاء الناس حتى بعد عصر إيدو. وفي سبيل إنهاء مظاهر التمييز هذه، تم إنشاء الجمعية القومية زينكوكو سويهيشا (Zenkoku Suiheisha) في عام ١٩٢٢، كما تم تنظيم بوراكو كايهو دومي (Buraku Kaiho Domei: اتحاد تحرير المنبوذين) في عام ١٩٥٥. ومن الناحية القانونية، فإنه من الطبيعي أن الدستور الحالي يضمن حقوقًا متساوية لجميع المواطنين. ولكن حركة القضاء على التمييز الاجتماعي مستمرة إلى يومنا هذا.

٩. لماذا لم تشعر اليابان مع بداية عصر ميجي بأنها لم تعد مهددة بأن تكون دولة محتلة؟

عندما اضطرت اليابان لفتح موانيها تحت ضغط الغرب (١٨٥٣ ـ ١٨٥٤) فإن احتمال احتلال اليابان كان قائمًا. ولكن مع إصلاح ميجي (١٨٦٨)، لم تعد اليابان تقلق كثيرًا من خطر الغزو العسكري من جانب القوى الغربية. على العكس من ذلك، جاء هدف اللحاق السريع بالغرب هدفًا قوميًا. ماذا حدث خلال الخمسة عشر عامًا هذه؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال على وجه الصواب والحق، ولكن ربما تكون العناصر الآتية قد لعبت دورًا ما:

- رغم الارتباك الاجتماعي، قد احتفظت اليابان بالوحدة القومية والملكية (ownership) policy autonomy: حكم ذاتي سياسي، وتم تفادي حرب أهلية مدمرة (حيث كانت الحرب الداخلية قصيرة الأجل ومحدودة النطاق)، وبقيت آليات الدولة على حالتها الأصلية وتعمل بشكل سليم بعد تغيير الحكومة.
- كانت اليابان تستورد التكنولوجيا الغربية وتستوعبها بشكل سريع، وكانت ترتفع القدرات الاقتصادية والعسكرية لها.
- وباعتبار ما سبق فإن الغربيين كانوا مهتمين بشكل أساسي بتأمين المصالح التجارية أكثر من استخدام جبروت القوى العسكرية لاحتلال اليابان. وعلى كل حال، فإن اليابان كانت بعيدة كل البعد عن أوطانهم حتى يمكن تحريك قوات عسكرية كبيرة الحجم، كما أن الأمريكيين كانوا منشغلين بالحرب الأهلية الخاصة بهم.
- كانت هناك منافسة بين القوى الغربية في اليابان، خصوصًا بين البريطانيين والفرنسيين، الأمر الذي منع من سيطرة أي مجموعة أجنبية بمفردها. إن هذا الوضع قد أفاد الحكومة اليابانية حيث أتاح لها حرية نسبية في رسم السياسات.

١٠ . كم عدد المستشارين الأجانب تم تعيينهم؟ وبالرغم من أن رواتبهم كانت مرتفعة هل يمكن القول بأن إنتاجيتهم كانت مرتفعة؟

طوال عهد ميجي بلغ عدد الأجانب الذين توظفوا رسميًا وغير رسمي المئات في أي عام من الأعوام. ولكن تشكيلهم قد تغير مع مرور الوقت. وفي العشر سنوات الأولى من عهد ميجي (١٨٦٨ ـ ١٨٧٧) فإن معظم المستشارين الأجانب قد استأجرتهم الحكومة، وعددهم قد وصل إلى ما بين ٣٠٠ وبين ٦٠٠. وبالتالي فإن عدد الأجانب المتعاقدين مع الحكومة قد انخفض بشكل كبير بينما ازداد عدد الأجانب المتعاقدين مع المؤسسات الخاصة. وكان ما يقرب من نصف هؤلاء المعينين هم مدرسون وأساتذة في المعاهد الأكاديمية (كثير منهم مدرسون للغة الإنجليزية في الجامعات الخاصة). وباعتبار الجنسية كان أكثرهم بريطانيين وجاء بعدهم فرنسيون وألمان. وكان هناك عدد كبير من الأمريكيين ومعظمهم كانوا من أساتذة الجامعات والمدرسين. أما عدد المهندسين الأمريكيين كان محدودًا للغاية.

ووفقًا لـكوبوشو إينكاكو هوكوكو (Kobusho Enkaku Hokoku؛ تقرير وزارة الصناعة الصادر في عام ١٩٣١)، فإن ترسانة يوكوسوكا (Yokosuka) قد وظفت ٢٨ أجنبيًا (جميعهم من الفرنسيين) في أوائل عهد ميجي (حوالي عام ١٨٧٢)، وكان لدى هيئة السكك الحديد ٨٠ أجنبيًا (معظمهم من البريطانيين)، ولدى دار السكة الوطنية كان هناك ٢٠ أجنبيًا (معظمهم من البريطانيين)، ولدى منجم إيكينو (Ikuno) كان هناك ١٥ أجنبيًا (جميعهم من الفرنسيين). إن هذه المؤسسات الحكومية الأربع بمفردها قد عينت ١٤٣ من الأجانب. إلا أنهم لم يكن كلهم من المستشارين ذوي الخبرة العالية في التكنولوجيا المتطورة. إن عددًا كبيرًا منهم كانوا يعملون في تشغيل الماكينات ومحاسبين وفي أعمال السكرتارية وأطباء.

من المعقول إذن الاعتقاد بأن هؤلاء الأجانب كانوا يستحقون الرواتب الكبيرة التي حصلوا عليها. ولكن من الصعب إجراء القياس الإحصائي لإنتاجيتهم، حيث إن مهمتهم كانت إقامة صناعات جديدة بحتة. وبدون مساعدة البريطانيين فإن اليابان لم تكن قادرة على إنشاء أول خط للسكك الحديدية. هل يعني ذلك أن إنتاجيتهم كانت غير محدودة؟ هل نستطيع أن نقيس إسهام أي صناعة جديدة بشكل منفصل عن الناتج القومي الإجمالي، حيث إن الاقتصاد يتأثر بعوامل أخرى عديدة؟ إن العائد من وجود

المستشارين الأجانب قد اعتمد على مدى السرعة التي استطاع بها اليابانيون تشغيل المشروعات الجديدة. فإذا لم يكن اليابانيون قد استطاعوا التعلم فإن تلك الصناعات كان عليهم الاعتماد إلى ما لا نهاية على الأيدي العاملة الأجنبية، وذلك كان يكلف تكلفة باهظة للغاية. وهذا ما لم يحدث على أرض الواقع.

١١. ما هي الجوانب المبهمة التي كانت في دستور ميجي ؟

هذه هي بعض المقتطفات من دستور إمبراطورية اليابان (١٨٨٩). إن الفقرات التي تحتها خط كانت محل جدل ولها تفسيرات مختلفة.

المادة ١. إن إمبراطورية اليابان يسودها ويحكمها نسل من أنسال الأباطرة الذين لا تنقطع سلالتهم إلى الأبد.

المادة ٣. إن الإمبراطور مقدس ولا يمكن انتهاك حرمته.

المادة ٤. إن الإمبراطور هو رئيس الإمبراطورية وتتمثل في شخصه حقوق السيادة، ويمارسها وفقًا لما ينص عليه الدستور الحالي.

المادة ٥. إن الإمبراطور يمارس السلطة التشريعية بالتوافق مع البرلمان الإمبراطوري (الدايت).

المادة ٥٥. يقوم كل من وزراء الدولة بتقديم نصائحه للإمبراطور، ويكون مسئولًا عن هذه النصائح.

وتبدو المادة الثالثة وكأنها تأليه للإمبراطور، الأمر الذي تنفرد به اليابان. ولكنه من الواقع أن هذه المادة منقولة مباشرة من دستور أوروبي نموذجي. إن هذا السطر قد تمت إضافته بناء على نصيحة كارل فريدريك هيرمان روسلر (Karl Friedrich Hermann Roesler)، وهو مستشار قانوني ألماني لحكومة ميجي. إن هذه الماة تعني أن الوزراء، وليس الإمبراطور، هم الذين يتحملون المسئولية عن نتائج أي سياسة.

لقد كانت نية واضعي المسودة الأولية لدستور ميجي، خصوصًا هيروبومي إيتو (Hirobumi Ito)، هي وضع الإمبراطور وسط ميكانيزمات الدولة وتحت الدستور، وذلك كما تبينه المادة ٤ بوضوح. إلا أن الأعضاء المحافظين في المجلس الإمبراطوري

الخاص، وهو المجلس الذي أنشئ لمراجعة مسودة الدستور، قد طلبوا حذف الجزء الموضوع تحته خط في المادة ٤، وهو ما عارضه إيتو. لقد برهن إيتو بنجاح على أن الحكومة الدستورية سوف تصبح غير ذات معنى إذا وضعنا الإمبراطور خارج الإطار الدستوري. ومع ذلك فإنه ولاحقًا في الثلاثينيات فإن تفسير إيتو واجتهاداته المعروفة في ذلك الوقت باسم تيننو كيكان سيتسو (Tennou Kikan Setsu: النظرية العضوية للإمبراطور)، قد رفضها العسكريون وجماعات الجناح اليميني. ونتيجة لذلك فقد تم إعلاء شأن الإمبراطور عن الدولة والدستور.

وتقول المادة ٥ إن البرلمان عليه أن يقوم بإعطاء الموافقة على قرارات الإمبراطور التشريعية، وفي النص الأصلي باللغة اليابانية فإن مصطلح شونين (shonin: يوافق) كان مقترحًا في البداية ولكن تم استبداله بمصطلح أضعف وهو كيوسان (kyosan: التأييد المتواضع).

وكانت المشكلة مع المادة ٥٥ تتمثل في أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان على الوزراء المعنيين أفرادًا أو الحكومة ككل أن تتقدم إلى الإمبراطور بالنصائح، خصوصًا في الأمور العسكرية. وإذا ما كانت هناك حاجة إلى قرار حكومي جماعي، فإن وزير الحربية أو وزير البحرية كان يلزمه أن يناقش الأمر المختص مع الوزراء الآخرين خصوصًا مع وزير المالية ووزير الخارجية. إن ذلك كان إضعافًا لأي تحرك عسكري لأسباب مالية أو دبلوماسية. أما إذا لم يكن الأمر كذلك فإن وزير الحربية كان يمكن أن يقوم بإسداء النصح إلى الإمبراطور مباشرة وبشكل منفرد.

كما أن هذا الدستور ينص قليلًا على العلاقة المحددة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. إن هذا ما سمح بتشكيل حكومة حزبية (حكومة يؤلفها الحزب السياسي بأغلبية المقاعد في البرلمان) وكذلك أيضًا بتشكيل ما يعرف باسم تشوزين نايكاكو (chozen naikaku: حكومة يؤلفها جنرالات عسكريون وبيروقراطيون معينون يتضمنون موظفين غير منتخبين).

١٢. في التاريخ العالمي، عادة لا يستمر الملوك والأباطرة لفترة طويلة. ويمكن للانقلابات السياسية أن تنهي حكمهم بسهولة، بإحضار أسرة حاكمة أو إمبراطورية أخرى. لماذا استمرت الأسرة الإمبراطورية في اليابان لفترة طويلة مثل هكذا؟

وفقًا لأقدم سجل رسمي للتاريخ الياباني (كوجيكي: Kojiki أو تدوين التاريخ القديم، عام ٧١٢)، فإن الجزر اليابانية خلقت فسكنها مجموعة من آلهة هبطوا من السماء، وأصبح أنسالهم الأسرة الإمبراطورية. وفي عهد ميجي، قررت الحكومة انتقال الصفات الإلهية إلى البشر في الأسرة الإمبراطورية التي سيطرت على الحكم في ١١ فبراير ٦٦٠ قبل الميلاد، وذلك عندما تولي الإمبراطور جممو (Jimmu)، أول إمبراطور بشري، السلطة في اليابان. وفي عام ١٩٤٠ فإن الحكومة في وقت الحرب احتفلت بالذكرى الألفين والستمائة لهذا الحدث. ولكنه بغض النظر عن الأساطير، فإننا لا نعرف على وجه التحديد التاريخ أو الظروف لنشوء الأسرة الإمبراطورية، والتي ربما تكون قد نشأت في حوالي القرن السابع بعد الميلاد.

وخلال سنوات الحرب من الثلاثينيات وحتى عام ١٩٤٥، كان هناك من تعلم بأن الأسرة الإمبراطورية تنتمي إلى سلالة إلهية متصلة منذ الزمن الغابر غير المذكور. لقد أضفى ذلك نوعًا من الاستعلاء لدى الشعب الياباني الذي تحكمه مثل هذه الأسرة الميمونة. وحتى إذا حسبنا من القرن السابع فإننا يجب أن نعترف بأن هذه الاستمرارية لنفس الأسرة الحاكمة لأكثر من ثلاثة عشر قرنا هي ظاهرة فريدة في التاريخ (يقول البعض إن الأسرة الإمبراطورية ليست بالفعل من سلالة واحدة وذلك نظرًا للصراعات العائلية في القرن الرابع عشر؛ إلا أننا نهتم هنا بشكل أساسي باستمراريتها السياسية وليس باستمراريتها الوراثية). لقد تمتع الإمبراطور بقوة سياسية حقيقية في القرن الثامن، ولكن هذه القوة قد أخذت في التناقص بشكل سريع في القرون اللاحقة. ولماذا لم يتلاش مطلقًا العرش الإمبراطوري الياباني؟

إن أول قائد ساموراي والذي وصل إلى السلطة بصفته جنرالًا عسكريًا عينته الأسرة الإمبراطورية في عام ١١٩٢. إن هذا الإجراء للموافقة كان نوعًا من المواءمة السياسية، وكان هذا الإجراء تتبعه جميع حكومات ساموراي متعاقبة. وبالنسبة للقادة العسكريين والذين واجهوا تحديات من منافسين آخرين فكانت السلطة الإمبراطورية تسبب نفعًا كبيرًا لهم. لذلك لم تكن هناك حاجة للإطاحة بالإمبراطور الذي كان يقيم في كيوتو ينظم الشعر ويمارس الطقوس، كما أنه كان عاجزًا عن القوة العسكرية. وطالما بدأ التقليد بأن يقوم الإمبراطور بتعيين قائد سياسي رسمي ومنحه صفة شرعية فإن هذا التقليد قد أصبح ثابتًا. إن التكلفة السياسية للإطاحة بالإمبراطور كانت أكبر

بكثير من تكلفة أداء العمل تحت سلطته الإسمية. إن حكومة ميجي قد استعادت هذا التقليد السياسي عندما أرادت تثبيت سلطتها.

وهناك عامل مهم آخر يتمثل في أن اليابان لم تتعرض أبدًا لغزو أجنبي (باستثناء الغزو الأمريكي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢). إن ذلك يعني أن الأسرة الإمبراطورية لم يتم إزاحتها من قبل قوة خارجية. ورغم أن الأمريكان فكروا في إمكانية محاكمة الإمبراطور وإعدامه بوصفه مجرمًا في الحرب، إلا أنهم قرروا ألا يفعلوا ذلك بشكل نهائي، خوفًا من وقوع اضطرابات شعبية عارمة، وكان الإقدام على ذلك قد يشعل فتيلتها. ونستطيع القول إن نفس الاعتبارات السياسية قد انطبقت هنا.

١٣. لماذا كانت الشركات التجارية اليابانية (سوجو شوشا؛ sogo shosha) مثل ميتسوي بوسان (Mitsui Bussan) هي نشيطة للغاية منذ عهد ميجي؟ يبدو أن دولاً أخرى نامية لا توجد لديها مثل هذه الشركات حتى الآن؟

إنني لا أعرف سبب ذلك بالتحديد. إن أحد الأسباب المحتملة يتمثل في مدى تطور التجارة الداخلية وظهور طبقة التجار الأغنياء خلال عصر إيدو. ولكن الاستمرارية من تجار إيدو إلى الشركات التجارية في عهد ميجي كانت غير مؤكدة. إن ميتسوي وسوميتومو (Sumitomo) كانتا من العائلات ذات النفوذ القوي في عصر أيدو، ولكن ميتسوبيشي (Mitsubishi) وسوزوكي (Suzuki) ونيتشيمين (Nichimen) وغيرها من مجموعات رجال أعمال كبار قد ظهرت في عهد ميجي أو في فترات لاحقة.

١٤. تبنت الصين أيضًا سياسة انفتاح في الستينيات من القرن ١٩، إلا أنها لم تستطع إقامة صناعات حديثة بسبب نقص التمويل. كيف استطاعت اليابان في عهد ميجي الياباني تعبئة الأموال للاستثمار؟

كان هناك رجال أعمال متفوقون، مثل إيئيتشي شيبوساوا (Eiichi Shibusawa) وتوموأتسو جوداي (Tomoatsu Godai)، وهم أدخلوا النظام الغربي بالشركات المساهمة للبورصة وشجعوا أصدقاءهم الأثرياء على الاستثمار في الأسهم والسندات. كما استخدم شيبوساوا بنكه «البنك الوطني الأول (First National Bank)» (كان خاصًا) لتمويل رأس المال العامل. إن هؤلاء القادة من رجال الأعمال قد أسهموا في إنشاء العديد من شركات رأس المال المشترك.

يضاف إلى ذلك أن التوسع في الطلب على الحرير والشاي والأرز والزيادة في أسعار هذه السلع، قد ساعدا على إثراء الريف الياباني، الأمر الذي سمح بالتمويل الذاتي للصناعات من قبل كبار الفلاحين وملاك الأراضي والتجار. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر شهدت اليابان سلسلة من «ازدهار الشركات (company booms)»، وتأسس خلالها العديد من شركات البورصة في مجال المنسوجات والسكك الحديدية. يجب أن نلاحظ هنا أن ذلك كان نتيجة لتعبئة المدخرات الداخلية. لقد كانت المساهمة الأجنبية ضئيلة جدًا في إقامة هذه الشركات.

ووفقًا لما يراه البروفيسور جورو تيرانيشي (Juro Teranishi) (الفصل السادس)، فإن تعبئة المدخرات داخل قطاع الأعمال الخاص بما في ذلك التمويل الذاتي، يبدو أنها قد لعبت دورًا كبيرًا. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل الموارد من الزراعة إلى الصناعة من خلال النظام المالي (يقصد الضرائب على الأراضي) لا يمكن تجاهله. وبينما لا تتضمن إحصاءات البروفسيور تيرانيشي معلومات ما قبل عام ١٩٠٠، إلا أن تعبئة المدخرات من خلال الضرائب على الأراضي كان لها شأن ملحوظ في أوائل عهد ميجي.

١٥ . لقد فشلت سياسة إحلال الواردات في العديد من الدول. لمذا نجحت اليابان في عهد ميجي في إحلال الواردات داخل صناعة المنسوجات القطنية؟

يمكن القول إن مبدأ التعريفة الموحدة المفروض بنسبة خمسة بالمائة كان هو أحد الأسباب. إن هذا ما جعل من الحماية العالية أمرًا مستحيلًا كما أجبر الصناع على تطوير قدراتهم التنافسية. بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة العالية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتواجد قادة مبتكرين في مجال الأعمال، والعدد المتزايد من المهندسين التقنيين، والدعم الحكومي المناسب، جميعها كانت من العوامل المهمة. ولكن مجرد ذكر هذه العوامل لا يمكن أن يشرح لماذا ظهرت هذه العوامل في اليابان في عهد ميجي. أن تواجد حكومة تستطيع إدارة إيجار العقارات التجاري بطريقة فاعلة وتنشيط الصناعات، وكذلك تواجد قطاع خاص ذي طبيعة ديناميكية للغاية، هي ليست من الملامح التي يمكن مشاهدتها بصورة عامة في الدول النامية في عالم اليوم. وحتى تجد تفسيرًا ممكنًا لعوامل قوة اليابان في عهد ميجي، انظر افتراضات أوميساؤ (Umesao) في الفصل الأول.

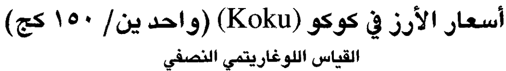
١٦ . هل من الصواب القول بأن الحروب مع الصين (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) ومع روسيا (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) قد ساعدت على تشجيع التصنيع في اليابان؟

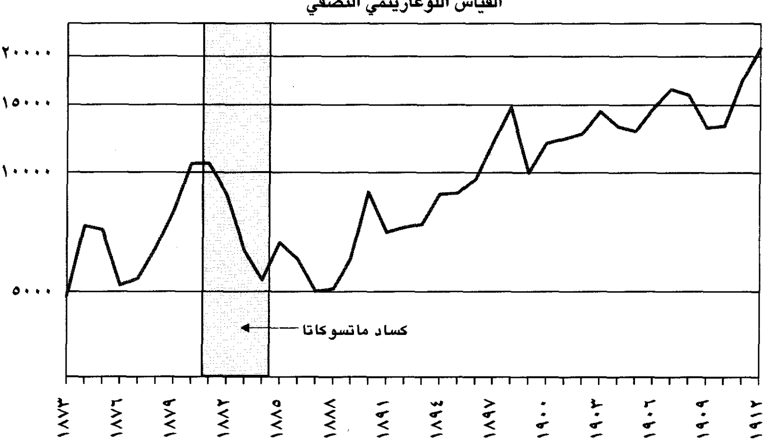
كما شرحنا في الفصل السادس، فإن هاتين الحربين كان لهما الأثر في توسع الحجم الاقتصادي للحكومة. وبعد كل من هاتين الحربين، أصبحت الحكومة نشطة جدًا في مجال الترويج الصناعي وإقامة البنية الأساسية. وفي نفس الوقت فإن الإنفاق العسكري لم يتوقف حتى مع نهاية الحربين. من الواضح إذن أن هذا التوسع في الطلب قد ساعد على تنشيط الأعمال المحلية على المدى القصير. أما ما أسهم به ذلك أيضًا في التنمية السليمة لاقتصاد اليابان على المدى البعيد فإنه يبقى سؤالًا مفتوحًا. فمن ناحية، يصعب إنكار الواقع بأن الحكومة الكبيرة كانت مفيدة في التصنيع السريع. ومن ناحية أخرى، فإن السياسة المالية النشطة قد تسببت في عدم الاستقرار على المستوى الكلي للاقتصاد مثل الضغوط على ميزان المدفوعات وفقدان الاحتياطات من الذهب.

١٧ . أخبرنا من فضلك عن التضخم في عهد ميجي؟

إن مؤشر الأسعار العامة في اليابان أصبح متاحًا فقط منذ ١٩٠١. ولكن يمكن لنا استخدام أسعار الأرز كمؤشر لدراسة الاتجاهات العامة في الفترات المبكرة كما يلي:

إن حالة التضخم والارتباك النقدي التي بدأت في فترة فتح الموانئ، والتي لا تظهر هنا، قد توقفت بفضل السياسة الانكماشية المتعمدة التي اتخذها وزير المالية ماسايوشي ماتسوكاتا (Masayoshi Matsukata). وبينما كان هذا الانكماش لأطول مدة زمنية وبأكبر حجم نسبيًا في عهد ميجي (٣سنوات)، فإننا نجد أيضًا انكماشات أخرى حدثت بأحجام أصغر ولمدد أقصر (غالبًا عام واحد). وخلال عهد ميجي فإن الاتجاه العام لسعر الأرز كان يشير إلى الارتفاع. وفي الفترة من ١٨٧٣ إلى ١٩١٢، فإن متوسط الزيادة السنوية كان ٤٪.





Source: Management and Coordination Agency, *Historical Statistics of Japan*, Vol. 4, 1988.

١٨ . من هم كانوا أعضاء المجلس الاستشاري الإمبراطوري الذي رفض المرسوم الإمبراطوري المقترح أثناء أزمة البنوك في عام ١٩٢٧ ؟

إن المجلس الاستشاري الإمبراطوري (سوميتسوئين: Sumitsuin باللغة اليابانية) كان قد أنشئ أساسًا للتباحث في مسودة دستور ميجي في عام ١٨٨٨ . وبعد إعلان الدستور أصبح هذا المجلس هيئة استشارية دائمة للإمبراطور. وقد تم اختيار الأعضاء من مجموعة جينكون (genkun: السياسيون القدامي والذين كان لهم الفضل في تأسيس حكومة ميجي)، وكذلك من رجال الدولة «ذوي الخبرة». وكان أعضاء المجلس بشكل عام محافظين وكرهوا حكومة تديرها الأحزاب السياسية. كما أنهم أيدوا موقفًا عسكريًا صارمًا من الصين وانتقدوا دبلوماسية شيديهارا والتي حاولت كبح التدخل العسكري في الصين.

وفي ١٤ أبريل ١٩٢٧، تقدمت الحكومة بمشروع المرسوم الإمبراطوري، والذي سمح لبنك اليابان بإنقاذ بنك تايوان وذلك بغرض احتواء أزمة البنوك، إلى المجلس الاستشاري الإمبراطوري لمراجعته. وقد أشارت لجنة التباحث بالمجلس إلى عدة «تناقضات» في مشروع المرسوم ونصحت برفضه. لقد أدى ذلك بالتالي إلى التصويت بالرفض على مشروع المرسوم في الدورة العمومية لهذا المجلس.

إن إحدى الخصائص المميزة للسياسة اليابانية قبل الحرب كان يتمثل في التعددية والغموض في سلطة صنع القرارات المهمة، والتي شملت سلطة الشروع في الحرب وإنهائها. إن الدستور قد أقر بصورة واضحة أن السيادة تستقر في الإمبراطور، ولكنه لم يكن مسئولًا عن نتائج السياسات؛ وتقع المسئولية على عاتق مستشاريه، وليس على شخصه. إن الحكومة، سواء كالوزارة كلها أو كوزراء على انفراد (انظر السؤال رقم ١١ أعلاه)، كان عليها تقديم نصائح إلى الإمبراطور في المسائل السياسية. وكثيرًا ما اعتقد الجيش بأنه يملك الحق الكامل في اتخاذ القرارات العسكرية وفي تقديم النصائح إلى الإمبراطور حول المسائل العسكرية. وقام المجلس الاستشاري الإمبراطوري أيضًا بتقديم النصائح إلى الإمبراطور. بالإضافة إلى ذلك، ومع التوسع في الديمقراطية، فإن الموظفين المنتخبين والأحزاب السياسية أيضًا قد طالبت بحقها في سلطة صنع القرارات. إن هذا الاتجاه نحو لامركزية السلطة في اليابان كان على النقيض الواضح من حالة ألمانيا النازية، حيث امتلك هتلر بمفرده السلطة العليا في البلاد.

١٩ . ماذا حدث لبنك تايوان بعد إغلاقه عام ١٩٢٧، وهل أدى ذلك إلى تصفيته؟

لا. لقد بقي بنك تايوان. وكما ناقشنا ذلك في الفصل الثامن، أجازت الحكومة قانونًا يسمح بتغطية الخسارة بمبلغ يصل إلى ٢ مليون ين، والتي تكبدها بنك اليابان. لقد تم ضخ أموال دافعي الضرائب إلى بنك اليابان اعتبارًا من يونيو ١٩٢٨ وذلك لإبطال الديون المعدومة لدى بنك تايوان. إن هذه النقود قد استخدمت لسداد القروض المستحقة على بنك تايوان لدى البنوك التجارية الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن السوق المالية بأكملها قد هدأت إلى حد كبير.

لقد توسع بنك تايوان في أعماله خلال فترة الحرب، من خلال تقديم القروض إلى كل من الصين ودول جنوب شرقي آسيا. وبعد الهزيمة في الحرب تم إلغاء البنك نهائيًا بأمر من قوات الاحتلال الأمريكية.

٢٠ . عندما كان يتشكل اقتصاد الفقاعة في أواخر الثمانينيات، هل كان اليابانيون وصانعو السياسات على دراية بذلك؟

لا أعتقد بأنهم كانوا على دراية كاملة بأن هذه الظاهرة كانت بمثابة فقاعة. رغم أن

عديدًا من الناس قد شعروا بأن شيئًا غريبًا يلوح في الأفق، إلا أن قليلًا من المحللين حذروا من أن هذا الوضع كان مؤقتًا، بل إنه كان خطيرًا جدًا. في تلك الأثناء، فإن الفقاعة كانت تسمى بـ «ازدهار هيسيه (Heisei Boom)». وحاولت وزارة المالية مساندة سوق البورصة كلما بدأت في الهبوط. وربما كان على بنك اليابان أن يتحمل المسئولية الرئيسية لإشعال أسواق الأصول والأراضي، ولكن كان يصعب عليه سياسيًا أنْ يتشدد في السياسة المالية وينهي الفترات السعيدة التي كان يتمتع بها كل الناس. وبينما كانت أسعار الأصول ترتفع بشكل متسارع، ظلت أسعار السلع الاستهلاكية مستقرة.

٢١. هل كان لدى اليابان اقتصاد اشتراكي؟

لم يكن لدى اليابان اقتصاد اشتراكي مطلقًا وذلك بمعنى حق الملكية. وذلك يعني في أي فترة من الفترات أن الإنتاج كان يقوم به الأفراد أو العائلات أو الشركات الخاصة. ولم تقم الحكومة بتنظيم الفلاحين أو العمال في وحدات جماعية بأي شكل من الأشكال الملحوظة. وحتى أثناء اقتصاد الحرب من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٥، فإن الحكومة اختارت أن تسيطر على الشركات الخاصة وتوجهها إلى دعم المجهود الحربي دون تأميمها.

ولكن بمعنى الإدارة الاقتصادية، فإن فترة الحرب المشار إليها أعلاه كانت فترة تتسم بالتخطيط الصارم بناء على المدخلات والمخرجات المادية. وتميزت فترة النقاهة من الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩) أيضًا بالتخطيط الرسمي والتوجيهات، رغم أن السوق السوداء ازدهرت في نفس الوقت. بهذا المعنى، منذ عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٩، فإن اليابان كانت ذات اقتصاد مخطط رغم أن حق الملكية بقى خاصًا. إن هذا يدل بوضوح على فصل الملكية عن ميكانزمات التخصيص.

وخلال فترة النمو السريع في الخمسينيات والستينيات من القرن الـ ٢٠، فإن الحكومة اليابانية كانت ترشد القطاع الخاص بطريقة معتدلة أكثر، لا توجد في اقتصاديات السوق أو التخطيط الاشتراكي.